Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

المملكة المغربية

الحكامة من أجل تحقيق الفعالية، والإنصاف، والتربية والتعليم، والمقاومة

دراسة تشخيصية قطرية منهجية

يونيو/حزيران 2018

WORLD BANK GROUP
مجموعة البنك الدولي

قائمة المحتويات

موجز vii

شكروامتنان viii

قائمة الاختصارات xi

الملخص التنفيذي xii

3.1. التحديات التي تعيق مواصلة الحد من الفقروتعزيز الرفاهية المشتركة 20

1.3.1 تقليص الفوارق 20

1.2 الاستدامة الاقتصادية 33

2.2 الاستدامة المالية 39

3.2 استدامة تقديم خدمات البنية التحتية 41

4.2 الاستدامة المجالية 45

5.2 التغير المناخي والاستدامة البيئية 53

6.2 الاستدامة الاجتماعية 56

1.4 المسار1: الاقتراب من حدود الكفاءة 117

البحث المعمق 142

الملحق 1. عمليات التشخيص انطلاقا من البيانات 143

المراجع 147

الإطارات

الإطار م.ت. 1 النتائج الرئيسية للجنة المعنية بالنمو والتنمية

الإطار م.ت. 2 تعزيز فرص ومشاركة الشباب في المغرب

الإطار 1.1 الجهود المبذولة من أجل التغطية الصحية الشاملة (UHC)

الإطار 2.1 تحديث نظام الضمان الاجتماعي في المغرب

الإطار 3.1 العناصر المكونة للتحويلات النقدية وتطويرها

الإطار 4.1 عدم تكافؤ الفرص في تنمية الطفولة المبكرة

الإطار 1.2 تعزيز حكامة الشركات المملوكة للدولة

الإطار 2.2 اقتصاديات المدن

الإطار 3.2 تغذية التشتت الحضري في المغرب

الإطار 4.2 إنجازات وتحديات المغرب في مجال التخفيف من حدة التغيرات المناخية

الإطار 5.2 جيوب النجاعة في قطاع الصحة العمومية: "مسابقة الجودة".

الإطار 1.3 الفساد عبر القطاعات الاقتصادية في المغرب

الإطار 2.3 قياس آثار انحرافات السوق في قطاع التصنيع المغربي على الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج المحتملة

الإطار 3.3 مخطط المغرب الأخضر (**PMV**): السياسة القطاعية المغربية في مجال الفلاحة

الإطار 4.3 نتائج التعليم الضعيفة في المغرب ومصادرها

الإطار 5.3 ضعف تقديم خدمة التعليم العمومي

الإطار 6.3 التخفيف من الإكراهات التي تعيق الرعاية الصحية ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة

الإطار 7.3 تفسير الثقة بين الأشخاص في المغرب

الإطار 8.3 التغلب على معيقات الثقة بين الأشخاص

الإطار 1.4 الدعوات الرسمية إلى زخم جديد من الإصلاحات

الأشكال

الشكل م.ت.1 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد، 1980-2015

الشكل م.ت. 2 الالتقائية الاقتصادية بين المغرب ودول جنوب أوروبا (بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المغربي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي الثابت)

الشكل م.ت. 3 التحول الهيكلي في المغرب ودول أخرى ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط

الشكل م.ت.4 حصة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة مقارنة بأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة لدى الساكنة في سن العمل، 1950-2100

الشكل م.ت.5 النمو الاقتصادي للمدن المغربية بطيء مقارنة بمستويات المقارنة العالمية

الشكل م.ت. 6 مسارات الإصلاح

الشكل 6.1 التفاوتات عبر الجهات 2001 و2014
الشكل 7.1 معدل النمو في النفقات ومستوى الإنفاق الأولي
الشكل 8.1 نسبة الفقر القروي مقارنة بإجمالي الفقر حسب الجهات، 2001-2014
الشكل 9.1 الفقر متعدد الأبعاد
الشكل 10.1 مؤشر التنمية البشرية 2000-2015
الشكل 11.1 منحنى معدل النمو في المناطق الحضرية والقروية
الشكل 12.1 نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والحد من الفقر 2001-2014
الشكل 13.1 التحديات أمام الإدماج المالي
الشكل 14.1 حصة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات نقدية حسب المصدر
الشكل 15.1 متوسط حجم التحويلات حسب الخمس
الشكل 16.1 تأثير الفوائد حسب الخمس
الشكل 17.1 كثافة مدخلات الرعاية الصحية الأولية، 2013
الشكل 18.1 الفوارق الجغرافية والاقتصادية الاجتماعية في مجال الصحة، 2011
الشكل 19.1 مؤشرات الإدماج المالي موزعة حسب النوع الاجتماعي
الشكل 20.1 درجات الولوج إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية حسب الجهات
الشكل 21.1 الفقر الذاتي 2007 و2014
الشكل 22.1 الفقر الذاتي حسب الأخماس، 2007 و2014
الشكل 23.1 حصة الإنفاق على الغذاء في الميزانية
الشكل 24.1 حصة الطبقة الوسطى
الشكل 1.2 معدل الاستثمار بين عامي 2000 و2014 (بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)
الشكل 2.2 مساهمة الرأسمال والعمالة وإنتاجية العامل الإجمالي في النمو بالمغرب
الشكل 3.2 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، 1999-2006 و2007-2016 (بالنسبة المئوية)
الشكل 4.2 تفكيك العوامل المساهمة في النمو (من ناحية الطلب)
الشكل 5.2 القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص غير المالي (% من المجموع)
الشكل 6.2 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وجودة البنية التحتية
الشكل 7.2 الأنواع الفرعية لاستثمار القطاع الخاص في البنية التحتية (2007-2015)
الشكل 8.2 المصدر الأولي للإيرادات بالنسبة لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (2007-2015)
الشكل 9.2 الخارطة الجغرافية للنشاط الاقتصادي في المغرب
الشكل 10.2 الخارطة الجغرافية للنشاط الاقتصادي في أوروبا وشمال أفريقيا
الشكل 11.2 التوسع العمراني والتنمية
الشكل 12.2 حصص العمالة والقيمة المضافة في المدن حسب القطاعات
الشكل 13.2 إنتاجية العمل في المدن المغربية - مقارنة دولية

الشكل 14.2 معدل التشغيل النظامي في المدن المغربية - مقارنة دولية
الشكل 15.2 تطور المناطق المبنية مقارنة بمعدلات نمو الساكنة في أهم ثلاثة تجمعات حضرية
الشكل 16.2 تكلفة التدهور البيئي في المغرب في عام 2014
الشكل 17.2 بطالة الشباب وطبيعة الميزة التنافسية
الشكل 18.2 النسبة المئوية للمستجوبين الذين بلغوا عن دفع رشاوى، حسب الخدمة
الشكل 19.2 تصور الآباء لتغيب المدرسين في المغرب حسب الجهات
الشكل 20.2 تغيب الأطباء في المغرب حسب الجهات
الشكل 1.3 رتبة المغرب في ترتيب ممارسة الأعمال التجارية لعام 2017
الشكل 2.3 توزيع الاستثمارات المغربية
الشكل 3.3 أهم المعيقات أمام تنمية المقاولات، 2013
الشكل 4.3 المقاولات التي تعتبر عدم اليقين في السياسة التنظيمية عقبة أمام عملياتها
الشكل 5.3 إدراك المقاولات للمحسوبية لدى المسؤولين الحكوميين
الشكل 6.3 إدراك المقاولات للميزة التنافسية ونطاق الهيمنة في السوق
الشكل 7.3 نسبة تخصيص القروض القطاعية للقطاع الخاص غير المالي مقارنة بمساهمة القطاع غير المالي في إجمالي الناتج المحلي والعمالة خارج القطاع الخاص غير المالي (2014)
الشكل 8.3 تركيز القطاع البنكي
الشكل 9.3 المقاولات التي تحدد الفساد باعتباره عقبة رئيسية (يشير الحجم إلى عدد الموظفين)
الشكل 10.3 العوائق التي يطرحها الفساد
الشكل 11.3 الولوج إلى القروض حسب حجم الشركات
الشكل 12.3 صافي خلق فرص العمل بالنسبة لحجم الساكنة في سن العمل (2014، بالنسبة المئوية)
الشكل 13.3 المستوى التعليمي للعاملين (%من الإجمالي - 2012)
الشكل 14.3 المهارات اللازمة في مكان العمل
الشكل 15.3 صعوبات التشغيل والتسريح
الشكل 16.3 حصة المغرب في التجارة العالمية (المؤشر 100 لعام 1980)
الشكل 17.3 تطور سلة صادرات المغرب بين 2005 و2016
الشكل 18.3 عدد المصدرين
الشكل 19.3 تركيز المصدرين
الشكل 21.3 مؤشرات النزاهة العالمية في أفريقيا
الشكل 22.3 الإطار القانوني للشفافية والمساءلة وعلامات التنفيذ (2013-2017)
الشكل 23.3 فاتورة الأجور في الوظيفة العمومية، بما في ذلك الحكومات المحلية، 2012النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
الشكل 24.3 مدركات مستوى أداء الحكومة (المركزية) - (الحصة من إجمالي المستجوبين)
الشكل 25.3 حصة القطاع الخاص من التسجيل في التعليم الثانوي 1998/1999و2013/2014

الشكل 26.3 أسباب الوفيات (% من المجموع) – المقارنات الدولية (**2015**)
الشكل 27.3 الإنفاق على الصحة، المجموع (% من إجمالي الناتج المحلي)
الشكل 28.3 الإنفاق على الصحة العمومية، (% من إجمالي الإنفاق على الصحة)
الشكل 29.3 معرفة الوالدين بتنمية الطفولة المبكرة
الشكل 30.3 معدل مشاركة المرأة في اليد العاملة
الشكل 31.3 معدل الانخراط الطوعي في الجمعيات
الشكل 32.3 كم تثق في كل مؤسسة من المؤسسات التالية؟"
الشكل 1.4 مسارات الإصلاح
الشكل 2.4 من القائمة الطويلة إلى القائمة القصيرة لأهم الإكراهات
الشكل 3.4 الإصلاح التدريجي لنظام تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي في المغرب
الشكل إ.1.1.1 أنظمة التأمين الصحي الاجتماعي وتغطيتها
الشكل ب. 2.1.1 حصة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية حسب الخُمس والمصدر

الجداول

الجدول م.ت.1 المجالات الحاسمة وأهم الإكراهات التي تعيق تحقيق الهدف المزدوج
الجدول 1.1 تأثير التحويلات على الفقر
الجدول 1.4 المجالات الحاسمة وأهم الإكراهات لتحقيق الهدفين المزدوجين

الخرائط

الخريطة 1.1 معدلات الفقر حسب البلديات، 2014
الخريطة 2.1 عدد الفقراء حسب البلديات، 2014

موجز

على مدى السنوات الخمس عشر الماضية، وبفضل أداء النمو المناصر للفقراء، والاستثمار في التربية والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، ونشر شبكات الأمان الاجتماعي، نجح المغرب في القضاء على الفقر المدقع، والحد من وطأة الفقر وبدرجة أقل في تقاسم الازدهار. ومع ذلك، يحتاج المغرب، من أجل إحراز المزيد من التقدم في الحد من الفقر، وتنمية الطبقة الوسطى، وتلبية الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية للشباب والنساء والفئات الهشة الأخرى في المجتمع المغربي، إلى اتباع نمط أعلى وأكثر استدامة وشمولية للنمو الاقتصادي يعزز خلق فرص العمل.

ومع ذلك، يبرز نموذج النمو الحالي علامات ضعف حيث يواجه سلسلة من المشاكل المرتبطة بالاستدامة (من قضايا اقتصادية، مالية، ترابية، بيئية أو اجتماعية) من شأنها أن تعرقل، بدرجات متفاوتة الحدة، التقدم المحرز نحو الانبثاق. وقد استند النمو في العقدين الماضيين بشكل رئيسي إلى تراكم رأس المال العام الذي سيكون من الصعب الحفاظ عليه دون الرفع من مكاسب الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في المستقبل.

وفي هذا الإطار، تحدد الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية (SCD) الضعف متعدد الأوجه للإدماج باعتباره العامل المركزي الذي يحول دون بروز قطاع خاص أكثر ديناميكية ويعيق تحقيق مكاسب إنتاجية أعلى. وهذا ينطوي على الافتقار إلى مؤسسات السوق المدمِجة، ونقص المؤسسات العمومية المدمجة، ونقص في تكوين الرأسمال البشري الشامل، وضعف الرأسمال الاجتماعي الشامل والفرص المتاحة للشباب والنساء والمواطنين بشكل عام.

ومن جهة أخرى، تقترح الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية أربعة مسارات للحكامة من أجل تحقيق مزيد من الفعالية، والإنصاف، والتربية والتعليم والمقاومة. وتهدف هذه المسارات إلى تقريب المغرب من حدود فعاليته (عبر النهوض بالمنافسة والابتكار، وبيئة أكثر ملاءمة للأعمال، وتحسين صياغة وتنسيق السياسات العمومية، وتحسين فرص الولوج إلى خدمات عامة ذات جودة)؛ وتعميم الاستفادة من حدود الكفاءة (من خلال إصلاحات سوق العمل، وحماية اجتماعية مستهدفة بشكل أفضل وتعزيز المساواة بين الجنسين)؛ وتوسيع حدود الكفاءة (عبر تكوين ناجح للرأسمال البشري وتدبير أفضل للتوسع الحضري)، و"تخضير" حدود الكفاءة (من خلال تدبير مندمج للمياه والتكيف مع تغير المناخ). انطلاقاً من روح دستور عام 2011، تعتبر الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية أن التغيير في نظام الحكامة المغربي (من خلال الولوج إلى المعلومات والمساءلة، والاستشارة والمشاركة، وسيادة القانون والعدالة) شرط أساسي باعتباره مسار متقاطعا شاملا يكفل تحقيق باقي الأهداف الأخرى.

شكروامتنان

أنجزت الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية للمغرب من قبل جان بيير شوفور (Jean-Pierre Chauffour) خبير اقتصادي بارز لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بتعاون مع رابتي أ. غونيسيكيري (Rapti A. Goonesekere) خبيرة اقتصادية رئيسية لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبدعم من كامل براهام (Kamel Braham)، فضيلة كايو (Fadila Caillaud)، أندريا ليفراني (Andrea Liverani)، وفيليب دي مينيفال (Philippe de Meneval)، وجعفر صادوق فريا (Jaafar Sadok Friaa) وغابرييل سنسنبرينر (Gabriel Sensenbrenner) كقادة البرامج، بتوجيه من إريك لو بورني (Eric Le Borgne)، وكيفن كاري (Kevin Carey) وبينو بيداني (Benu Bidani) (مدراء الممارسات). واعتمد الفريق الأساسي بشكل كبير على خبرات خاصة بالقطاعات مستمدة من مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي والممارسات العالمية (GPs)، ومجالات الحلول الشاملة لعدة قطاعات (CCSAs)، وكذلك من صندوق النقد الدولي. ويحدد الجدول الموالي أعضاء الفريق الذين يمثلون هذه الوحدات المتنوعة، والذين تتوفر لديهم معرفة وخبرة محددة عن المغرب والذين قدموا مدخلات الخبراء في جميع مراحل عملية التشخيص القطري المنهجي تحت إشراف مدراء الممارسات ناجي بنحسين (المدير حاليا)، وبونوا بلاريل (Benoit Blarel)، و حنا بريكسي (Hana Brixi)، وأوليفي لو بير (Olivier Le Ber)، وإريك ماغنوس فرنستروم (Erik Magnus Fernstrom)، وبثينة غرمازي (Boutheina Guermazi)، وصفاء الكوغالي (Safaa El-Kogali)، وجوليان لامبيتي (Julian Lampietti)، وإرنست ماسياه (Ernest Massiah)، وجان بيسم (Jean Pesme)، ورينو سيليجمان (Renaud Seligmann)، وستيفن شونبيرغر (Steven Schonberger)، وآيات سليمان (Ayat Soliman). وقدم كل من منى عابد سالم (كبيرة مساعدي البرامج) وعبد الرحمن بشير كروا (مساعد برنامج) خدمات الدعم الإداري المهنية.

الممارسات العالمية، أو مجالات الحلول الشاملة لعدة قطاعات، أو الوحدة	أعضاء الفريق
الزراعة	ماريان غروكلود (Marianne Grosclaude)
تغير المناخ	ستيفن هامر (Stephen Hammer)
التربية والتعليم	كامل براهام (Kamel Braham)، فضيلة كايو (Fadila Caillaud)
الطاقة والصناعات الاستخراجية	معز شريف (Moez Cherif)
البيئة والموارد الطبيعية	ماريا صراف (Maria Sarraf)، ألكساندرينا بلاتونوفا عقاب (Alexandrina Platonova-Oquab)
التواصل الخارجي	ابتسام العلوي (Ibtissam Alaoui)
المالية والأسواق	غابرييل سنسنبرينر (Gabriel Sensenbrenner)، بيتر ماك كوناغي (Peter McConaghy)
النوع الاجتماعي	عاطف حداد (Afef Haddad)، لوسيا هامر (Lucia Hammer)
الحكامة	آن لوسي لوفيفر (Anne-Lucie Lefebvre)
الصحة، التغذية، السكان	باتريك مولين (Patrick Mullen)، فاطمة القادري اليمني (Fatima El Kadiri El Yamani)، دوروثي شن (Dorothee Chen)
البنية التحتية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات	دانييل كاموس دوريلا (Daniel Camos Daurella)

مؤسسة التمويل الدولية	رابتي أ. غونسكير (Rapti A. Goonesekere)، سانسانت فلورياني (Vincent Floreani)
صندوق النقد الدولي	نيكولا بلانشي (Nicolas Blancher)، آنتا ندوي (Anta Ndoye)
الاقتصاد الكلي والتدبير المالي	إمانويل بينتو موريرا (Emmanuel Pinto Moreira)، خادل المسناوي (Khalid El-Massnaoui)، خوسي لويس دياز سانشيز (Jose Luis Diaz Sanchez)، جول بورتيه (Jules Porte)، أمينة العراقي (Amina Iraqi)
وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف	بوول لفي (Paul Levy)، يان ب. بورتين (Yann P. Burtin)، بيرسفون إكونومو (Persephone Economou)
الفقر والإنصاف	آنا فروترو (Anna Fruttero)، فاسكو مولينو (Vasco Molini)، تو شي نغويين (Tu Chi Nguyen)، إدواردو فافارو (Edgardo Favaro)
الضمان الاجتماعي والعمل	آنا باولا لوبيس (Ana Paula Lopes)، إميل تسليوك (Emil Tesliuc)، ديغو آنخل أودينولا (Diego Angel-Urdinola)
التنمية الاجتماعية، الحضرية والقروية	صوميك لال (Somik Lall)، أوغوستان ماريا (Augustin Maria)، آية مهكوب (Ayah Mahgoub)، أوليفيا دوست (Olivia D'Aoust)، أناستازيا تواتي (Anastasia Touati)، طابيا ديتريش (Tabea Dietrich)
التجارة والتنافسية	فيليب دي منفال (Philippe de Meneval)، هند القادري (Hind Kadiri)
النقل وتكنولجيا المعلومات والاتصال	نبيل سمير (Nabil Samir)، آرثر فوش (Arthur Foch)
الماء	غابريلا إزي (Gabriella Izzi)، أمال الطالبي (Amal Talbi)

ويعرب الفريق عن امتنانه للنظراء الذين شاركوا في المراجعة: إدوارد الدحداح (Edouard Al-Dahdah) كبير الأخصائيين في القطاع العام)، وماركو هرنانديز (Marco Hernandez) قائد البرنامج، وترانغ فان نغوين (Trang Van Nguyen) كبير الخبراء الاقتصاديين، وإدواردو فالنتين (Eduardo Wallentin) مسؤول كبير، على تعليقاتهم الوجيهة والبناءة. وفي الأخير، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لرباح أرزقي (Rabah Arezki) كبير الخبراء الاقتصاديين، وشانتايان ديفاراجان (Shantayanan Devarajan) كبير الخبراء الاقتصاديين، ومؤيد مخلوف (Mouayed Makhlouf) مدير مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وماري فرانسواز ماري نيللي (Marie Francoise Marie-Nelly) المديرة القطرية، على توجيهاتهم ودعمهم وتعليقاتهم طوال عملية التشخيص القطري المنهجي.

واستفاد إعداد التقرير بشكل كبير من التعاون الوثيق والمشاركة القوية للحكومة المغربية. وقدمت أهم القطاعات الوزارية معلومات ومساهمات قيمة. كما نظمت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير لحسن الداودي المكلف بوزارة الشؤون العامة والحكامة في ماي ويوليوز ونوفمبر 2017. ونود أن نعرب عن شكرنا الخاص للكاتب العام عزيز أجبيلو والمدير عبد الكريم العمراني على إدارتهما الجيدة طوال عملية التشخيص القطري المنهجي. فضلا عن ذلك، عقدت في شهر يوليوز 2017، سلسلة من الاجتماعات للمجموعات الموضوعاتية مع ممثلين من القطاعات الوزارية، وبنك المغرب (BAM)، والمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، والاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) حول المواضيع التالية: إدارة الاقتصاد الكلي، والحد من وطأة الفقر وتقاسم الرفاهية، وتنمية القطاع الخاص، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والحكامة. كما عُقدت سلسلة من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع مركز أبحاث المدرسة العليا للتجارة (CESEM) في شهر

نوفمبر 2017. علاوة على ذلك، أجرت مؤسسة التمويل الدولية مشاورات مع شركات خاصة في شهر ديسمبر 2017 لتقاسم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية وجمع تعليقاتها على التشخيص. وفي الأخير، عقدت بمدينة الرباط سلسلة من الاجتماعات الموضوعاتية لمناقشة الأولويات، في شهر يناير 2018.

وتعكس الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية البيانات المتاحة إلى غاية شهر يونيو 2017.

قائمة الاختصارات

ASERs	معدلات الالتحاق بالمدارس بحسب السن
BAM	بنك المغرب (البنك المركزي)
CGEM	الاتحاد العام لمقاولات المغرب
CNEA	اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال
CSEFRS	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HCP	المندوبية السامية للتخطيط
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
MAD	الدرهم المغربي
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MSME	المقاولات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر
NDC	المساهمة المحددة وطنيا
NEET	خارج العمالة، التربية والتعليم أو التكوين
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
RAMED	نظام المساعدة الطبية "راميد"
SCD	الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية
SMEs	المقاولات الصغرى والمتوسطة
SOEs	المؤسسات المملوكة للدولة
SSN	شبكات الأمان الاجتماعي
TFP	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج
IMF	صندوق النقد الدولي
TIMSS	دراسة التوجهات الدولية في مجال الرياضيات والعلوم
PIRLS	التقدم الدولي في مجال محو الأمية

الملخص التنفيذي

المغرب بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا يقع في شمال أفريقيا يبلغ عدد سكانه حوالي 34 مليون نسمة. وقد استفاد في السنوات الست عشر الماضية من استقرار سياسي يسمح بإجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية هامة. في أعقاب اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش في عام 1999، تبنت الحكومة (ملكية دستورية ببرلمان منتخب) سلسلة من الإصلاحات والقوانين الجديدة بغية تحرير وانفتاح تدريجي للاقتصاد، وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة النظام المالي، وتعزيز الحكامة العامة وسيادة القانون وضمان عدد متزايد من حقوق الإنسان الأساسية (البنك الدولي 2006 و2018). وتعززت حقوق المرأة بشكل كبير من خلال المراجعة واسعة النطاق لقانون الأسرة (المدونة) في عام 2004 وتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة (إكرام) في عام 2012. فضلا عن ذلك، انخرط المغرب في مجموعة جديدة من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية واسعة النطاق باعتماد دستور جديد في عام 2011، دستور وضع الأساس لمجتمع أكثر انفتاحًا وديمقراطية، ودولة الحق والقانون والمؤسسات أكثر حداثة، وفصل أكبر للسلطات، وتعزيز اللامركزية (بما يعرف أيضًا باسم الجهوية الموسعة).

وأسفرت هذه الإصلاحات عن تحسن كبير في الأداء الاقتصادي والحد من وطأة الفقر وتغيرات اجتماعية عميقة. تحسن الاقتصاد المغربي في أوائل العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. ومع بلوغ متوسط إجمالي الناتج المحلي السنوي للفرد 3,3 في المائة من عام 2000 إلى عام 2015 (الشكل م.ت. 1)، نجح المغرب في تخفيض مستوى الفقر بدرجة كبيرة وشرع في تقاسم فوائد النمو. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (2,15 دولار أمريكي في اليوم) بشكل ملحوظ، من 15,3% في عام 2001 إلى 4,8% في عام 2014، وتم القضاء على الفقر المدقع (المندوبية السامية للتخطيط، 2016). وخلال نفس الفترة، ارتفعت رفاهية 40 في المائة من فئة السكان الأكثر فقرا من الناحيتين المطلقة والنسبية على حد سواء (تحسن رفاهية الفقراء مقارنة برفاهية غير الفقراء)، مما يشير إلى زيادة في الازدهار المشترك. كما تمكن المغرب من تحويل هذا النمو إلى تحسن في صافي الثروة من خلال تراكم الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي، وهو المصدر الرئيسي لدخل السكان ورفاهيتهم (البنك الدولي 2006 ب، 2011 و2017). وثمة أيضا تحسينات ملحوظة في العديد من مؤشرات الرفاهية (مثل الانخفاض الحاد في معدل الخصوبة؛ وارتفاع متوسط العمر المتوقع؛ توسيع الولوج إلى التعليم، مع بلوغ هدف التعليم الابتدائي للجميع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام 2015 وتحسينات مماثلة على مستوى التعليم الثانوي)، فضلا عن تحسين ولوج الفقراء إلى الخدمات العامة الأساسية، وزيادة إمكانية نفاذ الفقراء إلى السكن اللائق، وتنمية حضرية تدريجية، وبنية تحتية عمومية هامة، وإلى الماء والكهرباء والنقل).

الشكل م.ت.2 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد، 1980-2015

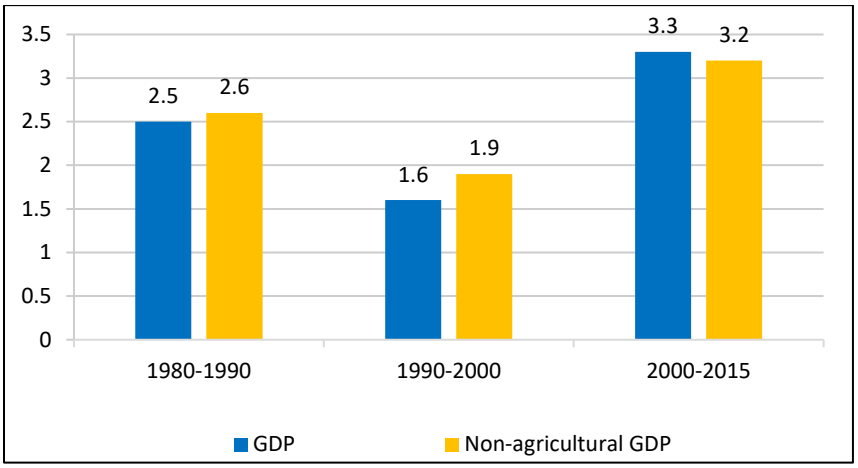

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

انخرط المغرب في عملية تحديث سريعة المسار مدفوعة باستراتيجيات قطاعية هامة ومشاريع البنية التحتية. وحافظت الاستراتيجيات المنفذة على مدى العقد الماضي على الزخم في القطاعات الاستراتيجية مثل الفلاحة، والمعادن، والطاقة والصناعة (وزارة الاقتصاد والمالية، 2015). وعلى سبيل المثال، بدأ تنفيذ خطة المغرب الأخضر بالفعل في جلب الثمار من حيث إعادة هيكلة القطاع الفلاحي المغربي وتحديثه. تدفع الاستثمارات في الطاقات المتجددة، التي تركز على الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، القطاع نحو بلوغ هدف رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة من إجمالي القدرة الطاقية بحلول عام 2030. وبالمثل، تركز الاستثمار على التخصصات الصناعية مثل السيارات والطيران وترحيل الخدمات (offshoring) المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. فعلى سبيل المثال، أصبح المغرب، بعد استقرار شركة رينو في طنجة، ثاني مصنّع للسيارات في القارة وراء جنوب أفريقيا. وارتباطاً وثيقاً بذلك، يندرج إنشاء نظم إيكولوجية عالية الأداء لدمج سلاسل القيمة وتوطيد العلاقات المحلية بين الشركات الكبيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة (SME) ضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية الذي أطلقت في عام 2014 والذي من المقرر أن يرفع حصة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي إلى 23 في المئة ويخلق نصف مليون وظيفة صناعية بحلول عام 2020.

ودعّم هذا التحديث بزيادة كبيرة في الاستثمار العام ومستوى ثابت من نشاط القطاع الخاص، خاصة في القطاعات غير القابلة للتداول. في المتوسط، استثمر المغرب ما يقرب من 34 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي. ولا يزال المغرب أيضاً وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حيث يبلغ حوالي 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً منذ عام 2011. وإلى جانب المستثمرين التقليديين مثل فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي، تظهر الأرقام زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، للاستفادة من قرب المغرب من أهم الأسواق والبنى التحتية المحسنة. وفي الواقع، لم تصل الاستثمارات مثل مشروع رينو إلى المغرب للبحث عن موارد طبيعية أو أسواق واعدة، بل بدلاً من ذلك لتحقيق مكاسب تنافسية جديدة ضرورية لتطوير سياراتها منخفضة الكلفة.

بفضل موقعه الجغرافي وتعزيز بنيته التحتية، وضع المغرب نفسه كمركز اقتصادي ومالي بين أوروبا والقارة الأفريقية. أطلق المغرب شراكة استراتيجية جديدة جنوب - جنوب مبنية على التنمية المشتركة والتضامن الوثيق جنوب - جنوب لتحقيق أقصى استفادة من موقعه الجغرافي المتميز وعلاقاته التاريخية مع شركائه التجاريين الأوروبيين والأمريكيين والخليجيين والمتوسطيين (وزارة الاقتصاد والمالية، 2015 ج). وتم تشجيع القطاعات الرئيسية للتوسع في بلدان ناشئة ونامية أخرى، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا، وسعت مجموعات كبيرة من البنوك وشركات التأمين، وشركة الفوسفاط الوطنية "المكتب الشريف للفوسفاط"، والعديد من الشركات الأخرى، بما في ذلك شركات البناء، أنشطتها في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية لتنويع مصادر دخلها وتوسيع أعمالها. واستفاد هذا التوسع من نشاط دبلوماسي مكثف أبرزته الزيارات العديدة التي قام بها جلالة الملك إلى جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتكرست هذه المبادرات بانضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ومحاولته الأخيرة للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). وبالتوازي مع استثماراته الخارجية، يقوم المغرب بتعزيز شراكات اقتصادية على نطاق أوسع، تشمل جوانب أساسية أخرى للتنمية من قبيل الفلاحة، والتربية والتعليم، والرعاية الصحية، والبنوك، والتكيف مع تغير المناخ / التخفيف من وطأته. ونتيجة لذلك، قام "الأبطال الوطنيون" بإعداد عمليات في العديد من بلدان وسط وغرب أفريقيا في القطاع البنكي (التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية "BMCE"، والبنك الشعبي)، وقطاع الاتصالات (اتصالات المغرب)، والتأمين، والطاقة (بلاتنيوم للطاقة "Platinum Power")، والصناعات الغذائية، والعقارات (مجموعة الدوجى الضحى للإسكان)، وكذلك في شرق أفريقيا (رواندا، وتنزانيا، وإثيوبيا ومدغشقر) بفضل مشاريع عملاقة تم الاتفاق عليها مؤخرًا.

أطلق مسار الإصلاح المستدام عملية التقائية اقتصادية مع جنوب أوروبا (فرنسا، و إيطاليا، والبرتغال وإسبانيا). بينما ظل متوسط القوة الشرائية للمواطن المغربي (مقاسا بإجمالي الناتج المحلي لنصيب الفرد من القوة الشرائية) يميل إلى الركود أو التراجع مقارنة بنظيره في بلدان جنوب أوروبا خلال تسعينيات القرن الماضي، حدثت عملية تقارب خلال العقد الأول من القرن الحالي (الشكل ES.2). ونتيجة لذلك، قلص المغرب الفجوة في الدخل الفردي مع إسبانيا بما يقرب من 10 في المائة على مدى 15 سنة. وبالمثل، تم تقليص الفجوة مع بلدان جنوب أوروبا الأخرى، مما يشير إلى أن هذا الأداء تحقق بفضل جهود المغرب وليس بسبب الأداء النسبي الضعيف للبلدان المقارنة. ومع ذلك، تباطأ مسار الالتقائية مرة أخرى منذ عام 2013 (صندوق النقد الدولي، 2016)[1].

[1] في ظل سيناريو النمو الأساسي لصندوق النقد الدولي، يبلغ نصف العمر التقريبي للتقائية المغرب حوالي 50 سنة بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي إطار سيناريو بنسبة نمو أعلى بنسبة 1 في المائة من خط الأساس، ينخفض نصف العمر في المغرب إلى حوالي 33 عامًا (صندوق النقد الدولي، 2016).

الشكل م.ت. 2 الالتقائية الاقتصادية بين المغرب ودول جنوب أوروبا (بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المغربي للفرد، تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي الثابت)

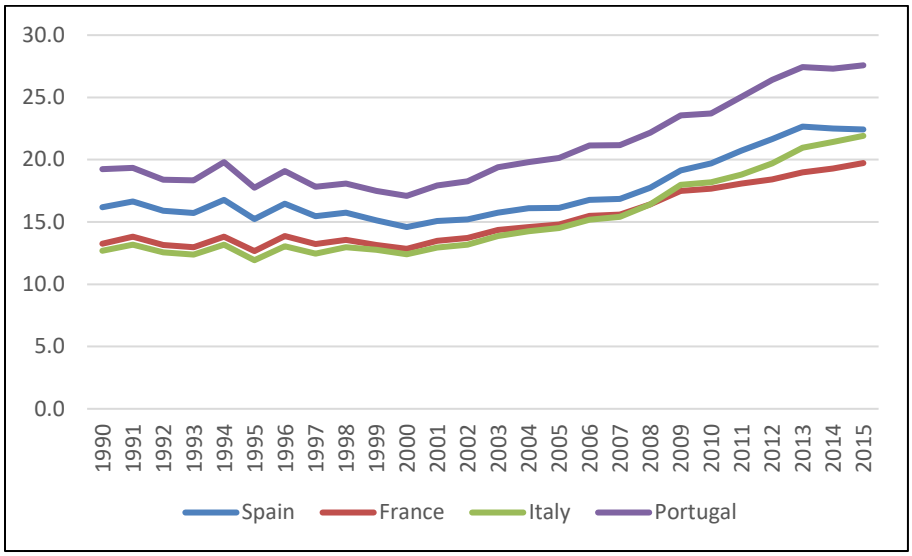

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، احتساب المؤلفين.

ومع ذلك، كان من الممكن تسريع وتيرة الالتقائية. كان العقد الأول من القرن الحالي عقدًا من الالتقائية الاقتصادية لمعظم الدول النامية. في المتوسط، كان نمو البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة ذات الدخل المرتفع (على سبيل المثال، تشيلي، وماليزيا، وكوريا الجنوبية وتركيا) أسرع وبالتالي حققت الالتقائية بسرعة أكبر من المغرب. واستقر متوسط القوة الشرائية المغربي في 22,5 في المائة فقط من متوسط جاره الأوروبي القريب في عام 2014. ولتقييم القيود المفروضة على مسار الالتقائية المغربي، يجذر الأخذ في الاعتبار أن البلدان التي حققت انطلاقات اقتصادية ناجحة لم تتمكن جميعها من الحفاظ على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد بأكثر من 4 في المائة لعقود ولكن أيضا من تقاسم أرباح النمو، بما في ذلك عن طريق الإسراع بخلق فرص العمل.

على الرغم من تحسن بيئة الأعمال التجارية والزيادة المطردة في إنشاء الشركات منذ عام 2011، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه للرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة في النمو.[2] تواجه هذه الشركات معيقات مختلفة، بما في ذلك الدور الكبير للدولة في الأنشطة الاقتصادية، والاستخدام المحدود للتكنولوجيا التي تسهل علاقات السوق، والإنجازات التعليمية المتدنية، والقدرات الابتكارية المحدودة. علاوة على ذلك، يبدو أن النشاط الاقتصادي كان مدفوعا في الغالب من قبل الشركات القائمة بدلا من الشركات الجديدة والتي يوجد معظمها في عدد محدود من القطاعات غير القابلة للتداول (البناء، والعقارات، والأعمال التجارية الصغيرة) ذات إمكانات ضعيفة من حيث خلق وظائف جيدة وقيمة مضافة. ولئن حسّن المغرب من جاذبيته للاستثمارات الأجنبية (رينو، زارا، بومبارديي، إلخ.)، فإن هذه الديناميكية لم تقدم بعد نتائج مؤكدة من حيث فرص العمل والرفاهية المشتركة. لذلك، يجب تعزيز انفتاح/تنافسية السوق كمكمل لاستراتيجيات القطاع.

[2] تم التأكيد على أهمية القطاع الخاص في الاستراتيجية الجديدة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC 3.0) باعتبارها إحدى ركائز هذه الاستراتيجية.

ظل جزء كبير من الشباب والنساء غير نشطين أو عاطلين عن العمل، ولا تزال بعض المجموعات والمناطق محدودة الولوج إلى الخدمات والفرص الاقتصادية. يتميز سوق العمل المغربي بنصيب كبير من العمل غير النظامي والعمل الأسري غير مدفوع الأجر خاصة في القطاع الفلاحي وبين صفوف النساء. وتعتبر مشاركة المرأة في القوى العاملة ضعيفة (26,6 في المائة في عام 2016)، وفي تراجع نسبي، مما يؤدي إلى عدم استغلال مورد إنتاجي هام. ويتوفر الشباب المغربي بين سن 25 و34 عاما (13,5 في المائة في عام 2016) على وظيفة، غالبا ما تكون في القطاع غير النظامي وغير آمنة بأجر ضعيف ودون المزايا الأساسية، وفي بعض الحالات، تنطوي على ظروف عمل خطرة أو استغلالية. وحتى عندما تتحسن الظروف المعيشية، يعاني العديد من الشباب من الشعور بالحرمان والظلم كلما قارنوا أنفسهم بمجموعات مرجعية أخرى أو عندما تكون السياسات العمومية، خاصة ذات الصلة بالعمالة وفرص المساهمة في مجتمعاتهم المحلية، غير متماشية مع توقعاتهم (سراج الدين وفيرم، 2012). وعلى الرغم من تطور الوضع السياسي في المغرب منذ عام 2011، لا تزال الفجوة بين طموحات شباب المغرب والفرص الفعلية المتاحة لهم قائمة (دراسة البنك الدولي حول الشباب وورقة "احترس من الفجوة" لعام 2015). وبالفعل، تجري الإشارة إلى الولوج إلى العمل بشكل روتيني في الدراسات الاستقصائية باعتباره أحد الاحتياجات الأساسية للسكان وعلى رأس أولويات واحد من كل خمسة أرباب الأسر المعيشية (معهد الدراسات العليا للتدبير HEM، 2016).

يواجه نموذج التنمية في المغرب ستة نقاط ضعف رئيسية:

- **النموذج الاقتصادي القائم على الطلب المحلي، خاصة الاستثمار العمومي، من شأنه الفتور في غياب زيادة هامة في عائد الاستثمار والإنتاجية.** ويستدعي ذلك دعما أكبر للتحول التدريجي نحو نموذج قائم على الصادرات، حيث يضطلع القطاع الخاص بدور أكبر كمحرك للنمو والعمالة.

- **يحتاج نموذج التمويل إلى التعويل بشكل أقل على تراكم الديون وبشكل أكبر على مشاركة الرأسمال الخاص (رؤوس الأموال السهمية وشبه السهمية).** استعاد المغرب توازن الاقتصاد الكلي وعزز صمود القطاع المالي. وعلى الرغم من المديونية المتزايدة لدى جميع الفاعلين الاقتصاديين في السنوات الأخيرة (الحكومة، والشركات المملوكة للدولة، والشركات الخاصة، والمستهلكين)، تمكن المغرب من الحفاظ على وضع مستدام للديون. ويظل العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري هيكليا، على الرغم من التحسينات المسجلة منذ عام 2012.

- **يجب أن يصبح تدبير الاستثمارات العمومية، بما في ذلك إدارة الشركات المملوكة للدولة، أكثر فعالية وشمولية من حيث تقديم خدمات البنى التحتية.** ويدعو ذلك إلى إقامة شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص (PPPs) واستخدام أدوات مبتكرة لتعبئة التمويل الخاص لتوفير البنية التحتية اللازمة[3].

[3] أدرجت السلطات الجهة الفاعلة المسؤولة عن تشغيل الموانئ (مرسى المغرب) في سوق البورصة في عام 2016.

- **من حيث الاستدامة الترابية، لا ينتج التوسع الحضري منافع النمو والتحول الهيكلي المتوقعة، خاصة فيما يتعلق بالتصنيع**. تبرز التفاوتات المجالية وغياب الإدماج بشكل خاص في مجالات النقل والربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. من خلال تمكين المزيد من الاقتصادات التكتلية بدلاً من التوسع الحضري المجزأ، سيعزز المغرب إمكاناته للنمو والإدماج.

- **لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ، يحتاج المغرب إلى الاستثمار في التكيف**. كدولة ذات ضغط عالٍ على المياه، لا خيار أمام المغرب سوى الحفاظ على أنظمته البيئية بغية تحقيق نمو مستدام ومدمج عبر القطاعات الاقتصادية والأقاليم، بما في ذلك تدبير قطاع الفلاحة، والمياه والغابات والصيد البحري وتربية الأحياء المائية. وعلى الرغم من أن المغرب رائد إقليمي في قطاع الطاقات المتجددة،[4] فإن مشاركة متزايدة للقطاع الخاص في هذا القطاع مرحَّب بها.

- **إن تعزيز شمولية المؤسسات وشفافيتها وفعاليتها من شأنه أن يساعد في الحفاظ على السلم الاجتماعي.**

تبين التجربة الدولية أن المحافظة على أداء اقتصادي قوي على المدى الطويل أكثر صعوبة بكثير من تحقيقه. على غرار العديد من البلدان النامية، نجح المغرب في التحول من وضع بلد الدخل المنخفض إلى وضع بلد الدخل المتوسط المنخفض، لكنه يكافح للانتقال إلى وضع الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط.[5] لتفادي فخ الدخل المتوسط (Eichengreen، Donhyun وKwando، 2013)، يحتاج المغرب إلى تحقيق مكاسب إنتاجية أعلى من الماضي وعلى مدى جيلين، بل والأهم من ذلك، إلى الحفاظ عليها.[6] بشكل عام، اعتمدت البلدان التي حققت مثل هذه "المعجزات" الاقتصادية عملية تغيير هيكلي ذات خصائص مماثلة (الإطار ES.1)، حيث استفادت من ظروف تاريخية محددة لتغيير ظروفها الاقتصادية. ثم اتخذت قرارات مناسبة لتسهيل التغيير الهيكلي والارتقاء التكنولوجي والتنويع الاقتصادي. وفي الأخير، حققت ذلك من خلال "السقف الزجاجي" (الذي يسمى كذلك لأنه غير مرئي إلى حد كبير) من خلال تراكم أصول متعددة الأبعاد غير ملموسة إلى حد كبير ذات طبيعة بشرية ومؤسساتية واجتماعية.

الإطار ت.2 النتائج الرئيسية للجنة المعنية بالنمو والتنمية

أجرت اللجنة المعنية بالنمو والتنمية، التي أطلقتها عدة بلدان بدعم من البنك الدولي في عام 2006، دراسة تحليلية لخصائص 13 اقتصادات حققت نموا بنسبة 7 في المائة أو أكثر لفترة تزيد على 25 سنة منذ عام 1950 (البنك الدولي 2008). وحددت اللجنة خمسة شروط يجب على دولة استيفاؤها بغية تحقيق مستوى عال من النمو والحفاظ عليه: القيادة السليمة والحكامة الرشيدة؛ والمشاركة في الاقتصاد العالمي؛ ومستويات عالية من الاستثمار والادخار؛ والموارد المرنة، خاصة من حيث الوظائف؛ وسياسة للإدماج مصممة لتقاسم منافع العولمة، وتزويد الفقراء بإمكانية الولوج إلى الخدمات وتقليص عدم المساواة بين الجنسين.

[4] تم بناء محطة الطاقة الريحية (طرفاية وتازة) ومحطة الطاقة الشمسية (ورزازات) في إطار ترتيبات شراكة بين القطاعين العام والخاص.

5 تتوفر دولة ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط على إجمالي الناتج المحلي للفرد يتراوح بين 4.126 و12.735 دولار أمريكي.

[6] يقصد بالإنتاجية "الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج" (TFP) ما لا تتم الإشارة إلى خلاف ذلك. وتتماشى إنتاجية العمالة المغربية مع نظرياتها بفضل استثمارات هامة، إلا أن إنتاجيته الإجمالية لعوامل الإنتاج ظلت بطيئة.

تتعلق العديد من الحقائق النمطية التي أبرزتها اللجنة – سواء فيما يخص سيادة القانون والحكامة الرشيدة، أو الانفتاح التجاري، أو الثقة، أو المنافسة المفتوحة، أو أسواق العمل المنفتحة، أو مشاركة النساء والشباب – بخصائص المجتمع المنفتح.

المصدر: البنك الدولي، 2008.

تعتبر البلدان التي تغلبت بشكل مستدام على نقاط الضعف المتمثلة في عرض منخفض إنتاجية وطلب مدفوع بالديون هي تلك التي انخطرت في عملية واسعة وسريعة للتغيير الهيكلي القائم على الصادرات (McMillan and Rodrik 2011). حققت هذه البلدان مكاسب إنتاجية كبيرة من خلال نقل العمالة ورأس المال إلى القطاعات والأنشطة الأكثر إنتاجية. وهكذا يتحول الاقتصاد من الناحية الهيكلية حيث تنكمش بعض القطاعات بينما تتوسع قطاعات أخرى. في البلدان ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، على سبيل المثال، تقلصت حصة الفلاحة في إجمالي القيمة المضافة في المتوسط بما يعادل 20 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات الخمسين الماضية، وانخفضت إلى أقل من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ومع ذلك، ارتفعت حصة الصناعة في البداية إلى ما يقرب من 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في أوائل ثمانينات القرن الماضي قبل أن تنخفض بحدة في العقود اللاحقة. لكن هذا المسار التحولي الهيكلية أقل نشاطًا في المغرب. على عكس البلدان ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، انخفضت حصة الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي المغربي بشكل أبطأ على مدى السنوات الـ 35 الماضية وظلت مرتفعة عند نسبة 10,7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و39,4 في المائة من العمالة في عام 2014. كما ظلت حصة الصناعة وحصة الخدمات مستقرة نسبيا مقارنة مع الاتجاهات الأكثر ديناميكية التي نشرتها بلدان أخرى مماثلة (الشكل ES.3). وبالتالي، يمكن وصف مسار التحول الهيكلي الاقتصادي في المغرب، على مدى فترة طويلة، بأنه بطيئ (المقري، 2016).

الشكل م.ت. 3 التحول الهيكلي في المغرب ودول أخرى ذات الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط

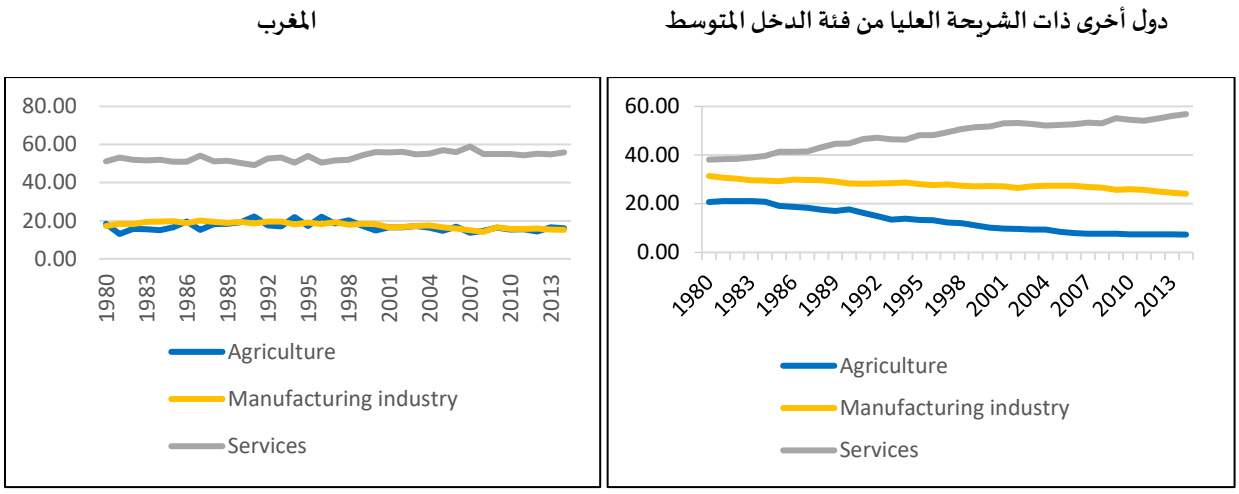

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم.

تشير المذكرة الاقتصادية القطرية الأخيرة (CEM) للمغرب وغيرها من الدراسات التشخيصية الاقتصادية التي أجرتها مؤسسات دولية ووطنية إلى أن المغرب من شأنه أن ينتهز فرص انتقاله الديموغرافي، والتوسع الحضري ومستويات التعلم المحسنة من أجل تعميق الإصلاحات الهيكلية التي يجريها وإعادة توازن نموذج نموه من خلال الرفع من مكاسب الإنتاجية وتحسين معدل التوظيف والرفاهية للسكان (البنك الدولي 2018، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2017، البنك الأفريقي للتنمية 2015، صندوق النقد الدولي المادة السادسة، مركز سياسات المكتب الشريف للفوسفاط 2015، مؤسسة بوعبيد 2010، صندوق النقد الدولي 2017). وتناقش المذكرة الاقتصادية القطريةعلى وجه الخصوص، شروط تسريع وتيرة المغرب للانبثاق الاقتصادي من خلال الاستثمار في الرأسمال المؤسساتي والبشري والاجتماعي – ما يُعرف أيضًا بالرأسمال غير المادي/الملموس. وبالفعل، تمثل التحديات التي يتعين على المغرب رفعها لزيادة إنتاجيته وتنمية رأسماله غير المادي، في جوهرها وجهين لعملة واحدة: تحسين البيئة لزيادة تراكم مدخلات العوامل بشكل أسرع. يتأثر الابتكار واعتماد التكنولوجيات الحديثة وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج اللازمة لتحفيز الإنتاجية بشكل مباشر بالسياسات المصممة لبناء رأسمال المغرب غير الملموس. وفي كلتا الحالتين، تعتبر الإنتاجية ورأس المال غير المادي متغيرات "غير ملموسة" تعكس جودة البيئة المؤسساتية والبشرية والاجتماعية التي يحدث فيها تراكم عامل الإنتاج.

وبالفعل، ثمة العديد من الاتجاهات الهيكلية الإيجابية القائمة في المجتمع المغربي، لا سيما التحول الديموغرافي، والتوسع الحضري للمجتمع وتحسن مستويات التعلم، والتي يمكن أن تبشر بالخير في المستقبل. هذه الاتجاهات الثلاثة تفتح نافذة فريدة من الفرص في تاريخ المغرب. وفي الواقع، لوحظ مزيج من العائد الديموغرافي والتوسع الحضري والتعليم الشامل في جميع البلدان التي حققت انطلاقة اقتصادية ناجحة منذ نصف قرن، في كل من جنوب أوروبا (إيطاليا، والبرتغال وإسبانيا) وآسيا (كوريا الجنوبية، وتايوان وغيرها). ويبدو أن المغرب اليوم يستوفي جميع الشروط اللازمة لتسريع خطى التنمية المدمجة والمستدامة. ومع ذلك، تحمل هذه الشروط الأولية المواتية مخاطر أيضًا: (أ) أولاً، خطر عدم القدرة على خلق بيئة مواتية لقطاع خاص دينامي ذي قاعدة عريضة يمكنه خلق فرص عمل كافية (مما من شأنه أن يؤدي إلى بطالة جماعية وطويلة الأمد لدى الشباب على وجه الخصوص)؛ ثانياً، خطر عدم القدرة على تغطية احتياجات التمويل طويلة الأجل في المغرب من خلال الاستثمار العمومي وحده، خاصة من أجل البنية التحتية والأصول طويلة الأجل؛ (3) ثالثاً، خطر عدم القدرة على توليد تأثيرات التكتل الإيجابي (مع احتمال أن تكون مرفقة بآثار ازدحام حضري سلبي)؛ رابعاً، خطر عدم القدرة على الاستفادة من زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإكمال الدراسة، ونتائج أفضل للتعلم وصلتها بسوق العمل المغربية والمعولمة؛ وخامسا وأخيرا، خطر عدم إدماج واستجابة الحكامة بشكل مجدي لأصوات الشباب واحتياجاتهم ومصالحهم وتأثيرهم (الإطار م.ت. 2). وإن لم يتم تخفيف هذه المخاطر من خلال سياسات عمومية مناسبة، فقد يفوّت المغرب فرصة فريدة في تاريخه. وقد أدى التحول الديموغرافي الجاري إلى خفض نسبة الإعالة إلى النصف بين عامي 1970 و2010 وسيبقى منخفضًا تاريخياً حتى عام 2040 قبل أن يرتفع في العقود الموالية (الشكل م.ت.4). ويتعين على المغرب الآن، بغية إعداد المستقبل للجيل القادم، تجميع نقاط قوته الحيوية والارتقاء بإصلاحاته، قبل أن تنغلق هذه النافذة الاستثنائية من الفرص. وإلا فإن الفجوة بين المغرب ونظرائه من البلدان ذات الدخل المتوسط ستتسع، مما سيزيد من صعوبة حصول المواطنين المغاربة على مستويات المعيشة التي تتمتع البلاد إمكانيات توفيرها.

الشكل م.ت. 4 حصة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة مقارنة بأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة لدى الساكنة في سن العمل، 1950-2100

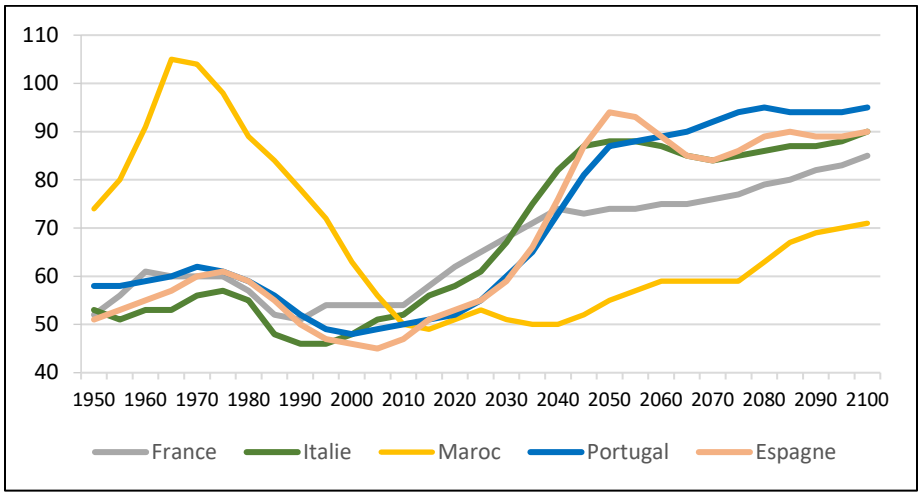

المصدر: الأمم المتحدة

الإطار م.ت.3 تعزيز فرص ومشاركة الشباب في المغرب

الانتقال إلى العمل: يشكل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) 17,5 في المائة من إجمالي ساكنة المغرب و26,4 في المائة من السكان في سن العمل (15 إلى 64 سنة)، لكنهم استبعدوا إلى حد كبير من النمو الاقتصادي المستدام الذي شهدته البلاد في العقد الماضي. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات بطالة الشباب، بمتوسط 22 في المائة لدى الذكور و28 في المائة لدى الإناث، فإنها لا تقدم سوى صورة جزئية عن استبعاد الشباب من الحياة الاقتصادية.

جودة التوظيف: يفيد الشباب والشابات الذين يتوفرون على وظيفة، على نطاق واسع، بأنهم يشغلون وظائف ذات جودة رديئة، وغالباً ما يعملون بدون أمن وظيفي أو مزايا (يعمل حوالي 88 في المائة من الشباب العاملين بدون عقد، بمعنى أن معظمهم يعملون في القطاع غير النظامي)، ويعانون من العمالة الناقصة (لا سيما في القطاع غير النظامي، حيث تكون العديد من الوظائف مؤقتة أو بدوام جزئي)، من وظروف عمل سيئة.

ويعزى هذا الوضع إلى محدودية آليات الوساطة الوظيفية الرسمية. واحد من كل ثلاثة من الشباب يرغب في مغادرة المغرب أو يخطط لذلك بسبب آفاق العمل الضيقة.

مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية: مشاركة الشباب المغربي في الحياة الاجتماعية والمدنية ضعيفة للغاية، ويقضون معظم وقتهم في أنشطة شخصية غير مهيكلة.

يساور الشباب القلق بشأن عواقب استبعادهم من الحياة الاقتصادية والمدنية. فالهدر المدرسي، والبطالة، والعمالة الناقصة وانعدام هياكل الدعم لتسهيل المشاركة الاجتماعية كلها عوامل تساهم في التكاسل والفراغ، والعزلة والإحباط، مما يعرض الشباب لسلوكيات عالية الخطورة من قبيل تعاطي المخدرات والإجرام.

وتسلط هذه الإكراهات برمتها الضوء على التحديات وتشير إلى ضرورة تبني مقاربة أكثر انتظاما واستراتيجية وإدماجا لتنمية الشباب. كما أن هناك حاجة إلى تركيز أوضح على استهداف الشباب المحرومين.

لم يولد التوسع الحضري في المغرب نفس المزايا والفوائد كما هو الشأن في العديد من البلدان الناشئة من حيث النمو وخلق مناصب العمل. تقوم المدن المغربية بإنتاج سلع وخدمات مستهلكة محليا أو غير قابلة للتداول .ويمثل ذلك تحديا على وجه الخصوص لتوسيع الاقتصاد الحضري، الذي لا يستفيد من عوائد الاقتصادات الحجم والتجمع. وعليه، لم يقترن التوسع الحضري في المغرب بتحول هيكلي، خاصة نحو التصنيع، وبالتالي استمر دون خلق فرص عمل كافية. المدن المغربية الكبرى تنمو ببطء أكثر من نظيراتها (الشكل ES.5). من المحتمل أن تعكس العوامل المحركة للنصيب الأكبر من السلع والخدمات غير القابلة للتداول في اقتصادات المدن المغربية، الديناميكيات الكلية والجزئية التي تؤثر على تنافسية المغرب.

الشكل م.ت.5 النمو الاقتصادي للمدن المغربية بطيء مقارنة بمستويات المقارنة العالمية

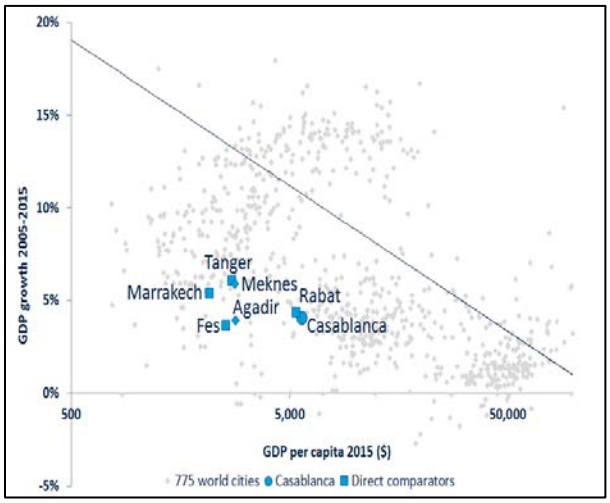

المصدر: تحليل باستخدام بيانات اقتصادات لأوكسفورد، 2015

إن الاستقرار الهيكلي النسبي متعدد القطاعات للاقتصاد المغربي يحجب جزئياً تحولاً أكثر دينامية من حيث التنويع المجالي والقطاعي. في قطاع الفلاحة، أسفرت خطة المغرب الخضراء عن انتعاش حقيقي في القطاع بفضل النمو المطرد في الاستثمار الفلاحي (70% في عام 2014 مقارنة بعام 2008). ويمكن ملاحظة العلامات الأولى للتحول الهيكلي للقطاع من خلال الارتفاع الملحوظ في قيمته المضافة. وبالمثل، أطلقت الصناعة المغربية، التي تركزت بشكل كبير في التخصصات التقليدية حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، عملية تحديث في عام 2005 كشفت عن ازدواجية بين القطاعات التقليدية المتعثرة، مثل قطاع النسيج والملابس الذي يسعى إلى استرجاع مكانته، وقطاع استخراج المعادن والتخصصات الناشئة مثل قطاع السيارات، والطيران، والصناعات الغذائية، والمستحضرات الصيدلانية. ففي قطاع السيارات، رفع مشروع رينو الإنتاج الوطني إلى ما يقرب من 340.000 سيارة في عام 2016 وخلق 10.000 وظيفة مباشرة وحوالي 30.000 وظيفة غير مباشرة، وجلب استقرار العديد من مصنعي المعدات، مما أدى إلى زيادة معدل الاندماج المحلي إلى 50 بالمائة. كما ينمو قطاع الطيران بمضاعفة بنسب مئوية من رقمين. بعد أن تضرر قطاع النسيج بشدة عند انتهاء مدة الاتفاقات متعددة الألياف في عام 2005، عاد القطاع إلى النمو من خلال تطوير مفهوم "الموضة السريعة" والاستفادة من قرب المغرب من أوروبا (50 في المائة من إنتاج شركة "إنديتكس" (Inditex) الإسبانية، أكبر مجموعة أزياء في العالم، مصنوعة في المغرب). وثمة أيضًا دلائل على وجود اندماج أهم داخل القطاعات – مما يدل على الاستدامة ونقل الدراية.

لكن هذه الديناميات الإيجابية المشتركة بين القطاعات لم تكن قوية أو منتشرة بما يكفي ليكون لها تأثير الاقتصاد الكلي على البنية الاقتصادية والنمو. استندت الديناميات القطاعية الإيجابية إلى سياسات عمومية استباقية (تحفيزات ضريبية، وإعانات، واستثمارات، وحوافز أخرى) وإلى ترتيب مخصص محدد لجذب "قاطرات" مهيكلة من قبيل شركة رينو. ويتمثل التحدي الموالي في الاستفادة من النجاحات المبكرة والدروس المستخلصة لتوسيع نطاق الدينامية القطاعية من حيث الكثافة (عدد الشركات وحجمها)، والعمق (مستوى الاندماج)، والتغطية الترابية. إلى جانب ذلك، تساهم دينامية القطاع الخاص المنخفضة في المغرب، والتي تضافرت بسبب تدخلات القطاع العام على نطاق واسع، في تحقيق هذا الاستقرار الهيكلي حيث أن عوامل (إعادة) التخصيص قد لا تتبع بالضرورة أنماط القدرة التنافسية القطاعية. وعموما، تعوق أوجه القصور في الحكامة في المغرب نمو الإنتاجية من خلال المنافسة المحدودة وعدم كفاية النفاذ إلى المدخلات، والتمويل، والصادرات.

يشكل ضعف الإدماج، بتنوع أشكاله، القاسم المشترك للعوامل التي يبدو أنها تحد حاليا من تنمية المغرب.

- **أولاً، مؤسسات السوق**. يتم قياس مؤسسات دعم السوق الفعالة والمدمجة على أساس ثلاثة أهداف على الأقل: مستوى متكافئ لتخصيص الرأسمال التنافسي، ومعدلات عالية للمشاركة الاقتصادية وانخفاض البطالة الهيكلية، والاندماج الاقتصادي والمالي الدولي القوي. وترمي هذه الأهداف بشكل أساسي إلى دعم بيئة صديقة للأعمال التجارية، ودعم تطوير المقاولات وتنمية الشركات الصغرى والمتوسطة، ودعم إدماج سوق العمل، ودعم القدرة التنافسية والتنويع.
- **ثانيا، الحكامة العامة**. بالإضافة إلى مؤسسات السوق، تعتبر المؤسسات والخدمات العامة المدمجة ضرورية لتسريع نمو القطاع الخاص من خلال خلق بيئة مواتية للاستثمارات. وتعني الحكامة العامة الأكثر إدماجا المزيد من الإدماج في صياغة وتنفيذ سيادة القانون، والرفع من الإدماج في إدارة الدولة، والمزيد من الإدماج في الولوج إلى الخدمات العامة وتقديمها.
- **ثالثًا، تكوين الرأسمال البشري**. تفترض نظرية الرأسمال البشري أنه، من خلال توفير إمكانية الولوج إلى التعليم الجيد والصحة وتنمية الطفولة المبكرة (ECD)، يمكن لجميع الأفراد تحسين إنتاجيتهم أو الإنتاجية المستقبلية لأطفالهم عن طريق اتخاذ خيارات استثمارية طوعية.
- **رابعًا، الرأسمال الاجتماعي**. يمارس الرأسمال الاجتماعي – أو مجموعة المعايير والشبكات التي تسهل العمل الجماعي – تأثيرات إيجابية وملموسة على الحياة الاقتصادية. ويعتبر عنصرا أساسيا في تعزيز فعالية المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلد. ويكتسي الرأسمال الاجتماعي أهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية لأنه يمنع أنواع مختلفة من النزاعات المدمرة بين فئات السكان، مثل أعمال الشغب، وعدم الاستقرار السياسي، أو الإخلال بالنظام العام الذي قد يعيق الاستثمار والنمو بشكل خطير. وهنالك جانبان من الجوانب العديدة للرأسمال الاجتماعي، اللذان لهما تأثير مباشر على إمكانيات تحسين الإنتاجية في المغرب والذين يمكن أن تعالجهما السلطات العمومية من خلال مزايا هامة مصاحبة، وهما المساواة بين الجنسين والثقة بين الأشخاص.

وبالنظر إلى نقاط ضعف إنجازات المغرب الاقتصادية والاجتماعية والعوامل العديدة التي تحد التقدم السريع، ثمة حاجة إلى زخم جديد من الإصلاحات للتغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع المغربي. وكما أشار جلالة الملك عاهل المغرب مؤخراً بشأن نموذج التنمية، " إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة. " وبالفعل، وعلى الرغم من أن الحكومة لديها خارطة طريق واضحة تشمل تنفيذ سلسلة من المخططات القطاعية – مثل تلك المتعلقة بالفلاحة، والصناعة والطاقات المتجددة – فإن المغرب يفتقر إلى رؤية وطنية واستراتيجية ومقاربة متعددة القطاعات للتنمية. ونتيجة لذلك، فإن البلاد ليست فعالة، ومنصفة، ومتعلمة، ومقاومة كما يمكن لها أن تكون.

لعل الارتقاء بالنمو الاقتصادي المدمج في المغرب على نحو مستدامة يتطلب التنفيذ المتزامن للإصلاحات، حتى وإن لم تكن الآثار الكاملة لبعض الإصلاحات لتظهر بشكل ملموس إلا على المدى الطويل. ليصبح المغرب أكثر كفاءة وفعالية، وأكثر إدماجا وشمولية، وأكثر ابتكارا واستدامة، ينبغي أن تهدف مسارات الإصلاح المقترحة في الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية إلى (1) تقريب المغرب من حدود فعاليته؛ (2) الاستفادة جميع المغاربة من حدود الكفاءة؛ (3) توسيع حدود الكفاءة مع مرور الوقت؛ و (4) تخضير حدود الكفاءة. ويجب تحسين نظام الحكامة في المغرب لجعل هذه المسارات ممكنة (الشكل ES.6).

الشكل م.ت. 6 مسارات الإصلاح

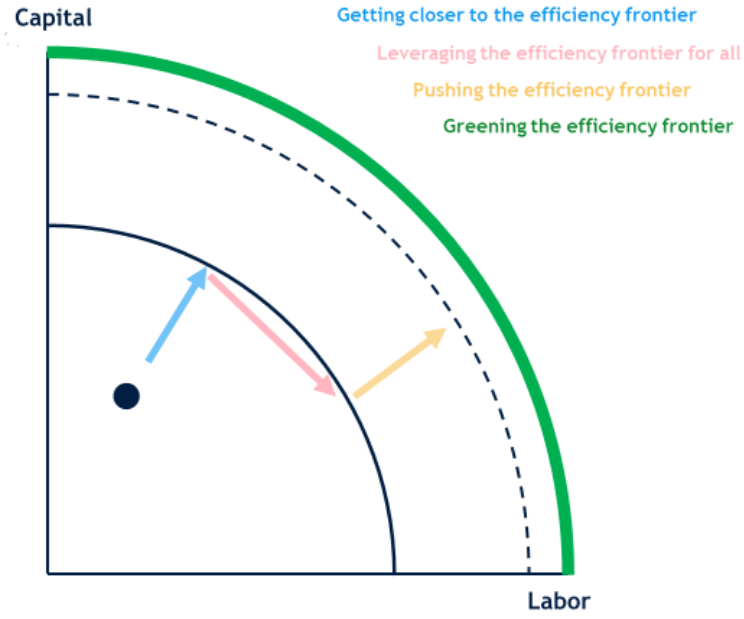

حُددت، من بين القائمة الطويلة للعوامل المحتملة التي تقيد تنمية مندمجة ومستدامة أسرع في المغرب، قائمة فرعية لأهم الإكراهات الملزمة باستخدام مجموعة من "مرشحات تحديد الأولويات". من المؤكد أن قياس التأثير الهامشي على الهدف المزدوج المتمثل في الحد من أي إكراهات معينة يكتسي صعوبة بالغة. لذلك، شارك في هذا التمرين خبراء من البنك الدولي من مختلف القطاعات ذوو خبرات في بلدان مختلفة. واستفادت هذه العملية من مشاورات مع السلطات الحكومية من مختلف الوزارات ومراكز التفكير (مثل مركز سياسات المكتب الشريف للفوسفاط)، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص ومنظمات دولية أخرى طيلة مدة العملية برمتها والتي استغرقت عاما كاملا، بما في ذلك مشاورات أجريت مع ست مجموعات موضوعاتية تغطي جميع المجالات التي تناقشها الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية. وقد أفرزت مرشحات تحديد الأولويات (التي تشمل فهما للشروط المسبقة لأي إصلاح حتى يكلل بالنجاح، ولوضع الظروف الأولية للمجال الخاضع للدراسة، واتجاه السببية بين النمو ومحددات النمو، ونطاق الآثار غير المباشرة، ونطاق التأثير الإجمالي المتوقع على الهدف المزدوج) المجموعة التالية لأهم الشروط الملزمة (الجدول م.ت. 1):

- **للوصول إلى حدود الكفاءة، يمكن للمغرب أن يشتغل على مجالين ذوا الأولوية: من جهة، تحسين تخصيص موارده من السوق بين الشركات والقطاعات، ومن جهة أخرى، تحسين فعالية السياسات العمومية، بما في ذلك بهدف إشراك القطاع الخاص.** وسيتطلب المجال الأول إطلاق روح التنافسية والإبداع في المغرب (الشرط الملزم#1) وتحسين بيئة الأعمال والولوج إلى التمويل (الشرط الملزم#2). ويشمل المجال الثاني صياغة وتنسيق أفضل للسياسات العمومية، بما في ذلك في سياق "الجهوية الموسعة" (الشرط الملزم#3)، وتحسين الولوج إلى الخدمات العامة الجيدة (الشرط الملزم#4).
- **لا يحتاج المغرب إلى تحسين كفاءة قطاعيه الخاص والعام فقط، بل يحتاج إلى تمكين جميع المواطنين من المشاركة والاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من أرباح النمو.** لاستفادة للجميع من حدود الكفاءة، يمكن للمغرب أن يعمل على ثلاثة مجالات ذات الأولوية: تعزيز سوق عمل نظامي أكثر إدماجا (الشرط الملزم#5)، واستهداف برامج الحماية الاجتماعية بشكل أفضل (الشرط الملزم#6)، وضمان قدر أكبر من المناصفة بين الجنسين (الشرط الملزم#7).

- **على المدى المتوسط، لا يحتاج المغرب إلى الاستفادة بشكل أفضل من ثروا ته الحالية فقط (الأراضي، والعمالة، ورأس المال، إلخ.) بطريقة مدمجة بل يحتاج إلى توسيع حدود فعاليته، والانضمام إلى نادي الاقتصادات الناشئة، والسعي إلى الالتقائية مع الدول الأكثر تقدما.** يشكل الرفع من الرأسمال البشري وإطلاق العنان لإمكانيات التكتل الحضري الآليتين الوحيدتين المعروفتين عالمياً الكفيلتين بتحقيق هذا اللحاق بالركب. وبناءً على ذلك، ينطوي تحقيق أولويات خلق المكاسب الإنتاجية ووظائف ذات أجور أفضل على الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة (الشرط الملزم#8)، والرفع من جودة التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بشكل كبير (الشرط الملزم#9)، وتيسير التنمية الحضرية والمجالية في المغرب (الشرط الملزم#10).

- **يحتاج المغرب أيضاً إلى النظر في آثار تغير المناخ على استراتيجيته الإنمائية وإلى جعل التنمية طويلة الأجل متسقة مع الحفاظ على بيئته وموارده الطبيعية.** بالنظر إلى التقدم المحرز بالفعل في مجال التخفيف من آثار التغيرات المناخية، بما في ذلك استثمارات المغرب الكبيرة في مجال الطاقات المتجددة والاستثمارات الإضافية الطموحة في إطار

المساهمة الوطنية الطوعية، تتمثل الأولوية في مجال التكيف مع المناخ بشكل أكبر، خاصة فيما يتعلق بإدارة المياه (الشرط الملزم#11). وهذا معترف به في المساهمة الوطنية الطوعية للمغرب، التي تركز بشكل خاص على الاستراتيجية الوطنية للمياه والمخطط الوطني للمياه، مع الاعتراف بأن الموارد المائية تشكل أهم العوامل المقيدة في المغرب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

يمكن اعتبار المسارات المذكورة أعلاه لبلوغ حدود الكفاءة، وتعزيزها، وتوسيعها وتخضيرها بمثابة "أهم الإكراهات المباشرة" التي يجب التغلب عليها بغية تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع المزيد من إمكانات الولوج إلى الفرص. للتغلب على هذه الإكراهات والشروع في تنفيذ المسارات المقترحة، يعتبر التركيز بشكل واضح على فهم "العوامل الأساسية الكامنة" الأكثر جوهرية لسبب استمرار هذه الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية أمرا بالغ الأهمية: لماذا لا يحقق المغرب، على الرغم من النمو الاقتصادي، نمواً مدمجا يسمح ببناء الطبقة المتوسطة ويتيح للجميع إمكانية الولوج إلى خدمات عالية الجودة؟ ما هي الأسباب المؤسساتية والسياسية الجذرية لغياب الشمولية والإنصاف في النمو وتقديم الخدمات؟ وكيف يمكن تطوير نظام حكامة يدعم التنمية المدمجة والمنصفة؟

وانسجاما مع توجه تقرير التنمية في العالم لعام 2017 بشأن الحكامة والقانون، تناقش الدراسة التحليلية القطرية المنهجية طريقة ارتباط "المحددات الأساسية" بالحكامة، أو العملية التي تتفاعل من خلالها الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) لتصميم وتنفيذ السياسات (البنك الدولي 2017). تسعى الدراسة إلى أن تبرهن بأن تهيئة مجال متكافئ للحكامة، وضمان توزيع السلطة والموارد والقدرات بشفافية وفعالية وإنصاف، أمر بالغ الأهمية للتغلب على الإكراهات التي تعيق التنمية المدمجة في المغرب. ومن الناحية العملية، يتطلب ذلك معالجة أوجه الضعف في وظائف ونظم الحكامة الأساسية للبلاد، انطلاقا من روح دستور عام 2011. وللبدء في بناء هذه الشرعيات، تتمثل المجالات ذات الأولوية في تهيئة الظروف اللازمة كي يلج المواطنون إلى المعلومات بشأن السياسات العمومية بغية مساءلة الحكومة (الشرط الملزم#12)، ويستخدموا تلك المعلومات للتعبير عن آرائهم والمشاركة (الشرط الملزم#13)، ويتحلوا بالثقة بأن سيادة القانون ونظام العدالة سيحميهم (الشرط الملزم#14).

الجدول م.ت. 1 المجالات الحاسمة وأهم الإكراهات التي تعيق تحقيق الهدف المزدوج

	المجالات الحاسمة	أهم الإكراهات
بلوغ حدود الكفاءة	تحسين تخصيص الموارد من السوق بين الشركات والقطاعات	التنافسية والابتكار
		بيئة الأعمال والولوج إلى التمويل
	تحسين فعالية السياسات العمومية، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص	صياغة السياسة العمومية وتنسيقها في سياق الجهوية الموسعة
		الولوج إلى خدمات عامة جيدة

استفادة جميع المغاربة من حدود الكفاءة	تمكين جميع المواطنين من الاستفادة بشكل مباشر و/أو غير مباشر من النمو	تنظيم سوق العمل
		حماية اجتماعية مستهدفة
		المساواة بين الجنسين
توسيع حدود الكفاءة	الرفع من الرأسمال البشري	تنمية الطفولة المبكرة
		جودة التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي
	إطلاق العنان لإمكانيات التكتل الحضري	تنمية حضرية ومجالية
تخضير حدود الكفاءة	تحويل ندرة الموارد ومختلف أشكال الهشاشة المناخية إلى فرص	تدبير مندمج للمياه والتكيف مع تغير المناخ
مجال متقاطع	تحسين الحكامة	الولوج إلى المعلومات والمساءلة
		إسماع صوت المواطنين، المشاركة والانخراط
		سيادة القانون والعدالة

الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية منظمة كما يلي: يعرض الفصل الأول نتائج الفقر والرفاهية المشتركة في المغرب منذ عام 2000. ويناقش الفصل الثاني استدامة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب. ويحلل الفصل الثالث العوامل التي تقيد التنمية المستدامة والمدمجة السريعة في المغرب. ويحدد الفصل الرابع مسارات الأولوية للتنمية المستدامة المدمجة. ويعرض الفصل الخامس خلاصات التقرير.

الفصل الأول

نتائج الفقر والرفاهية المشتركة في المغرب

يعرض هذا الفصل الأول إنجازات المغرب من حيث الحد من وطأة الفقر وتعزيز الرفاهية المشتركة خلال السنوات الخمس عشر الماضية؛ ويحلل العوامل الكامنة وراء هذا الأداء؛ ويناقش التحديات الرئيسية المتبقية من أجل المضي قدما في مكافحة الفقر وعدم المساواة. تتلخص النتائج الرئيسية في ثلاث مجموعات. أولاً، قام المغرب بالقضاء على الفقر المدقع، وخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني بشكل كبير، خاصة في المناطق الحضرية، وتقاسم الرفاهية من خلال تحسين الوضع النسبي لدى فئة الأربعين في المائة الدنيا الأكثر فقرا (B40)، وبالتالي نجح في تحسين العديد من مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية. ثانياً، شكل النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للرفع من نفقات الأسر المعيشية، لا سيما بالنسبة لفئة الأربعين في المائة الدنيا الأكثر فقرا (B40)، وبالتالي للحد من وطأة الفقر.[7] فضلا عن ذلك، ساهم الاستثمار في التعليم والصحة وخدمات اجتماعية أخرى بشكل مباشر في الحد من الفقر وتحسين الوضع النسبي لفئة الأربعين في المائة الدنيا الأكثر فقرا. وعلى نقيض ذلك، كانت التحويلات والإعانات المالية، التي ارتفعت أيضاً خلال هذه الفترة، متراجعة في الغالب، وبالتالي لم يستفد منها الفقراء بشكل أساسي. وثالثاً، لا تزال هناك تحديات هامة لمواصلة الحد من الفقر وتقاسم الرفاهية. وتنطوي تلك التحديات بشكل أساسي على زيادة الحد من عدم المساواة، وتخفيف الشعور بالفقر وإدراكه، الذي تنامى في السنوات الأخيرة، وتجسير فجوة التطلعات لدى السكان، خاصة بين صفوف الشباب، وتنمية طبقة وسطى قوية.

1.1. النجاحات المحققة من حيث الحد من الفقر وتعزيز الرفاهية المشتركة

1.1.1 القضاء على الفقر المدقع والحد من وطأة الفقر

سُجل منذ عام 2001 إلى 2014 انخفاض هام في مستويات الفقر. تم القضاء على الفقر المدقع. وزاد نصيب الفرد من الاستهلاك بمعدل سنوي قدره 3,3 في المائة (3,9 في المائة بالنسبة لفئة 20 في المائة الدنيا الأكثر فقرا)، وانخفض مستوى الفقر النقدي[8] والهشاشة[9] إلى 4,8 في المائة و12,5 في المائة على التوالي (الشكل 1-1). يبرز التحسن في مستويات المعيشة أيضاً من خلال تغير أنماط الاستهلاك، مع انخفاض حصة الغذاء وتنويع نحو الغذاء ذي القيمة الغذائية العالية.[10] وسجلت أشد

---

7 لم يتوفر الفريق إلا على معلومات محدودة عن مستوى مصادر دخل الأسر وتغيرات التي طرأت عليها، مما يحد من القدرة على فهم طريقة ترجمة النمو الاقتصادي إلى مستويات دخل أعلى ومن ثم استيعاب أنماط الاستهلاك الأعلى.

8 يمثل معدل الفقر نسبة السكان الذين يقل نصيب الفرد من استهلاكهم عن خط الفقر الوطني. وفي عام 2001، تم تحديد خط الفقر في 3,679 درهم مغربي في المناطق الحضرية و3,425 درهم مغربي في المناطق القروية، أي ما يعادل 2,3 دولار أمريكي و2,1 دولار أمريكي على التوالي لكل فرد في اليوم (تعادل القدرة الشرائية لعام 2011). وجرى تعديل مستوى خط الفقر وفقا لمؤشر أسعار الاستهلاك، فأصبح في عام 2007 يعادل 3,834 درهم للمناطق الحضرية (2,4 دولار أمريكي بتعادل القدرة الشرائية لعام 2011) و3,569 درهم للمناطق القروية (2,3 دولار أمريكي بتعادل القدرة الشرائية لعام 2011). وفي عام 2014، بلغ خط الفقر 4,667 درهم للمناطق الحضرية (3,1 دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011) و4,312 درهم (2,9 دولار أمريكي بتعادل القدرة الشرائية لعام 2011) في المناطق القروية. وتعتبر خطوط الفقر هذه دون مستوى الخط الدولي للفقر المحدد في 3,1 دولار أمريكي بحسب تعادل القدرة الشرائية لعام 2011.

9 تعكس الهشاشة التي تعرض للفقر نسبة السكان الذين يتراوح نصيب الفرد من استهلاكهم بين خط الفقر وبين هذه العتبة مضاعفة مرة ونصف.

10 انخفض أيضا الفقر متعدد الأبعاد بدرجة كبيرة من 25,1 في المائة في عام 2001 إلى 6,1 في المائة في عام 2014. وفيما يتعلق بالولوج إلى خدمات البنية التحتية الأساسية، فإن ما يقرب من 98 في المائة من الأسر المعيشية لديها الآن إمكانية الولوج إلى شبكة الكهرباء، و93 في المائة إلى الماء الصالح للشرب (بزيادة عن نسبة

المناطق فقراً مستويات أعلى من حيث تراجع الفقر (الشكل 2.1) ونمو الدخل: تراجع معدل الفقر في منطقة درعة تافيلالت، الإقليم الذي سجل أعلى نسبة للفقر، من 40 في المائة في عام 2001 إلى 14,6 في المائة في عام 2014 (الشكل 2.1). وعموما، انخفض معدل الفقر من 25,1 في المائة إلى 9,5 في المائة في المناطق القروية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014. وفي المناطق الحضرية، سُجل انخفاض من 7,6 في المائة إلى 1,6 في المائة.

الشكل 1.1 معدلات الفقروالهشاشة بحسب الوسط الحضري/القروي، 2001-2014

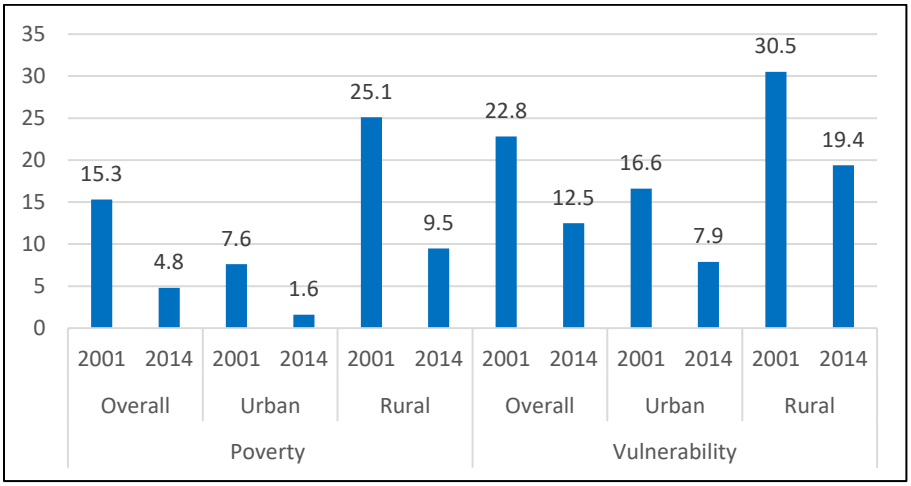

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الشكل 2.1 الحد من الفقرما بين 2001 و2014 حسب الجهات

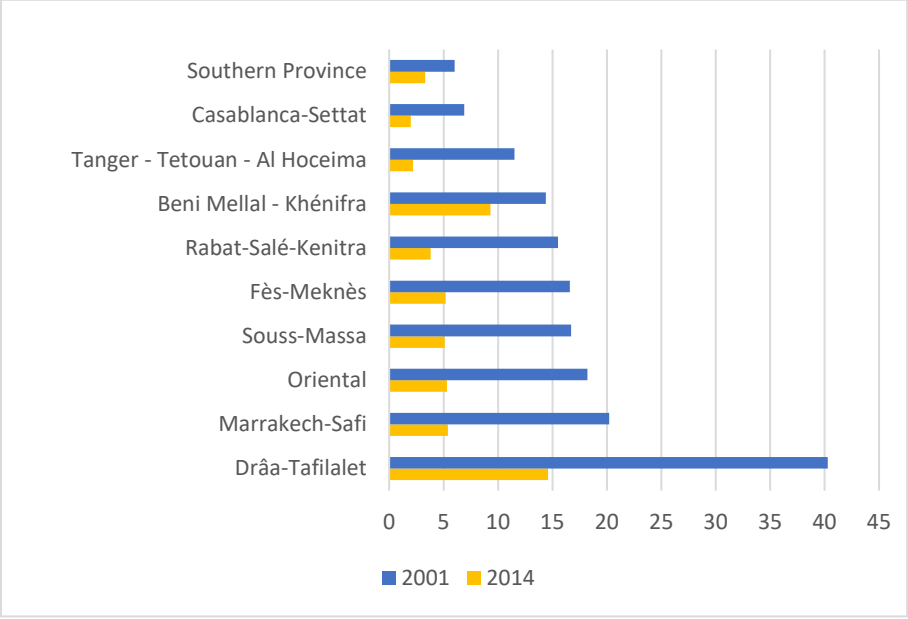

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

61 في المائة المسجلة عام 2004).

كان هناك أيضا انخفاض كبير في عمق وشدة الفقر بالمغرب.[11] في عام 2014، انخفضت فجوة الفقر، التي تقيس عمق الفقر، إلى 0,94 من 3,5 في عام 2001 (الشكل 3.1). وكان الانخفاض في عمق الفقر أكثر أهمية في المناطق القروية، حيث تراجع المؤشر من 6 إلى 1,9. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر يتأثر بشدة بحدوث الفقر، فإن المناطق القروية، التي يقطنها 40 في المائة من ساكنة المغرب، تمثل 80 في المائة من فجوة الفقر. كما أن تربيع فجوة الفقر، الذي يحدد شدة الفقر، انخفض بدرجة كبيرة بين عامي 2001 و2014 (الشكل 4.1). ويبين تطور هذا المؤشر تحسنا في توزيع الاستهلاك بين الفقراء وتراجع الفجوة بين نفقات الاستهلاك وخط الفقر لدى هذه الفئة. وانخفضت حدة الفقر بنسبة 75 في المائة على المستوى الوطني، 80 في المائة في المناطق الحضرية و73 في المائة في المناطق القروية.

الشكل 3.1 عمق الفقر: تطور فجوة الفقر

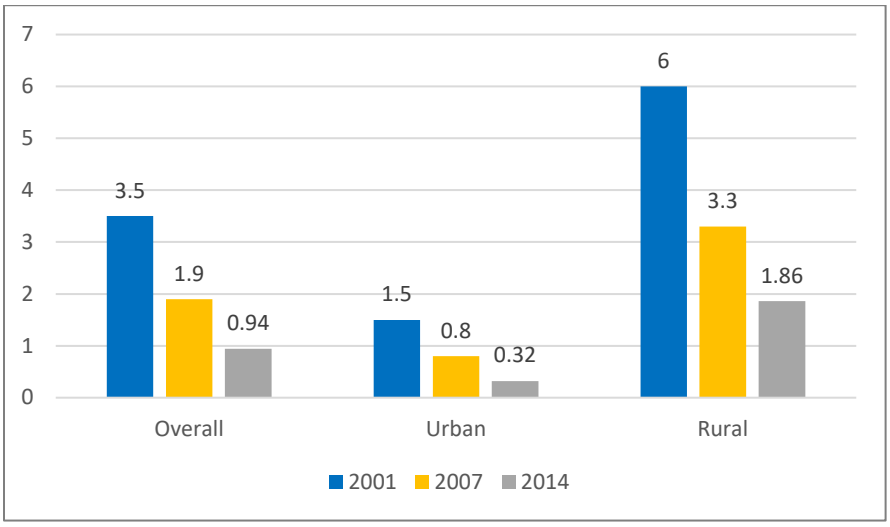

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الشكل 4.1 حدة الفقر: تطور تربيع فجوة الفقر

[11] يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر، باحتساب متوسط انخفاض الساكنة عن خط الفقر، مع اعتبار أن غير الفقراء لا يسجلون أي نقص. ويحدد هذا القياس الموارد اللازمة لإخراج جميع الفقراء من براثن الفقر باستخدام التحويلات النقدية المستهدفة بشكل جيد. ويقيس تربيع فجوة الفقر شدة الفقر. فبينما تأخذ فجوة الفقر في الاعتبار المسافة التي تفصل الفقراء عن خط الفقر، تراعي فجوة الفقر تربيع هذه المسافة. وعندما يتم استخدام فجوة الفقر، يتم وزن فجوة الفقر في حد ذاتها من أجل إعطاء وزن أكبر للفقراء. وبالتالي، فإن فجوة الفقر تأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة بين الفقراء.

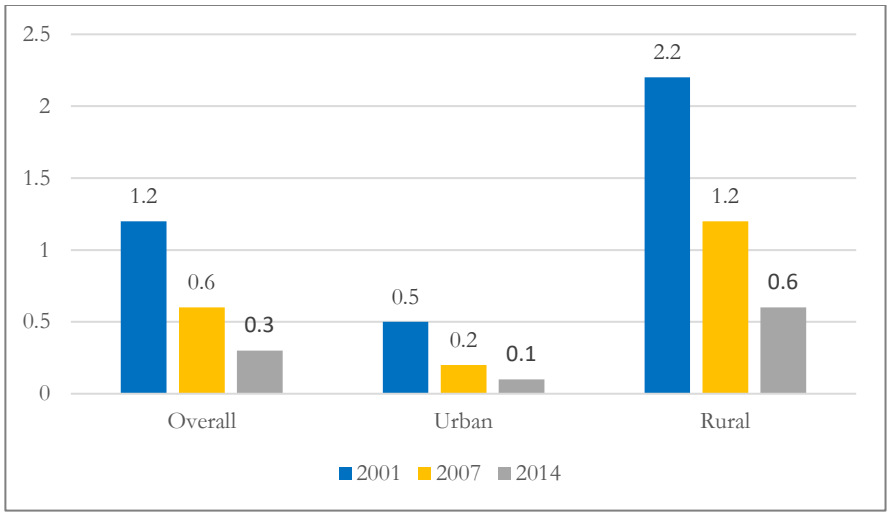

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ارتبط الحد من الفقر بحركة هجرة الفقراء من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية. بينما يظل الفقر ظاهرة قروية بشكل أساسي، فإن المناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة تميل إلى أن تكون أقل كثافة من الناحية السكانية. وعند مقارنة خرائط معدلات الفقر (انظر الخريطة 1.1) بخريطة الفقر على مستوى البلديات (انظر الخريطة 2.1)، يلاحظ أن البلديات ذات معدلات الفقر الأعلى لا تأوي أكبر عدد من الفقراء. وتوجد البلديات ذات أعلى عدد من الفقراء شمال الرباط وفي ضواحي مراكش. وعلى المستوى الجهوي، تسجل مدينتا طنجة والدار البيضاء أدنى معدلات الفقر، لكن نسبة الفقراء الذين يعيشون في هذه الأقاليم أعلى بكثير. والعكس صحيح بالنسبة للجهة الشرقية، حيث معدلات الفقر مرتفعة لكن نسبة الفقراء الذين يعيشون في هذه الجهة منخفضة.

الخريطة 1.1 معدلات الفقرحسب البلديات، 2014

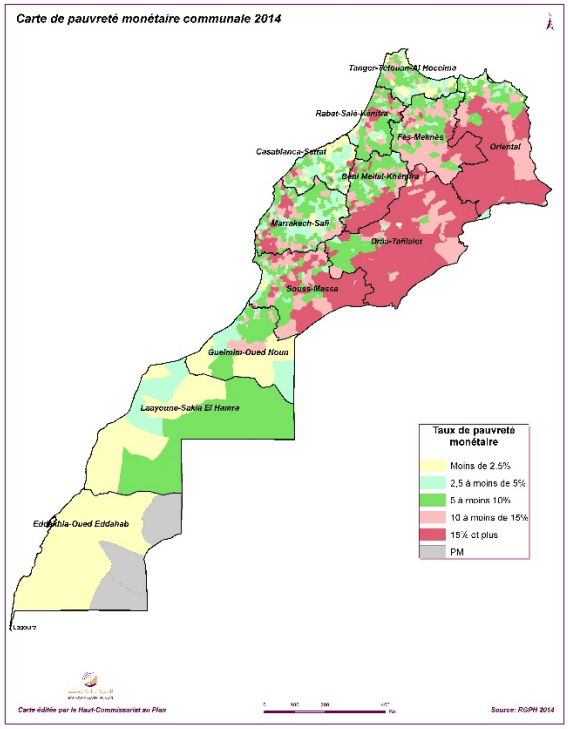

الخريطة 2.1 عدد الفقراء حسب البلديات، 2014

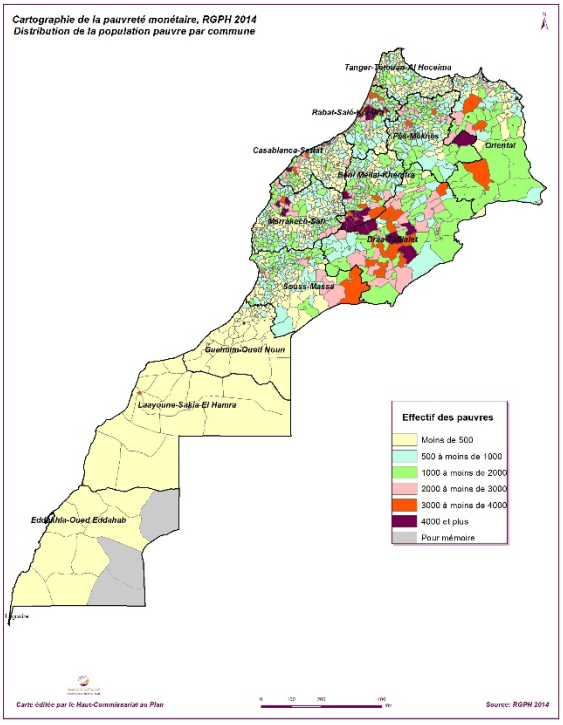

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.1.1 زيادة الرفاهية المشتركة

كان هناك تقدم في الرفاهية المشتركة حيث نما الإنفاق لدى فئة 40 في المائة الأكثرفقرا (B40) بشكل أسرع من فئة 60 في المائة الأكثرثراء (T60). ينطبق هذا الوضع بشكل عام على المناطق القروية والحضرية باستثناء المناطق القروية التي سجلت، بين عامي 2001 و2007، نموا لدى فئة 40 في المائة الأكثر فقرا بمعدل أقل من فئة 60 في المائة الأكثر ثراء (الشكل 5.1).

الشكل 5.1 معدل النمو السنوي لفئة 40% الأكثر فقرا وفئة 60% الأكثر ثراء 2001-2007 و2007-2014

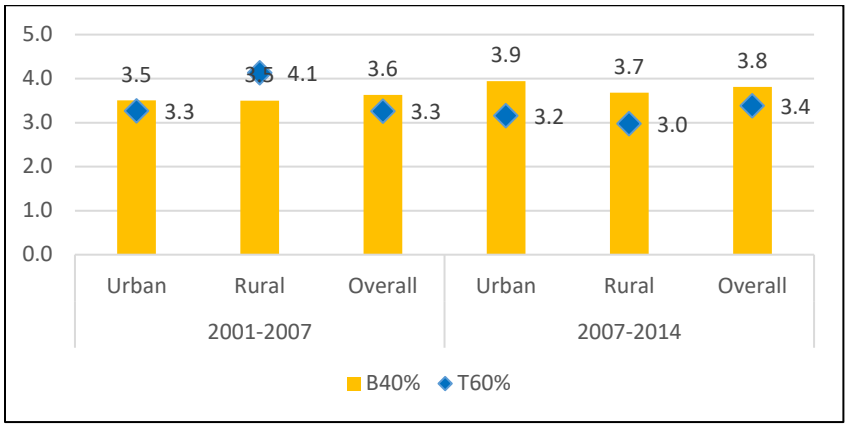

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بشكل عام، انخفض التفاوت بشكل طفيف وإن لم يكن في جميع المناطق. انخفض معامل جيني، المقياس الدولي للتفاوتات الاقتصادية، بشكل طفيف من 40,6 إلى 39,5 بين عامي 2001 و2014. وكان الانخفاض في معامل جيني العام نتيجة لاتجاهين متعارضين: إلتقائية التنمية عبر الجهات وتزايد التفاوتات بين الأقاليم في بعض الجهات. وبالفعل، تفاقمت التفاوتات في بعض الجهات (مثل جهة الرباط- سلا-القنيطرة من 39,9 إلى 44,2 والأقاليم الجنوبية من 35 إلى 40,2) بينما انخفض في جهات أخرى (الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي وسوس-ماسة (الشكل 6.1).

الشكل 6.1 التفاوتات عبر الجهات 2001 و2014

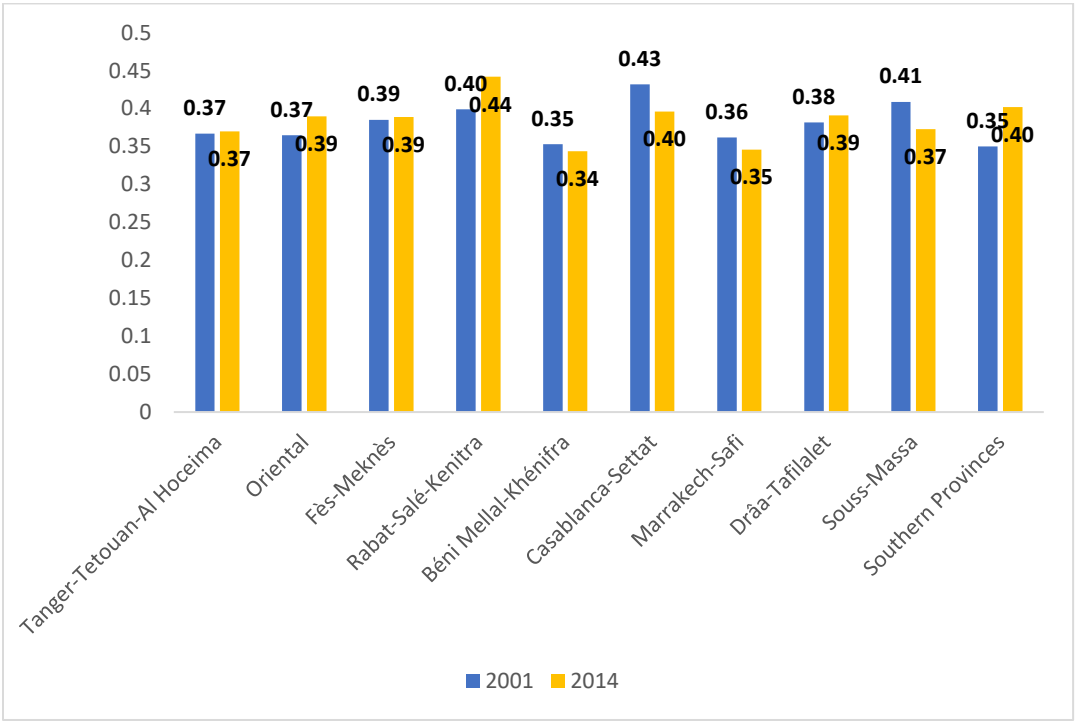

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على المستوى الجهوي، أظهر تطور مستوى المعيشة بين عامي 2001 و2014 وجود مسار للإلتقائية بين الجهات الإثني عشر، رغم أن معدل الانخفاض في التفاوتات الجهوية لم يكن مماثلا. يشير معامل الالتقائية إلى تنامي مستوى المعيشة في الجهات الأقل ثراء بشكل أسرع من نظيره في المناطق الأكثر ثراء .كانت الالتقائية أسرع في جهة فاس- مكناس والجهة الشرقية بينما كانت أبطأ في جهة درعة-تافيلالت وجهة بني ملال-الخنيفرة (الشكل 7.1). ولا يزال مسار الالتقائية بعيدا عن الاكتمال. وبمعدل سنوي للالتقائية يبلغ 4 في المائة، فإن مسار الالتقائية لتقليص الفوارق الجهوية الأولية إلى النصف من شأنه أن يستغرق 24 سنة.

الشكل 7.1 معدل النمو في النفقات ومستوى الإنفاق الأولي

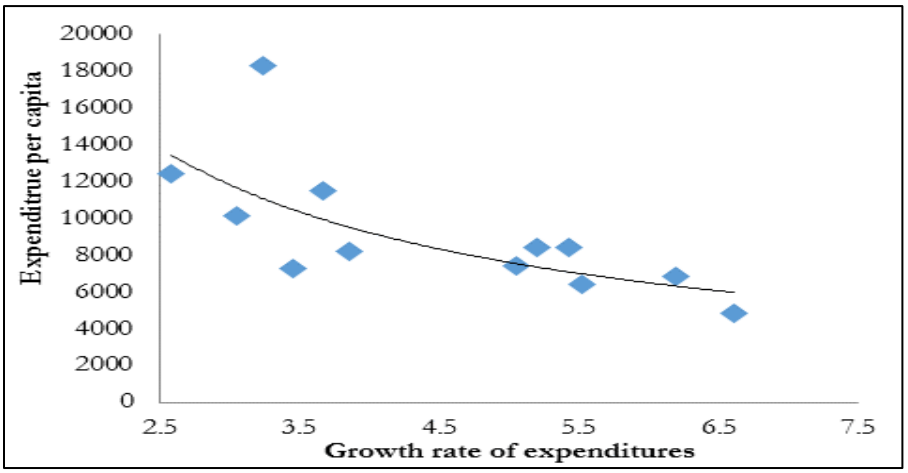

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

إلى جانب الالتقائية بين الجهات، كان هناك أيضا تضييق للفجوة داخل معظم الجهات بين المناطق الحضرية والقروية. لا تزال مستويات الفقر في المناطق القروية أعلى من نظيراتها في المناطق الحضرية، كما هو مبين في الشكل 8.1 أدناه الذي يبين نسبة الفقر في المناطق القروية مقارنة بإجمالي الفقر. وفي كل من عامي 2001 و2014، تبقى هذه النسبة دائماً أعلى من 1، حيث تبلغ القيمة في بعض الجهات أزيد من 2، مما يشير إلى أن معدلات الفقر في المناطق القروية كانت تعادل ضعفي المعدل الوطني.

الشكل 8.1 نسبة الفقر القروي مقارنة بإجمالي الفقر حسب الجهات، 2001-2014

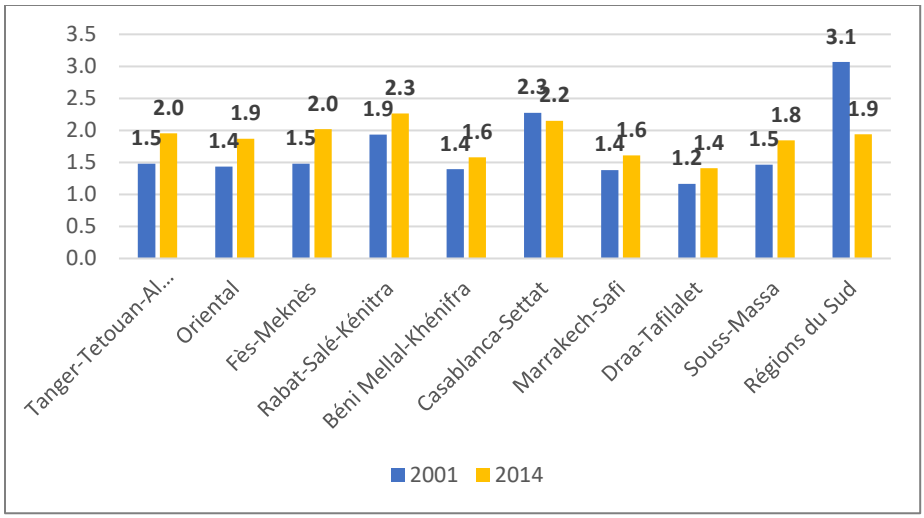

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.1.1 تحسينات أخرى في مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية

على غرار الفقر النقدي، تراجع الفقر متعدد الأبعاد بشكل هام ويبقى ظاهرة قروية في المقام الأول. بين عامي 2004 و2014، انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد بشكل حاد، بنسبة 67 في المائة على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 25 في المائة إلى 8,2 في المائة؛ 78 في المائة في المناطق الحضرية، من 9,1 في المائة إلى 2 في المائة؛ و60 في المائة في المناطق القروية، من 44,6 في المائة إلى 17,7 في المائة (الشكل 9.1). ووفقاً للمقاربة متعددة الأبعاد، يبلغ الحجم الإجمالي للفقراء حوالي 2 مليون فرد (1.814.000 شخص في الوسط القروي و214.000 شخص في المناطق الحضرية). وتظهر هذه الاختلافات كيف أن الفقر متعدد الأبعاد، على غرار الفقر النقدي، لا يزال ظاهرة قروية بشكل أساسي: حوالي 90 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد يقطنون في المناطق القروية.

الشكل 9.1 الفقر متعدد الأبعاد

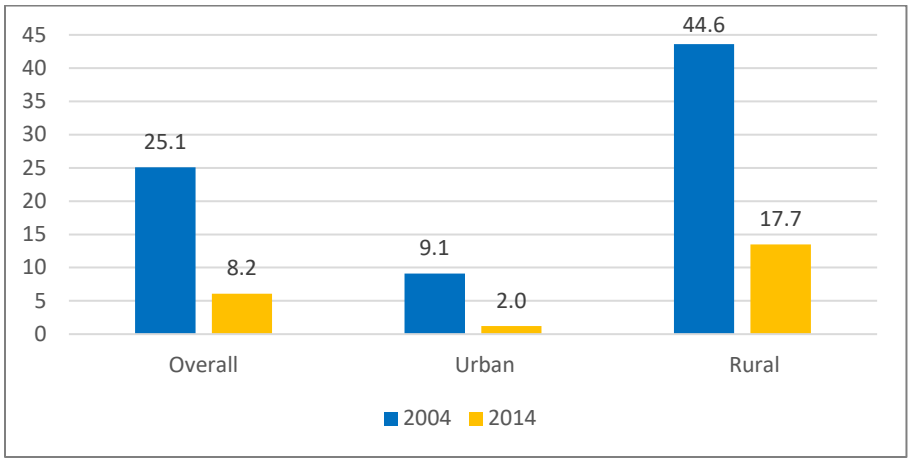

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يبين تفكيك الفقر متعدد الأبعاد بحسب مختلف أبعاد الرفاهية أن العجز في تعليم الكباروتمدرس الأطفال يمثل 55,3 في المائة من الفقر متعدد الأبعاد. يمثل بعد الظروف المعيشية 33,8 في المائة وبعد الصحة 10,9 في المائة. في المناطق الحضرية، يعزى أزيد من 90 في المائة من الفقر متعدد الأبعاد إلى أوجه القصور في التعليم (60,8 في المائة) والصحة (24,5 في المائة). ويعزى الفقر في المناطق الحضرية أساسا إلى الحرمان في مجال التعليم (54,9 في المائة) والظروف المعيشية (36,5 في المائة).

عند النظر إلى تنمية الشباب متعددة الأبعاد على وجه التحديد، يلاحظ توجه إيجابي متواضع، لكن العديد من التحديات لا تزال قائمة. تشمل المجالات الرئيسية الخمسة التي يشملها مؤشر تنمية الشباب (YDI) التعليم، والصحة والرفاهية، والعمل، والمشاركة المدنية والسياسية. يسمح مؤشر تنمية الشباب بالمقارنة عبر البلاد ومع مرور الوقت. في عام 2016، احتل المغرب المرتبة 120 (من بين 183 دولة)، متخلفًا عن معظم الدول متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الأردن (المرتبة 114)، وتونس (المرتبة 110)، ولبنان (المرتبة 76) وتركيا (المرتبة 62).[12]

بشكل عام، قام المغرب بتحسين مؤشر التنمية البشرية (HDI) بشكل ملحوظ على مدى العقود الماضية، على الرغم من وجود هامش كبير للتقدم. بين عامي 1980 و2015، ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في المغرب من 0,4 إلى 0,65، بزيادة بنسبة 60 في المائة ومتوسط زيادة سنوية عادل 1,3 في المائة. وزاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمقدار 16,7 سنة، وارتفع معدل سنوات الدراسة المتوقعة للمدرسة بـ 6,2 سنوات، وزاد متوسط عدد سنوات الدراسة بـ 3,8 سنوات، وتضاعف نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي تقريبا في غضون 35 عاما. من بين البلدان المقارنة (الشكل 10.1)، شهد المغرب أكبر تحسن بين عامي 2000 و2015، على الرغم من أن المستويات الحالية لا تزال منخفضة. يتأخر المغرب بشكل خاص فيما يتعلق بالتعليم المدرسي حيث يحتل المرتبة 153. متوسط عدد سنوات الدراسة منخفض بشكل خاص لدى النساء: 3,8 سنوات مقارنة بـ 6,4 سنوات لدى الرجال.

الشكل 10.1 مؤشر التنمية البشرية 2000-2015

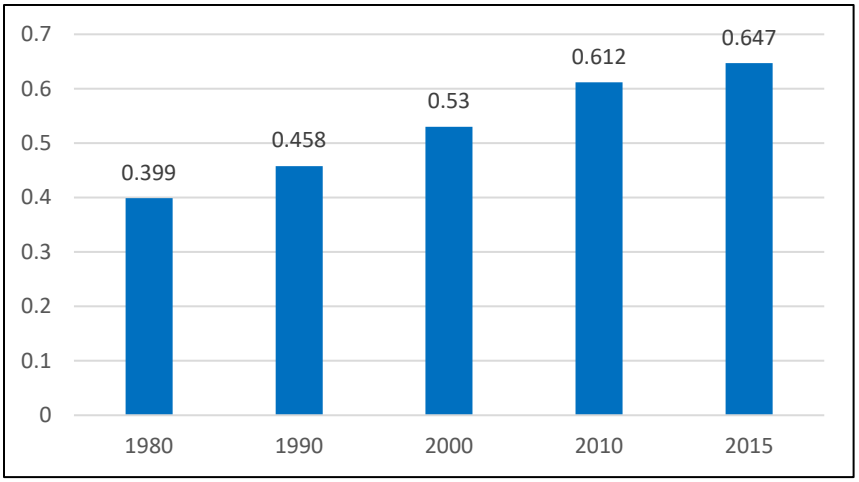

[12] مؤشر تنمية الشباب لعام 2016، تقريرالسياسات (http://thecommonwealth.org/youthdevelopmentindex).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وعلى نفس المنوال، أحرز المغرب تقدما ملحوظا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المندوبية السامية للتخطيط، 2015).[13] بالإضافة إلى القضاء على الجوع الشديد والحد بشكل كبير من الفقر، حقق المغرب تقريباً التعليم الابتدائي الشامل مع صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية يعادل 99 في المائة في عام 2014 وحسّن بشكل كبير نتائجه في المجال الصحي. كما أحرز المغرب تقدما كبيرا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عامي 2015 و2016، بلغ مؤشر المناصفة بين الجنسين 94 في المائة و87 في المائة، على التوالي، بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية.[14] ومع ذلك، يبقى المغرب متخلفا عن عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وخلافاً للبلدان ذات نفس المستوى الإنمائي، أخفق المغرب في تحسين عدد من المؤشرات في مجالات مثل مستوى الكفاءة في التعليم الابتدائي وبطالة الشباب (غيبل وآخرون، 2016).

2.1 العوامل الكامنة وراء الحد من الفقر والتحسينات في المؤشرات الاجتماعية

1.2.1 أداء المغرب من حيث النمو لصالح الفقراء

على الرغم من أن الفجوة بين معدلات الفقر في المناطق الحضرية والقروية لا تزال كبيرة، فإن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة كان لصالح الفقراء. في الفترة من 2007 إلى 2014، كان نمو استهلاك الأسر المعيشية في الشرائح الخمسية الدنيا إيجابياً وفوق المتوسط في كل من المناطق الحضرية والقروية (الشكل 11.1). وكان نمو الاستهلاك في المناطق الحضرية أعلى من نظيره في المناطق القروية. وهكذا، انخفض معدل الفقر الحضري بوتيرة أسرع من المعدل الوطني: في عام 2001، كان الفقر في الوسط الحضري يعادل نصف المستوى الوطني، وفي عام 2014 انخفض إلى الثلث. وهذا صحيح بالنسبة لمعظم الجهات، باستثناء جهة الدار البيضاء - سطات والأقاليم الجنوبية، حيث كان الفقر الحضري أعلى في عام 2014 عن مستواه في عام 2001 مقارنة بالمعدل الوطني. وتناهز معدلات الفقر في المناطق القروية ضعف المستوى الوطني. وبرسم عام 2014، كان 40 في المائة من الساكنة يعيشون في المناطق القروية ويمثلون 79,4 في المائة من 1,6 مليون فقير و62,1 في المائة من 5,4 مليون شخص في وضعية الهشاشة.

الشكل 11.1 منحنى معدل النمو في المناطق الحضرية والقروية

[13] الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات، المندوبية السامية للتخطيط (2015).

[14] مجموعة إحصائيات وزارة التربية الوطنية "2015-2016، التربية الوطنية بالأرقام"، ص.4 http://www.men.gov.ma/Ar/Documents/Depliant2015-16.pdf.

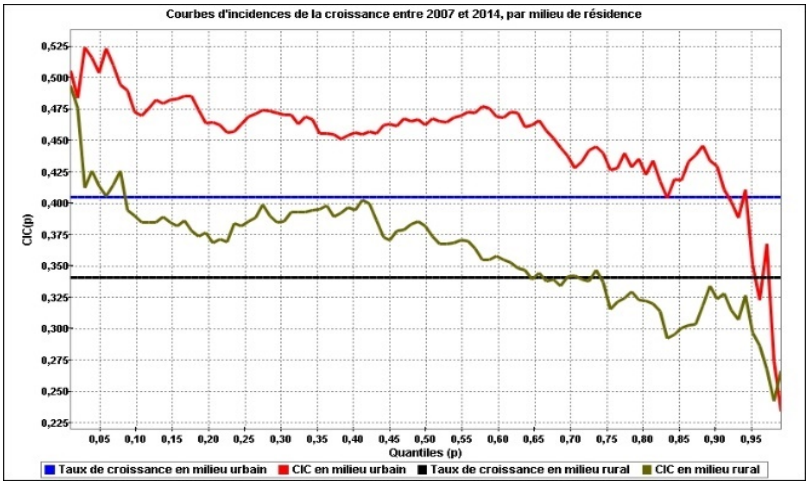

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

كانت وتيرة الحد من الفقر في المغرب ضمن متوسط البلدان ذات معدلات مماثلة لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. عند مقارنة أداء المغرب من حيث النمو والحد من الفقر مع بلدان أخرى (الشكل 12.1)، نلاحظ موقعه على خط الانحدار. ويعتبر معدل الفقر منخفضا بشكل خاص مقارنة بالدول ذات مستويات مماثلة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 12.1). وسجل المغرب نسبة فقر تعادل 5,7 في المائة و10,8 في المائة في عام 2014، عند العتبات الدولية المحددة ما بين 1,9 دولار أمريكي و3,1 من تعادل القوة الشرائية لعام 2011 في اليوم، على التوالي. ويقارن ذلك بمعدلات الفقر في كل من إيران والمكسيك ورومانيا ودون معدلات الفقر في بوليفيا وغواتيمالا والفلبين (29,2 في المائة و23,7 في المائة و40,7 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة).

الشكل 12.1 نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والحد من الفقر 2001-2014

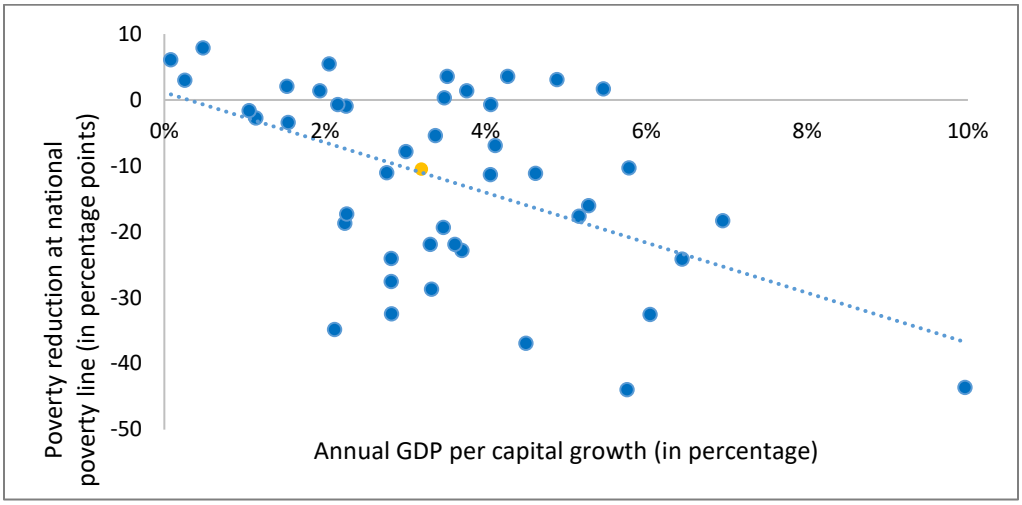

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

لئن ساهم النمو في الحد من الفقر في جميع الجهات، فإن أثر عدم المساواة اختلف بين الجهات. يفسر النمو في متوسط الاستهلاك 93 في المائة من انخفاض الفقر بما يعادل 10 نقاط مئوية بين عامي 2007 و2014. ومع ذلك، تباينت مساهمة عدم المساواة بين الجهات: في جهة سوس - ماسة والدار البيضاء – سطات، يعزى أكثر من 30 في المائة من الانخفاض في الفقر للحد من عدم المساواة، وأدت التغييرات في عدم المساواة، في العديد من الجهات، إلى تعويض تأثير النمو.

تحسين الولوج إلى التمويل بالنسبة للشركات والأسر المعيشية جعل النمو أكثر إدماجا. وتعتبر القروض الموجهة للقطاع الخاص (73 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) وللأسر المعيشية (31 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) أعلى من المتوسط الإقليمي ومعدلات مجموعات الدخل.[15] وقد تُرجم جزء من هذا النمو إلى مكاسب من حيث الولوج: تضاعفت حصة الشركات الصغرى والمتوسطة التي تتوفر على قرض أو خط ائتمان منذ عام 2007، كما أن حوالي 41 في المائة من البالغين المغاربة يستخدمون منتجًا أو خدمة مالية رسمية، أعلى أيضًا من المتوسط الإقليمي ومعدلات مجموعات الدخل. ومع ذلك، فإن ما يقرب من 13 مليون شخص مستبعدون من الناحية المالية إلى حد ما، والنساء أو الفقراء مسقصيون بشكل غير متناسب في المناطق القروية. ويعتبر القطاع البنكي أقل تجهيزا لتلبية احتياجاتهم، ويواجه قطاع القروض الصغرى بيئة قانونية وتنظيمية مقيدة.

الشكل 13.1 التحديات أمام الإدماج المالي

تبقى فئات هامة من الساكنة مستبعدة...

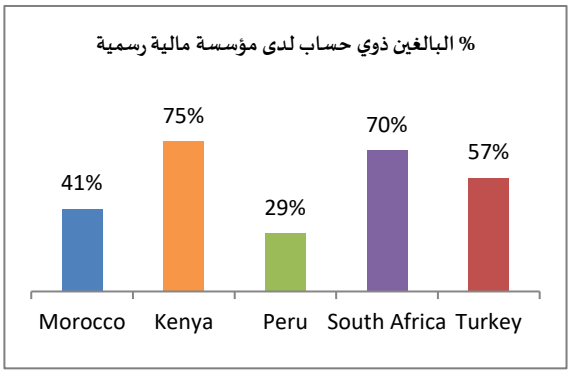

المصادر: مسح القدرة المالية، البنك الدولي (المغرب)، المؤشر المالي العالمي 2014 (كينيا، بيرو، جنوب أفريقيا وتركيا).

... ولا يزال جزء هام من الشركات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر تحدد الولوج إلى التمويل كعائق.

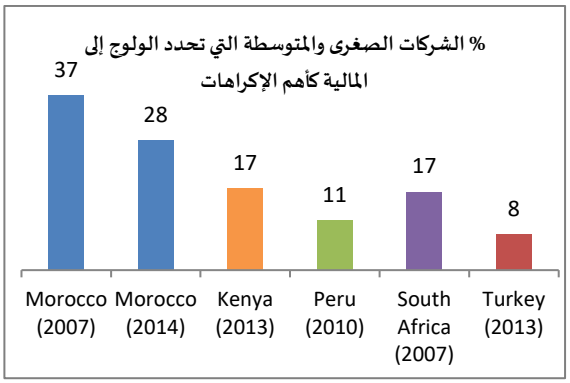

المصدر: مسوحات البنك الدولي بشأن الشركات.

2.2.1. الاستثمار في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية

سجل الولوج إلى التعليم في كافة الأسلاك الدراسي تقدما مطردا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في المغرب، على الرغم من أن مخرجات التعلم المنخفضة نسبياً والهدر المدرسي المبكر ما زالا يشكلان تحديات هامة. وفقاً للمجلس الأعلى

[15] المصدر: بيانات المسح بشأن الولوج إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي (2015) والمذكرة الفنية بشأن برنامج تقييم القطاع المالي للبنك الدولي (2017).

للتعليم والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS، 2014)، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس بحسب السن (ASER)[16] بين عامي 2000 و2013 من 53,4 إلى 63,5 في المائة لدى الفئة العمرية 4-5 سنوات (المرحلة القبمدرسية)؛ ومن 79,1 إلى 98 في المائة لدى لفئة العمرية 6-11 سنة (السلك الابتدائي)؛ ومن 58,1 إلى 86,1 في المائة لدى الفئة العمرية 12-14 سنة (السلك الإعدادي)؛ ومن 35,5 إلى 59,2 في المائة لدى الفئة العمرية 15-17 سنة (السلك الثانوي)؛ ومن 10,4 إلى 22,1 في المائة لدى الفئة العمرية 19-23 سنة (التعليم العالي). واسفادت من هذه التحسينات بشكل رئيسي الفئات المحرومة، ولا سيما الفتيات (+25,7 نقطة مئوية في التعليم الابتدائي) والساكنة القروية (+ 30 نقطة مئوية في التعليم الابتدائي). فضلا عن ذلك، بذلت جهود كبيرة لتوفير الولوج إلى التعليم للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي عام 2013، كان حوالي 34,7 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة والذين يعانون من إعاقة يتوفرون على إمكانية للولوج إلى شكل من أشكال التعليم الخاص بهم. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد الشباب الملتحقين بالتكوين المهني (VT) والتعليم العالي (HE) بشكل كبير بين عامي 2001 و2013: من 132.000 إلى أزيد من 350.000 في التكوين المهني؛ ومن 300.000 إلى 622.000 في التعليم العالي.

شهد المغرب تحسنا ملحوظا في نتائجه الصحية منذ تسعينيات القرن الماضي. انخفضت نسبة وفيات الأمهات بنسبة 66 بالمائة تقريبًا خلال 20 عامًا (1992-2010). كما تراجعت مستويات وفيات الرضع والأطفال بنسبة 64 في المائة خلال الفترة نفسها. وتعتبر النتائج الصحية في المغرب أفضل من معدلات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ويعكس ذلك أن نظام الرعاية الصحية العمومية أصبح متاحاً، من حيث المبدأ، بشكل مجاني إلى حد كبير لجميع السكان. وقد جرى إعفاء الساكنة الفقيرة والهشة المسجلة في نظام "راميد" من رسوم الرعاية المقدمة في المستشفيات العمومية ذات المستوى الثاني والخاصة بالرعاية الطبية المتقدمة. وإلى جانب تنفيذ برنامج التغطية الصحية الشاملة (UHC) (الإطار 1.1)، انخرطت الحكومة في العديد من الإجراءات للرفع من الولوج العادل إلى الرعاية الأولية وتحسين تقديم الخدمات في مرافق الرعاية الصحية في كل من المناطق الحضرية والقروية[17].

[16] تستخدم معظم التقارير الحكومية معدل الالتحاق بالمدارس بحسب السن (ASER) كمؤشر رئيسي عن الولوج إلى التعليم. ويقيس معدلات الالتحاق بالمدارس بحسب السن التحاق فئة عمرية محددة مسجلة بغض النظر عن مستوى التعليم، كنسبة مئوية من الساكنة من نفس العمر. ومن بين المؤشرات الأكثر شيوعًا المستخدمة دولياً هنالك معدل الالتحاق الإجمالي (GER)، أي عدد الطلاب المسجلين في مستوى معين من التعليم، بغض النظر عن العمر، معبراً عنه كنسبة مئوية من الساكنة الرسمية في سن التمدرس المقابلة لنفس المستوى الدراسي؛ وثمة أيضا صافي معدل الالتحاق بالمدارس (NER)، أي إجمالي عدد الطلاب في الفئة العمرية النظرية لمستوى دراسي معين المسجلين في هذا المستوى، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الساكنة في تلك الفئة العمرية.

[17] شملت هذه الإجراءات: (1) إصدار مرسوم بتنفيذ القانون 34-09 المتعلق بتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية؛ (2) تحديد وتنفيذ استراتيجية وطنية للتغذية، بما في ذلك عناصر مرتبطة بالأم والطفل (2011-2019)؛ (3) تنفيذ مشروع نموذجي لتشغيل المراكز الصحية على أساس طب الأسرة؛ (4) تنفيذ العديد من المشاريع ضمن البرامج الوطنية للوقاية من ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري ومراقبتهما؛ و(5) تنفيذ خطة العمل للحد من وفيات الأمهات والرضع، بين 2012-2016، وخطة العمل للحد من وفيات الأمهات والرضع والأطفال، 2013-2015.

الإطار1.1 الجهود المبذولة من أجل التغطية الصحية الشاملة (UHC)

أطلقت الحكومة المغربية، في عام 2002، إصلاحًا لتمويل الصحة بهدف توفير تغطية صحية شاملة من خلال (1) نظام المساعدة الطبية "راميد" (التأمين الصحي الاجتماعي المدعوم) لفائدة الفئات الهشة الفقيرة؛ و(2) أنظمة التأمين الصحي الإلزامية غير المدعومة للأجراء (التأمين الصحي الإجباري "AMO"). وبالتالي، فإن ثلث السكان مشمولون الآن بأنظمة التأمين الصحي الاجتماعي غير المدعومة، و19 في المائة مغطاة ببرنامج "راميد" و48 في المائة لا يزالون غير مشمولين (الشكل إ. 1.1.1). وأنجزت الحكومة خلال السنوات الماضية، الأشغال التحضيرية لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة ليشمل السكان غير الفقراء، وغير الأجراء، بما في ذلك عبر تحديد خصائص المستفيدين المحتملين، ودراسات إكتوارية، ومشاورات مع الفاعلين الرئيسيين.

الشكل إ.1.1.1 أنظمة التأمين الصحي الاجتماعي وتغطيتها

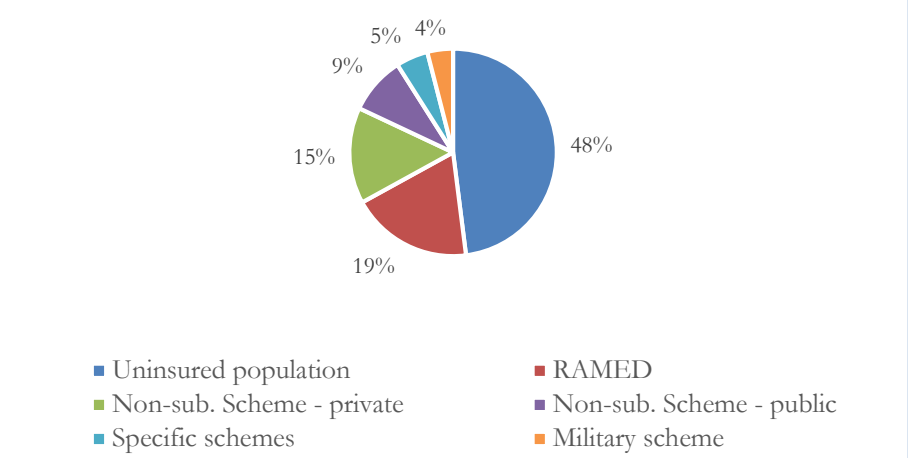

المصادر: التقرير السنوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعام 2014 ونتائج المعهد الوطني للإحصاء بشأن الإحصاء الوطني لعام 2014.

انتقل المغرب، منذ عام 2013، من شبكة الضمان الاجتماعي المكلفة (SSN) **التي تهيمن عليها إعانات صندوق المقاصة، إلى شبكة أكثر تنوعًا من البرامج والسياسات لفائدة الفقراء** (الإطار 2.1). في عام 2013، أنفق المغرب حوالي 4,6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على إعانات صندوق المقاصة للطاقة إلى حد كبير (غاز النفط المسال، والديزل والبنزين) والمنتجات الغذائية (دقيق القمح / والسكر المحليين). وسط انخفاض أسعار الطاقة، ألغت الدولة إعانات الطاقة باستثناء غاز النفط المسال، وهي سلعة تمثل نسبة كبيرة من سلة استهلاك الفقراء. وبحلول عام 2016، انخفضت تكلفة الدعم المتبقي (الأغذية وغاز النفط المسال) إلى حوالي 1,4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

الإطار 2.1 تحديث نظام الضمان الاجتماعي في المغرب

مع مرور الوقت، قام المغرب بتحديث شبكة الضمان الاجتماعي (SSN). ويشتمل النظام الحالي على خمسة أنواع مختلفة من البرامج:

أ) برامج دعم التعليم، بما في ذلك برنامج التحويل النقدي المشروط "تيسير"؛

ب) برنامج الإعفاء من دفع التكاليف الصحية "راميد"؛

ت) برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفئات الهشة، مثل الأرامل والأيتام وذوي الإعاقة؛

ث) الخدمات الاجتماعية لنفس الفئات الهشة؛ و

ج) صندوق اجتماعي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "INDH ") يهدف أساسًا إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء، وتجديد البنية التحتية المحلية وإنشاء أنشطة مدرة للدخل، من خلال المبادرة.

في عام 2016، أنفق المغرب حوالي 1,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على برامج شبكات الضمان الاجتماعي، ويعتبر هذا المعدل قريبا جدًا من متوسط الإنفاق العالمي. وبلغ الإنفاق على برامج شبكات الضمان الاجتماعي غير المدعومة 0,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. إذا ما استفاد هذا المستوى من الإنفاق من استهداف جيد، فمن شأنه أن يؤثر بشكل كبير على الحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق حماية الفقراء والمستضعفين ضد الصدمات. وتستخدم بعض هذه البرامج أدوات الممارسات الفضلى لتحديد المستفيدين منها، من قبيل خريطة الفقر لتحديد مجالات تدخل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصيغة التسجيل لتحديد المستفيدين من برنامج "راميد".

المصدر: أنجيل أوردينولا (Angel-Urdinola)، القادري وبراييس-ميراييس (M. Pallares-Miralles)، 2015.

ارتفعت النسبة المئوية للأسر المعيشية الهشة التي تتلقى نوعاً من التحويلات النقدية، مما ساهم في تحقيق أهداف الرفاهية المشتركة والحد من الفقر في المغرب (الإطار 3.1). ما بين عامي 2001 و2014، ارتفعت حصة الأسر التي تتلقى تحويلات نقدية من 41,4 في المائة إلى 50,1 في المائة (الشكل 14.1) .وسجلت الزيادة في حصة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات بشكل أعلى في المناطق القروية (10 نقاط مئوية مقارنة ب 7 في المائة في المناطق الحضرية). وكانت الزيادة في الحصة أعلى أيضًا بين أفقر الفئات (10 نقاط مئوية بين الخُمسين الأول والثاني)، لكن الأخماس التي تحظى بأعلى حصة من الأسر المعيشية التي تتلقى بعض التحويلات النقدية تبقى في الصدارة: 63 في المائة من الأسر المعيشية في الخُمس الخامس تلقت تحويلات في 2014.

الشكل 14.1 حصة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات نقدية حسب المصدر

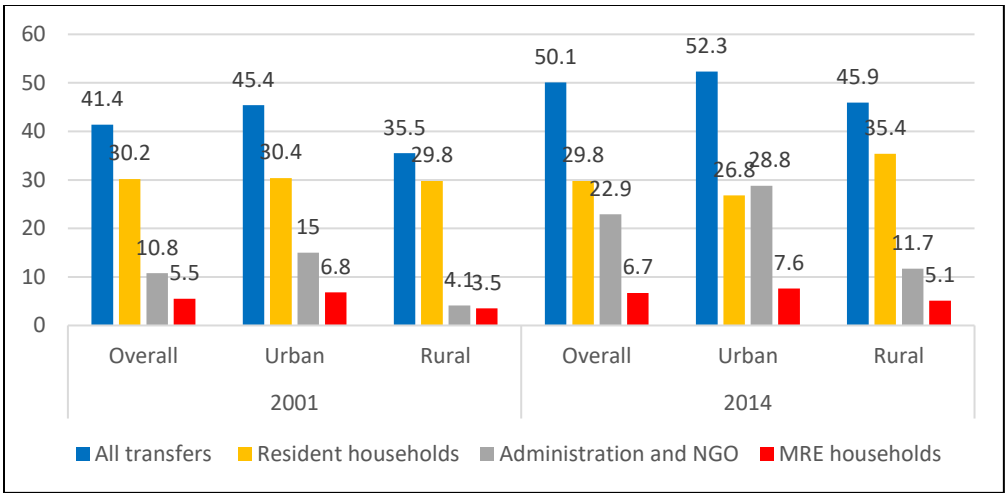

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الإطار 3.1 العناصر المكونة للتحويلات النقدية وتطويرها

تستفيد الأسر المعيشية في المغرب من عدة أنواع من التحويلات المالية. يمكن تقسيمها إلى مجموعتين كبيرتين: التحويلات الخاصة (من أسر معيشية أخرى مقيمة في المغرب أو من المغاربة المقيمين في الخارج - التحويلات المالية) والتحويلات العمومية (من الحكومة أو من منظمات غير حكومية).

- زادت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات عمومية بشكل كبير في جميع الأخماس، وظلت أعلى في المناطق الحضرية ولدى الخُمس الخامس. وارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات عمومية بأكثر من الضعف، حيث انتقلت من 10,8 إلى 22,9 في المائة بين عامي 2001 و2014. وكانت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات عمومية تعادل 8,9 في المائة مقابل 40,2 في المائة في الخُمس الأعلى (الشكل ب. 2.1.1).

- تنامت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية بشكل طفيف، لكنها ظلت راكدة بين أفقر الأخماس. وفي عام 2007، تلقى 5,5 في المائة من الأسر المعيشية في المغرب تحويلات مالية، مقابل 6,7 في المائة في عام 2015. وسجلت الزيادة في الغالب في المناطق القروية، حيث ارتفعت النسبة من 3,5 إلى 5,1 في المائة. وفي الخُمس الأدنى، بقيت النسبة في حدود 2 في المائة، بينما زادت بحوالي 50 في المائة في الخُمس الثاني والرابع.

- ظلت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات من أسر معيشية مقيمة في المغرب ثابتة بشكل عام، على الرغم من وجود اختلافات بين الأخماس. وبصفة عامة، ظلت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية في حدود 30 في المائة. ومع ذلك، ارتفعت النسبة المئوية في الخمسين الأولين بينما انخفضت في الخمس الأخير.

الشكل ب. 2.1.1 حصة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية حسب الخُمس والمصدر

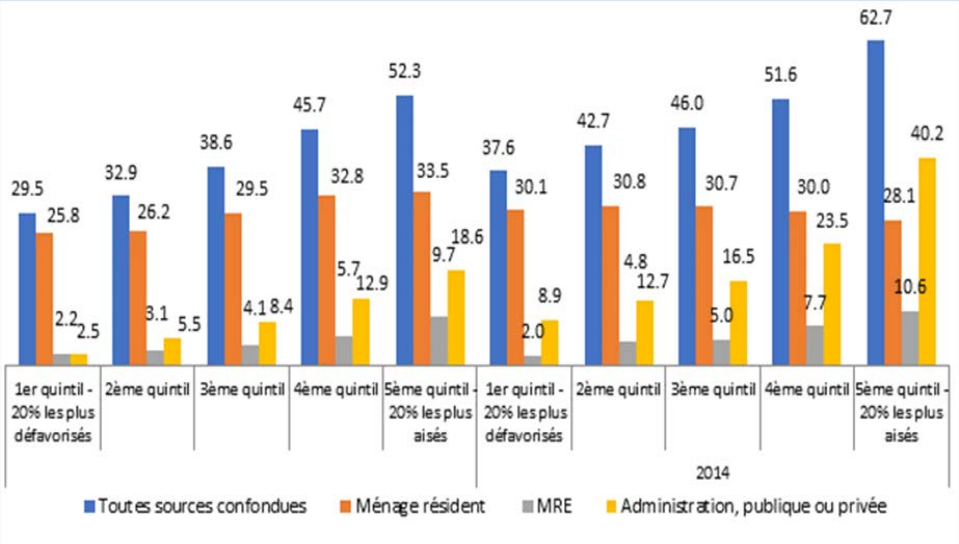

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومع ذلك، كان متوسط إجمالي التحويلات التي تلقتها الأسر المعيشية أعلى وسجل نموا أسرع بالنسبة للفئة الأكثر ثراء، والتي حصلت على 43,8 في المائة من إجمالي الفوائد. وفي عام 2014، ارتفع متوسط حجم التحويلات السنوية لكل أسرة معيشية من 4.067 درهم بالنسبة لفئة الـ20 في المائة الأفقر، بينما بلغ 25.266 درهم بالنسبة لفئة الـ20 في المئة الأغنى، بفارق حوالي 6,2 أضعاف لفائدة هذه الفئة الأخيرة. وفي عام 2001، كانت هذه المؤشرات تبلغ على التوالي 3.210 درهم و15.469 درهم، بفارق 4,8 أضعاف في الخُمس الأغنى (الشكل 14.1). وقد أدى التوجه التصاعدي في الفجوة بين هاتين الفترتين إلى تفاقم عدم المساواة في المنافع المستمدة من التحويلات النقدية التي تتلقاها أفقر وأغنى الأسر المعيشية. فيما يتعلق بتأثير الفوائد، حصلت فئة الـ20 في المئة الأغنى على 43,8 في المائة من إجمالي الاستحقاقات المدفوعة للأسر المعيشية، مقارنة بـ 7,1 لفئة الـ20 في المائة الأفقر (الشكل 15.1). وبالفعل، انخفضت لدى الجميع حصة إجمالي الفوائد التي تحصل عليها الأسر المعيشية في كل خُمس بين عامي 2001 و2014، إلا لدى الخمس الأغنى.

الشكل 15.1 متوسط حجم التحويلات حسب الخمس

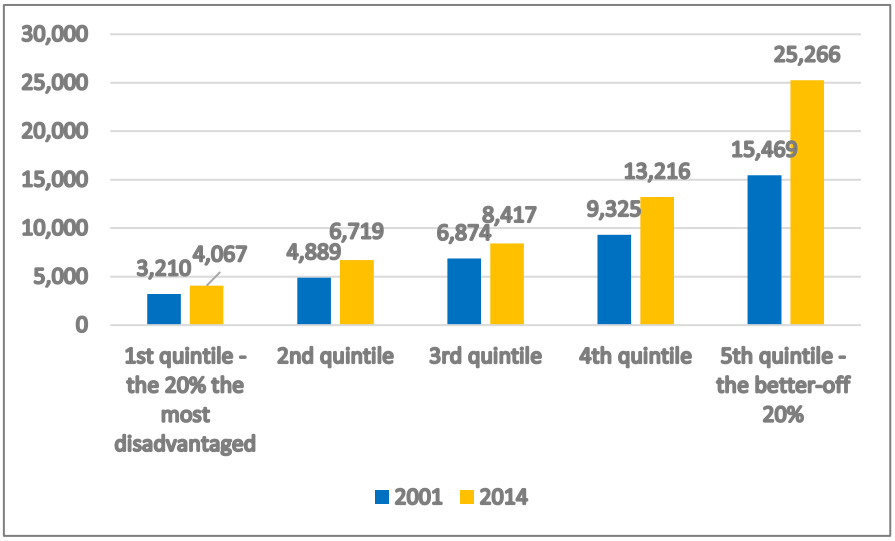

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الشكل 16.1 تأثير الفوائد حسب الخمس

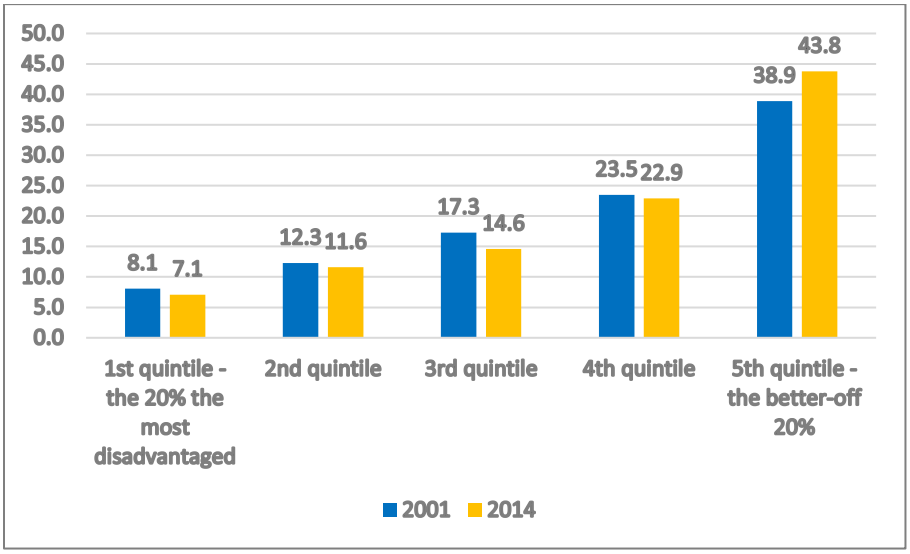

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

من حيث التأثير على الفقر، لعبت التحويلات دورا أهم في عام 2014 مقارنة بعام 2001، خاصة في المناطق الحضرية. في عام 2014، ولولا احتساب التحويلات، لكان معدل الفقر المقدر أعلى بنسبة 56 في المائة بشكل عام، مقارنة بـ 28 في المائة في عام 2001. وكان التأثير المقدر للتحويلات مرتفعًا بشكل خاص في المناطق الحضرية، حيث كان من المحتمل أن يسجل الفقر معدلا أعلى بنسبة 175 في المائة. ولعبت التحويلات العمومية دوراً رئيسياً، حيث أن لولاها لبلغ الفقر التقديري معدلا أعلى بنسبة 106 في المائة في المناطق الحضرية في عام 2014 مقارنة بـ 24 في المائة في عام 2001 (الجدول 1.1). ومع ذلك، يقدر أن 3 من كل 4 دراهم لا تزال تدفع للإعانات وبرامج شبكة الضمان الشاملة مع وجود مستويات تسريب هامة تجاه غير الفقراء؛ وبالتالي، فإن تأثير الحد من الفقر على إنفاق شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال ضعيفا.

الجدول 1.1 تأثير التحويلات على الفقر

	2001			2014		
	حضري	قروي	المجموع	حضري	قروي	المجموع
معدلات الفقر	7.6	25.1	15.3	1.6	9.5	4.8
تغير الفقر دون تحويلات من أسر معيشية أخرى	+ 28%	+ 10%	+14%	+38%	+14%	+19%
تغير الفقر دون التحويلات المالية من مغاربة العالم	+ 9%	+2%	+3%	+19%	+2%	+4%
تغير الفقر دون التحويلات المالية العمومية	+ 24%	+4%	+9%	+ 106%	+8%	+27%
تغير الفقر دون أي تحويلات مالية	+ 61%	+16%	+ 28%	+175%	+26%	+56%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسر، 2001 و2014.

3.1. التحديات التي تعيق مواصلة الحد من الفقر وتعزيز الرفاهية المشتركة

1.3.1 تقليص الفوارق

الشعب المغربي واع تماما بالمسار التنموي متعدد السرعات في المغرب. على الرغم من أن معامل جيني بالنسبة للمغرب سجل تراجعًا مؤخرًا، إلا أنه لا يزال يظهر مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. وتشير التباينات في معدلات الفقر بين الجهات إلى الفجوات المجالية، خاصة بين الأوساط الحضرية والقروية، ولكن أيضًا داخل المدن. حوالي ربع الأسر المعيشية القروية لا تتوفر على إمكانية الولوج المباشر إلى الطريق وتعيش على بعد 10 كيلومترات على الأقل من الخدمات الصحية الأساسية. ولا تزال البنية التحتية وخدمات النقل غير الملائمة أهم سمة للمناطق الأقل تقدماً بالإضافة إلى الأحياء الفقيرة المجاورة للتجمعات الحضرية في المغرب. وتتم 63 في المائة من الولادات في المناطق القروية بحضور موظفين مهرة، مقابل 92 في المائة في المناطق الحضرية. ولئن كان 90 في المائة من الأسر المعيشية في المدن متصلة بشبكة التزويد بالمياه (المياه الجارية داخل المسكن) وشبكة التطهير/الصرف الصحي العمومية، فإن معدلات التوصيل في المناطق القروية لا تصل إلى 40 في المائة بالنسبة للماء الصالح للشرب و3 في المائة للصرف الصحي (المندوبية السامية للتخطيط، 2014). وعلى الرغم من أن بيانات عدم المساواة المصنفة حسب العمر قد لا تكون متاحة، فمن المرجح أن تؤثر هذه التحديات بشكل غير متناسب على الشباب، وخاصة الشابات.

تعتبر التنمية المغربية متعددة السرعات متأصلة في عدم تكافؤ الفرص في مجال تنمية الطفولة المبكرة (ECD).[18] لا يزال عدم تكافؤ الفرص في مرحلة الطفولة المبكرة كبيرًا (خاصةً بالمقارنة مع باقي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انظر الكوجالي وكرافت، 2015). وفقًا لوزارة التربية الوطنية، هناك فارق بنسبة 27 نقطة مئوية بين معدلات الالتحاق بالمدارس بحسب السن (**ASERs**) في المناطق القروية والمناطق الحضرية (27,9 في المائة مقابل 54,9 في المائة)، وفارق 16 نقطة مئوية بين الفتيات والفتيان في المرحلة القبمدرسية في المناطق القروية (19,9 في المائة مقابل 35,7 في المائة).[19] بالإضافة إلى ذلك، وبشكل عام، تحسن عدم تكافؤ الفرص في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل طفيف في السنوات الأخيرة (الكوجالي وآخرون، 2016). وبالتالي، فإن عدم تكافؤ الفرص في الصحة والبقاء على قيد الحياة تحسن بشكل عام (باستثناء التلقيح/التطعيم والتغذية)، وكانت نتائج رعاية وتعليم الطفولة المبكرة مختلطة (الإطار 4.1).[20] ومن بين الظروف المبكرة للأطفال التي تحدد عدم تكافؤ الفرص يعتبر (الكوجالي وآخرون، 2016) أن ثروة الأسرة المعيشية تساهم بشكل كبير في هذا التباين، وكذلك المستوى التعليمي للأم والأب، علاوة على الاختلافات الجهوية والحضرية/القروية التي تلعب دورًا لا ينبغي إغفاله.

الإطار 4.1 عدم تكافؤ الفرص في تنمية الطفولة المبكرة

اعتبارًا من عام 2012، من المؤكد تقريبًا أن يكون لدى الطفل الأكثر حظًا نتائج جيدة من حيث الصحة المبكرة، وفرصا تقارب 100 في المائة للرعاية ما قبل الولادة، والرعاية عند الولادة والحصول على التلقيحات، وحظ ضئيل لوفيات الرضع. وفي المقابل، لا يتمتع الطفل الأقل حظًا إلا بنسبة 54 بالمائة من الرعاية السابقة للولادة، وفرصة بنسبة 40 بالمائة للتوليد بمساعدة فريق مؤهل، وفرصة الحصول على التلقيح الكامل

[18] تُعرَّف الطفولة المبكرة باعتبارها الفترة ما بين الرحم إلى غاية 5 سنوات.

[19] مجموعة إحصائيات وزارة التربية الوطنية "2015-2016، التربية الوطنية بالأرقام"، ص. 2.

[20] ومع ذلك، يعتبر أسعد وآخرون (2012) أن عدم تكافؤ الفرص بالنسبة لتنمية الطفولة المبكرة تراجع بشكل حاد اعتبارا من ثمانينيات القرن الماضي.

بنسبة 65 بالمائة، وحظ للوفاة في السنة الأولى من الحياة بنسبة 2,2 بالمائة. باستثناء التلقيحات، سُجلت تحسينات مع مرور الوقت (2003-2012/2004) في توقعات الأطفال الأقل حظاً، لكن الفجوات لا تزال كبيرة. وتظل عدم المساواة في التغذية من حيث التقزم هامة. ففي عام 2011، سجلت نسبة التقزم لدى الأطفال الأقل حظًا 33 في المائة، مقارنة بنسبة 5 في المائة لدى الأطفال الأكثر حظًا (لم يحدث تحسن كبير منذ 2004/2003). كما أن مستوى عدم التكافؤ في الحصول على الملح المعالج باليود مرتفع للغاية. في عام 2007/2006، كان الأطفال الأقل حظًا يتمتعون بفرصة بنسبة 1 في المائة للولوج إلى الملح المعالج باليود بشكل كاف مقارنة بنسبة 38 في المائة لدى لأطفال الأكثر حظًا (لا تتوفر بيانات للمقارنة مع مرور الوقت). ومن ناحية أخرى، وبشكل عام، يستفيد الأطفال الأكثر حظًا من الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تكون لها بالطبع آثار على عدم المساواة في المدرسة ثم في مرحلة الرشد. وفي عام 2012، حظي الأطفال الأقل حظًا بنسبة 45 في المائة من فرصة الولوج إلى الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مقارنة بنسبة 95 في المائة لدى الأطفال الأكثر حظًا. وهذا يمثل تحسنا من عام 2007/2006 إلى عام 2012. وتزايدت التباينات في أنشطة التنمية مع حصول الأطفال الأكثر حظا على فرصة بنسبة 79 في المائة للاستفادة من أنشطة التنمية في عام 2011 مقارنة بنسبة 18 في المائة لدى الأطفال الأقل حظا. ومن المؤكد أن يخضع الأطفال الأقل حظًا إلى الانضباط القائم على العنف (99 في المائة) بينما يتمتع الطفل الأكثر حظًا بفرصة كبيرة ولكنها أقل نسبة (74 في المائة). فرص العمل (بما في ذلك العمل المنزلي) أعلى قليلاً لدى الأكثر حظاً (16 بالمائة) مقارنة بالأقل حظاً (8 بالمائة). لسوء الحظ، لا تتوفر أي بيانات بشأن المعيارين الأخيرين لتقييم تراجع انعدام تكافؤ الفرص من عدمه.

المصدر: الكوجالي وآخرون، 2016.

لا تزال الفئات المحرومة، ولا سيما الفتيات والساكنة المقيمة في المناطق القروية والنائية، تواجه تفاوتاً كبيراً من حيث فرص الولوج على التربية والتعليم. كما وردت الإشارة إلى ذلك سابقا، تقلص بشكل كبير عدم المساواة في الولوج إلى التعليم الابتدائي بفضل الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومة في البنية التحتية المدرسية الأساسية وبرامج وتوظيف المدرسين خلال العقد الأول من القرن العشرين، فضلاً عن برنامج الدعم الاجتماعي (PAS)، بما في ذلك البرنامج الرئيسي للتحويل النقدي المشروط (CCT) برنامج "تيسير". ومع ذلك، عادت الفجوة إلى الظهور من جديد في السلك الإعدادي بفارق حوالي 22 نقطة في معدل الالتحاق بالمدارس بحسب السن في المناطق القروية مقارنة بنظيره في المناطق الحضرية (75,7 بالمائة مقابل 97,9 بالمائة في 2015-2016) وفارق 14 نقطة في معدل التحاق الفتيات بالمدارس بحسب السن ومعدل التحاق الفتيان بالمدارس بحسب السن في المناطق القروية (68,8 في المائة مقابل 82,3 في المائة).[21] فضلا عن ذلك، سلط الأطلس المدرسي الذي نشره مؤخرا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS)[22] الضوء بشكل أكبر على عدم المساواة المجالية من حيث متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع ومعامل جيني للتعليم اللذين يختلفان من جهة إلى أخرى (على التوالي 4,8 سنة و0,58 سنة في جهة مراكش-آسفي، التي تحتل المرتبة الأخيرة على المستوى الوطني، و7,1 سنة و0,42 في جهة العيون الساقية الحمراء، التي تحتل المرتبة الأولى). حتى إن تحسن معامل جيني للتعليم ومتوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع مع مرور الوقت، فإنهما لا يرقيان إلى مستويات جيدة على الصعيد الدولي (على سبيل المثال، يبلغ معامل جيني للتعليم 0,55 مما يضع المغرب في الرتبة 150 عالميا). ومع ذلك، فإن عدم تكافؤ الفرص من حيث التربية والتعليم يبقى من بين أدنى المعدلات بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الصالحي الأصفهاني وآخرون 2014).

[21] مجموعة إحصائيات وزارة التربية الوطنية "2015-2016، التربية الوطنية بالأرقام"، ص. 6.
www.men.gov.ma/Ar/Documents/Depliant2015-16.pdf

[22] الأطلس المجالي للفوارق في مجال التربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين المهني والبحث العلمي، 2017.

لا تزال أوجه عدم المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية مهمة أيضاً، وكما هو الحال بالنسبة للتربية والتعليم، فإن آثارها السلبية تظل سائدة حتى بعد مرحلة الطفولة. لا يزال عدم تكافؤ الفرص من حيث الولوج إلى الرعاية الصحية هاما بالنسبة لمختلف أعمار الساكنة المغربية ويشكل عاملا مهما للنظر في رفاهية الشباب وقدرة المغرب على رؤية المكاسب الديموغرافية. وتستمر بعض المؤشرات في إثارة القلق عند المقارنة مع بلدان ذات مستوى مماثل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يقدر معدل وفيات الرضع والأمهات في المغرب بأقل من معدلات الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط، ولكنه أعلى من نظيره في تونس المجاورة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام للمخاطر الصحية الناشئة، خاصة من حيث صلتها بالشباب والشابات وقدرتهم على التعلم والعمل بشكل منتج ورعاية أسرهم، بما في ذلك الأمراض المتعلقة بتعاطي الكحول، والتدخين، وأمراض القلب، والسمنة، والإجهاد (التوتر)/الصحة العقلية أو تلك الأمراض المتعلقة بالسلامة البدنية من قبيل الوفيات الناجمة عن حوادث السير. ولا تزال هناك تباينات مهمة بين المناطق الحضرية والقروية من حيث كثافة مرافق الرعاية الصحية الأولية والطاقم الطبي. ولئن كانت كثافة المرافق العمومية للرعاية الصحية الأولية أعلى في المناطق القروية عنها في المناطق الحضرية، فإن كثافة الطاقم الطبي أقل (الشكل 17.1). وبالتالي، فإن التفاوتات في الولوج إلى الخدمات الصحية لا تزال قائمة. على سبيل المثال، تعتبر نسبة الولادات تحت إشراف طاقم طبي مؤهل أعلى بـ1,7 مرة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق القروية، و2,5 مرات أعلى لدى الخمس الأغنى من الخمس الأفقر (الشكل 17.1).

الشكل 17.1 كثافة مدخلات الرعاية الصحية الأولية، 2013

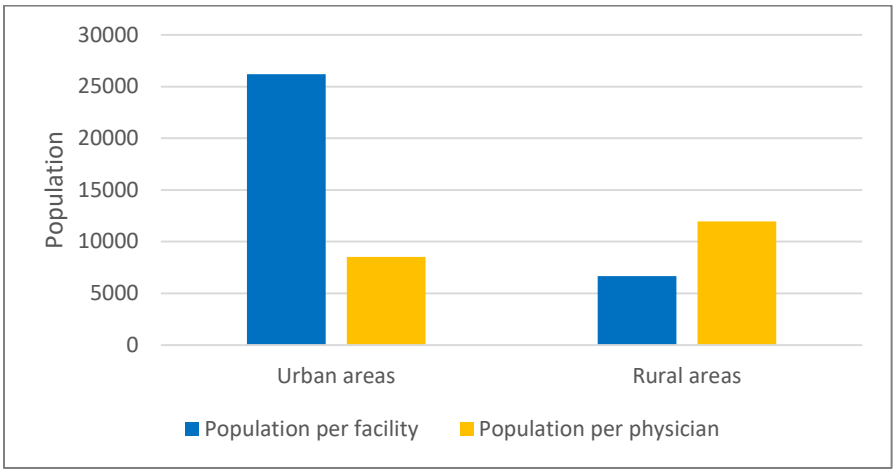

المصدر: وزارة الصحة، الحولية الإحصائية لعام 2014

الشكل 18.1 الفوارق الجغرافية والاقتصادية الاجتماعية في مجال الصحة، 2011

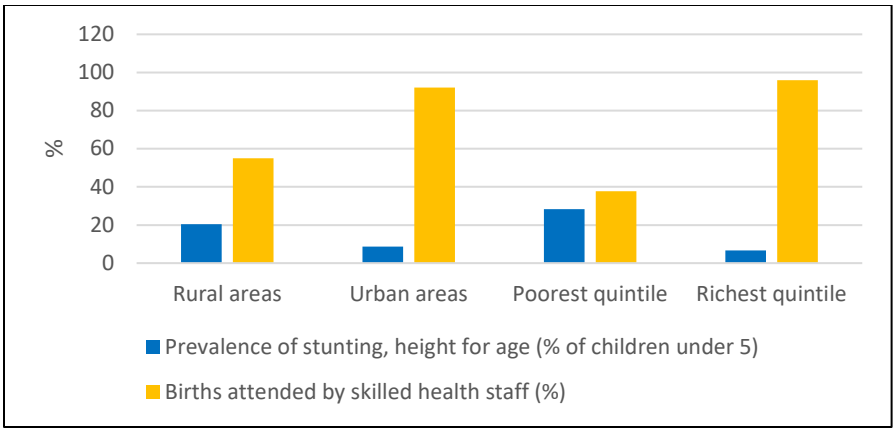

المصدر: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، 2011

لا تزال المناطق الأقل تقدماً والأحياء الفقيرة المحيطة بالتجمعات الحضرية في المغرب تتسم ببنية تحتية وخدمات نقل غير ملائمة. غالبًا ما لا يستطيع الفقراء في المناطق شبه الحضرية الحصول على مسكن في كبريات المدن، كما أن تنقلهم يكلفهم كثيرا ويستغرق وقتًا طويلاً. وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على نظام النقل العمومي، وخاصة إدخال خطوط الترام في عام 2011 في المدن الكبرى وبرنامج تجديد أسطول سيارات الأجرة، فإن هذه الجهود تبقى غير ناجعة بسبب الازدحام الحضري، مما يكلف الاقتصاد من 3 إلى 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الوطني (بما في ذلك حوالي 1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للآثار المضرة بالصحة). وفي المدن متوسطة الحجم إلى الكبيرة، ونظرا لانخفاض مشاركة النساء والشباب في القوة العاملة، يشير معظم المواطنين بشكل متكرر أن وضعية النقل الحضري العمومي، لا سيما من حيث مستوى الخدمة، تعرقل ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحد من مشاركتهم في اليد العاملة، وتقلل من دخلهم. لذلك، يعتبر تحسين الولوج إلى خدمات النقل الجيدة وبأسعار معقولة – في المناطق الحضرية والقروية وشبه الحضرية؛ ووسائل النقل العمومي والطرق والسكك الحديدية –أمرا بالغ الأهمية لتحقيق نمو أكثر إدماجا للمواطنين ذوي الهشاشة. وفيما يتعلق بالتنمية المجالية، فإن قطاع النقل الذي يتعتبر نسبيًا غير فعال ومكلفا (ويعزى ذلك جزئيًا إلى ضعف المنافسة) يساهم في التباينات المتزايدة بين أقطاب النمو الساحلية (الرباط، والدار البيضاء وطنجة) والمناطق المتأخرة في وسط وغرب البلاد (خاصة المناطق القروية) حيث تواجه تنمية القطاع الخاص والولوج إلى الأسواق المحلية والدولية بعض المعيقات. ولعل تحسين البنية التحتية والخدمات في مجال النقل من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والاندماج الإقليمي (خاصة بالنسبة للمناطق المعزولة) من خلال تزويد الساكنة بسبل الولوج إلى الأسواق (بما في ذلك المحاصيل الزراعية)، وبفرص مدرة للدخل وبالخدمات الاجتماعية التي تعتبر حاسمة لتحقيق مكاسب الانتاجية.

تبرز التفاوتات المجالية أيضًا في الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال مع وجود تأثيرات مباشرة على الابتكار الإقليمي والنمو وخلق فرص العمل. على الرغم من تنفيذ خطة وطنية للنطاق العريض لسد فجوات الربط في جميع أنحاء البلاد،[23] فإن مستوى تغطية البنية التحتية أقل بكثير في المدن الثانوية مقارنة بالمدن الرئيسية، حتى حيثما تكون أحجام الساكنة مماثلة. وعلى الرغم من أن مدناً مثل طنجة (947.000 نسمة) ومكناس (836.000 نسمة) أو الرباط (577.000 نسمة) ووجدة

[23] تسعى الخطة الوطنية للنطاق العريض أيضًا إلى خلق فرص عمل جديدة بغية تحسين قابلية التوظيف، وتحفيز خلق الثروة، والمساعدة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز فعالية الحكومة ونجاعتها.

(494.000 نسمة) تتوفر على مستويات سكانية متشابهة، فإن تزويدها بالترابط الرقمي يختلف بشكل كبير. ويتأكد ذلك أيضًا من خلال قياسات جودة الخدمة التي تنجزها الهيئة المنظمة "الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات" (**ANRT**). وتبين تلك القياسات أن المدن الكبرى (طنجة، الرباط) تستفيد من جودة خدمة أفضل من المدن الثانوية. نظرًا لأن الولوج إلى الخدمات الرقمية يسهل النفاذ إلى سوق العمل، فإن تطوير الأنشطة الاقتصادية، بل وكذلك التدريب الشخصي، والولوج إلى المعرفة، فإن الاختلافات من حيث الترابط بين المدن تساهم في تركيز وتمركز أقطاب النمو التي لا تدعم التنمية الاقتصادية المتناغمة. ولا تركز آليات التمويل العمومية الحالية، من قبيل صندوق الخدمة الشاملة (Universal Service Fund)، على تقليص الفجوة الرقمية من حيث البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق.[24] وتعتبر المدن الثانوية في المغرب في وضعية غير مواتية بشكل خاص. فهي لا تفتقر فقط إلى ترابط يتكيف مع أبعادها، بل إنها تشكل أيضًا أقل المستفيدين من آثار المنافسة. وكمثال على ذلك، فإن عدد الأحياء التي تتنافس فيها ثلاث شركات للاتصالات أقل بكثير في وجدة منه في الرباط. ويعد الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالغ الأهمية أيضًا من أجل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، خاصة من قِبل الشباب من الجيل الرقمي الذين يزدادون استخدامًا لمنصات الوسائط عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم وتظلماتهم، والتعبئة أو اتخاذ إجراءات، وتنمية شبكاتهم الشخصية والمهنية، والولوج إلى معلومات عن السوق والفرص المتاحة.

لعل تحسين الولوج إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (الادخار، والتحويلات، القروض، والتأمين، والمدفوعات الرقمية) من شأنه أن يساعد الأسر المعيشية الهشة على تدبير حالات الطوارئ، وبناء الأصول الإنتاجية، والاستثمار في الصحة والتربية والتعليم. تنطوي الخدمات المالية على تطبيقات مهمة لتقديم الخدمات، خاصة المياه والطاقة الشمسية، من خلال القروض الصغرى والتمويل الموجه للمستهلكين. ويعد حوالي 13 مليون شخص مستبعدين من الخدمات المالية إلى حد ما، وينتمون بشكل غير متناسب إلى فئة الإناث أو الفقراء الذين يعيشون في المناطق القروية. كما يعتبر القطاع المصرفي غير مجهز لتلبية احتياجاتهم ويظل قطاع القروض الصغرى محدودا بسبب البيئة القانونية والتنظيمية التقييدية.[25] فضلا عن ذلك، 5 في المائة فقط من الذكور (3,1 في المائة من النساء) الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة يقترضون رسمياً من مؤسسة مالية؛ وتقوم نسبة قليلة من الأسر المعيشية بالإدخار رسمياً (الشكل 19.1). لذلك، فإن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية من خلال حلول رقمية، تدعمها بنية تحتية جيدة ومسارات المعاملات، من شأنه أن يساعد في تقليص التباين من حيث الولوج إلى تلك الخدمات المالية. ويعتبر الأداء عبر الوسائل الرقمية، الذي لا يزال في مراحله الأولى في المغرب، أساسيا لخلق مكاسب من حيث الفعالية للمقاولين وربطهم بالبنوك، والموظفين، ومقدمي الخدمات والأسواق. ففي عام 2015، كانت المعاملات الرقمية في المغرب تعادل حوالي 5 مدفوعات رقمية للفرد، مقارنة ب 22,4 لجميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومع

[24] يموَّل صندوق الخدمة الشاملة بنسبة 2 في المائة من إجمالي الإيرادات السنوية للفاعلين في مجال الاتصالات. وعلى الرغم من أن توسيع شبكات النطاق العريض يشكل هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى لصندوق الخدمة الشاملة، فإنه منذ عام 2006، لم تقم أي من المشاريع المدعومة من صندوق الخدمة الشاملة بتمويل واسع النطاق لنشر البنية التحتية للنطاق العريض في المناطق التي لا تستفيد من هذه الخدمات. وكما أكد ذلك تقرير حديث للمجلس الأعلى للحسابات (2015)، هناك حاجة لإصلاح صندوق الخدمة الشاملة بغية الكشف علنًا عن معلومات حول إنجازات الصندوق، ومساطر صنع القرار، ومن أجل ضمان استخدام أموال الصندوق للرفع من إمكانية الولوج إلى البنية التحتية للنطاق العريض وتقليص الفجوة الرقمية. وهذا من شأنه أن يمنع استخدام صندوق الخدمة الشاملة كمصدر للتمويل الموازي لقانون المالية عندما يتعلق الأمر بتمويل مشاريع عمومية.

[25] بيانات مستخلصة من مسح البنك الدولي لعام 2014 حول القدرات المالية للمغرب.

ذلك، تعمل القوانين المحسّنة على إحداث تغيير، كما صدرت لوائح تنظيمية لمقدمي خدمات الدفع غير البنكية في مارس 2017.

الشكل 19.1 مؤشرات الإدماج المالي موزعة حسب النوع الاجتماعي

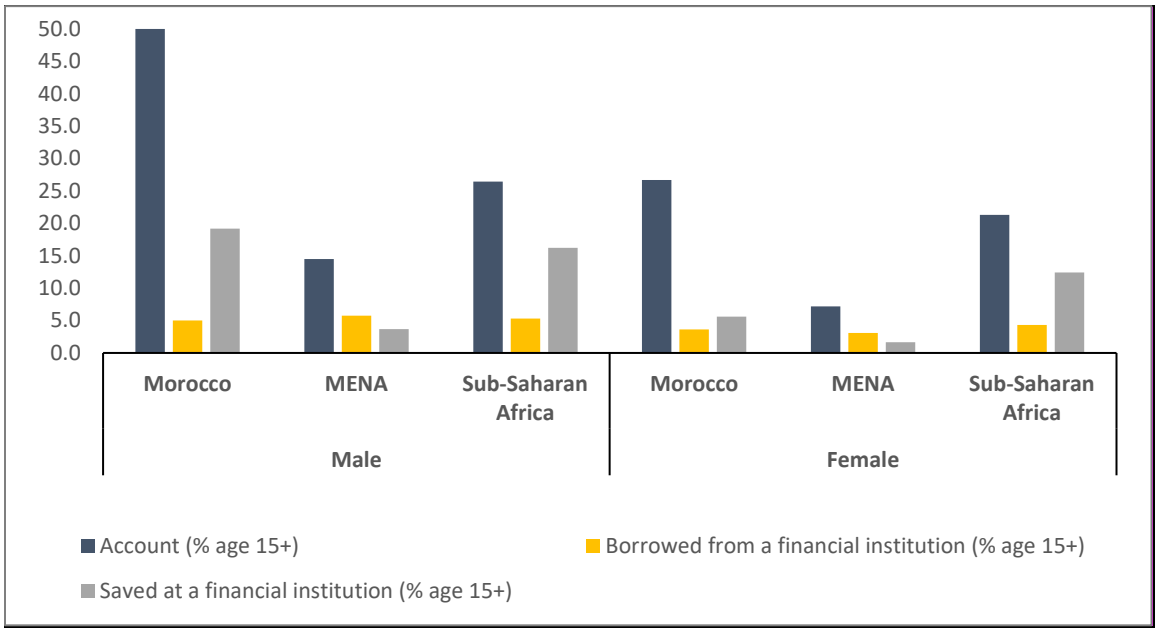

المصدر: البنك الدولي، 2011، مؤشر الإدماج المالي "فيندكس"

ثمة تباين إقليمي كبير أيضا في الأداء من حيث إعمال وحماية مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تسجل جهة العيون-الساقية الحمراء، وفقا لقياس بمؤشر مُركَّب للولوج إلى الحقوق الأساسية طورته وزارة الاقتصاد والمالية (2017)،[26] أفضل أداء، تليها جهة الدار البيضاء - سطات، ثم جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وبعدها جهة كلميم-واد نون وجهة الداخلة-وادي الذهب. وفي الطرف الآخر، تسجل جهة درعة تافيلالت أسوأ أداء، تليها جهة بني ملال-الخنيفرة، وجهة مراكش-آسفي .ولئن شهدت بعض الجهات مثل جهة سوس-ماسة تحسينات كبيرة منذ عام 2004، فإن أداءها في عام 2015 كان دون المتوسط الوطني للأداء (الشكل 20.1). ومن ناحية أخرى، شهدت بعض الجهات، مثل جهة فاس-مكناس، تدهورًا ملحوظًا في أدائها خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015.

[26] بما في ذلك، الحق في الغذاء، والماء، والعمل، والسكن، والنقل، والترفيه، والحماية الاجتماعية، والثقافة، والرياضة، إلخ.

الشكل 20.1 درجات الولوج إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية حسب الجهات

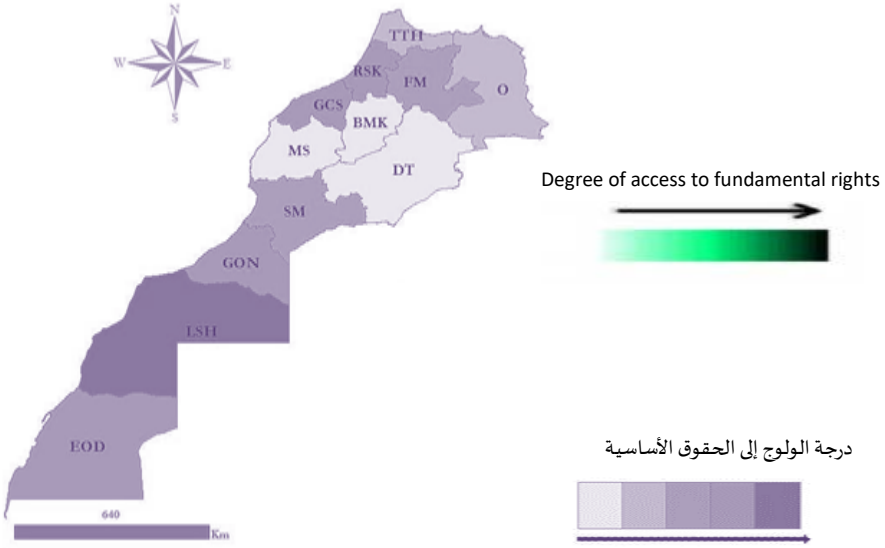

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية (DEPF)، وزارة الاقتصاد والمالية، 2017

2.3.1 تخفيف الشعور بالفقر

على الرغم من أن المغرب شهد تحسنا في مستوى المعيشة و انخفاض مزدوج من حيث الفقروالهشاشة بين عامي 2007 و2014، إلا أن الفقر الذاتي لا يزال في مستويات عالية، خاصة في المناطق القروية. يعتبر الاختلاف الملحوظ بين الفقر الذاتي والجوانب النقدية للفقر ظاهرة شائعة في البلدان النامية، مما يدل على تعقيد مفهوم الفقر في حد ذاته. وعلى الصعيد الوطني، ارتفع معدل الفقر الذاتي (النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعتبر نفسها فقيرة) من 41,8 في المائة في عام 2007 إلى 45,1 في المائة في عام 2014 (الشكل 20). وسجلت أعلى زيادة في المناطق القروية، حيث ارتفع المعدل بنسبة 15 في المائة، حيث بلغت 54,3 في المائة: يَعتبر أكثر من نصف سكان المناطق القروية أنفسهم فقراء. وينطبق ذلك على النساء (55,3 في المائة)، وبين الفئة التي تقل أعمارها عن 25 سنة (57,6 في المائة). ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى عملية اتخاذ القرار لدى الشباب وطبيعة اختيارهم الاقتصادي السلوكي على المدى القصير، والفوري، والمدفوع بالوضع النسبي وبين الأقران. وفي عام 2014، اعتبر 68,9 في المائة من أفراد الأسر المعيشية من شريحة العشرين في المائة الدنيا، أنفسهم فقراء (دون أي تغيير عن عام 2007). وإجمالا، اعتقد 39,3 في المائة من الأسر المعيشية أن الفقر زاد كما أن 63,9 في المائة يؤمنون بتفاقم عدم المساواة. ويتعارض الإدراك العالي للفقر مع الانخفاض الفعلي في الفقر النقدي، وكذلك ارتفاع معدل النمو إجمالي الناتج المحلي الفلاحي.

الشكل 21.1 الفقر الذاتي 2007 و2014

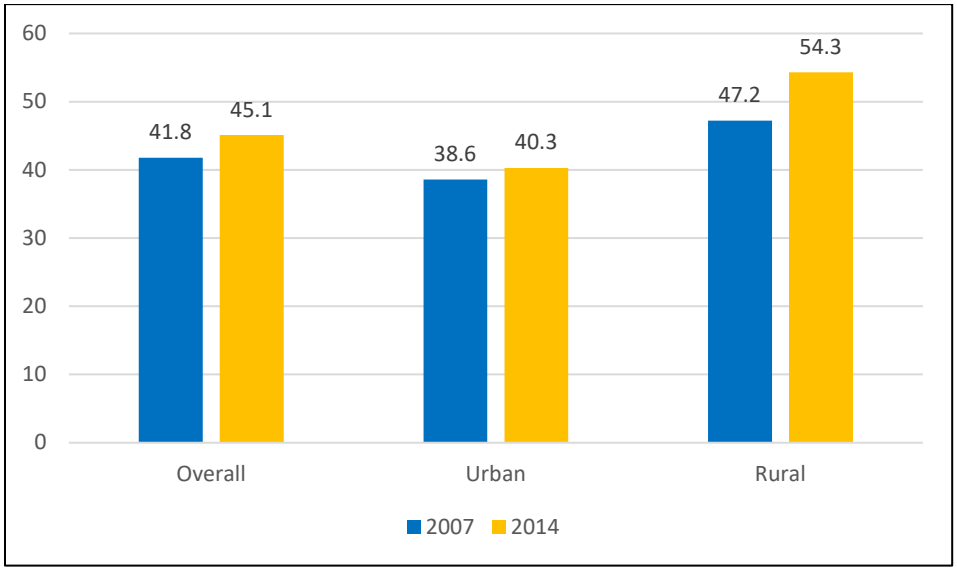

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يعتبر إدراك الفقر أعلى بين الفئات الأفقر، لكنه ما فتئ ينمو بين الأثرياء، خاصة في المناطق القروية. كان إدراك الفقر أعلى بشكل غير مفاجئ لدى الشريحة الأدنى لتوزيع الدخل. وفي عام 2014، كان معدل الفقر الشخصي في الخُمس الأول للإنفاق يعادل 68,9 في المائة (الشكل 21.1). ومع ذلك، سجلت أعلى الزيادات بين الأكثر ثراء. ارتفع المعدل لدى الخُمس الثاني بمقدار 3,3 نقطة مئوية و6 لدى الخمس الثالث و5,9 نقطة مئوية بالنسبة للخمس الرابع و+3,4 نقطة للخمس الأخير. وفي المناطق القروية، كانت هذه الزيادات أقوى: ارتفع المعدل لدى الخُمس الثاني بنسبة 11,9 في المائة ليصل إلى 67 في المائة، واعتبر نصف الخُمس الرابع أنفسهم فقراء (بزيادة قدرها 8,7 نقطة). ومن الملفت للنظر أن 38,6 في المائة من الخُمس الأخير يرون أنفسهم فقراء. ولعل ذلك يعكس عدم توزيع التحسينات في الرفاهية بشكل موحد. وقد يشعر البعض عن حق أنهم لم يتمكنوا من الاستفادة من الزيادة العامة في التربية والتعليم، والرعاية الصحية وخدمات أخرى. فضلا عن ذلك، يمكن أن تعكس مدركات الفقر الشعور بالحرمان في مجالات أخرى. قد يتم التعبير عن ضعف إمكانات التعبير، أو القيود المفروضة على التنقل أو عوامل أخرى، كشعور بالفقر.

الشكل 22.1 الفقر الذاتي حسب الأخماس، 2007 و2014

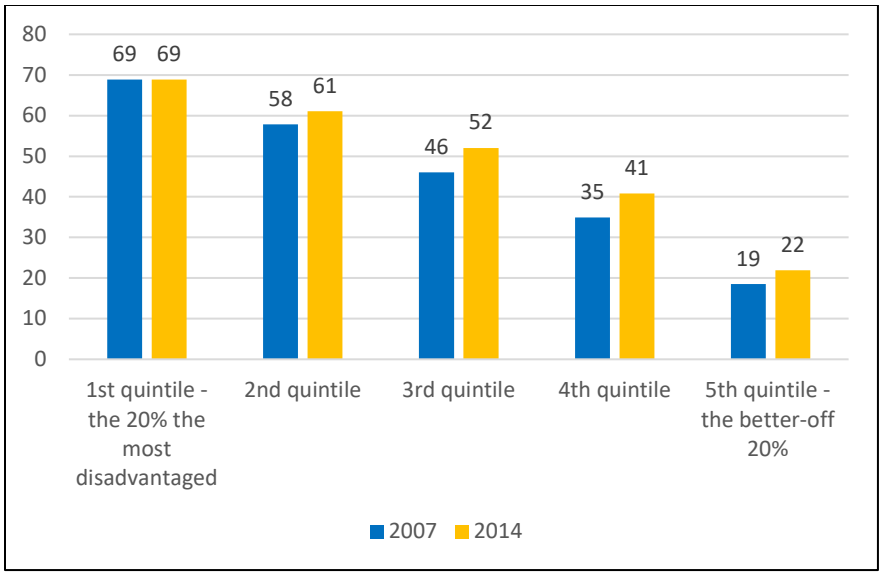

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ترى نسبة كبيرة من الأسر المعيشية أن الفقر المدقع متواجد داخل مجتمعاتهم المحلية مع تحديد الأغلبية للبطالة كسبب له. عندما سئلوا عن وجود الفقر المدقع في مجتمعاتهم المحلية، أجاب 43 في المائة من الأسر المعيشية مؤكدين وجوده، بنسبة أعلى في المناطق القروية (50 في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (40 في المائة). وفيما يتعلق بأسباب الفقر، يرى 58 في المائة أن البطالة هي العامل الرئيسي المساهم في الفقر، يليها العمل غير النظامي (13 في المائة) والتفاوتات الاجتماعية (10 في المائة).

3.3.1. تجسير الفجوة بين التطلعات

يرتبط الشعور بالفقر ارتباطًا وثيقًا بوجود فجوة بين التطلعات. على غرار أي شعب، يحمل المغاربة تطلعات مشروعة من أجل حياة أفضل، وتحسين الرفاهية، وحكومة مسؤولة، علما أن الكثير منها لا يزال غير مستوفٍ. ومن الناحية التاريخية، يتوافق مستوى المعيشة الحالي في المغرب تقريبًا مع مستوى المعيشة الذي سجله الفرنسيون في عام 1950 والإيطاليون في عام 1955 والإسبان في عام 1960 والبرتغاليون في عام 1965 (انظر البنك الدولي 2018 للاطلاع على تفاصيل الحساب). ويعتبر الهيكل الحالي للإنفاق الاستهلاكي للأسر المغربية مشابها لنظيره في أوروبا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (المندوبية السامية للتخطيط، 2014، 2016). وعلى وجه الخصوص، لا تزال نسبة الإنفاق على الغذاء مرتفعة في الميزانية (حوالي 40 في المائة)، مما يدل على انخفاض القوة الشرائية للأسر وهيمنة النفقات الأساسية في ميزانيتها (الشكل 23.1). وفي مجال الصحة، ظل معدل وفيات الأطفال في المغرب في عام 2010 عند نفس المستوى المسجل في أوروبا في عام 1960، عند حوالي 30 وفاة لكل 1.000 ولادة. فضلا عن ذلك، يسجل المغرب تأخيرا في مجالات الحركية والنقل، حيث يؤثر انخفاض معدل ملكية السيارات لدى الأسر المعيشية (18 في المائة) مقارنة بعدد من بلدان جنوب أوروبا، بشكل كبير على رفاهية السكان المغاربة خاصة وأنه يتزامن مع التوسع الحضري المتنامي وضعف كثافة أنظمة النقل العمومي.

الشكل 23.1 حصة الإنفاق على الغذاء في الميزانية

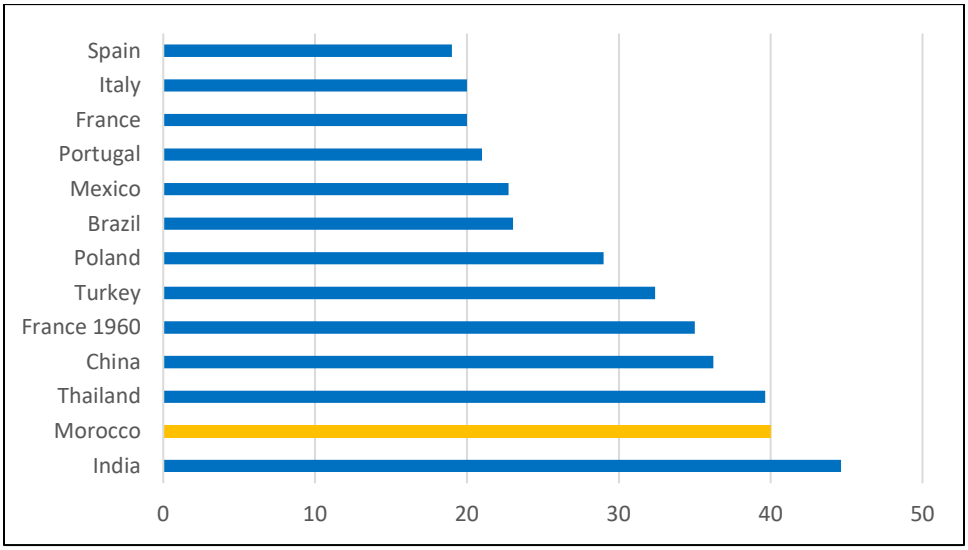

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، قاعدة البيانات العالمية للاستهلاك

وفي الوقت نفسه، تُعرِّض تكنولوجيا المعلومات الحديثة المغاربة باستمرار لطريقة عيش الآخرين، مما يزيد من تطلعاتهم. عكفت مجموعة واسعة من الأدبيات في تخصصات مختلفة (بما في ذلك علم النفس، وعلم الاجتماع والاقتصاد) على تدارس مفهوم التطلعات ومحدداتها وآثارها (انظر تانغي وآخرون، 2014 لمراجعة الأدبيات الحديثة). وتعرَّف التطلعات عمومًا باعتبارها توجهات الأهداف أو الأوضاع النهائية للمستقبل المرغوب والتي تكون مرتبطة بالرفاهية. وتتزايد التطلعات مع استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والتعرض لها، خاصة الإنترنت (لوهمان، 2015) وتؤثر في الغالب على الأجيال الشابة.[27] ويتخذ تزايد التطلعات أشكالًا مختلفة، على سبيل المثال، هناك تنامي للطموح في الحصول على مستوى معين من الدخل/الثروة أو الوضع الاجتماعي (بالنسبة للنوع الأكثر تدارسا في الأدبيات، انظر على سبيل المثال دالتون وآخرون، 2016)، بل وكذلك في بلوغ مستوى تعليمي معين (كلير وآخرون، 2013)، والصحة (سكيفينجتون وماك كريت، 2012)، والسكن (كروفورد وماك كي، 2016)، وغيرها من الطموحات.

على الرغم من أن تزايد التوقعات يرفع من الدخل من خلال التأثير على سلوك الاستثمار، إلا أنه يؤثر سلبًا على الرفاهية بسبب آثار الغيرة والحسد. وجدت الأدبيات أن التطلعات العليا تؤثر إيجابيا على سلوك الادخار والاقتراض للأشخاص، مما يدفع إلى ارتفاع الاستثمار ومن ثم زيادة الإيرادات في نهاية المطاف (تانغي وآخرون، 2014). ومع ذلك، فإن المقارنة بمستوى أعلى من المعيشة (الخطوة التي تدفع إلى ارتفاع التوقعات والطموحات) يؤدي إلى تراجع في الرفاهية (كلارك وسينيك، 2010؛ لوهمان، 2015). ويبدو أن هذه التأثيرات هي ما يسبب غياب الحد من الفقر الشخصي، على الرغم من تحقيق تقليص مهم في الفقر الموضوعي خلال الآونة الأخيرة. ويتسق ذلك مع ما سبق ذكره أعلاه أي أن الفقر الشخصي ينمو بين الأثرياء، بما أنه أصبح لديهم إمكانية أكبر للولوج إلى تكنولوجيات المعلومات الحديثة.

[27] التطلعات ليست مجرد طموحات بشأن شكل المستقبل، حيث يمكن للأفراد التطلع إلى نتائج لا يمكن أن تتحقق إلا بعد التغلب على الإكراهات أو المعيقات أو إذا غير الأفراد سلوكهم.

ومع ذلك، يمكن تقليل التأثير السلبي للتطلعات العليا على الرفاهية إذا تسارع مسار الالتقائية من خلال إعطاء الأمل للمغاربة بأنهم سيحصلون على مستوى معيشة أعلى أيضًا. يتحدث هيرشمان وروتشيلد (1973) عن "تأثير النفق"، وهو مفهوم يشير إلى تأثير إشارة حيث يحتوي دخلُ مجموعة مرجعية على معلومات حول آفاق الفرد المستقبلية. وبالتالي، في سياق تسريع اقتصادي، حتى إذا كان فرد لا يستفيد حاليًا من طفرة اقتصادية، فإن التوقعات تميل إلى الارتفاع عندما يحسن الأقارب أو الجيران أو المعارف وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. وقد وجد أن هذا التأثير يمكن أن يقلص بشكل كبير من التأثير السلبي لآثار الغيرة والحسد على الرفاهية (كلارك وسينيك، 2010).

4.3.1 تنامي الطبقة الوسطى

إن حجم الطبقة الوسطى في المغرب صغير مقارنة ببلدان الأسواق الناشئة الأخرى التي شهدت إقلاعًا اقتصاديًا. إذا كان من المفترض أن يكون متوسط دخل الأسرة المعيشية من الطبقة المتوسطة 10 دولارات أمريكية للفرد في اليوم (تعادل القدرة الشرائية، 2011)، أو 1.200 دولار أمريكي شهريًا لأسرة مكونة من أربعة أفراد (مركز بيو للأبحاث، 2015)، فإن 25 بالمائة فقط من الساكنة المغربية تشكل الطبقة الوسطى. ويعتبر هذا معدلا منخفضا للغاية بالنسبة لحجم الطبقة الوسطى في البلدان الناشئة (حوالي 50 في المائة في البرازيل وتركيا) وفي البلدان التي شهدت إقلاعا اقتصاديا (الشكل 24.1). وكانت الطبقة الوسطى تمثل 53 في المائة من سكان كوريا الجنوبية في ثمانينات القرن الماضي.

الشكل 24.1 حصة الطبقة الوسطى

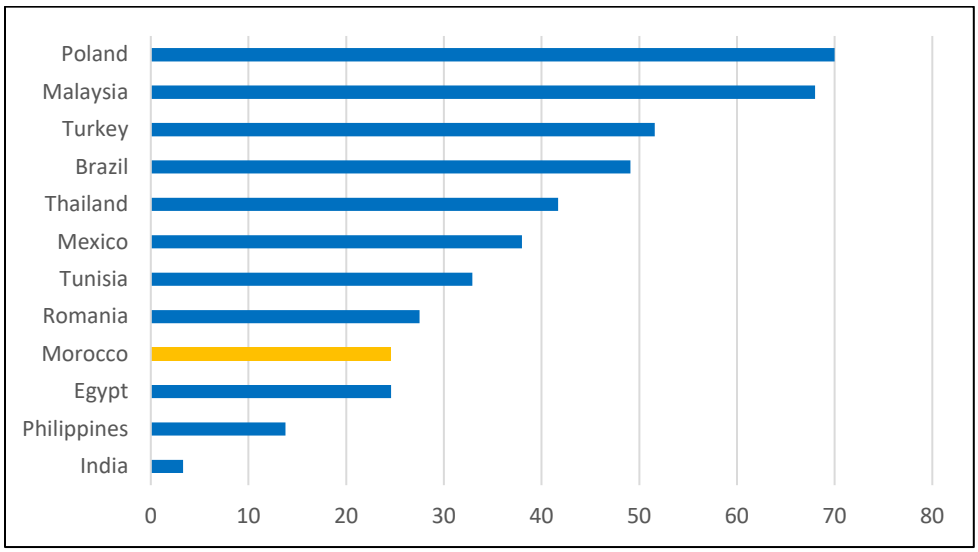

المصدر: مركز بيو للأبحاث

لا يوفر الاقتصاد المغربي وظائف كافية للعمال المؤهلين وغير المؤهلين، كما أن فرص العمل غير الكافية تؤثر على الشباب المهرة وذوي المهارات الضعيفة. إذا كان معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) يبلغ 19,9 في المائة،[28] فإنه يبلغ 21,7 في المائة لدى الشباب خريجي المعاهد التقنية و24,6 في المائة لدى الشباب خريجي الجامعات خاصة

[28] بيانات منظمة العمل الدولية، 2014.

مع تزايد أعداد الشباب الذين يلتحقون بالجامعات. وفي الوقت نفسه، ثمة حوالي 1,7 مليون شاب من ذوي الكفاءات الضعيفة الذين يشعرون بالإحباط حالياً من آفاق سوق العمل، مما يؤثر على الشباب والشابات في جميع جهات المملكة. ويمثل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التكوين (NEET) 34 في المائة من مجموع الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا)[29]، ويشكلون أكبر شريحة من الشباب المغربي، والتي تتغذى مباشرة من ارتفاع الهدر المدرسي.[30] ويعكس هذا أيضًا ظاهرة قائمة انتظار الوظائف بين الشباب، سواء في وظائف القطاع العمومي أو وظائف القطاع الخاص "الجيدة."

تكافح الطبقة الوسطى أيضًا للانبثاق بسبب ارتفاع كلفة المعيشة واختلالات الخدمات العمومية. تُقدر عتبة الطبقة المتوسطة بأنها أعلى بكثير من نظيرتها في البلدان الناشئة بسبب نواقص السياسة العمومية التي تثقل كاهل الأسر المعيشية بتكاليف إضافية بالغة: التخطيط الحضري (ارتفاع كلفة الملكية)، وسياسة التعليم (التعليم الخاص باهظ الثمن والذي أصبح ضروريا بشكل متزايد بالنسبة للأطفال باعتباره بديلا عن قصور النظام العمومي)، وسياسة النقل (عدم كفاية وسائل النقل العمومي مما يؤدي إلى إنفاق على النقل يمثل ما بين 10 إلى 20 في المائة من نفقات الأسر المعيشية، وهي نسبة عالية بشكل غير متناسب مقارنة بدول أكثر تقدماً)، والسياسة الصحية (ضعف جودة نظام الصحة العمومية، تغطية محدودة للرعاية الصحية، وارتفاع معدل مساهمة الأسرة في نفقات الرعاية الصحية). وعند مراعاة هذه التكاليف، تبقى حصة أقل بكثير من الأسر المعيشية المغربية في الطبقة الوسطى أو العليا، أي ما يقرب من 5 ملايين نسمة من إجمالي الساكنة الذي يبلغ حوالي 34 مليون نسمة.

في الختام، تتطلب معالجة التحديات المرتبطة بالفقر وعدم المساواة في المغرب عملاً متوازناً معقداً. يبقى التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل والحد من الفوارق المجالية رهينا بالقوى المزدوجة المتمثلة في الأجور المدفوعة في قطاعي الصناعة والخدمات في المناطق الحضرية وفي الإدماج الاقتصادي للمناطق القروية. ولئن كانت بعض المناطق في البلاد تظهر خصائص الاقتصاد الناشئ، فإن الفقر لا يزال يضرب العديد من المناطق الداخلية في المغرب. لذلك، يجب أن تعكس استراتيجية النمو والحد من الفقر في المغرب الاحتياجات الحادة للجهات الأكثر فقراً في البلاد مع الانتباه إلى عدم خنق دينامية الجهات أكثر تطورا. ويجب أن ترافق مقاربة استراتيجية لتعزيز اقتصاديات التكتل في المناطق سريعة التحضر الرفع من مستوى تقديم الخدمات والتحسينات في آليات شبكات الأمان في المناطق القروية الأكثر فقراً.

[29] لا يتوفر معدل غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) بالنسبة للمغرب على قاعدة بيانات إحصائيات منظمة العمل الدولية (ILOSTAT)، ولكن يمكن تقديره بناء على المسوحات المتاحة حول التربية والتعليم والقوى العاملة (مشاركة اليد العاملة ومعدلات البطالة من قاعدة بيانات إحصائيات منظمة العمل الدولية (2014)؛ ومن تقدير معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة لأولئك الذين هم خارج اليد العاملة، المستخلص من مسح البنك الدولي حول الشباب (2012). ويعتبر كلا المسحين ممثلين على الصعيد الوطني، على الرغم من التحذيرات المعتادة للجمع بين المسوحات تنطبق.)

[30] لاحظ أن أزيد من 30 في المائة من الشباب في المغرب غير مسجلين في التعليم الثانوي. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير حول الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفصل الثاني

استدامة الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للمغرب

يناقش هذا الفصل الثاني مجموعة من القضايا المرتبطة بالاستدامة ذات الصلة بالأداء السابق للمغرب والتي من شأنها أن تعيق الوتيرة الحالية وعمق الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية المشتركة. وتتمحور حول المجموعات الست التالية لمكامن الضعف المحتملة.

- **أولا، الاستدامة الاقتصادية.** يعتبر النموذج الاقتصادي المغربي القائم على الطلب المحلي، وخاصة الاستثمار العام، معرضا لخطر التراجع في غياب زيادة هامة في عائد الاستثمار والإنتاجية. وهذا يستدعي الانتقال نحو نموذج قائم على التصدير بشكل أكبر، حيث يضطلع القطاع الخاص بدور أكبر كمحرك للنمو والتشغيل.
- **ثانيا، الاستدامة المالية**. على الرغم من استعادة توازن الاقتصاد الكلي وحفاظ القطاع المالي على متانته، يعرض المغرب بعض نقاط الضعف من الناحية المالية. ارتفع مستوى المديونية لبعض الفاعلين الاقتصاديين (الحكومة، والشركات المملوكة للدولة، والمقاولات والمستهلكين) ويقترب من العتبات الحرجة. ويعتبر العجز في الحساب التجاري والخارجي متوطنا ومعرضا للارتفاع مع أي دورة لتسارع النمو. وبالتالي، يحتاج نموذج التمويل في المغرب إلى الاعتماد بدرجة أقل على تراكم الديون وبشكل أكبر على التمويل من رؤوس الأموال الخاصة وأشكال أخرى من الآليات المبتكرة التي لا تولد الديون.
- **ثالثًا، استدامة تقديم خدمات البنية التحتية**. تحتاج إدارة الاستثمارات العمومية في المغرب، بما في ذلك إدارة الشركات المملوكة للدولة، إلى أن تصبح أكثر فعالية وإدماجية/شمولية. وهذا يستدعي إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأشكال جديدة من التمويل الخاص (الاستفادة المثلى من التمويل من أجل التنمية) لمواصلة تقديم البنية التحتية اللازمة لتعزيز الفعالية والابتكار.
- **رابعا، الاستدامة المجالية**. إن التوسع الحضري الجاري في المغرب لا يولد فوائد النمو والتحول الهيكلي المتوقعة، خاصة فيما يتعلق بالتصنيع. وتبرز تفاوتات مجالية وضعف الإدماج بشكل خاص في مجالات النقل وترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعل المغرب يعزز كلاً من إمكانات النمو والإدماج من خلال تمكين المزيد من اقتصادات التكتل بدلاً من التوسع الحضري المجزأ.
- **خامسا، تغير المناخ والاستدامة البيئية**. المغرب بلد يعاني من ضغوط شديدة على المياه. وليس أمامه من خيار سوى الحفاظ على نظمه الإيكولوجية (الغابات، والأراضي والمناطق الساحلية) وتدبير رأس ماله الطبيعي بفعالية أكبر بغية تحقيق نمو مستدام ومدمج ومقاوم عبر القطاعات والمجالات الاقتصادية. وللحد من مخاطر الهشاشة لتغير المناخ، يحتاج المغرب إلى الاستثمار في التكيف، بما في ذلك إدارة الفلاحة، والمياه، والغابات، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية. يتعرض المغرب أيضًا لمستويات متزايدة من تلوث الهواء والماء. وبالتالي، فإن معالجة هذه التحديات البيئية ستتزامن مع تكيف الاقتصاد المغربي وجعله أكثر مقاومة لتغير المناخ.
- **وسادسا، الاستدامة الاجتماعية**. لعل تعزيز إدماجية المؤسسات، وشفافيتها وكفاءتها من شأنه أن يساعد في الحفاظ على السلم الاجتماعي.

1.2 الاستدامة الاقتصادية

يظهر نموذج النمو في المغرب علامات على فقدان زخمه. ثمة مخاطر أن يجد نفسه بسرعة مضطرا لمواجهة قيود النمو القائم على تراكم الرأسمال الثابت. وعلى الرغم من التركيبة السكانية الإيجابية، لم يساهم عامل الشغل إلا بشكل بسيط في اتجاه النمو الأخير. ويتوفر المغرب على أحد أدنى معدلات المشاركة في القوى العاملة في العالم حيث يعمل أقل من واحد من كل مغربيين أو يبحث عن عمل. ويعاني النمو بشدة من صعوبة إدارة الاقتصاد للموارد البشرية المتاحة (بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تقيد وتقلص التوظيف في كل من القطاعين العام والخاص)، وللرفع من الرأسمال البشري (وخاصة الشباب والنساء)، وإعادة تخصيص العمالة بسرعة عبر القطاعات من أجل أغراض الفعالية. وعلى عكس عامل الشغل، ساهم تراكم الرأسمال مساهمة كبيرة في النمو، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أحد أهم الجهود الاستثمارية في العالم خلال العقد الماضي (الشكل 1.2). ارتفع معدل الاستثمار من 25 في المائة في عام 2000 إلى 32 في المائة في المتوسط في السنوات الأخيرة. ويظل الآن في حدود المعدل المسجل في البلدان التي حققت "المعجزة الاقتصادية."

الشكل 1.2 معدل الاستثمار بين عامي 2000 و2014

(بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)

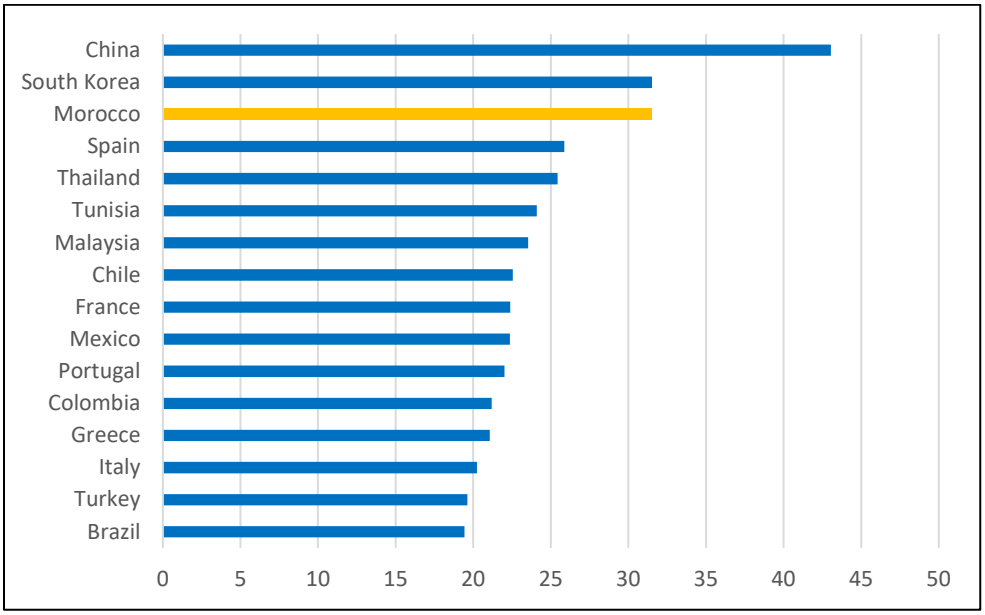

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

لا يتطلب النمو الاقتصادي المستدام استثمارات عالية فحسب، بل يتطلب أيضًا مكاسب كبيرة في الإنتاجية من خلال التنويع في قطاعات ذات إنتاجية أعلى. كان نمو الإنتاجية في المغرب أقل سرعة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المماثلة. ويتميز مسار النمو في المغرب أولاً بانخفاض عائدات تراكم الرأسمال المرتبط بأن أهم الجهود الاستثمارية تأتي من القطاع العام ويتم توجيهها نحو البنى التحتية، بينما يتم توجيه معظم استثمارات القطاع الخاص نحو قطاعات ذات إنتاجية منخفضة مثل البناء والتجارة. وثانيًا، يميل تخصيص العمل حسب القطاع، والذي يعكس جزئيًا أهداف السياسة والمشاركة المباشرة للحكومة، إلى إعاقة مكاسب الإنتاجية. وبالتالي، تتطلب استدامة نمو الإنتاجية زيادة حركية العمالة ورأسمال

الشركات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى شركات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وإعادة تخصيص الرأسمال والعمالة من القطاعات الفرعية الفلاحية الراكدة إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى، سواء داخل الفلاحة أو خارجها.

إن جهود الاستثمار– التي بذلتها بشكل رئيسي الحكومة المركزية والشركات العمومية – لم تحقق مكاسب إنتاجية كبيرة (الشكل 2.2). تبين تحليل العوامل التي تساهم في النمو أن انخفاض الإنتاجية يمكن أن يفسر جزئيا ضعف أداء الاقتصاد المغربي (صندوق النقد الدولي، 2017). وعلى غرار بلدان أخرى، يوضح ضعف الإنتاجية النموذجي في قطاعي البناء والضيافة أن هذين القطاعين خلقا أكثر من نصف مناصب الشغل بين عامي 2000 و2014.[31] وبينما يكمن نمو الإنتاجية المرتفع في قطاعات أخرى (الفلاحة، والصناعة وبعض الخدمات)، فإن هذه القطاعات في المغرب، غالبًا ما يهيمن عليها فاعلون تابعون للحكومة أو مرتبطون بها. ويشير ذلك إلى أن جهود الاستثمار التي تقودها الدولة خُصصت إلى حد ما لمشاريع، حققت حتى الآن نسب عائدات على الاستثمار أقل في المتوسط من نظيراتها في بلدان مشابهة. وكانت مكاسب الإنتاجية أكثر أهمية في القطاع الفلاحي. ومع ذلك، يواجه القطاع تدهورًا مثيرًا للقلق في "الرأسمال المائي" للبلاد (انظر أدناه). وفي المجموع، لم يتمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الفعالية (مقاسة بتوجه إنتاجية العامل الإجمالي (TFP) على الرغم من الاستقرار السياسي على نطاق واسع، والإصلاحات الهيكلية، والانفتاح الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، والتقنيات المستوردة وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

الشكل 2.2 مساهمة الرأسمال والعمالة و إنتاجية العامل الإجمالي في النمو بالمغرب

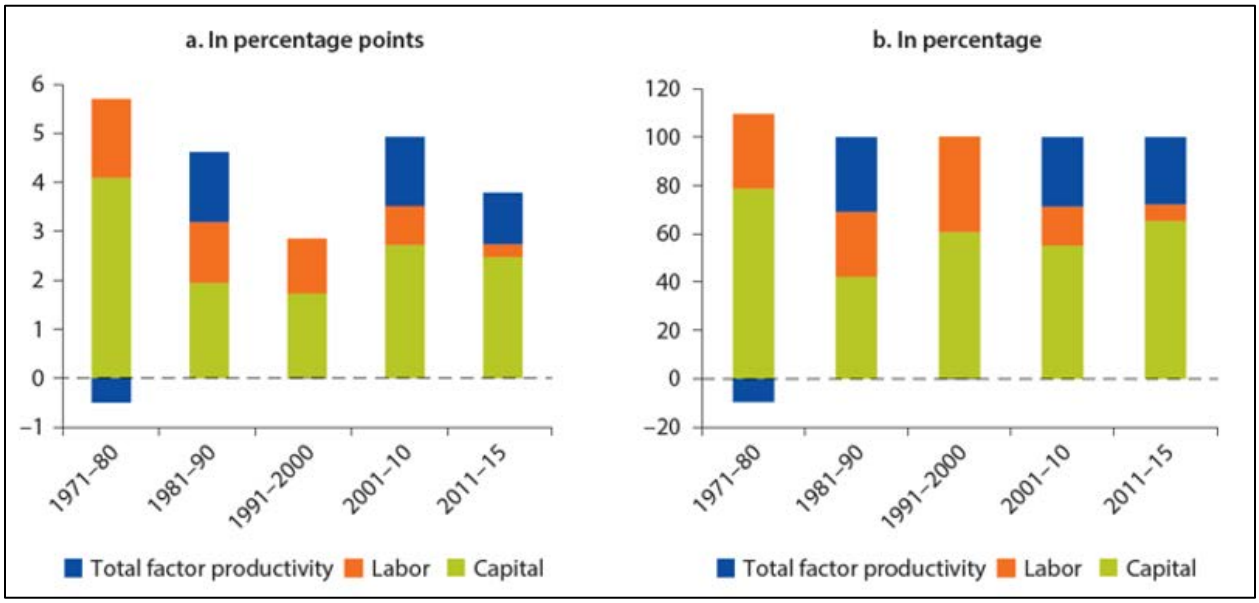

المصدر: البنك الدولي

[31] 570.000 منصب عمل من بين 1,1 مليون باستثناء القطاع الفلاحي.

يعتمد السيناريو الذي يستقطب الاتجاهات التي لوحظت خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2015 (تراكم الرأسمال الثابت القوي، ومستوى متواضع لخلق فرص العمل، ومكاسب إنتاجية منخفضة) على آلية لتراكم الرأسمال يصعب استدامتها على المستوى الاقتصادي الكلي. بينما كان متوسط رصيد الحساب الجاري في الفترة 2001-2008 يسجل فائضا بنسبة 1,4 في المائة، كان متوسط الرصيد في الفترة 2009-2015 يبرز عجزا قدره 6,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي غياب زيادة ملحوظة في مكاسب الإنتاجية، فإن السيناريو الأكثر منطقا هو سيناريو الهبوط السلس حيث يستعيد المغرب أرصدة الاقتصاد الكلي، عن طريق إعادة تأسيس عجز مستدام في الحساب الجاري عند حوالي 2 إلى 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. قد يظل اتجاه النمو بنسبة 3 في المائة لا بأس به، لا سيما مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، ولكنه سيكون أقل من المستوى الأعلى المتوقع من قبل السكان. ومن المتوقع أن يكون لهذا السيناريو تداعيات هامة على معدل خلق فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز الرفاهية المشتركة في المغرب. وإذا استمر مستوى المعيشة المغربي في الارتفاع بهذه الوتيرة، فإنه سيبلغ 30 في المائة فقط من مستوى المعيشة في جنوب أوروبا، بحلول عام 2040 (البنك الدولي، 2018).

يمكن تفسير اتجاه النمو الاقتصادي منذ عام 2008 باعتباره مؤشرا على سيناريو الالتقائية البطيء. بالفعل، بعد أن عانى المغرب من اختلالات في الاقتصاد الكلي في الفترة 2008-2012، بدأ المغرب تدريجياً في استعادة أرصدته الاقتصادية الأساسية في عام 2013 وذلك بشكل أساسي نتيجة إصلاح ناجح للإعانات (فيرم والمسناوي، 2015) وتعديل مالي ساعد في كبح نمو الواردات في بيئة تتسم بانهيار أسعار النفط. وعلى الرغم من تضافر العديد من العوامل المواتية الداخلية (أسعار الفائدة المنخفضة تاريخيا) والعوامل الخارجية، تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو يميل إلى التراجع في السنوات الأخيرة (بنك المغرب، 2016). وتُظهر هذه التجربة الحديثة أنه بدون مكاسب إنتاجية أقوى، يبدو أن المغرب يواجه صعوبات في التوفيق بين اختلال الاقتصاد الكلي والنمو المعتدل.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا النمو المتهاون وسيناريو الالتقائية البطيء مفاجئًا بالنظر إلى التجربة الدولية. يظهر التاريخ الاقتصادي أن العديد من البلدان تمكنت من تسريع نموها الاقتصادي لعدة سنوات، كما كان الحال مع المغرب في العشرية الأولى من الألفية الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن في معظم الحالات، استدامة مكاسب النمو بشكل عام في غياب إصلاحات هيكلية هامة، وتعود معدلات النمو إلى منحاها التاريخي (هاوسمان، بريتشيت ودودريك، 2005). ويشير التباطؤ الاقتصادي الذي لوحظ في إجمالي الناتج المحلي غير الفلاحي في السنوات الأخيرة وتقدير النمو في 1,2 في المائة بالنسبة لعام 2016 (على الرغم من الركود الناجم عن ضعف المحاصيل الفلاحية) إلى أن المغرب يتجه نحو هذا السيناريو المنخفض (الشكل 3.2).

الشكل 3.2 معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، 1999-2006 و2007-2016

(بالنسبة المئوية)

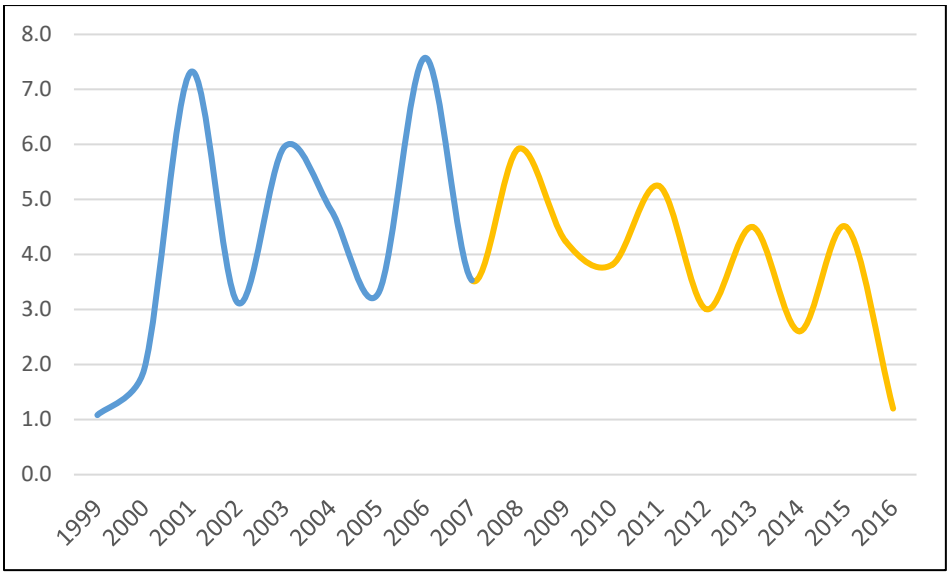

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بالإضافة إلى نقاط الضعف في سلاسل التوريد، يعاني نموذج النمو المغربي من ضعف كبير على مستوى الطلب. يعزى النمو الأخير بشكل أساسي إلى الاستهلاك المحلي (الشكل 4.2) على خلفية ارتفاع الدين العام والخاص. ففي غضون ست سنوات (2008-2014)، ارتفعت ديون الخزانة من 45,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 63,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس إلى حد كبير التوجه المالي المعاكس للدورة الاقتصادية في أعقاب الركود الكبير في عام 2008 والأزمة اللاحقة في منطقة اليورو. وعلى الرغم من صعوبة تحديد مستوى حرج للدين العام، تشير عدة مؤشرات إلى أن المستوى الحالي للدين العام للمغرب يمكن أن يؤثر على النمو على المدى الطويل إذا لم يتم عكس الاتجاه التصاعدي للديون (انظر القسم الفرعي 2.3). ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ، من منظور تاريخي، أن البلدان التي نجحت في الإقلاع كانت لديها مستويات منخفضة للغاية من الديون عندما كانت في مستوى التنمية الحالي للمغرب. في بلدان جنوب أوروبا (إيطاليا والبرتغال وإسبانيا)، على سبيل المثال، بلغت نسبة الديون أقل من 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي من 1960 إلى 1980. وكانت بعض الدول الأوروبية (إستونيا وليتوانيا ورومانيا والسويد وسويسرا) تسجل نسبة ضعيفة للدين العام، في حدود دون 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وفيما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية والوسطى، استفادت العديد من البلدان من مشاريع الاستثمار للاتحاد الأوروبي التي لا تولد الديون. وقد دعم تزايد ديون الأسر المعيشية والشركات بقوة النمو في الآونة الأخيرة، لكن مصدر النمو هذا قد وصل إلى حده الأقصى. وقد تسبب التدهور الهيكلي في ميزان المدخرات والاستثمار الوطني في اختلال حاد في الحساب الجاري في الفترة 2008-2014. وعلى الرغم من أن تباطؤ النمو وتراجع أسعار المنتجات البترولية قد قلل الاختلالات الخارجية على المدى القصير في 2014-2015، فقد تدهورت حالة المغرب من حيث الاستثمارات الدولية الصافية (التي نقيس الأصول الأجنبية في البلاد ناقص الخصوم/الديون الأجنبية) على مدى العشرية الماضية من 38 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2002 إلى 61 في المئة في عام 2015 (بنك المغرب، 2016).

القطاع الخاص في المغرب مقسم بحدة إلى طبقات، وتهيمن عليه الشركات الكبرى. إن وجود قطاع خاص أكثر ديناميكية أمر بالغ الأهمية لدفع تحول المغرب نحو نموذج للنمو أعلى وأكثر استدامة وإدماجية. ويعتبر تطوير القطاع الخاص الموسع والمزدهر أساسيا بالنسبة للتحول المستقبلي للاقتصاد نحو قطاعات ذات إنتاجية أعلى. وفي المقابل، يجب أن تصبح هذه القطاعات والأنشطة الجديدة من المولدات المهمة للوظائف وأن تستوعب الوافدين الجدد على سوق العمل. ويفترض ذلك في المقام الأول تحسين بيئة الأعمال والولوج إلى التمويل لتشجيع الاستثمارات الخاصة ذات إنتاجية أعلى. وترتبط بذلك ارتباطًا وثيقًا الحاجة إلى وجود قطاع مالي فعال ومتنوع – بما في ذلك أسواق رأس المال وآليات التمويل طويلة الأجل – لحشد التمويل اللازم للقطاع الخاص. ونظرًا لتعقيد إصلاحات بيئة الأعمال، فإن التنسيق الفعال بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص ضروري لتحسين بيئة الأعمال. وعلى سبيل المثال، يعد التغيير في ثقافة الأعمال والابتكار أحد التحديات المهمة التي يجب على الاقتصاد رفعها. فتوسيع القطاع الخاص سيقلل أيضًا من أهمية الدولة في الاقتصاد ويخلق مجالًا متكافئًا. وبالنظر إلى عدم التطابق الحاد بين العرض والطلب فيما يتعلق بعمالة الشباب، ينبغي أيضًا بذل الجهود لدعم التوظيف الحر المستدام وتشجيع مقاولات الشباب والنساء. ولئن سجل انخفاض في معدل التوظيف الذاتي في المغرب خلال العقد الماضي، فإن انخفاض معدل إنشاء المقاولات، الذي تفاقم بسبب هيمنة القطاع غير النظامي، يعيق خلق مناصب عمل مستدامة للشباب. ولمعالجة هذه المشكلة، نفذ المغرب في عام 2015 إطارًا قانونيًا جديدًا من خلال إنشاء وضع المقاول الذاتي. بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الشروع في مزاولة نشاط تجاري، يوفر هذا الوضع مزايا ضريبية واجتماعية. فمنذ تقديمه في سبتمبر 2015، حصل حوالي 56.700 فرد على وضع المقاول الذاتي. ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة 40 في المائة من المقاولين الذاتيين بينما تمثل النساء 34 في المائة.

يشكل تزايد ديون الشركات المملوكة للدولة غير المالية مصدر قلق إضافي. بلغت ديون الشركات المملوكة للدولة غير المالية 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويظهر تفكيكها انخفاضًا ملموسًا في ديون القطاع الخاص تعوضه ديون القطاع العمومي. وتمثل ديون الشركات المملوكة للدولة مصدر قلق سياسي بسبب الصعوبات المالية التي تؤثر سلبًا على مقدمي الخدمات: بلغ تأخر الدفع بين الشركات، خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر في مجال التنمية العقارية، والنقل والاتصالات، مستويات حرجة.

الشكل 4.2 تفكيك العوامل المساهمة في النمو (من ناحية الطلب)

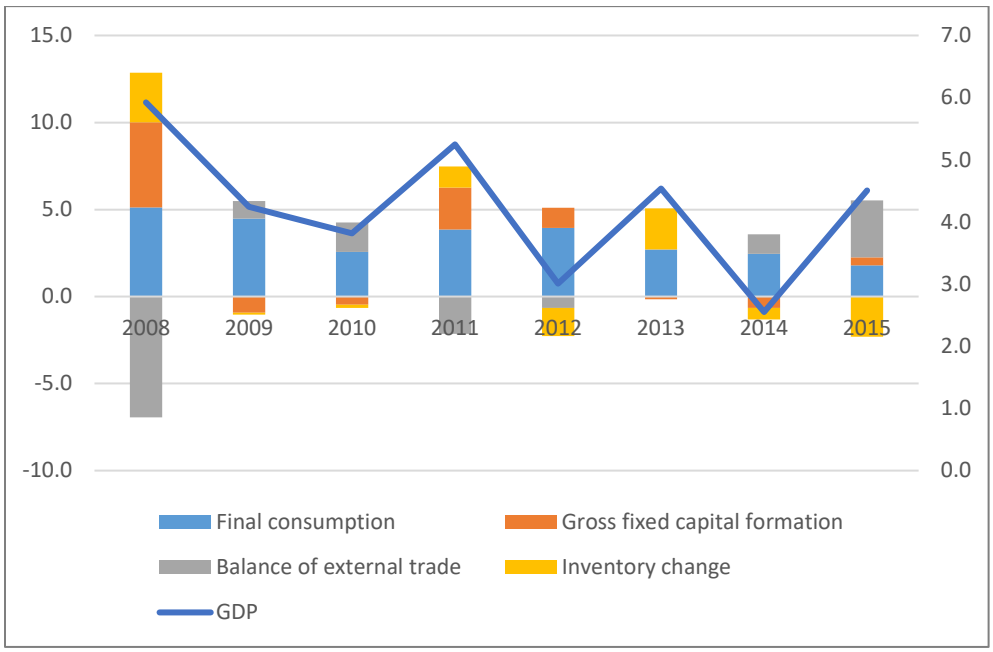

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، حساب المؤلفين

للرفع من الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتمادعلى الطلب المحلي المولِّد للديون، يحتاج المغرب أيضًا إلى تنويع اقتصاده نحو قطاعات أكثر توجهاً نحو التصدير. لئن كانت القدرة التنافسية للتصدير تحدد من خلال مجموعة كبيرة من العوامل من تكلفة العمالة إلى السياسة النقدية، ربما تعين على المغرب اتخاذ بعض الإجراءات المحددة لتحسينها. فعلى سبيل المثال، فإن تعزيز الجهود لتشجيع الابتكار من شأنه أن تساعد في توسيع إمكانات الأنشطة ذات القيمة العالية التي يمكن أن تنتقل من منطق مستهلكي التكنولوجيا إلى منطق المطور. وبالنظر إلى مختلف أشكال الغموض المحيطة بالبيئة الإقليمية والدولية، لا يمكن للمغرب أن يعتمد فقط على الطلب الأجنبي من أسواقه التقليدية في أوروبا ويجب عليه أن ينفتح على أسواق جديدة. وفي هذا الصدد، يبشر الانفتاح على أفريقيا جنوب الصحراء بفرص النمو والتنمية لكل من المغرب وإفريقيا – خاصة على خلفية عودة المغرب مؤخراً إلى الاتحاد الأفريقي ومحاولته الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إسكوا).[32] وبالنظر إلى كافة هذه الاعتبارات، سيتعين على المغرب بشكل أساسي الاستمرار في الاعتماد على مكامن القوة لديه لتهيئة الظروف من أجل طلب أجنبي ثابت، عبر مواصلة استراتيجيته لتنويع الأسواق المستهدفة وتشجيع الصادرات.

[32] ساهم المغرب بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المُعلن والموجّه نحو إفريقيا في عام 2016 وحوالي 10 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المُعلن والموجّه نحو البلدان الأقل نمواً (معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء). وبالتالي، يعتبر المغرب بالفعل من بين أكبر المستثمرين الأجانب في إفريقيا وبين أكبر المستثمرين الأجانب الأفارقة – على قدم المساواة مع جنوب إفريقيا وأعلى من مصر ونيجيريا وكينيا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ UNCTAD- تقرير الاستثمار العالمي/WIR).

2.2 الاستدامة المالية

للمغرب سجل حافل في إدارة الاقتصاد الكلي والديون بشكل سليم. لا يزال العجز المالي والدين العام مستدامين. بعد بلوغ 7,3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، انخفض العجز المالي إلى 4,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، ومن المتوقع أن يبلغ 3,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. ويعزى هذا الأداء الجيد بشكل أساسي إلى الإصلاحات الطموحة لدعم المنتجات البترولية، والإيرادات العامة الصامدة، والتحكم الجيد في النفقات العامة. ويوضح تحليل القدرة على تحمل الديون (صندوق النقد الدولي، 2016) أن الدين العام (قدرت ديون الخزانة بنسبة 64,7 في المائة في عام 2016) لا يزال مستدامًا وصامدا أمام مختلف الصدمات. ومع ذلك، وعلى الرغم من استدامته، يجب وضعه بحزم على مسار تنازلي لتجنب معيار عبء الديون البالغ 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الناشئة. وسيتطلب تخفيض الدين العام إجراء إصلاحات مالية بشكل رئيسي في المجالات الرئيسية للسياسة الضريبية وإدارة الضرائب (توسيع القاعدة الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي وتقليص الإعفاءات الضريبية)، والنفقات، لا سيما فاتورة الأجور (التحكم في النفقات وتعزيز فعاليتها دون التأثير على النفقات ذات الأولوية). ويجب إيلاء اهتمام خاص لإدارة المخاطر المحتملة المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة ومسار إضفاء الطابع اللامركزي على الميزانية.

تمت إلى حد كبير استيعاب اختلال التوازن الخارجي الهام في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يظل الحساب الجاري حساسًا للغاية للظروف المرتبطة بمنطقة اليورو، والفوسفاط، والتحويلات المالية، والسياحة والطلب الداخلي. تتلقى منطقة اليورو أكثر من ثلثي الصادرات المغربية، حيث مثل الفوسفاط حوالي 23,9 في المائة من إجمالي الصادرات بين عامي 2008 و2014. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي التحويلات المالية للعمال (أزيد من 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) بشكل رئيسي من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. وفي الأخير، تعد إيرادات السياحة، المحددة في حوالي 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، كبيرة للغاية مقارنة ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير هذه الحقائق إلى الاعتماد الكبير للتوازن الخارجي المغربي بمنطقة جغرافية واحدة، وسلعة واحدة، والتغيرات في التحويلات المالية والسياحة. وفي الوقت نفسه، في ظل غياب بدائل للواردات، فإن مرونة الواردات حيال الطلب الداخلي مرتفعة. وبالتالي، فإن تسارع النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر بشكل هام على عجز الحساب الجاري. وعلى المدى المتوسط ، فإن الإصلاحات الهيكلية (التي تهدف إلى زيادة إمكانات المغرب) وتنويع المنتجات وأسواق التصدير من شأنها أن تجل ميزان الحساب الجاري أكثر استقرارًا وأقل حساسية للصدمات الخارجية.

النظام المالي قوي وصامد نسبيا. أدت أزمة منطقة اليورو، وتشديد المراقبة، إلى زيادة تدريجية في القروض غير المنتجة (NPLs). وارتفعت القروض غير المنتجة إلى 8 في المائة في عام 2016 والتي تواصل البنوك توفيرها بشكل كاف (صندوق النقد الدولي، 2016). كما وسعت المجموعات البنكية الكبرى الثلاث أنشطتها في أفريقيا جنوب الصحراء بغية تنويع المخاطر والإيرادات. ومن جانبه، أشرف بنك المغرب بنشاط على المخاطر التي تطرحها الخدمات البنكية العابرة للحدود.[33] وللمضي

[33] قد تنشأ مخاطر محتملة بسبب نقاط الضعف في الإطار الموحد لإدارة المخاطر لدى البنوك، والثغرات التنظيمية في أهم البلدان المستضيفة، وعدم وجود إطار فعال لتدبير الأزمات عبر الحدود (برنامج تقييم القطاع المالي/FSAP، 2016).

قدمًا، ينبغي على سلطات القطاع المالي تعزيز (1) القدرة على المراقبة والإشراف والموارد؛ (2) السياسة التحويطية الكلية؛ و(3) تدبير الأزمات وتسوية الاختلالات البنكية.

القطاع البنكي غير معرض لمخاطر كبيرة. تمنح القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الخاصة بشكل أساسي إلى القطاعات الأكثر حيوية، بفضل سياسات عمومية ناجحة. وتتمتع هذه القطاعات أيضًا بحضور هام للدولة (البنية التحتية، النقل، الطاقة أو الصناعات الغذائية) وتتلقى أكثر من 70 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي. أما القطاعات الأخرى الأقل دينامية، حيث تملك الدولة مساهمات ضعيفة (التصنيع، النسيج أو الزراعة)، فتحصل على أقل من 30 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص غير المالي (الشكل 5.2). وقد يعكس ذلك الجهود الاستثمارية الكبرى التي بذلتها الحكومة المركزية والشركات المملوكة للدولة طيلة العشرية الماضية. وقد يساعد توفر المزيد من أساليب التمويل القائمة على السوق، خاصة بالنسبة للبنية التحتية والأصول العقارية، في تخصيص الرأسمال لمشاريع أكثر إنتاجية في الجهود الاستثمارية التي تقودها الدولة.

الشكل 5.2 القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص غير المالي (% من المجموع)

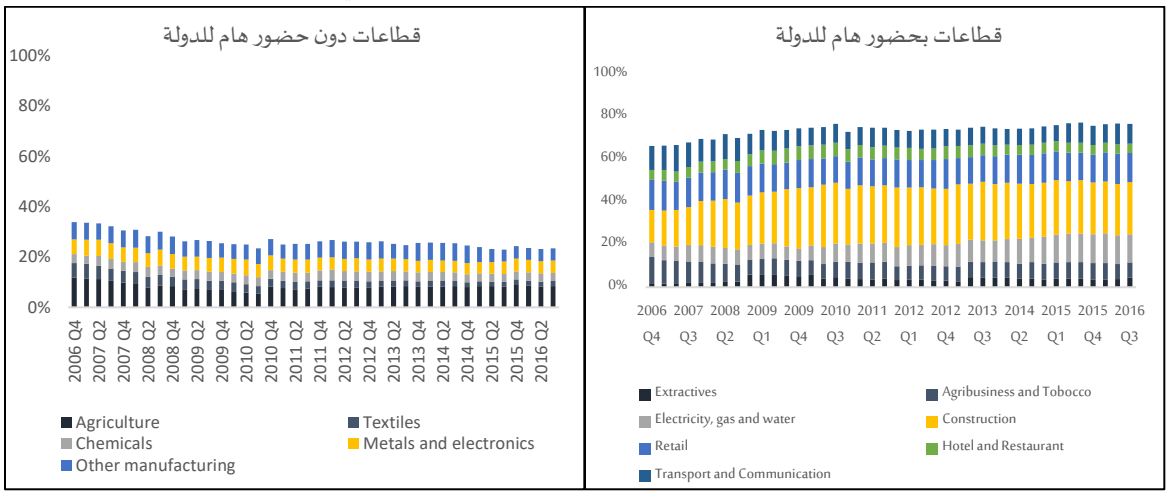

المصدر: بنك المغرب

بفضل السياسات التي أطلقت في مطلع هذه العشرية وإصلاح نظام التقاعد في عام 2016، بدأ تطوير إطار التمويل المتدرج من خلال أسواق الرأسمال. أدى إنشاء هيئة مستقلة للأسواق المالية في عام 2016 إلى المزيد من المراقبة والإعمال لقواعد الأسواق المالية. وتركز السياسة الحالية على إطار بشأن صناديق المؤشرات المتداولة، والصكوك، وصناديق الاستثمار العقاري أو تمويل الشركات الناشئة، وتجديد قواعد الاستثمار لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية للسماح بفئات أصول بديلة. وتملك صناديق التقاعد وشركات التأمين أصولا مالية تعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي. وفي هذا الإطار، تهدف إصلاحات المعاشات التقاعدية بعيدة المدى التي أطلقت في عام 2016 إلى حماية متانة أهم المشترين المؤسساتيين للآليات المالية الجديدة، حيث تعتبر شرطا مسبقا لتحويل الاستثمار العام إلى تمويل أكثر تدرجا.

3.2 استدامة تقديم خدمات البنية التحتية

يتوافق جزء كبير من تراكم الرأسمال الذي حفز النمو في العشرية الماضية مع التطورات الرئيسية في البنية التحتية العامة. على سبيل المثال، يتم توجيه أكثر من نصف الاستثمارات العمومية في المغرب من خلال الشركات المملوكة للدولة (SOEs)، والتي تمثل 45 في المائة منها فقط أربع شركات مملوكة للدولة تقدم خدمات في مجال الطاقة والمعادن، والمياه والصرف الصحي، والنقل.[34] وتخصص نسبة كبيرة من الاستثمارات التي تنفذها الحكومة المركزية أو تنفذ عن طريق التحويلات إلى هيئات إقليمية، للبنية التحتية. وفي المستقبل، ستظل الاستثمارات اللازمة للحفاظ على جودة تقديم خدمات البنية التحتية وتحسينها ضرورية للاستجابة لتطلعات المغاربة. وسيتم استخدامها للحفاظ على هذه الأصول (مثلا الطرق والطرق السيارة)؛ وتعميم الولوج (مثلا الصرف الصحي، والإنترنت والطرق التي تعمل في جميع الأحوال الجوية)، وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والقروية من حيث الولوجية وحتى بين المدن الرئيسية والثانوية؛ وتحسين جودة خدمات البنية التحتية (مثل أنظمة النقل العمومي الموثوقة والفعالة من قبيل النقل السريع بالحافلات - BRTs، والتوصيلات المنزلية للولوج إلى المياه بدلاً من أنابيب المواسير، نشر اتصالات الإنترنت بالألياف البصرية)؛ والحفاظ على إدارة الطلب المتزايد المرتبط بالديناميات الديموغرافية والعمرانية.

لا يزال أداء مشاريع الاستثمار الاجتماعي-الاقتصادي دون الجهود المالية المبذولة. مقارنة بالبلدان الناشئة التي بذلت فيها نفس الجهود الاستثمارية، ظلت معدلات النمو والإدماج في المغرب متواضعة. وبالتالي فإن نموذج النمو القائم على تراكم الرأسمال العمومي لم يعد ممكنًا. وستكون تعبئة مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل أمراً بالغ الأهمية لتحسين فعالية الاستثمارات في البنية التحتية وتحسين استخدام آليات التمويل العمومي الحالية (مثل صندوق الولوج الشامل، صندوق التنمية القروية، إلخ). ولعل وضع إطار سياسي عالي الجودة، يفتح قطاع البنية التحتية لمصادر تمويل بديلة، إلى جانب إطار تكميلي لإدارة الاستثمارات العمومية، من شأنه أن يرفع من تأثير وفعالية الاستثمارات، وأن يحفز تدفقات أكبر من الاستثمارات الخاصة، وأن يسهل إيجاد مناصب شغل بشكل أسرع، وأن يحسن من إنتاجية العمل[35].

على الرغم من وجود آليات قانونية شاملة، يمكن تعزيز مراقبة ورصد الشركات المملوكة للدولة من قبل الوزارة الوصية عبر تحسين تدفق المعلومات. كما هو الوضع في العديد من البلدان، تواجه إدارة خدمات البنية التحتية في المغرب مشكلة المفوض الرئيسي النموذجي لتنظيم الاحتكارات الطبيعية، حيث يكون المفوض الرئيسي هو الوزارة المختصة، والمفوض له شركة مملوكة للدولة أو وكالة التنفيذ، مع وجود هيئة تنظيمية في بعض الأحيان للإشراف على المفوض له (بارون ومايرسون، 1982).[36] وتنشأ المشكلة عندما يكون لدى الطرفين مصالح مختلفة ومعلومات غير متماثلة (يكون لدى المفوض له معلومات أكثر)، بحيث لا يستطيع المفوض التأكد بشكل مباشر من أن المفوض له يعمل دائمًا من أجل المصلحة الفضلى للمفوض، لا سيما عندما تكون الأنشطة المفيدة للمفوض مكلفة بالنسبة للمفوض له، وحيث تكون بعض عناصر الأنشطة

---

[34] المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية والطرق السيارة للمغرب.

[35] تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية تعمل، بدعم من البنك الدولي، على تطوير مشروع لإدراة الاستثمارات العمومية (PIM) كإطار استراتيجي جديد لرصد تنفيذ مشاريع الاستثمارات العامة.

[36] بارون د. ور. مايرسون. 1982. "Regulating a monopolist with unknown costs "، (تقنين المحتكر بتكاليف غير معروفة). إيكونومتريكا 50: 911-930.

التي ينجزها المفوض له مكلفة بحيث لا يمكن للمفوض استيفاؤها. وتُطرح هذه المشكلة في تقديم خدمات البنية التحتية بالمغرب حيث يتم توفير العديد من هذه الخدمات من خلال الشركات المملوكة للدولة وحيث توجد إمكانية لتحسين فعالية تقديم خدمات بعض الشركات المملوكة للدولة، مع البحث أيضًا عن سبل لجلب القطاع الخاص إلى هذا الفضاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية إلى النهوض بآليات التسليم المبتكرة وتعزيز ودعم الحلول المالية الفعالة والوجيهة. وخلال السنوات القليلة الماضية، تحسنت البنية التحتية للمغرب بفضل تزايد مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية – خاصة في مجال الاتصالات (الشكل 6.2).

الشكل 6.2 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وجودة البنية التحتية

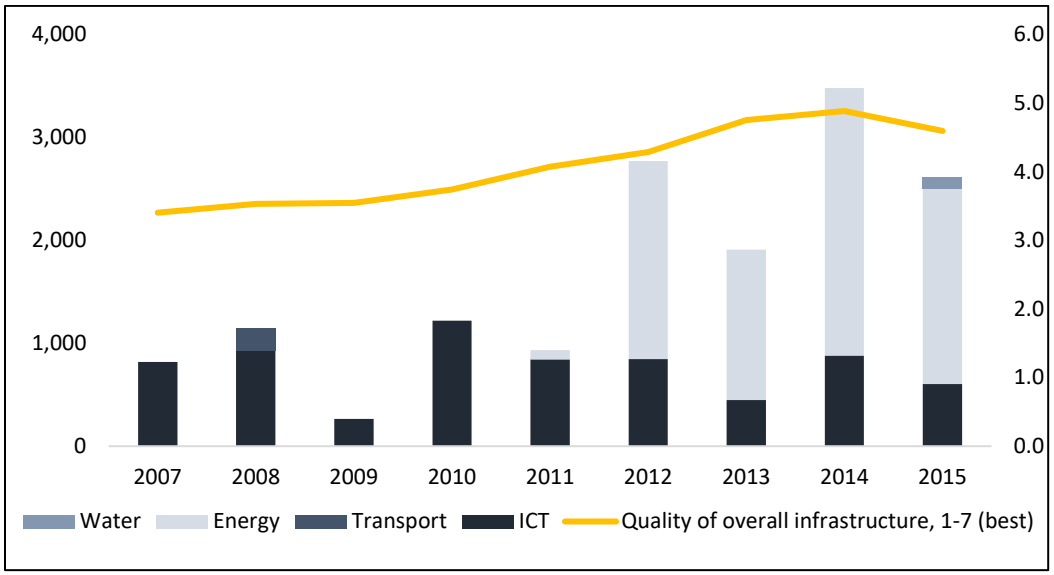

المصادر: البنك الدولي، مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI) ومؤشر التنافسية العالمية

ينبغي تعزيز مراقبة الحكومة على الشركات المملوكة للدولة المسؤولة عن البنية التحتية والنهوض بحلول جديدة ومبتكرة للتمويل. وفقًا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لعام 2016 حول الشركات المغربية المملوكة للدولة (المجلس الأعلى للحسابات، 2016)،[37] ثمة جانبان ينبغي تعزيزهما من حيث المراقبة الحكومية: دور الدولة في المراقبة الإستراتيجية (التسيير الإستراتيجي) ودور الدولة كمساهم (Etat-actionnaire)، (الإطار 1.2). ومن شأن تضخيم التمويل من أجل التنمية، والمعروف أيضًا باسم التمويل المتدرج (Cascade)، أن يوفر حلولًا وموارد من القطاع الخاص لتمويل النفقات الهامة التي لا تزال ضرورية للحفاظ على أصول البنية التحتية الحالية وترقيتها وزيادتها، وللاستجابة الطلب المتزايد المرتبط بالاتجاهات الديموغرافية والنمو الاقتصادي. وبالنظر إلى أن احتياجات التمويل تصل إلى عدة نقاط من إجمالي الناتج المحلي وإلى بيئة الراهنة للاقتصاد الكلي والمالية، فإن الموارد المبتكرة التي يتعين تعبئتها ستحتاج إلى أن تشمل التمويل التجاري، وأسواق الرأسمال ومشاركة القطاع الخاص في أشكال مختلفة.

[37] المجلس الأعلى للحسابات. يونيو 2016. قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب: العمق الاستراتيجي والحكامة.

الإطار 1.2 تعزيز حكامة الشركات المملوكة للدولة

- **فيما يتعلق بالرصد الاستراتيجي**، على الرغم من وجود استراتيجيات قطاعية معقدة وطموحة، فإن العلاقة بين الوزارات القطاعية والشركات المملوكة للدولة غالباً ما تكون ضعيفة، حيث تتخذ هذه الأخيرة قرارات ينبغي أن تكون من حيث المبدأ من مسؤولية الوزارة. وثمة تحدي آخر يتمثل في حكامة الشركات المملوكة للدولة وتشكيلة مجالس إدارتها. تشير التجربة الدولية إلى أن التوظيف، والتقييم، وتحديد الأجور، والاستقلالية كلها خصائص مرغوبة لإدارة الشركات المملوكة للدولة بغية تحقيق الفعالية. وقد أظهر التعاقد على العلاقة بين الدولة والشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد الالتزامات المتبادلة في إطار تفاوضي، أنه وسيلة مفيدة للتغلب – جزئيًا على الأقل – على هذا الإكراه. وعلى سبيل المثال، يتوفر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (ONCF) حاليا على عقود إطارية (عقد برنامج) مع الدولة لعدة سنوات، كما أن شركات أخرى مملوكة للدولة مثل الطرق السيارة للمغرب (Autoroutes du Maroc) بصدد تجديد هذه الاتفاقيات التعاقدية بعد انتهاء مدتها. وتظهر النتائج الأولية أن العقود الإطارية 2014-2017 حققت نتائج إيجابية في قطاع الطاقة من خلال الانتعاش المالي المستدام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE).

- **فيما يتعلق بدور الدولة كمساهم**، تتعلق المسألة الرئيسية بوظائف الإشراف المالي لوزارة الاقتصاد والمالية (MEF) على الشركات المملوكة للدولة. ثمة مجال لتعزيز القدرات والوسائل القانونية المتاحة لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل إحداث تغيير في الشركات المملوكة للدولة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة محفظتها الاستثمارية وحكامتها. وبالتالي، ينبغي أن يعزز التطوير الجاري لاستراتيجية المساهم من أجل إدارة الأصول المستثمرة في الشركات المملوكة للدولة من خلال مقاربة "إدارة المحفظة الاستثمارية الفعالة"، فعالية مراقبة وزارة الاقتصاد والمالية.

بينما شهد المغرب شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، فإن إمكانات التي يتيحها إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تستغل بالكامل. وفقًا لقاعدة بيانات مؤشر أسعار المنتجين للبنك الدولي، فإن 55 في المائة من إجمالي حجم مشاريع البنية التحتية التي تنطوي على مشاركة القطاع الخاص كانت شراكات بين القطاعين العام والخاص، والباقي يتألف من أشكال أخرى من مشاركة القطاع الخاص باستخدام عقود تجارية وعقود جزئية (الشكل 7.2). ويوضح التوسع في رسوم المستخدم كمصدر رئيسي لإيرادات هذه المشاريع الإمكانات المتوفرة لسوق البنية التحتية الخاصة في المغرب (الشكل 8.2). وخلال السنوات القليلة الماضية، قامت السلطات المغربية بتطوير إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بما في ذلك إقرار قانون بشأن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2015. وقد بدأت العديد من الوزارات المختصة والهيئات العمومية في اعتبار الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنموذج بديل لتسليم جزء من مشاريعها قيد التنفيذ. وشرعت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في العمل على خط تشكيلة واسعة من المشاريع الكبرى تتراوح بين موانئ، وطرق، ومطارات وسكك حديدية. وتعتمد قطاعات مثل الطاقة والري على سجل سابق من أجل هيكلة مشاريع مع الرفع من مشاركة القطاع الخاص. ومع ذلك، يفتقر جزء كبير من هؤلاء الفاعلين إلى القدرة على بناء إطارات قوية لتحديد واختيار وتقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تنفيذ المسارات الكفيلة بدعم أنشطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعقلنة تنفيذ المشروع.

الشكل 7.2 الأنواع الفرعية لاستثمار القطاع الخاص في البنية التحتية (2007-2015)

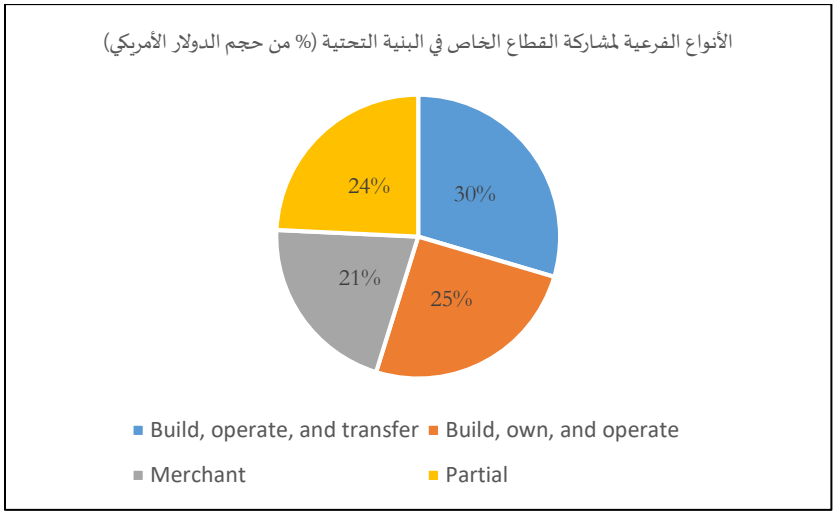

المصدر: البنك الدولي، مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (*PPI*)

الشكل 8.2 المصدر الأولي للإيرادات بالنسبة لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (2007-2015)

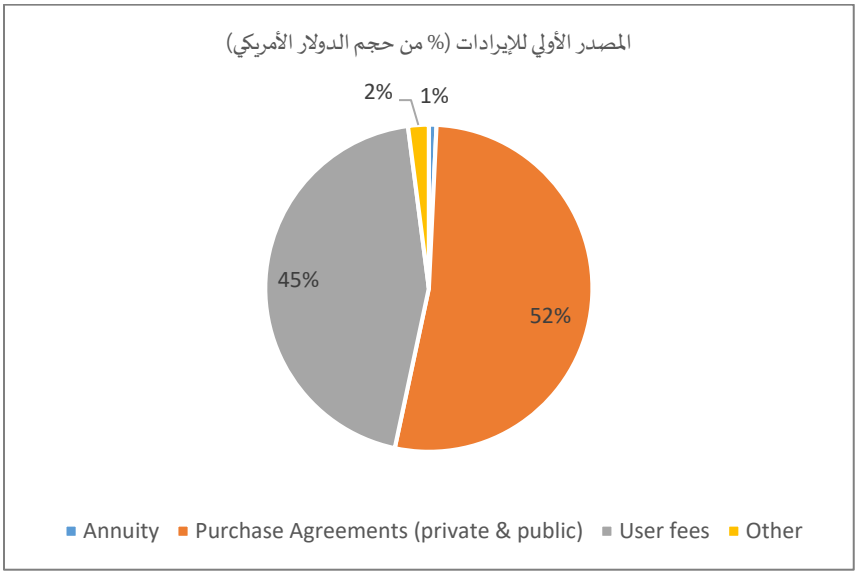

المصدر: البنك الدولي، مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI).

تستخدم الحلول التجارية والتمويل المتدرج من الأسواق المالية بشكل غير كاف لتمويل البنية التحتية. يمكن أن يجلب التمويل التجاري المحلي الاستثمارات مع تقليل مخاطر الصرف وتعزيز استقلالية مقدمي الخدمات المحليين. ولئن كان مقدمو الخدمات الإقليميون يقترضون بشكل كبير من البنوك التجارية، فإن إمكانات مقدمي خدمات البنية التحتية الوطنيين لا يتم استغلالها بالكامل، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وعلى سبيل المثال، في قطاع الطاقات المتجددة المزدهر، هيمن التمويل العام من المؤسسات المالية الدولية على القروض من البنوك التجارية ودعم بشكل غير مباشر بعض التقنيات التي

لا تحتاج إلى الدعم (تكاليف الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح تقل عن تكافؤ الشبكة في المغرب). علاوة على ذلك، تمثل الأسواق المالية لتمويل البنية التحتية فرصة يمكن أن تساعد في سد فجوة التمويل، نظرا لتطور الفاعلين في الأسواق المالية نسبيًا سواء من ناحية العرض أو الطلب، فضلاً عن البيئة التنظيمية المواتية والتزام الحكومة. وفي قطاع الطاقة، أصدرت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) أول سندات خضراء في المغرب في عام 2017 لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية، وتتدارس الوكالة حاليا خيارات للاستفادة من الاقتراض التجاري الدولي. ولعل توفير ضمانات للمستثمرين الأجانب (مثلا، وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف "MIGA")، من شأنه أن يساعد أيضًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التقليل من مخاطر عملياتهم في مجال الطاقة بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى.

4.2 الاستدامة المجالية

يتطور التوسع العمراني بسرعة في المغرب مع تزايد تركيز الساكنة والنشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية. يوضح الشكل 9.2 ذروات النشاط الاقتصادي حول كبريات المدن، إلى جانب طفرات النشاط في المدن الصغيرة والمناطق الحضرية. وتتوافق أنماط التركيز الاقتصادي هذه مع التجربة العالمية. في الواقع، 1,5 في المائة فقط من أراضي العالم تأوي نصف إنتاجها. في البلدان المتقدمة مثل اليابان وفرنسا، تركز طوكيو وباريس أكثر من 40 و30 في المائة من النشاط الاقتصادي لهذين البلدين في أقل من 4 و2 في المائة من أراضي البلاد على التوالي. وتتمثل الآلية الأساسية التي تغذي فوائد الكثافة الاقتصادية في "اقتصاديات التكتل"، التي تعزز الإنتاجية من خلال ثلاث آليات رئيسية: وفورات تكاليف النقل، وتطوير الأسواق للخدمات المتخصصة، وملاءمة سوق العمل (الإطار 2.2). ويرافق التوسع الحضري، على غرار باقي بلدان العالم، زيادة في تلوث الهواء والماء والتكاليف المقابلة (انظر القسم 5.2 أدناه).

الشكل 9.2 الخارطة الجغرافية للنشاط الاقتصادي في المغرب

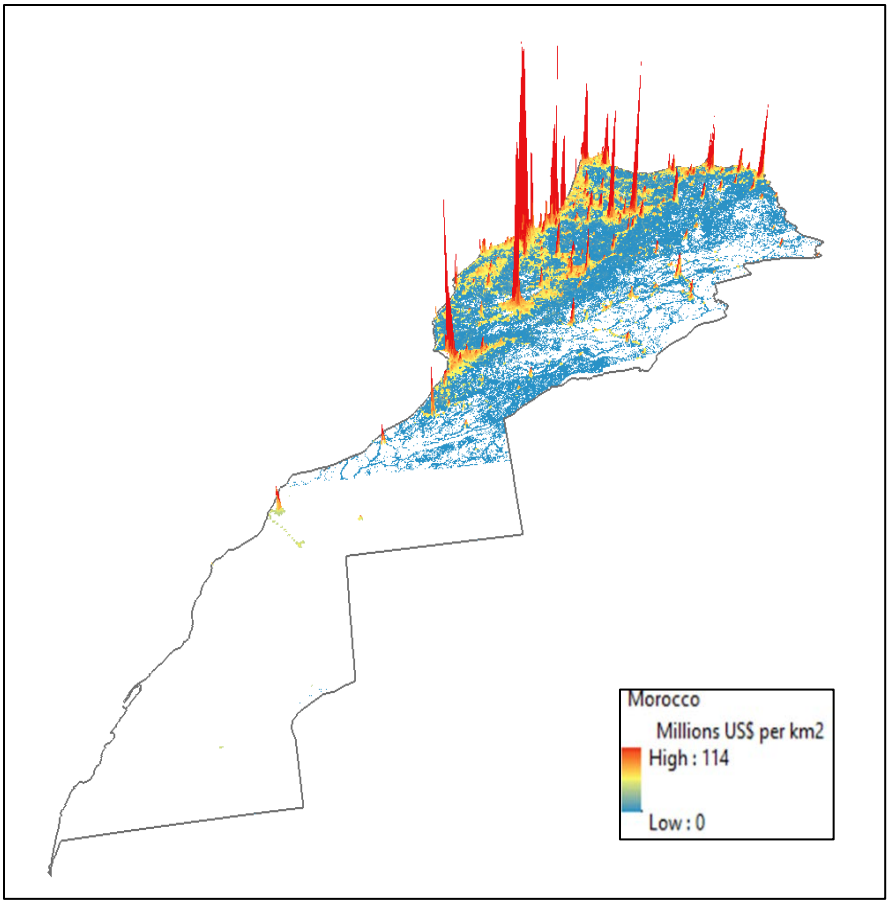

المصدر: احتسابات البنك الدولي بناء على بيانات من غوش وآخرين. 2010

الإطار2.2 اقتصاديات المدن

من خلال تمكين "اقتصادات التكتل"، يمكن للمدن أن تكون أداة فعالة في تعزيز الإنتاجية وتحفيز الابتكار والتنويع الاقتصادي. السبب في ذلك - الكثافة. ويتمثل اقتصاد التكتل الأساسي في تخفيض تكاليف نقل البضائع. إذا كان مقر المورد يوجد بالقرب من الزبناء، فإن تكاليف الشحن تنخفض. وفي العقد الأول من القرن العشرين، كانت كل من نيويورك ولندن تمثلان مركزين لتوليد القوة التصنيعية، وهي أماكن تقع فيها المصانع بالقرب من الزبناء والبنية التحتية للنقل. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت أربعة أخماس الوظائف في شيكاغو موجودة بشكل مدمج ضمن أربعة أميال من شارعي الولاية وماديسون، بالقرب من مكان سكن المواطنين والبنية التحتية (غروفر ولال، 2015). وتتزايد العديد من هذه الفوائد مع حجم التكتلات؛ لا يمكن للبلديات والمدن الصغيرة أن تجني نفس الفوائد التي تجنيها المدن الكبرى. تشير الدلائل الدولية إلى أن مرونة دخل الفرد بالنسبة لسكان المدينة تتراوح بين 3 و8 في المائة (روزنثال وستريينج، 2003). وكلما تضاعف حجم المدينة كلما ارفعت إنتاجيتها بنسبة 5 في المئة.

يمكن لكثافة وحجم المدن أيضًا أن تخلق سوقا للخدمات المتخصصة، بما في ذلك الدعم القانوني، والإعلانات والإشهار، واللوجستيك والاستشارات الإدارية. وتعتبر هذه الخدمات ضرورية بالنسبة للشركات الناشئة التي يمكنها التركيز على مشاريعها واختصاصاتها الأساسية، دون أن يساورها القلق بشأن وظائف الدعم. وكلما كانت المجموعة أكبر، كلما كان مقدمو الخدمات أكثر تخصصًا. تصور مصممة للأزياء شابة في مدينة نيويورك، حيث لا تحتاج إلى محامٍ تابع للشركة لإدارة الملكية الفكرية وتأسيس الشركة؛ ويمكنها التواصل مع شركات الخدمات اللوجستية للتواصل مع تجار في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، والصين، ودور الإنتاج خارج كولومبو.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب المدن دورًا أساسيًا في التوفيق بين المهارات وفرص العمل، وتتيح الكثافة إمكانية إنشاء سوق عمل "كثيفة" ومندمجة. وفي الواقع، سيكتسب تطابق المهارات أهمية أكبر خلال العقدين المقبلين إذ يتلقى الجيل الحالي من الأطفال المغاربة تعليماً أفضل من آبائهم ويبحثون بشكل مكثف عن وظائف تكافئ مهاراتهم بالكامل. وعلى غرار العديد من الأطفال الهنود الذين نشؤوا ليصبحوا مهندسي برمجيات في تسعينيات القرن الماضي وانتقلوا في قوافل إلى بنغالور، حيث تتركز العديد من شركات البرمجيات، فإن ازدهار مدن مثل الدار البيضاء وطنجة يمكن أن يساعد الأطفال المغاربة في العثور عند تخرجهم على وظائف في الشركات التي تسعى إلى الاستفادة من كفاءاتهم حقًا والتي ستدفع لهم الأجور المطابقة لمهاراتهم. وبالفعل، تظهر الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية أن العمال الذين يعيشون في المدن حيث يتزايد عدد خريجي الجامعات يلاحظون ارتفاعا أسرع في الرواتب مقارنة بالعمال الذين يعيشون في المدن التي تشهد ركودا في عدد خريجي الجامعات (موريتي، 2004). ويعتبر هذا الترابط أقوى بشكل خاص لدى العمال ذوي الوظائف عالية التقنية. يمكن للمدن التي تعمل جيدًا والتي تشجع وتجذب المهارات وتمكِّن التفاعلات القائمة على الكثافة أن تساعد الجيل الحالي من الأطفال المغاربة على الاستفادة من الميزة الحضرية.

المصدر: البنك الدولي، 2017 ب.

ومع ذلك، يساور العديد من صانعي السياسات في المغرب القلق بشأن التركيز الاقتصادي المتزايد في المدن الذي يزيد من تفاقم التفاوتات المجالية وينظرون غالبًا في خيارات لتحويل النمو الاقتصادي والسكاني إلى المناطق المتأخرة في المناطق النائية. وتشير الدلائل إلى أن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة وأن جهود السياسة بحاجة إلى إعادة توجيه. بدلاً من القلق بشأن حجم مدن مثل الدار البيضاء والرباط، ينبغي لصانعي السياسات القلق بشأن ما إذا كانت المدن المغربية تولد ما يكفي من اقتصادات التكتل وتعزز روابط تجارية كافية فيما بينها وكذلك عبر البحر المتوسط وما وراءه. تشير الأدلة إلى أن المدن المغربية لم تساهم بقدر ما ينبغي لها ذلك. وتشير تقديرات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي الحقيقي للفترة من 2001 إلى 2014 أن المناطق الطرفية تتصدر التوزيع الإقليمي للنمو الاقتصادي وأن أربع جهات مركزية، والتي تمثل 59 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (وهي، جهة فاس مكناس، وبني ملال الخنيفرة، والدار البيضاء – سطات، والرباط-سلا-القنيطرة)، سجلت نموًا اقتصاديًا أقل من المتوسط الوطني (وزارة الاقتصاد والمالية، 2017). وبالفعل، فإن ذروات النشاط الاقتصادي في المدن الكبرى التي يبدو أنها تهم صانعي السياسات المغاربة لا ترقى إلى مستوى الذروة في المشهد الاقتصادي الأوسع (الشكل 2). لكي يتجاوز المغرب عتبة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وما فوق، سيتعين الرفع من التركيز الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى سياسات تكميلية لضمان تقاسم فوائد التركيز الاقتصادي مع جميع السكان – في المناطق القروية والحضرية على حد سواء. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى احتمال أن تكون الحصة الكبيرة من سكان المدن والمهاجرين من الشباب (حلول لتشغيل الشباب "S4YE"، 2015)، ينبغي اتخاذ خطوات لضمان الإدماج الاقتصادي؛ بما في ذلك استهداف التعليم والتكوين لتنمية المهارات المطلوبة في قطاع الخدمات، والأسواق الحضرية المهنية أو الموجهة نحو التكنولوجيا؛ والحد من عدم تناسق المعلومات، أو زيادة شبكات العمال والمقاولين الشباب.

الشكل 10.2 الخارطة الجغرافية للنشاط الاقتصادي في أوروبا وشمال أفريقيا

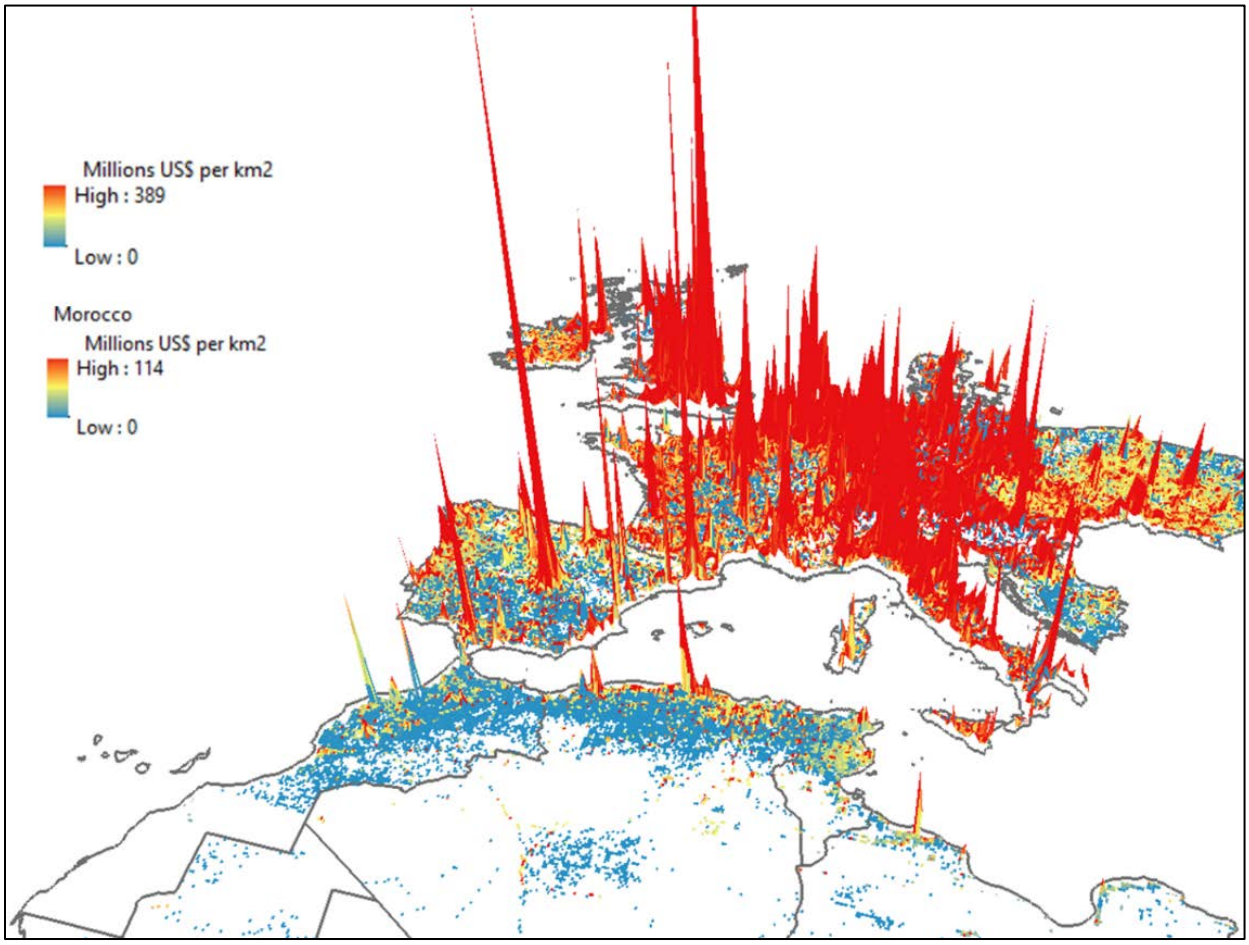

المصدر: احتسابات البنك الدولي بناء على بيانات من غوش وآخرين. 2010

بالفعل، لم يولد التوسع العمراني في المغرب نفس فوائد النمو كما في العديد من البلدان الأخرى. في عام 1960، كان معدل التوسع العمراني في المغرب يقارب 30 في المائة، بينما كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل من 600 دولار (بالدولار الثابت لعام 2005). مقارنةً بالعالم، كانت هنالك 11 دولة فقط ذات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل من المغرب عندما تجاوز التوسع العمراني فيها مستوى 30 بالمائة. ويمكن ملاحظة نفس النمط عندما تجاوز التوسع العمراني في المغرب 50 في المائة في عام 1993 (الشكل 11.2). ومن بين البلدان التي حققت أداءً اقتصادياً أفضل بنفس مستوى التوسع العمراني، ثمة العديد من البلدان التي ضاعفت مرتين أو أكثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمغرب. وتشير هذه الأنماط إلى أن المغرب يحتاج إلى سياسات محددة لجني عائدات أعلى من عملية التوسع العمراني.

الشكل 11.2 التوسع العمراني والتنمية

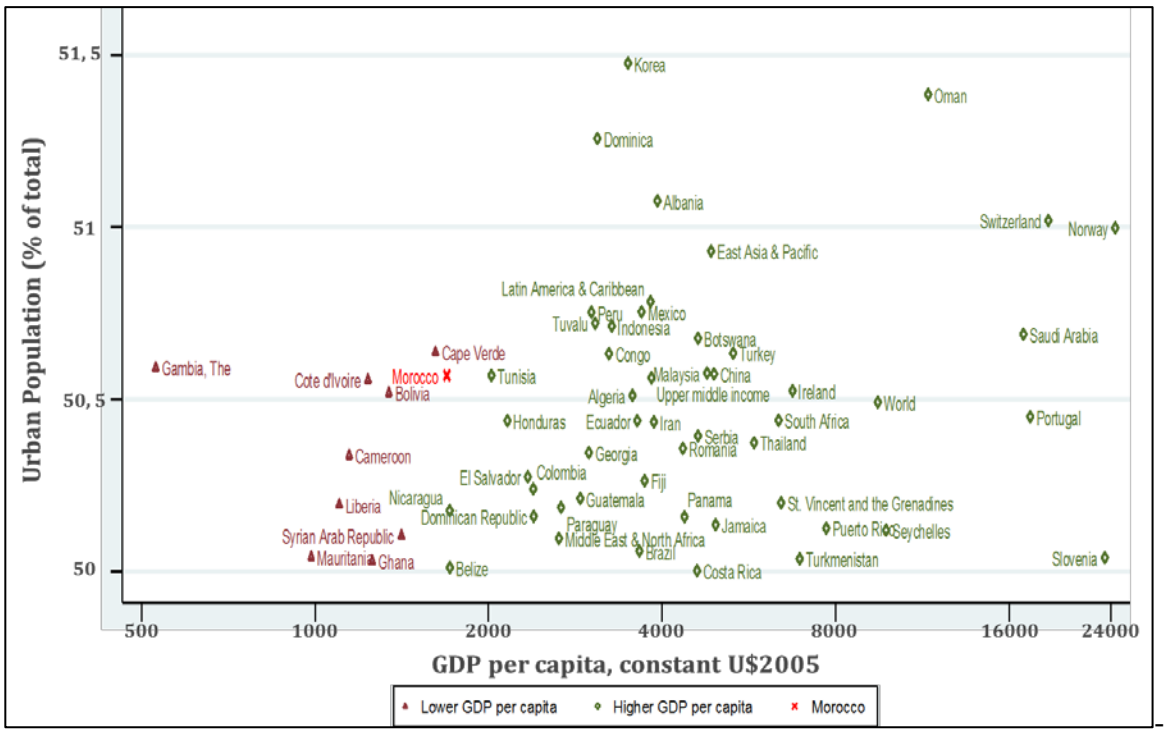

المصدر: البنك الدولي، 2017 ب.

علاوة على ذلك، لم يترافق التوسع العمراني في المغرب بتحول هيكلي، لا سيما نحو التصنيع، وبالتالي استمر دون خلق فرص عمل كافية. على الرغم من أن أزيد من 60 في المائة من ساكنة المغرب حضرية، لا يزال المغرب يوظف حوالي نصف قوته العاملة في الفلاحة. ويعتبر انتقال العمال الحضريين إلى الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية ضئيلا للغاية، مما أبطأ إنشاء اقتصادات كبيرة الحجم. ويعد الهيكل الصناعي الضعيف لبعض المراكز الاقتصادية المركزية (باستثناء جهة الدار البيضاء-سطات، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة) أحد العوامل التي تفسر مساهمتها المنخفضة في النمو (وزارة الاقتصاد والمالية، 2017). ويبدو أن التجمعات الثانوية (أي فاس، مراكش، طنجة، مكناس، أكادير) تؤخر التحول الهيكلي للبلاد (الشكل 12.2). وتتركز في التجمعات الأولية – خاصة الدار البيضاء –أعلى نسبة من العاملين في الخدمات عالية القيمة، بمعدل أعلى من المتوسط العالمي. ومن ناحية أخرى، توظف المدن الثانوية في المغرب نسبة مئوية أقل بكثير من العاملين في الخدمات ذات القيمة العالية مع الحفاظ على نسبة عالية من العمالة في القطاع الفلاحي (14,5 في المائة). لذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لتمكين المدن الثانوية من الانتقال إلى اقتصادات ذات قطاعات عالية الإنتاجية بغية النهوض بالنمو الاقتصادي وتقليص التفاوتات الإقليمية/الجهوية.

الشكل 12.2 حصص العمالة والقيمة المضافة في المدن حسب القطاعات

التشغيل إجمالي القيمة المضافة

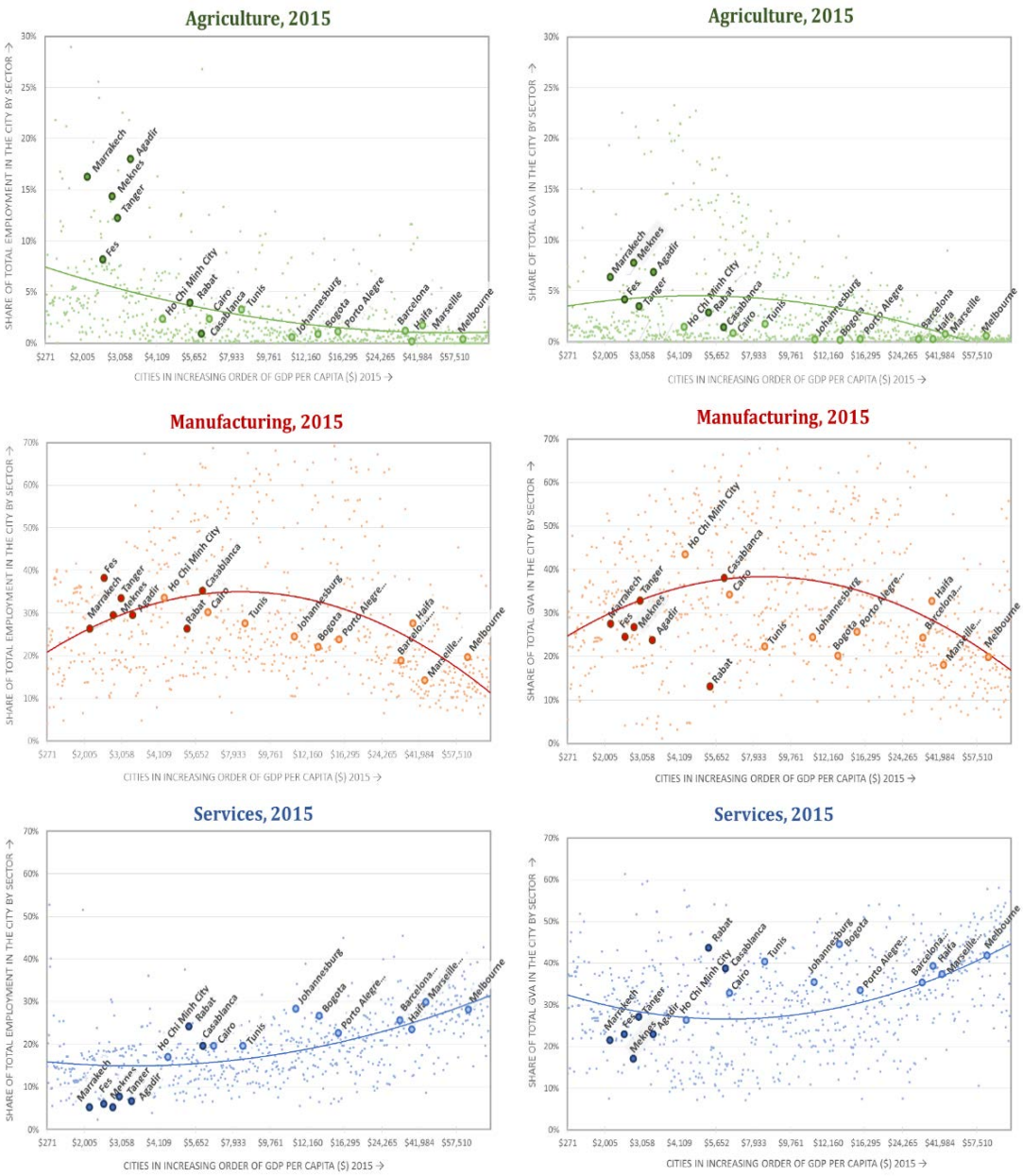

المصدر: تحليل فريق العمل باستخدام قاعدة البيانات الاقتصادية لأوكسفورد، 2015.

رغم عقد من النمو الاقتصادي المطرد، لا تزال المدن المغربية متخلفة في المجالات الرئيسية للمنافسة (سانشيز، 2017). مقارنة بمدن مماثلة من أقاليم ومستويات دخل مختلفة، تُظهر المدن المغربية مستويات منخفضة من حيث إنتاجية العمل وانخفاض معدلات التشغيل النظامي كحصة من الساكنة في سن العمل (الشكل 13.2). وإذا كانت المدن لا تستغل إمكاناتها الاقتصادية بالكامل، فإن التباينات المجالية من حيث مستويات المعيشة بين المناطق القروية والحضرية تظل كبيرة

ومستمرة. ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الأسر المعيشية في المناطق القروية أقل بنسبة 54 في المائة عن المناطق الحضرية. وكما سبق الذكر، فإن الولوج إلى الخدمات يزيد من حدة الفوارق من حيث الرفاهية.

الشكل 13.2 إنتاجية العمل في المدن المغربية - مقارنة دولية

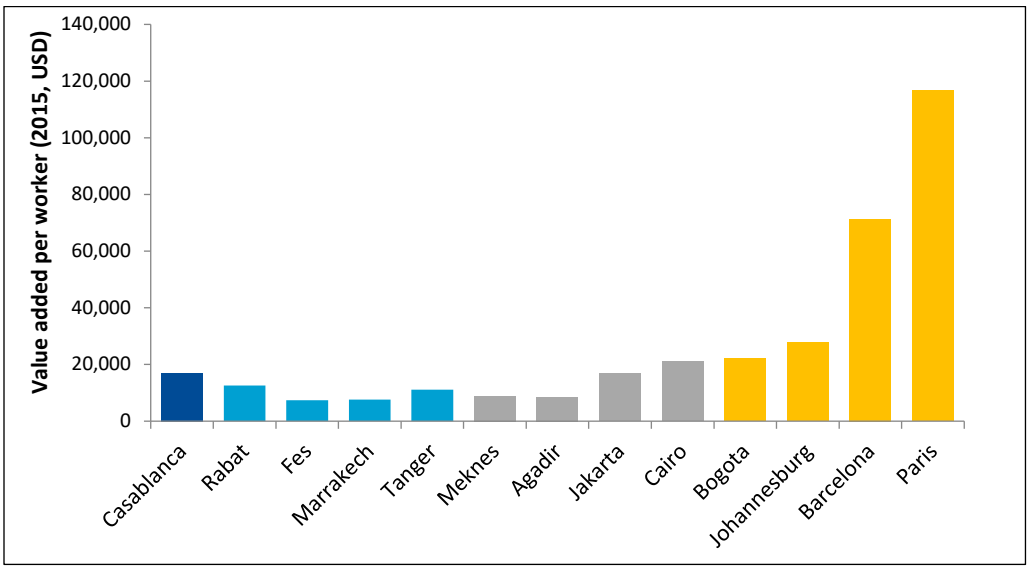

الشكل 14.2 معدل التشغيل النظامي في المدن المغربية - مقارنة دولية

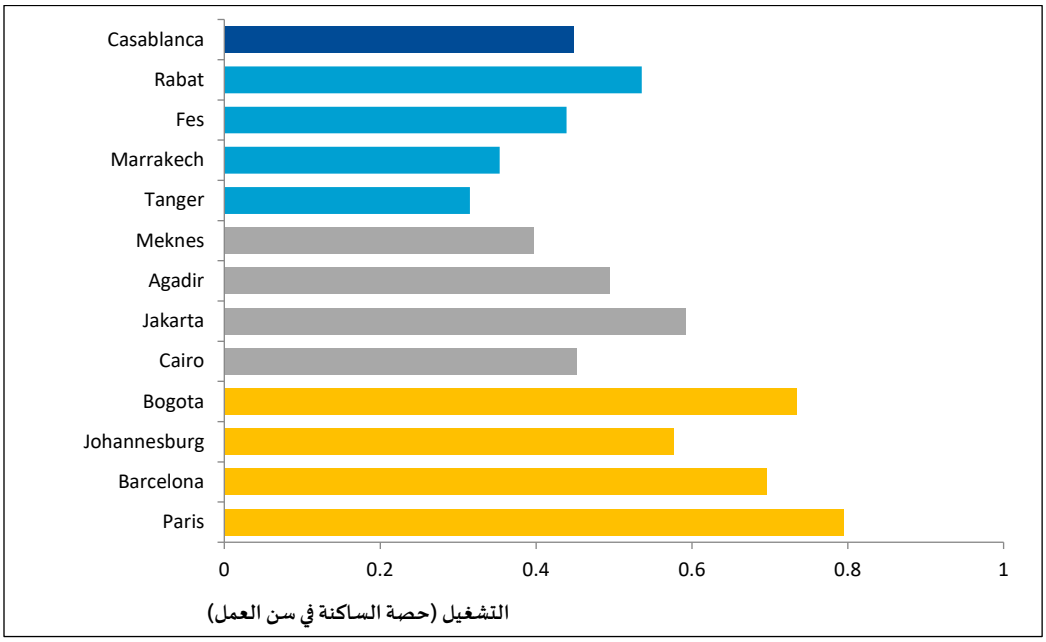

يعزى ضعف التكتل الاقتصادي الإيجابي إلى تعمير مجزأ، تغذيه جزئياً السياسات العمومية (الإطار 3.2). تشهد كبريات المدن المغربية عملية توسع عمراني تتسم بانخفاض الكثافة في وسط المدن، وتكثيف ضواحي المدن وقفزات نوعية. ويتميز الزحف العمراني في المدن الرئيسية بالمغرب ببناءات متشتتة في شكل مشاريع سكنية أو سياحية لا تربطها أي صلات مجالية

أو مادية مع بعضها البعض أو مع بيئتها المباشرة.[38] خلال الفترة 2004-2014، كان معدل نمو المناطق المبنية يعادل ضعف معدل النمو السكاني (الشكل 15.2). إن التخفيف من الكثافة (التمدد الحضري) والفرص الضائعة لتنسيق التهيئة العمرانية الجديدة على مستوى المدينة تؤدي إلى تنمية غير فعالة، وزيادة كلفة تقديم الخدمات وحركية العمال، مما يجلب معيقات إضافية أمام العمال لتقييم الوظائف والفرص الاقتصادية ويضيف عبء نفقات إضافية على التجارة والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، قد يخلق التمدد الحضري المستمر شعورًا بالعزلة بين مجموعات معينة، خاصة الشباب، مما قد يؤدي في المستقبل إلى تنامي السلوكيات المحفوفة بالخطر.

الشكل 15.2 تطور المناطق المبنية مقارنة بمعدلات نمو الساكنة في أهم ثلاثة تجمعات حضرية

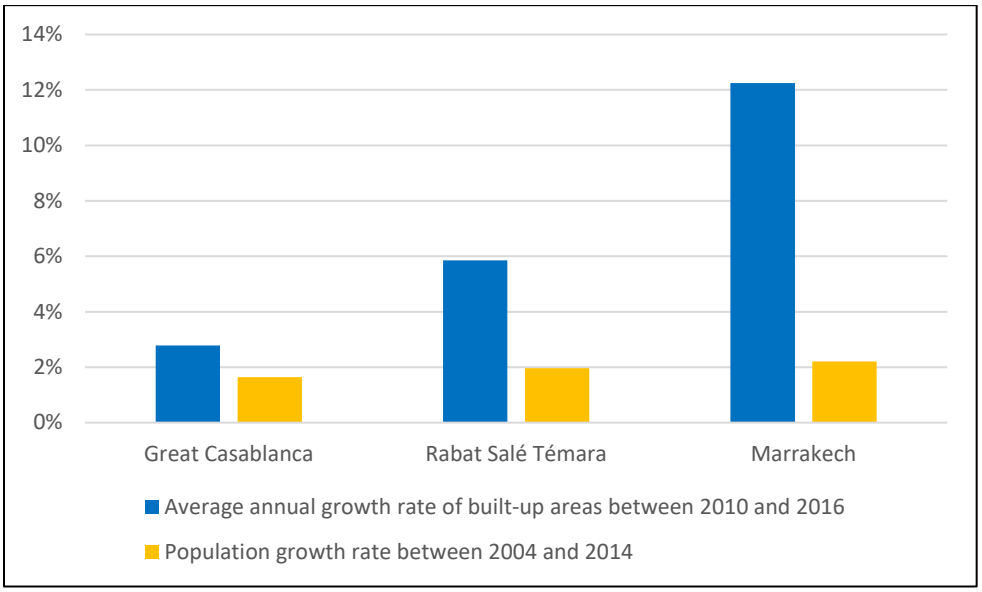

المصدر: الفريق المستخدم لطبقة المستوطنات البشرية العالمية (GHSL) وe. Géopolis والمعهد الوطني للتنمية والتعمير (INAU)

الإطار3.2 تغذية التشتت الحضري في المغرب

تمت تغذية الزحف العمراني إلى حد كبير من خلال تخطيط حضري استثنائي وفشل وضع قانون شامل لتخطيط المدن (قانون التعمير) بغية تحديث قواعد التخطيط الحضري وتزويدها بمرونة أكبر. كما أن إعانات السكن الاجتماعي من خلال الإعفاءات الضريبية والتعبئة المخصصة للأراضي العمومية بأسعار منخفضة في ضواحي المدن قد شجعت أيضاً القفزة النوعية التي شهدها المغرب منذ العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين. كما ساهم "برنامج المدن الجديدة" الذي أطلق في عام 2004 في تخفيف كثافة المناطق الحضرية وتفاقم ضعف البنية التحتية للترابط التي تربط سكان المدن الجديدة بالوظائف والفرص الاقتصادية في المراكز الحضرية القائمة. اقترنت هذه السياسات بكلفة وأسفرت عن تأثيرات خارجية سلبية للمدن (من بينها الدار البيضاء الكبرى، والرباط-سلا-تمارة ومراكش). ففي مدينة الرباط الكبرى، قدرت تكلفة البنية التحتية غير المستغلة بالشكل الكافي بما يعادل 2,7 مليار درهم مغربي لطرق يبلغ طولها 118 كيلومتراً تربط في الغالب بقعات أرضية غير المستخدمة (بالوت، 2016).

المصدر: البنك الدولي 2017 ب

[38] تقرير التنمية الحضرية في المغرب (MUR)، ورقة المعلومات الأساسية، 2017، "تقرير حول التدبير العقاري والتخطيط الحضري في المغرب".

5.2 التغير المناخي والاستدامة البيئية

الاستثمار في الاستدامة البيئية يؤتي ثماره. بعد ما كانت هامشية قبل عقد من الزمن، أصبحت الاستدامة البيئية الآن أولوية وطنية في المغرب. ويبرز ذلك بشكل خاص في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تم اعتمادها مؤخرًا. علاوة على ذلك، بدأت الجهود التي بذلتها الحكومة خلال العشرية الماضية من أجل نمو أخضر تحقق نتائج ملموسة. على سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2008 و2014، استثمرت الحكومة حوالي 2,8 مليار درهم مغربي لتحسين تدبير النفايات البلدية من خلال البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، مما ساعد على تخفيض التكاليف البيئية المقابلة بما يقدر بحوالي 4,2 مليار درهم خلال نفس الفترة. وبالمثل، أدى تحسين الولوج إلى التزويد بالمياه والصرف الصحي إلى خفض تكاليف الصحة البيئية بنسبة 60 في المائة مع مرور الوقت (كرواترو وصراف، 2017). وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة، لا تزال تكاليف التدهور البيئي مرتفعة (3,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014؛ الشكل 16.2). ويجب مضاعفة الجهود لتحسين إدارة موارد المياه (الحد من الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتصريف المياه العادمة غير المعالجة في المسطحات المائية)، وتوفير إمداد مستدام بالمياه في البلاد، والحد من تلوث الهواء. يميل الفقراء إلى أن يتأثروا بشكل غير متناسب بالتدهور البيئي، حيث يمكن للفئات ذات الدخل المرتفع الاستثمار في تدابير تخفف عنهم آثار التلوث وتحميهم منه. فضلا عن ذلك، يؤثر تدهور الموارد الطبيعية بشكل غير متناسب على الفقراء حيث أنهم يستمدون جزءًا كبيرًا من دخلهم من موارد طبيعية (على سبيل المثال، تمثل منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلاحي في المناطق القروية).

الشكل 16.2 تكلفة التدهور البيئي في المغرب في عام 2014

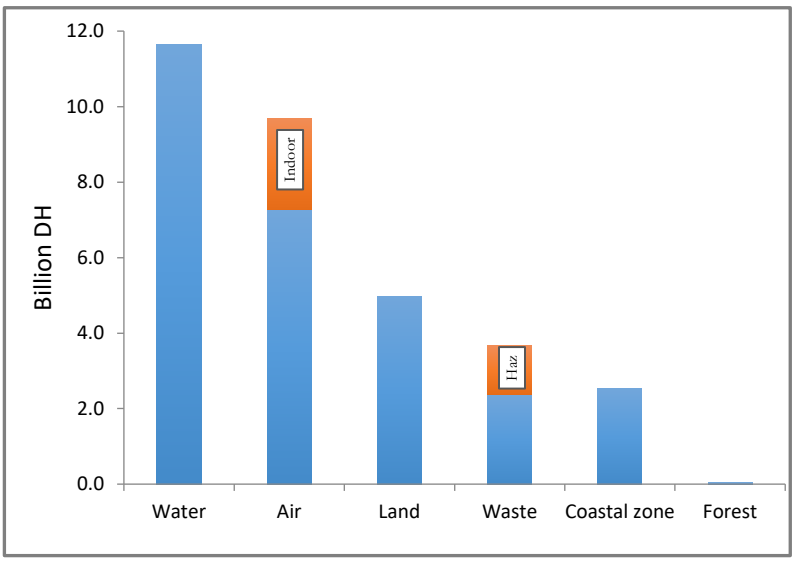

المصدر: كرواترو ل. (Croitoru L.) وم. صراف (M. Sarraf)، 2017 " كلفة التدهور البيئي في المغرب" الممارسات العالمية من حيث البيئة والموارد الطبيعية، ورقة مناقشة رقم 5. مجموعة البنك الدولي.

تدعو استراتيجية المغرب للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى الانتقال إلى نمو أخضر وشامل.[39] تعتمد الاستراتيجية على أربعة ركائز: اقتصاد مستدام وتنافسي، وتطوير الموروث الثقافي، وبنية اجتماعية متماسك ومدمجة وحماية البيئة. كما تعترف الاستراتيجية بضرورة تعزيز الصمود والمقاومة للحد من تأثير التغيرات المناخية[40].

إذ يشهد المغرب بالفعل مناخًا أكثر حرارة و انخفاضًا في معدلات تساقط الأمطار، فإن ضمان نمو مستدام من الناحية البيئية على المدى الطويل سيتطلب إدماج تأثير المناخ في مسار التنمية. ترتفع درجات الحرارة تدريجياً (بحوالي 1 إلى 1,8 درجة مئوية) ويتراجع معدل تساقط الأمطار (بين 3 إلى 30 في المائة حسب السنة) منذ عام 1960.[41] وقد انخفض معدل توافر المياه للفرد من 2.600 متر مكعب في عام 1960 إلى حوالي 700 متر مكعب حاليا. ويتعافى المغرب من 20 سنة من الجفاف خلال 70 سنة الماضية. وتواجه المراعي، التي تغطي 82 في المائة من الأراضي القاحلة في البلاد، تدهورًا في موارد تربية النباتات، بسبب عوامل بشرية المنشأ ومناخية على حد سواء. وتشمل التوقعات المستقبلية انخفاضا في التساقطات المطرية، وغطاء الثلوج وارتفاعا في درجات الحرارة. ومن الناحية الجغرافية، من المتوقع أن يحدث أقوى ارتفاع في درجات الحرارة بالقرب من الساحل المتوسطي، مما يعني أن الاحتباس الحراري العالمي المرتقب بمقدار 4 درجات مئوية سيؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في أجزاء من المغرب بنسبة تصل إلى 8 درجات مئوية.[42] سيكون لهذه التوقعات آثار سلبية للغاية على توافر المياه (قد ينخفض توفر المياه إلى 500 متر مكعب للفرد بحلول عام 2016 (البلاغ الوطني الثالث "TNC "، 2016، ص.26)، وعلى الإنتاج الفلاحي، وجفاف الأراضي، كما أنها ستهدد استدامة النظم الإيكولوجية الوطنية بشكل عام.

تتمثل رؤية المغرب في جعل أراضيه أكثر صمودا أمام التغيرات المناخية مع ضمان الانتقال السريع إلى اقتصاد منخفض الكربون (المساهمة المحددة وطنيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (NDC، 2016). سيتحقق ذلك من خلال جهود التكيف والتخفيف على حد سواء. وقد حددت أهم المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية في المغرب بشكل جيد في البلاغ الوطني الثالث (TCN، 2016) والمساهمة الوطنية للمغرب. وتشكل هذه المخاطر ضغطًا كبيرًا على آفاق النمو المستدام المقاوم عبر القطاعات الاقتصادية والنظم الإيكولوجية مثل المياه والفلاحة (الآثار على قدرات الري، وعائدات المحاصيل والتوزيع الجغرافي لمناطق النمو)؛ والصيد البحري؛ والشواطئ ؛ والغابات والصحة (مثلا، من خلال تفاقم الأمراض الوبائية؛ سوء التغذية والجوع بسبب التأثيرات على الزراعة)؛ والسياحة. ويطرح تقلب وتغير المناخ مخاطر كبيرة على الفئات الهشة من الساكنة القروية (بالنظر إلى اعتمادها بشكل هام على الموارد الطبيعية والفلاحة) وعلى الفقراء في المناطق الحضرية، في ظل تزايد الساكنة الحضرية في المغرب.

---

[39] المملكة المغربية (2017) الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 (SNDD)

[40] تجدر الإشارة إلى أن الرهانات السبعة التي حددها المغرب كأهداف التنمية المستدامة، وهي كالآتي: الرهان 1: تعزيز حكامة التنمية المستدامة. الرهان 2: الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. الرهان 3: تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي. الرهان 4: تسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمحاربة التغيرات المناخية. الرهان 5: إيلاء عناية أكبر بالمجالات الترابية الهشة (السواحل والواحات والجبال). الرهان 6: دعم التنمية البشرية والتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. الرهان 7: النهوض بثقافة التنمية المستدامة.

[41] البلاغ الوطني الثالث، 2016: البلاغ الوطني الثالث للمغرب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
http://unfccc.int/resource/docs/natc/marnc3.pdf

[42] Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal (خفض درجة الحرارة: مواجهة المناخ العادي الجديد). فصل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة البنك الدولي 2014.

في مجال التخفيف من حدة التغيرات المناخية، كانت مصادر الطاقة المتجددة في صدارة أجندة الاستدامة الطاقية، وساعدت على بروز المغرب كرائد "أخضر" (صديق للبيئة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الإطار 4.2). من المخطط مواصلة جهود التخفيف وتحقيقها من خلال إجراءات على مستوى الاقتصاد. وتُستهدف العديد من القطاعات في الخطط والاستراتيجيات التي سيكون لها تأثير مباشر على كثافة الكربون في الاقتصاد المغربي (التي تسجل حاليا مستوى منخفضا للفرد الواحد). وتشمل هذه الاستراتيجيات مجالات الطاقة، والفلاحة، والنقل، والمياه، والنفايات، والغابات، والصناعة، والإسكان والبنية التحتية. ويهدف المغرب إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 17 في المائة بحلول عام 2030، هذه النسبة التي يمكن، إذا توفرت المساعدة الدولية المطلوبة، أن ترتفع إلى 42 في المائة، أي دون المستويات المعتادة. وسيعتمد تحقيق هذا الهدف في جزء كبير منه على تحول مهم في قطاع الطاقة في البلاد، والذي سيشمل رفع قدرة توليد الطاقة من مصادر الطاقات المتجددة، وخفض استهلاك الطاقة، بما في ذلك عبر إدخال تحسينات هامة على النجاعة الطاقية، ودعم الجهود المبذولة لخفض الدعم العام المخصص الوقود الأحفوري،[43] زيادة استخدام الغاز الطبيعي.

الإطار 4.2 إنجازات وتحديات المغرب في مجال التخفيف من حدة التغيرات المناخية

يستورد المغرب حوالي 90 في المائة من احتياجاته الطاقية وبالتالي فهو معرض بدرجة عالية لمستوى أسعار النفط وتقلبها. وفي عام 2012، أحدثت الحكومة لجنة لإعداد الإصلاحات الرامية إلى تطبيق تدابير للخفض التدريجي من الدعم المخصص للوقود الأحفوري بسبب الضغوط المالية المتزايدة (في عام 2012، بلغ الدعم المخصص لمجال الطاقة 6,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي أو عادل حجم العجز المالي المسجل في تلك السنة). ودفع الفضاء المالي الضيق بالإضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية المتوقعة، المغرب إلى تنويع المزيج الطاقي. ومع ذلك، من المتوقع، في ظل النمو الاقتصادي القوي نسبيا، أن يستمر الطلب على الطاقة في الارتفاع بقوة. ولا تزال فاتورة استيراد الطاقة تثقل كاهل ميزان المدفوعات، كما لا يزال الدعم المخصص للوقود، رغم خفضه بشكل كبير، يشكل عبئا على الميزانية الوطنية.

أظهر المغرب استعدادًا مثيرًا للإعجاب لمواجهة التحديات الرئيسية الثلاثة التي تطرحها سياسة الطاقة الحديثة: أمن الإمداد، والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة. ومع ذلك، يحتاج المغرب، لتقليل اعتماده على المنتوجات النفطية المستوردة، إلى إعداد عملية انتقالية شاملة للطاقة. وقد اتخذ المغرب قرارا استراتيجيا لزيادة استخدام مصادر الطاقات المتجددة المحلية (RES) إلى أقصى حد، واعتمد استراتيجية وطنية للطاقة في عام 2009، بهدف الحد من اعتماد البلاد على الواردات، وتخفيض كثافة الطاقة في الاقتصاد والتخفيف من حدة التغيرات المناخية. فضلا عن ذلك، تم رفع الهدف المرتبط بمصادر الطاقات المتجددة، المحدد في البداية في نسبة 42 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المثبتة بحلول عام 2020، إلى 52 في المائة بحلول عام 2030 من خلال المساهمات المحددة وطنيا (NDC) بالإضافة إلى رفع الأهداف المرتبطة بخفض استهلاك الطاقة بنسبة 12 في المائة بحلول 2020 و15 في المائة بحلول عام 2030 من خلال النجاعة الطاقية. وحتى الآن، هيمنت تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة (CSP) على تطوير الطاقة الشمسية في المغرب. وستتمثل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للطاقة في تشجيع التطوير واسع النطاق لمنشآت الفلطائية الضوئية (PV) بغية الاستفادة من الانخفاض المذهل لكلفتها الذي لوحظ في جميع أنحاء العالم. ويندرج تطوير إمكانات الطاقة المتجددة الهائلة في البلاد ضمن سياسة أوسع للنمو الأخضر.

لتحقيق عملية انتقالية شاملة للطاقة، يحتاج المغرب إلى تسريع وتيرة الإصلاحات، لا سيما من أجل تعزيز استراتيجية النجاعة الطاقية الحالية من خلال قوانين تنظيمية وتحفيزات واضحة، وإلى دعم نشر الطاقات المتجددة من خلال المحطات الكبرى لتوليد الطاقة (عبر

[43] على سبيل المثال، يمكن إعادة النظر في الدعم المخصص لغازالبوتان (الذي يكلف حوالي 12 مليار درهم/سنويا) من أجل استهداف أفضل للفقراء بدلا من تقديم الدعم لجميع المستهلكين.

الوكالة المغربية للطاقة الشمسية "MASEN ") وإنتاج الطاقة اللامركزي في القطاع الخاص. وبما أن النموذج المغربي يعتمد على القطاع العام لتحمل مسؤولية اختيار الموقع وتخصيص الأراضي، ثم الاحتفاظ بالأصول في نهاية فترة العقد (على غرار أي مشاريع مماثلة للبنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى)، فيمكنه أيضا أن يجعل الحكومة تتحمل مخاطر تطوير وتنفيذ مشاريع إضافية بهدف خفض الأسعار، وتسريع نشر القدرات وتحقيق النتيجة الاقتصادية الأمثل. إلا أن التدخلات في هذه المجالات لم تكن فعالة بالكامل، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، شكل التمويل العام من مؤسسات التمويل الدولية آلية التمويل الأقل شعبية بالنسبة لمعظم المشاريع قيد الانتظار في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود التشاورية لتقديم التحفيزات المناسبة وتعزيز البنية التحتية ذات الصلة (خاصة فيما يتعلق بالنقل والتوزيع) بغية الرفع إلى أقصى حد من إمكانات تمويل القطاع الخاص للفرص التي تتيحها الطاقات المتجددة في المغرب.

بعد أن قطع المغرب خطوات كبيرة على جبهة التخفيف، أصبح الاستثمار في التكيف للحد من تعرض البلاد للتغيرات المناخية يمثل الأولوية الحالية للبلاد (المساهمات الوطنية، 2016). إن النسبة المخصصة للتكيف من الميزانية الوطنية للمغرب أكبر دليل على حجم التحديات التي تواجه المجتمع المغربي: 9 في المائة من إجمالي إنفاقه الاستثماري بين عامي 2005 و2010 خصصت لجهود التكيف. ومع ذلك، ينبغي الرفع من هذه الجهود، ويتوقع المغرب أنه في الفترة ما بين عامي 2020 و2030، سيكلف تنفيذ برامج التكيف ما لا يقل عن 35 مليار دولار أمريكي لقطاعات المياه والغابات والفلاحة وحدها. ومن المرجح أن تكون الفاتورة أعلى من ذلك بكثير إذا ما تمت مراعاة مقاومة المناطق الساحلية. وتتضمن رؤية المغرب للتكيف أهدافًا قطاعية محددة لعامي 2020 و2030 في الفلاحة (ترتبط معظمها بخدمات الري)، والمياه (معظمها في إدارة المياه الجوفية وزيادة الولوج إلى خدمات المياه والصرف الصحي عبر الأنابيب)، والغابات (التجديد والحماية والتشجير)، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية (معظمها يتعلق بالإدارة المستدامة للأنواع وحماية المناطق البحرية).

6.2 الاستدامة الاجتماعية

كما هو الحال في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يطالب المواطنون المغاربة بشكل متزايد بالتنمية الشاملة والمدمجة، لا سيما في المناطق المتأخرة. كانت هذه القضايا في صلب احتجاجات عام 2011، والتي استجابت لها الحكومة بسرعة بوعود الإصلاح وإعادة التوزيع. ومع ذلك، أدى شعور المواطنين المستمر بالحرمان النسبي وضعف الثقة في بعض المؤسسات إلى احتجاجات جديدة. وتشير الأزمات الأخيرة متعددة الأوجه في جهات معينة بالمملكة إلى التحدي المتمثل في توطيد المؤسسات المدمجة والشفافة والفعالة في المغرب، وهي المؤسسات التي يمكن أن تعيد ثقة المواطنين في المسار السياسي وأن توفر تقديم خدمات عادلة – وهما شرطان أساسيان للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وينبغي أن ينظر للشباب، الذين يتطلعون إلى التغيير، باعتبارهم ميزة أساسية لهم دور مهم في أي مبادرات لتعزيز العقد الاجتماعي وثقة المواطنين والتماسك الاجتماعي. في الوقت نفسه، يعد تحسين القدرة التنافسية للسوق أمرًا ضروريًا لتوفير فرص عمل مستدامة، خاصة لفائدة الشباب. وتظهر البيانات أن أرقام عمالة الشباب في المغرب آخذة في الانخفاض مع تراجع تنافسية القطاع الخاص (الشكل 17.2). ولعل تعزيز التنافسية من شأنه أن يسهل إدماج الشباب بفعالية أكبر في سوق العمل.

الشكل 17.2 بطالة الشباب وطبيعة الميزة التنافسية

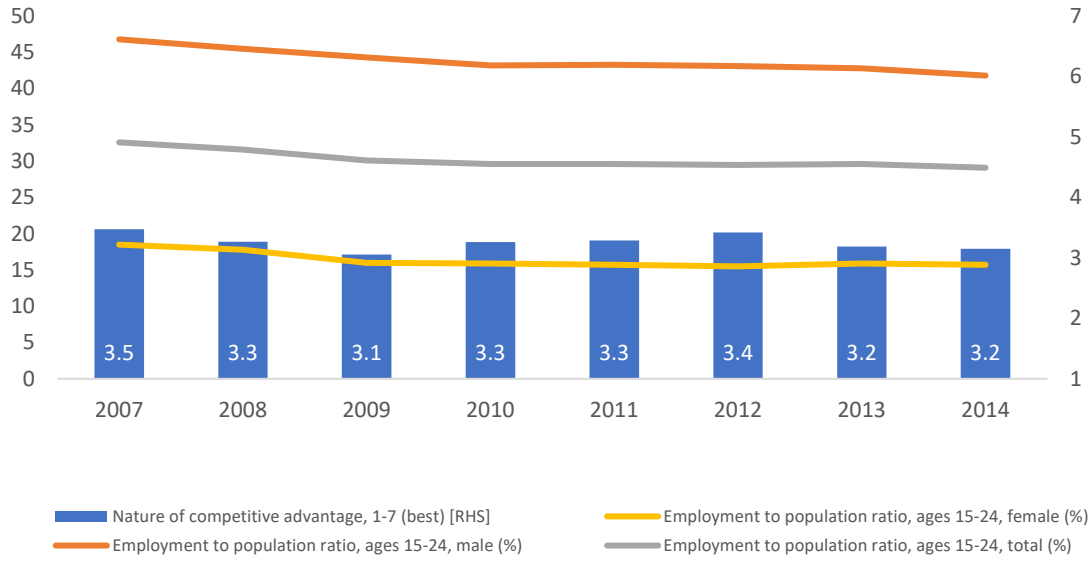

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم ومؤشر التنافسية العالمية للبنك الدولي

يمكن أن يعزى ضعف الفعالية وعدم المساواة في تقديم الخدمات الذين تمت مناقشتهما سابقًا، بشكل كبير إلى التحديات التي تطرحها الحكامة على المستوى المحلي، والتي تعيق علاقة المساءلة بين مقدمي الخدمات والمواطنين. في المغرب، ذكر أكثر من 35 في المائة ممن شملهم الاستطلاع أنهم دفعوا رشوة للحصول على خدمات عامة من المحاكم أو الشرطة أو المستشفيات (الشكل 17.2). وهناك طريقة أخرى يحصل من خلالها مقدمو الخدمات على ريع من السياسيين تتمثل في التغيب عن العمل وتوفير خدمات ذات جودة ضعيفة. وكما رأينا سابقا، هذا ينطبق بشكل خاص على قطاعي التعليم والصحة. وبالفعل، يعتبر الآباء في أكثر من نصف الجهات أن تغيب المدرسين في المغرب مشكلة "خطيرة"، ويبلغ معدل تغيب الأطباء حوالي 40 بالمائة على المستوى الوطني – ويصل إلى أزيد من 70 بالمائة في أقاليم مثل بني ملال والراشيدية وفاس (الشكل 18.2 والشكل 19.2).

الشكل 18.2 النسبة المئوية للمستجوبين الذين بلغوا عن دفع رشاوى، حسب الخدمة

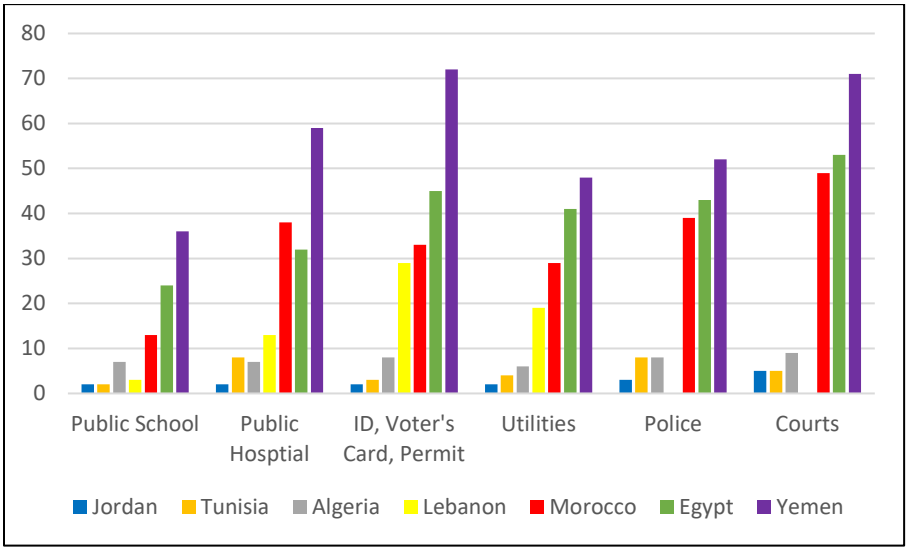

المصدر: مقياس الفساد العالمي، 2016/2015

الشكل 19.2 تصور الآباء لتغيب المدرسين في المغرب حسب الجهات

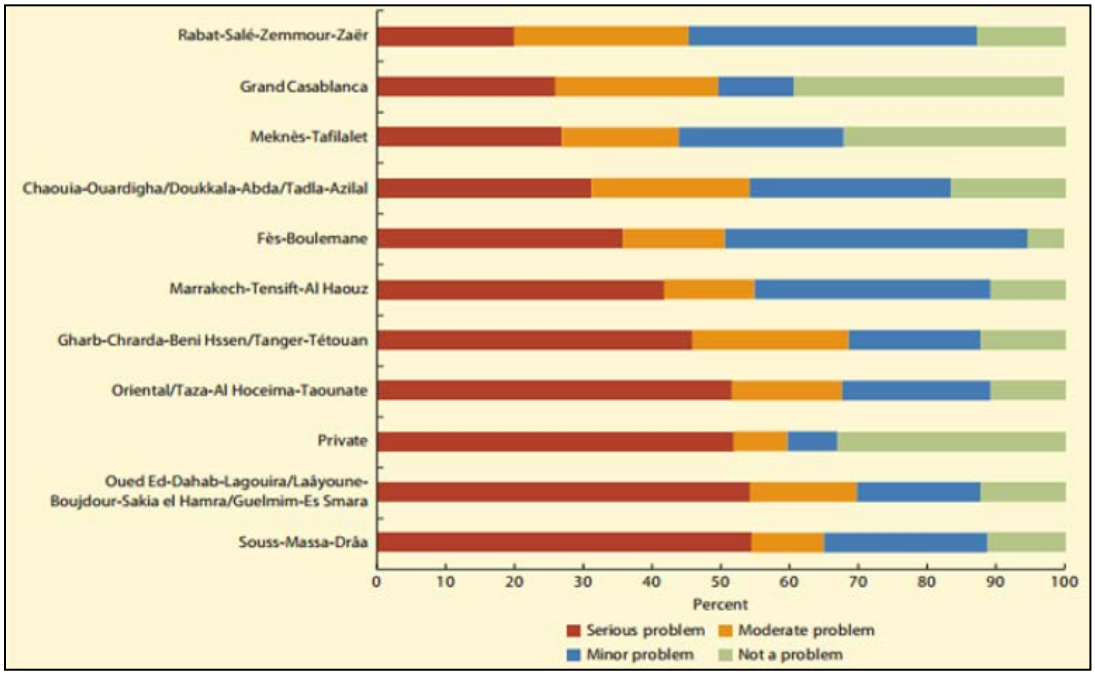

المصدر: دراسة التوجهات الدولية في مجال الرياضيات والعلوم (TIMSS)، 2011.

الشكل 20.2 تغيب الأطباء في المغرب حسب الجهات

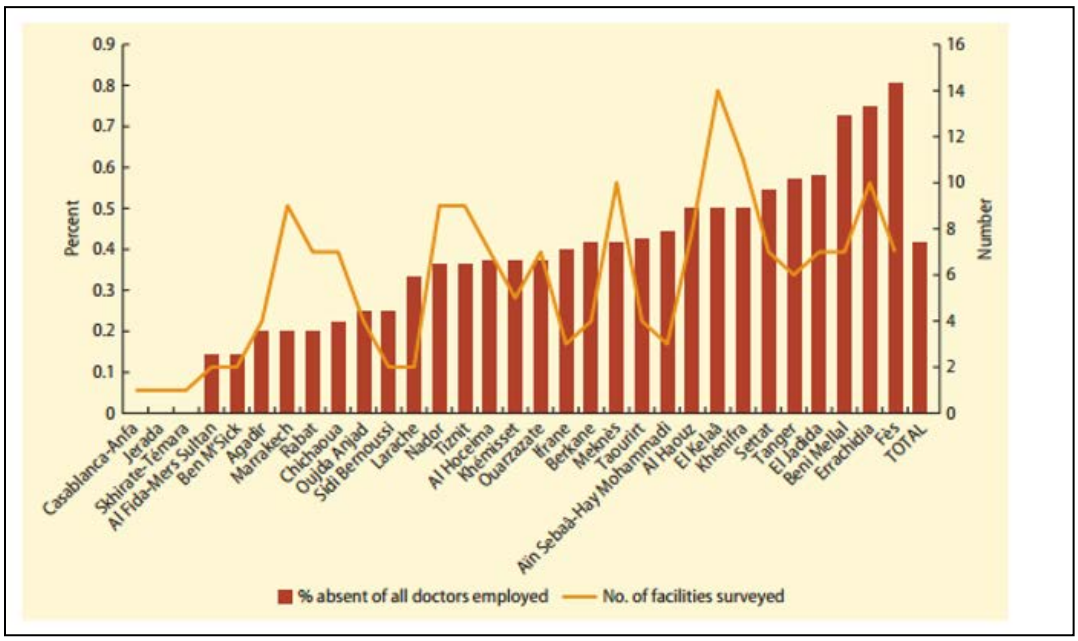

المصدر: بريكسي وآخرون (2013)، استخدام بيانات من المسح حول تتبع النفقات العمومية (الصحة)، المغرب، 2011؛ الدراسة الاستقصائية الكمية حول تقديم الخدمات (الصحة)، المغرب، 2011.

من أجل ضمان أن السياسات والنفقات تؤدي إلى تحسين النتائج ورضا المواطنين، يجب تعزيز مساءلة مقدمي الخدمات. حددت بعض الدراسات التحليلية ضعف أنظمة المعلومات كعامل حاسم يقوض قدرة القطاع الصحي على تصميم وتنفيذ سياسات تستند إلى معلومات موثوقة وكذلك على مراقبة مقدمي الخدمات (البنك الدولي، 2013). ومع ذلك، وكما ورد في تقرير التنمية في العالم لعام 2017، فإن ضعف هذه القدرات يعزى إلى قرارات سابقة بعدم الاستثمار في بناء تلك القدرات أو تطوير آليات أقوى للمساءلة. وفي الواقع، تكشف حالات محلية نجحت في تقديم خدمات صحية أفضل كيف أنه من الممكن تحويل هذه الديناميكية (الإطار 6.2). وقد خلص تشخيص لدراسات ركزت على هذه الحالات أن "الاستقلالية، وعلاقات المساءلة، والمشاركة على المستوى المحلي" كانت عوامل حاسمة في نجاح تلك الحالات (بريكسي وآخرون، 2013).[44]

الإطار 5.2 جيوب النجاعة في قطاع الصحة العمومية: "مسابقة الجودة".

في عام 2007، أطلقت وزارة الصحة "مسابقة الجودة" كأداة لتحسين الرعاية الصحية العمومية في المغرب. "مسابقة الجودة" نظام قائم على المنافسة بين مقدمي الرعاية الصحية لتحقيق أبعاد الجودة التسعة التالية: الرضا (المجتمع، الموظفين)، الأخلاقيات (المؤسسة، الموظفين)؛ الولوجية، التقديم في الوقت المناسب، الاستمرارية؛ ترشيد استخدام الموارد؛ السلامة، والاستجابة؛ والريادة، والشراكة؛ التحسين المستمر؛ القدرات التقنية؛ والأداء الوظيفي. وسجل البرنامج إلى حد الآن ست دورات تنفيذية (2007، و2008، و2010، و2011، و2013 و2015). وتعتبر المشاركة في البرنامج طوعية بشكل تام، وتوسع من 188 مؤسسة صحية في الدورة الأولى إلى 411 مؤسسة في دورته الأخيرة – بمشاركة بلغت ذروتها في 665 منشأة خلال الدورة الثالثة.

[44] القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية وإطاره الإقليمي للرصد والتقييم يمكنه أن يوفر حلولا عملية لهذه المشكلة.

يتم قياس الأداء من خلال عمليات التقييم الذاتي وتقييم النظراء. واستنادًا إلى التقييمات، يتم التنويه بأفضل مقدمي الرعاية الصحية في مسابقة الجودة علنًا من خلال جوائز من وزارة الصحة اعترافا بإنجازاتهم في فئات مختلفة من الأداء (مثل أفضل المستشفيات، وأفضل أجنحة الأمومة، وأفضل المراكز الصحية، وأفضل جهود التحسين، إلخ.). وبعد الانتهاء من عمليات التقييم، يعمل جميع مقدمي الرعاية الصحية المشاركين في المسابقة على وضع وتنفيذ خطط للتحسين بدعم فني مقدم من قبل نظراء محليين وإقليميين ووطنيين في مسابقة الجودة ومن المعهد الوطني للإدارة الصحية. وتستند هذه المقاربة على زرع ثقافة مراقبة وتقييم وتحسين الجودة لدى مقدمي الرعاية الصحية.

ووفقًا لمراجعة حديثة للبرنامج، أظهرت العيادات المشاركة في مسابقة الجودة "أن لها إحساس بتقاسم الرسالة وأخلاقيات التعاون، وهذا ما دعمه الحفظ المحكم للسجلات، والشفافية، وورش العمل التكوينية التشاركية، والاهتمام بالعلاقات بين الموظفين. وهكذا، يتواصل موظفو العيادات بانتظام مع المسؤولين الإقليميين والجهويين لوزارة الصحة بغية ضمان التزويد الكافي من الأدوية وحل مشاكل التنفيذ ذات الصلة. علاوة على ذلك، يلتزم العاملون الصحيون داخل العيادات بنشاط إلى جانب منظمات اجتماعية وأفراد في الجوار – من قبيل المجموعات الشبابية، والمرشدات (المرشدات الدينيات)، والنساء العاملات في الحمامات المحلية (الحمامات العمومية) – من أجل التوعية بالقضايا الصحية مثل التخطيط العائلي، واختبار فيروس نقص المناعة البشرية / السيدا، وسرطان الثدي، والأمراض المزمنة" (بريكسي وآخرون، 2015).

المصادر: آدمز، ستووارت وآندرو وسلسون. 2012. "تحسين النظام الشامل للرعاية الصحية: مقاربات من المغرب واليمن". الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
بريكسي، هانا، لوست، إلين؛ وولكوك، ميكائيل. 2015. "الثقة، الصوت والتحفيزات: التعلم من قصص النجاح المحلية في مجال تقديم الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". واشنطن: البنك الدولي.
وزارة الصحة، الحكومة المغربية:
http://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx?IDActu=202
http://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx?IDActu=92
http://www.sante.gov.ma/Ministre/Documents/Discours%20Ministre%20CQ%202011.pdf

الفصل الثالث

العوامل المعيقة لأسرع تنمية مستدامة شاملة في المغرب

يعد تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي المدمج وخلق فرص العمل الجيدة والحفاظ عليه هدفًا وتحديا كبيرًا بالنسبة للمغرب .على مدى السنوات الـ 15 الماضية، تباهى المغرب ببعض قصص النجاح الحقيقية، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية وبروز العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة. وتمثل طموح المملكة الآن في "توليد مصادر جديدة للازدهار والرفاهية المشتركة التي يمكن أن تعود بالنفع على جميع المواطنين والجهات في البلاد من خلال ديناميات جماعية في إطار عقد ثقة جديد (بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016). ويتطلب التخطيط لهذا الطموح الوطني وتنفيذه، أولاً وقبل كل شيء، إجراء تحليل للإكراهات التي تقيد النمو المدمج والمستدام في العقود القادمة. وهذا هو الغرض من هذا القسم، الذي يضع مفهوم الإدماج بأشكاله المختلفة في صلب هذا الطموح:

- **أولاً، يعاني المغرب من ضعف إدماج مؤسسات السوق**. يتم قياس المؤسسات الفعالة والمدمجة لدعم السوق بناء على ثلاثة أهداف على الأقل: تكافؤ الفرص لتخصيص الرأسمال التنافسي، وارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية وانخفاض معدلات البطالة الهيكلية، والإدماج الاقتصادي والمالي الدولي القوي. وترمي هذه المؤسسات بشكل أساسي إلى النهوض ببيئة ملائمة للأعمال والإدماج المالي؛ ودعم قطاع المقاولات، وتنمية الشركات الصغرى والمتوسطة، وإدماج سوق العمل؛ وتعزيز المنافسة والتنويع.
- **ثانياً، يظهر المغرب ضعفا للإدماج على مستوى الحكامة العامة**. بالإضافة إلى مؤسسات السوق، تعد المؤسسات والخدمات العمومية المدمجة ضرورية لتسريع نمو القطاع الخاص. فالحكامة العامة الأكثر إدماجا تعني المزيد من الإدماج في تطوير وتنفيذ سيادة القانون، والمزيد من التكامل في إدارة الدولة، والمزيد من الإدماج في الولوج إلى الخدمات العامة وتقديمها.
- **ثالثًا، يعاني المغرب من ضعف الإدماج من حيث تكوين الرأسمال البشري**. تفترض نظرية الرأسمال البشري أنه يمكن لجميع الأفراد، شريطة حصولهم على التعليم الجيد والصحة وتنمية الطفولة المبكرة (ECD)، أن يحسنوا إنتاجيتهم أو إنتاجية أطفالهم في المستقبل عن طريق اتخاذ خيارات استثمارية طوعية.
- **رابعاً، يعاني المغرب من ضعف إدماج الرأسمال الاجتماعي**. يحدث الرأسمال الاجتماعي – أو مجموعة القواعد والشبكات التي تسهل العمل الجماعي - آثارا إيجابية وملموسة على الحياة الاقتصادية.[89] الرأسمال الاجتماعي يمثل عنصرا رئيسيا في تعزيز فعالية المؤسسات السياسية والاقتصادية للبلاد. فضلا عن ذلك، يعتبر الرأسمال الاجتماعي مهما للحياة الاقتصادية لأنه يقي من أنواع مختلفة من النزاعات بين فئات السكان والتي قد تعيق الاستثمار والنمو بشكل خطير. ومن جهة أخرى، هناك جانبان من جوانب الرأسمال الاجتماعي العديدة، التي تؤثر بشكل مباشر على إمكانيات تحسين الإنتاجية في المغرب، والتي يمكن أن تعالجها السلطات العمومية وتجني منها فوائد مصاحبة كبيرة، وهما المساواة بين الجنسين والثقة بين الأشخاص.

[89] عندما تعم الثقة بين الأفراد، تصبح بيئة الأعمال أكثر ملاءمة. وعندما تتعدد الشبكات الاجتماعية داخل مجتمع وتكون مترابطة فيما بينها، يصبح من الأسهل على الأفراد التصرف كأعضاء في المجموعة. وعندما تكون لدى جميع أفراد المجتمع القدرة على الاستفادة القصوى من إمكاناتهم والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن النوع الاجتماعي، الدين أو أي عامل محدد آخر، فإن المجتمع برمته يجني فوائد اقتصادية.

1.3. مؤسسات السوق أكثر إدماجا

1.1.3. لبيئة الأعمال

على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، أدخل المغرب تغييرات هامة على بيئة الأعمال والسياسات العمومية لتحديث الاقتصاد وتشجيع الفعالية والابتكار. تمخض عن هذه الجهود اعتماد العديد من الاستراتيجيات القطاعية، وإصلاح بيئة الأعمال، وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة، وتحديث حكامة مؤسسات عمومية كبرى تم تحويلها إلى شركات خاصة، وإطلاق أوراش كبرى بشراكة مع مستثمرين أجانب. وأثرت هذه التغييرات أيضًا على القطاع الخاص، من خلال إصلاح الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) الذي يشارك بنشاط في حل القضايا المتعلقة بالشركات الصغرى والمتوسطة، وعبر ظهور مقاولين جدد يرغبون في المشاركة في قضايا الشأن العام. وجمعت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA) التي يرأسها رئيس الحكومة، فاعلين من القطاعين العام والخاص للمشاركة في جهود الإصلاح. وتم الاعتراف بالجهود التي بذلها المغرب لتحسين مناخ الأعمال في العديد من التصنيفات العالمية، مثل تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (2014 أ). وتحسن تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال التجارية في المغرب من الرتبة 129 إلى 68 ما بين 2010 و2016، بفضل الإصلاحات الخاصة بإنشاء الشركات (البنك الدولي، 2017). ويعتبر أداء المغرب جيدا في المجالات الرئيسية لممارسة الأعمال التجارية. وينطبق ذلك بشكل خاص على المكونات الأساسية التي تيسر الاستثمار أو تأسيس الشركات: تصاريح البناء، أو تنفيذ العقود، أو تأسيس نشاط تجاري. ومع ذلك، فإن مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية في المغرب لا تزال متخلفة عن مؤشرات هامة ذات الصلة بأداء المحاكم والعدالة: تحديدا، حل مسألة الإعسار أو حماية مستثمري الأقلية.

الشكل 1.3 رتبة المغرب في ترتيب ممارسة الأعمال التجارية لعام 2017

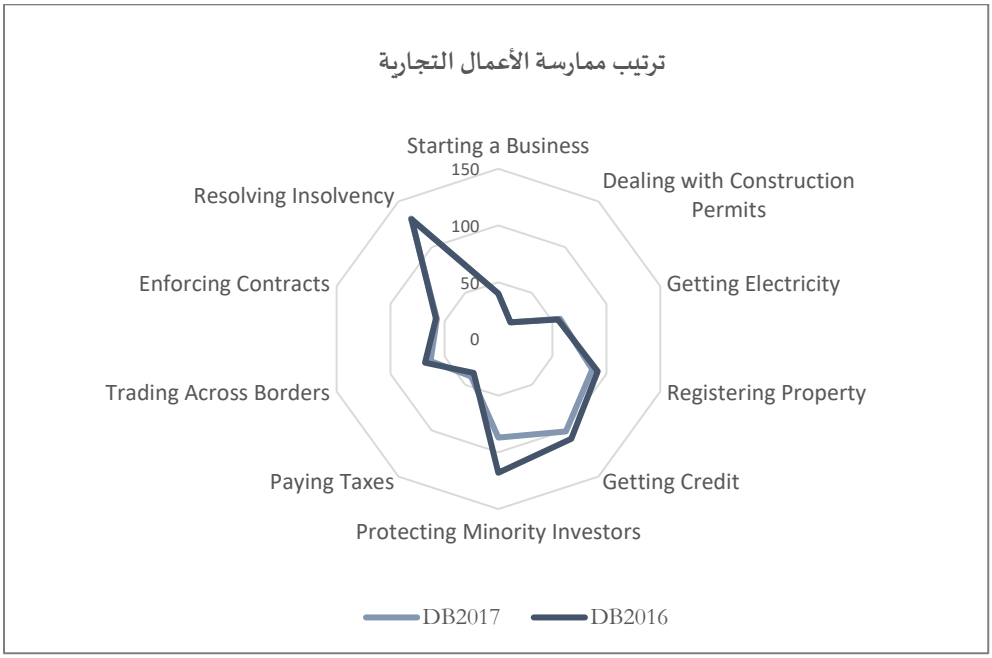

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية

ومع ذلك، لا يزال معظم الفاعلين ينظرون إلى بيئة الأعمال على أنها صعبة التنبؤ للغاية وبيروقراطية ولا تجلب الثقة التي يحتاجها العملاء الاقتصاديون من أجل الاستثمار على المدى المتوسط إلى الطويل. يتم التأكيد بانتظام في الدراسات الاستقصائية لدى الشركات على أهمية الإكراهات والقيود من قبيل الإجراءات والمساطر الإدارية المرهقة والمعقدة والضبابية. وتتمثل الإكراهات التي كثيراً ما يذكرها القطاع النظامي، في الفساد والرشوة، والمنافسة من القطاع غير النظامي، وتدني المستوى التعليمي للقوى العاملة، والصعوبات في الولوج إلى التمويل (الشكل 3.3) (البنك الدولي، 2013 أ). وبالنسبة للشركات متناهية الصغر (VSEs) والشركات الصغرى والمتوسطة والمتوسطة (SMEs)، خاصة تلك التي يملكها الشباب والنساء، من الممكن أن يكون من الصعب التغلب على هذه المعيقات (البنك الدولي، 2014 أ). ومن المحتمل أن يواجه المقاولون الشباب الصغار (الذين من المحتمل أن يشغلوا شبابا آخرين) المزيد من الإكراهات المرتبطة بالقروض وأن يفتقروا إلى الدراية التجارية أو المعلومات التنظيمية أو السوقية أو إلى إمكانية الولوج إلى سلسلة التوريد. ويعتبر إحداث بيئة مواتية للمستثمرين من القطاع الخاص الوطني أمرا أساسيا من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي، ومن ثم، النهوض بخلق فرص العمل. وبينما تعد معدلات الاستثمار في المغرب مرتفعة، بمساهمة كبيرة (في السنوات الأخيرة) من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات العمومية، فإن الاستثمارات الوطنية من القطاع الخاص تمثل حوالي 75 في المائة من إجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 2.3). ويبين الانخفاض المستمر في الاستثمار الخاص الوطني منذ عام 2008 أن العقبات التي تعترض مناخ الاستثمار تضر بالنشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتطوير بيئة مواتية للمستثمرين من القطاع الخاص الوطني وبالتالي دعم خلق فرص عمل أكثر إدماجا واستدامة.

الشكل 2.3 توزيع الاستثمارات المغربية

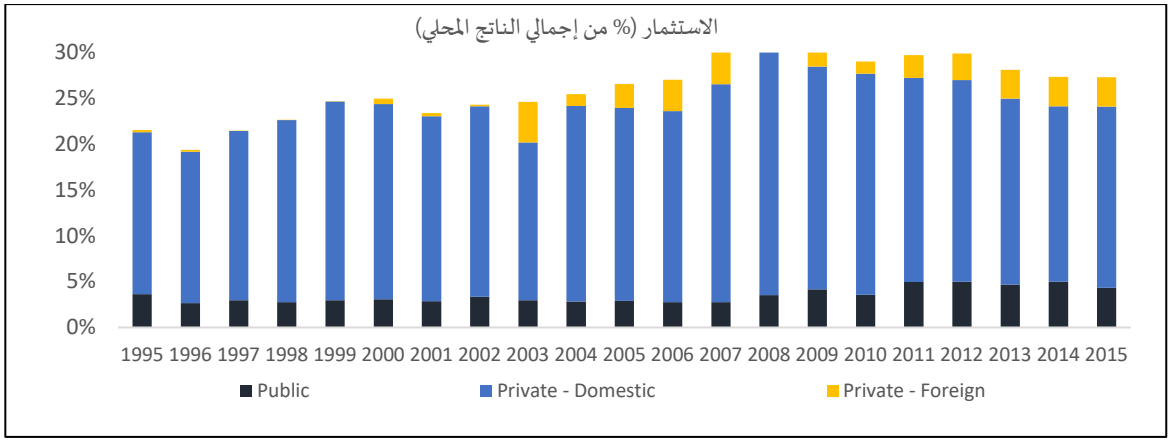

المصدر: مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن الموجودات الرأسمالية

يرتبط الفساد جزئيًا بالإجراءات المطولة والمعقدة وغير الشفافة للحصول على تراخيص صناعية وتجارية على المستوى المحلي، لا سيما بسبب وجود إطار قانوني وتنظيمي صعب الاستخدام وغالبًا ما يمنح الدوائر الحكومية سلطة تقديرية لتفسير القوانين واللوائح التنظيمية. كما يرتبط بالشطط المرتبط بالتدقيق الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الولوج إلى الملكية الصناعية صعبا على الرغم من إطلاق العديد من المنصات الصناعية المندمجة (P2i). كما أن الحواجز غير الجمركية المتقادمة تحول دون تمكين فاعلين دوليين من الولوج بتكلفة معقولة وتعرقل تطوير بعض الصناعات المحلية. إن الافتقار

إلى الشفافية وتعقيد إجراءات تخصيص الإعانات وغيرها من أشكال الدعم العمومي يجعل النظام غير فعال نسبيًا. وتؤكد مقاييس الاتحاد العام لمقاولات المغرب هذه القيود بشكل منتظم، حيث تشير إلى أن قادة الأعمال لديهم نظرة سلبية إلى حد ما على مناخ الأعمال. وفقًا للمقياس الخاص بالربع الأول من عام 2016، 22 في المائة فقط من قادة الأعمال ذكروا أن المناخ مواتٍ للأعمال التجارية (ساهمت متأخرات الدفع من الشركات العمومية والخاصة الرئيسية في زوال الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر السلع والخدمات). ويعتبر عدم اليقين القانوني أهم عائق أمام نمو أكثر من 60 في المائة من الشركات.

الشكل 3.3 أهم المعيقات أمام تنمية المقاولات، 2013

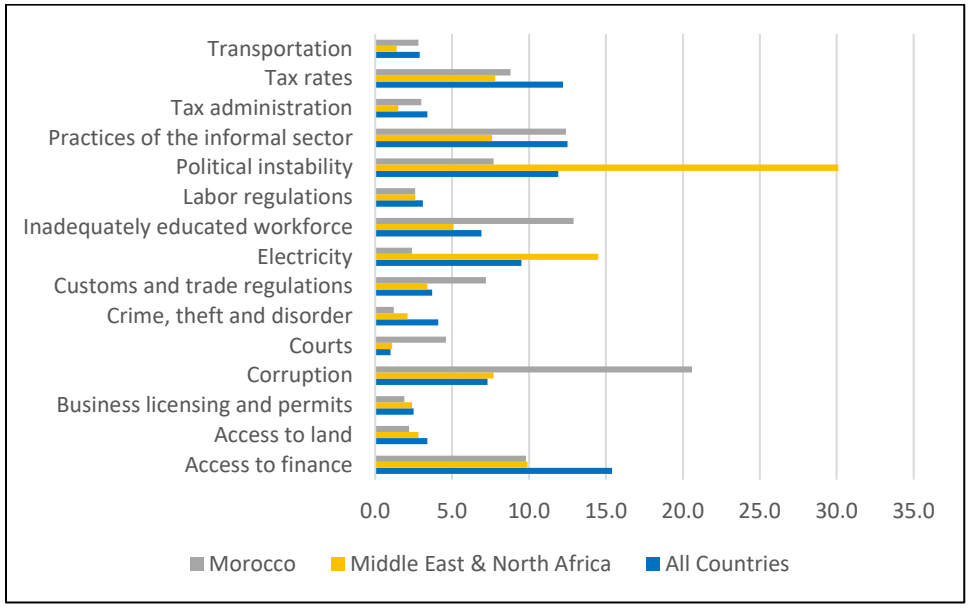

المصدر: الدراسات الاستقصائية حول الشركات والمقاولات، البنك الدولي

تبرز بيئة الأعمال بعض النو اقص القضائية والغموض التنظيمي. تتخلف مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال التجارية في المغرب عن مؤشرات هامة تتعلق بأداء المحاكم والعدالة: أي حل مسألة الإعسار أو حماية مستثمري الأقلية (الشكل 4.3). ويعرض الإطار القانوني للبلد عددًا من أوجه القصور. على سبيل المثال، تبدو سيادة القانون في المغرب أقل فعالية مقارنة ببلدان مماثلة فيما يتعلق بالعدالة الجنائية والحقوق الأساسية والعدالة المدنية (مشروع العدالة العالمية). وبالتالي، فإن أكثر من نصف الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية للشركات والمقاولات في عام 2013 تعتبر أن نظام المحاكم ليس عادلاً وغير حيادي وغير فاسد، وأنه معرض للفساد. وبالتالي، فإن هذا يقوض القدرات التنظيمية ويؤدي إلى عدم اليقين. فضلا عن ذلك، حددت 43 في المائة من الشركات التي شملها الاستطلاع عدم اليقين في السياسة التنظيمية باعتباره عقبة هامة أو رئيسية أمام عملياتها (الشكل 4.3).

الشكل 4.3 المقاولات التي تعتبر عدم اليقين في السياسة التنظيمية عقبة أمام عملياتها

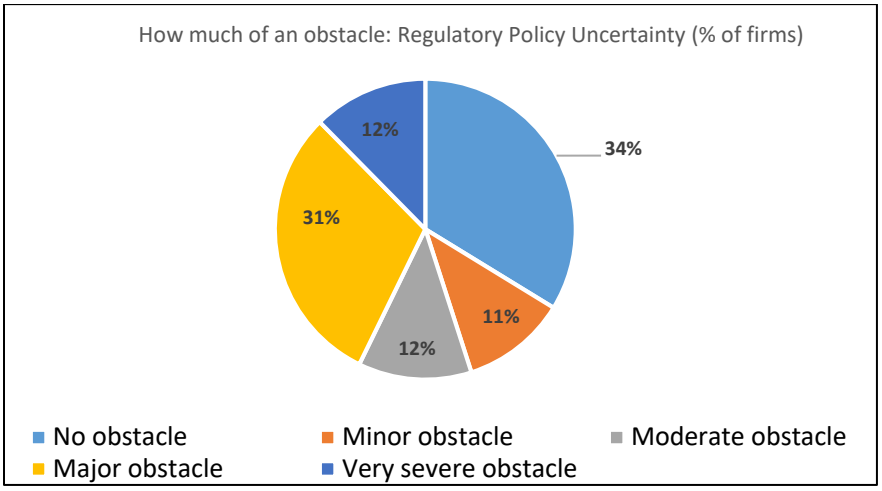

المصدر: البنك الدولي، الدراسة الاستقصائية حول الشركات والمقاولات، 2013

تخلق أوجه القصور القانونية وعدم اليقين الناجم عن السياسات التنظيمية بدورهما فضاء لتدخل القطاع العام.

يؤدي هذا الوضع إلى تنامي القرارات الاعتباطية التي تضر بالمقاولات التي تنشط في أكبر القطاعات. وتنطوي أوجه القصور التنظيمية هذه على ضعف الشفافية، مما يترك مجالاً لاتخاذ قرارات تعسفية وتدخل القطاع العمومي. على سبيل المثال، في الدراسة الاستقصائية حول الشركات لعام 2013، ذكرت 46 في المائة من المقاولات أن تفسير المسؤولين الحكوميين للوائح التنظيمية غير متسق أو لا يمكن التنبؤ به. ويسلط مؤشر التنافسية العالمية الضوء على إدراك واسع النطاق للمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك بالمقارنة مع بلدان مماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل 5.3 إدراك المقاولات للمحسوبية لدى المسؤولين الحكوميين

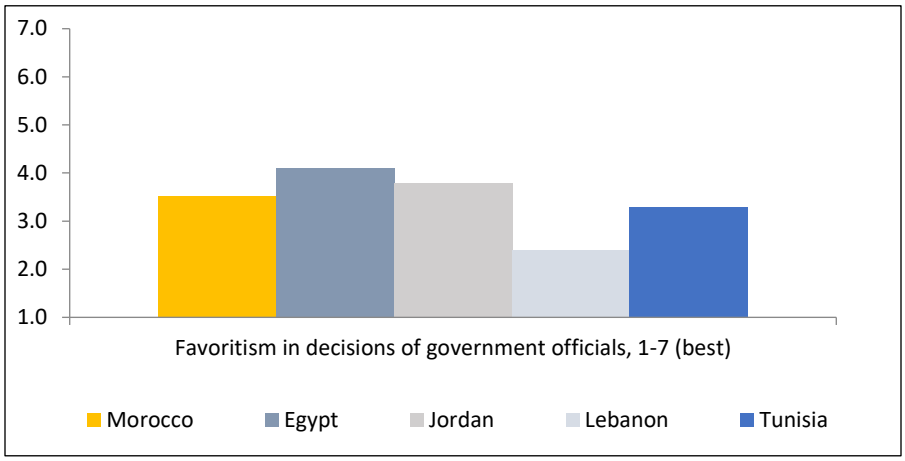

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية، 2016

في هذا السياق، يُنظر إلى درجة المنافسة في المغرب على أنها أقل من نظيراتها في بلدان مماثلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ثمة تصور بأن بعض الفاعلين يهيمنون على السوق (الشكل 6.3). وعلى الرغم من تحرير معظم القطاعات، لا تزال هناك حالات احتكارات أو خروقات للمنافسة العادلة باستخدام مجموعة متنوعة من المعيقات غير المباشرة لولوج السوق ومعلومات غير متسقة. ويستفيد عدد من الشركات بامتيازات مالية وتجارية على حساب المؤسسات التي لا تستطيع النفاذ إلى هذه الامتيازات. ويستمر التوافق على الأسعار بين فاعلين في عدة قطاعات.[90] وينص قانون جديد (رقم 20-13) تم تبنيه في يونيو 2014 على استقلالية مجلس المنافسة كضامن للشفافية والمنافسة، وعزز سلطات المجلس إلى حد كبير. وهكذا، تحول المجلس من هيئة استشارية إلى مؤسسة تتمتع بسلطة فرض عقوبات على الممارسات المناهضة للمنافسة في القضايا التي يحيلها عليه الفاعلون أو الإحالات الذاتية. ومع ذلك، لا يزال المجلس غير عملياتي بالنظر إلى أنه لم يتم تعيين أعضائه بعد، حتى وإن كان الموظفون الفنيون التابعون له يجرون تحقيقات بشأن حوالي 50 ممارسة.

الشكل 6.3 إدراك المقاولات للميزة التنافسية ونطاق الهيمنة في السوق

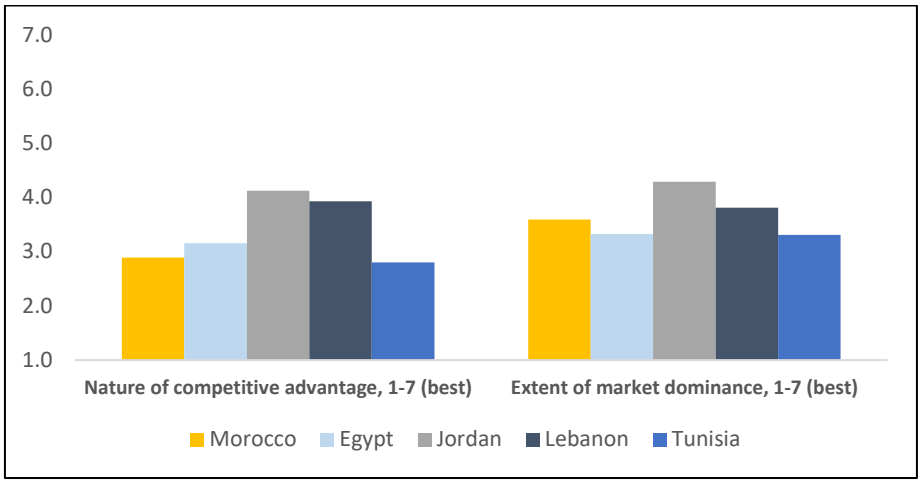

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية، 2016

تعرقل قضايا التركيز – المرتبطة أحيانًا بملكية الدولة - القدرة التنافسية للقطاعات الأكثر إنتاجية في المغرب. تظهر دراسة تحليلية لمضاعف التوظيف/الاستثمار أنجزتها مؤسسة التمويل الدولية أن قطاعات الفلاحة، والتصنيع وخدمات الأعمال من المرجح أن تساهم في نمو العمالة والاستثمار في المغرب أكثر من جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى.[91] ومع ذلك، يتميز القطاع الخاص في المغرب بحضور قوي للشركات الكبرى والشركات المملوكة للحكومة[92] التي تنشط في قطاعات مثل الصناعات الاستخراجية والبناء والمرافق. وعلى سبيل المثال، تنشط الشركات المغربية الـ 15 الكبرى في القطاعات غير القابلة للتداول. وهكذا، فإن التركيز في القطاعات الرئيسية، إلى جانب أهمية المشتريات العامة فضلاً عن مناخ الأعمال الذي لا يزال يتطور، يكبح زخم القطاع الخاص النظامي، لا سيما في قطاعي الفلاحة والصناعات التحويلية. وتشير الدلائل إلى أن تخصيص

[90] على سبيل المثال، في عام 2013، كشف مجلس المنافسة عن وجود اتفاق ضمني على الأسعار بين فاعلين في سوق منتوجات الحليب وبلغ عن التركيز الكبير لهذا السوق لدى شركة مركز الحليب.

[91] أداة تقييم الأثر الاقتصادي التابعة لمؤسسة التمويل الدولية.

[92] يشمل القطاع الخاص المقاولات العمومية التجارية التي تتم إدارتها طبقا للقوانين التجارية.

القروض يميل إلى التحيز نحو القطاعات التي تشارك فيها أكبر الشركات المغربية (بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة) على حساب القطاعات القابلة للتداول. وهكذا، تحصل قطاعات الخدمات العامة والبناء والبيع بالتجزئة/بالجملة على قروض أعلى مما تقترحه حصتها من إجمالي الناتج المحلي والتوظيف، في حين أن قطاعي الصناعة والفلاحة يحصلان على حصة أقل (الشكل 6.3). وهذا يقيد نمو المقاولات وخلق فرص العمل في القطاع النظامي، مما يؤدي إلى اتساع رقعة القطاع غير النظامي وتضييق القطاع الخاص النظامي خارج الشركات الكبرى والشركات المملوكة للدولة.

ويجسد هذا "الوسط المفقود" للمقاولات الخاصة النظامية، تحديات لتنمية القطاع الخاص في المغرب[93].

الشكل 7.3 نسبة تخصيص القروض القطاعية للقطاع الخاص غير المالي مقارنة بمساهمة القطاع غير المالي في إجمالي الناتج المحلي والعمالة خارج القطاع الخاص غير المالي (2014)

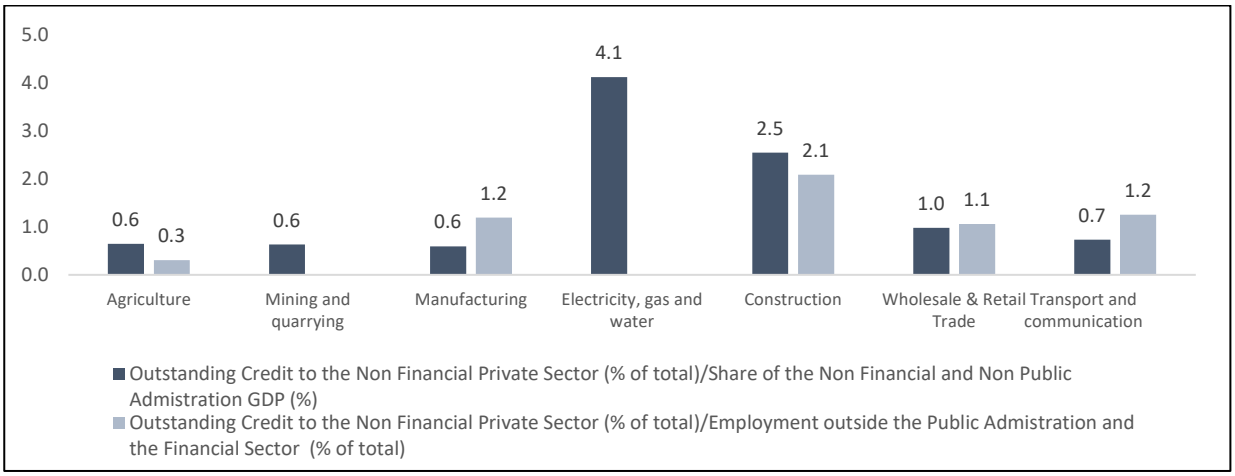

المصادر: البيانات الوطنية وتقديرات مؤسسة التمويل الدولية.

المنافسة محدودة أيضا في القطاع البنكي. لا يوجد في المغرب سوى 19 بنكا تجاريا (11 منها من البنوك الإقليمية التابعة لمجموعة البنك الشعبي)، ويعتبر تركيز البنوك مرتفعا.[94] وتميل المؤسسات المالية، نظرا لضعف التنافسية، إلى فرض رسوم مرتفعة على المستخدمين، وبالتالي، فإن 43 في المائة من إجمالي دخل البنوك يتأتى من الإيرادات من غير الفائدة (الشكل 8.3). وهكذا، يعتبر القطاع البنكي شديد التركيز. وفي عام 2016، ارتفعت نسبة النظراء أو مجموعات النظراء الذين يحصلون على قروض تفوق 5 في المائة من أموال البنوك الخاصة، بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2015 (355 مليار درهم تغطي الالتزامات داخل وخارج الميزانية العمومية).

[93] المصادر: الدراسة الاستقصائية لدى الشركات، ثومسون رويترز، الاقتصاد والمقاولات، الهيئة المغربية لسوق الرساميل، المجلس الأعلى للحسابات، واحتسابات طاقم مؤسسة التمويل الدولية.

[94] عند نهاية عام 2016، كانت هنالك 10 بنوك تجارية، و33 مؤسسة مالية غير بنكية، و6 أبناك خارجية، و13 جمعية للقروض الصغرى و10 مؤسسات للأداء متخصصة في التحويلات المالية.

الشكل 8.3 تركيز القطاع البنكي

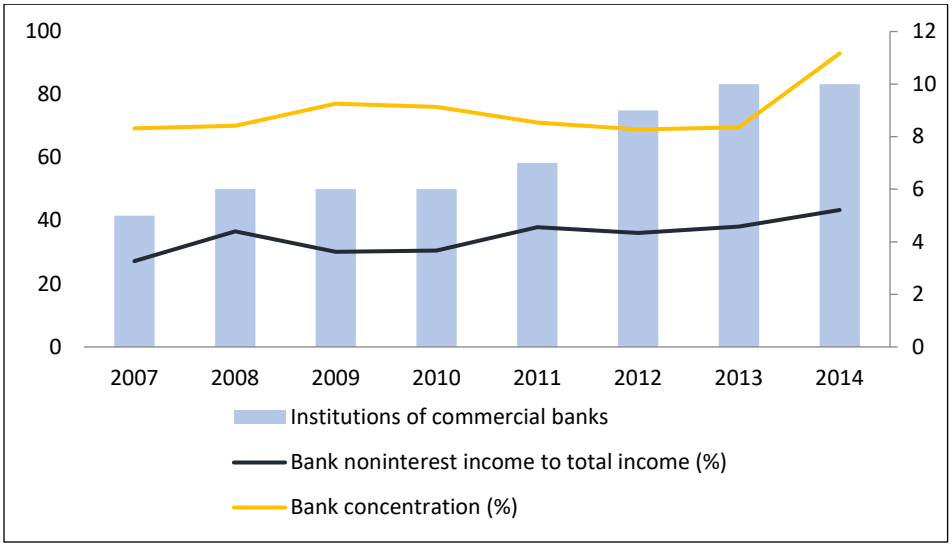

المصدر: صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية حول الولوج إلى الخدمات المالية

غالباً ما تعتبر الشركات الفساد أكبر عائق أمام ممارسة الأعمال التجارية في المغرب. وفقًا لبيانات الدراسة الاستقصائية حول المقاولات التي أنجزها البنك الدولي (الدراسة الاستقصائية حول المقاولات، 2013)، أشار أكثر من 20 في المائة من الشركات إن الفساد يشكل أكبر عقبة، مقارنة بحوالي 7 في المائة فقط على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحدد أكثر من 53 في المائة من الشركات الفساد باعتباره عائقا رئيسيا. وتختلف هذه النسبة على نطاق واسع بحسب الموقع وحجم المقاولة والقطاع الاقتصادي (الشكل 10.3). وتعتبر الشركات متوسطة الحجم والمقاولات التي تنشط في قطاعات الأغذية، والتصنيع وخدمات التجزئة أن الفساد يشكل عائقا بشكل أكبر من الشركات الصغرى أو الكبيرة أو تلك التي تعمل في قطاعات أخرى من الاقتصاد (الإطار 1.3). وتتباين هذه المشكلة أيضا على المستوى الجهوي. 20 في المائة فقط من المقاولات تعتبر الفساد عائقاً رئيسياً في جهة الرباط سلا زمور زعير، بينما يعتبر أكثر من 60 في المائة من المقاولات الفساد عائقاً رئيسياً في شمال وجنوب البلاد. ومع ذلك، قد تواجه الشركات، بحسب الجهة، عقبات فريدة من نوعها. فعلى سبيل المثال، يتوقع من حوالي 45 في المائة من الشركات أن تدفع رشاوى للربط بشبكة الكهرباء في الجنوب، بينما لم تشر أي شركات في مناطق أخرى إلى هذه المسألة باعتبارها عقبة. وينطبق الأمر نفسه على الحصول على رخصة البناء في جهة الدار البيضاء الكبرى، والتي كان يستغرق إصدارها 44 يومًا في عام 2012 مقارنة بـ 13 يومًا فقط في جهة الرباط. وفي عام 2013، أطلقت جهة الدار البيضاء نظامًا إلكترونيا للحصول على هذا الترخيص، وبالتالي من المتوقع أن يكون له تأثير كبير على الجهود المبذولة للحد من الفساد.

الشكل 9.3 المقاولات التي تحدد الفساد باعتباره عقبة رئيسية

(يشير الحجم إلى عدد الموظفين)

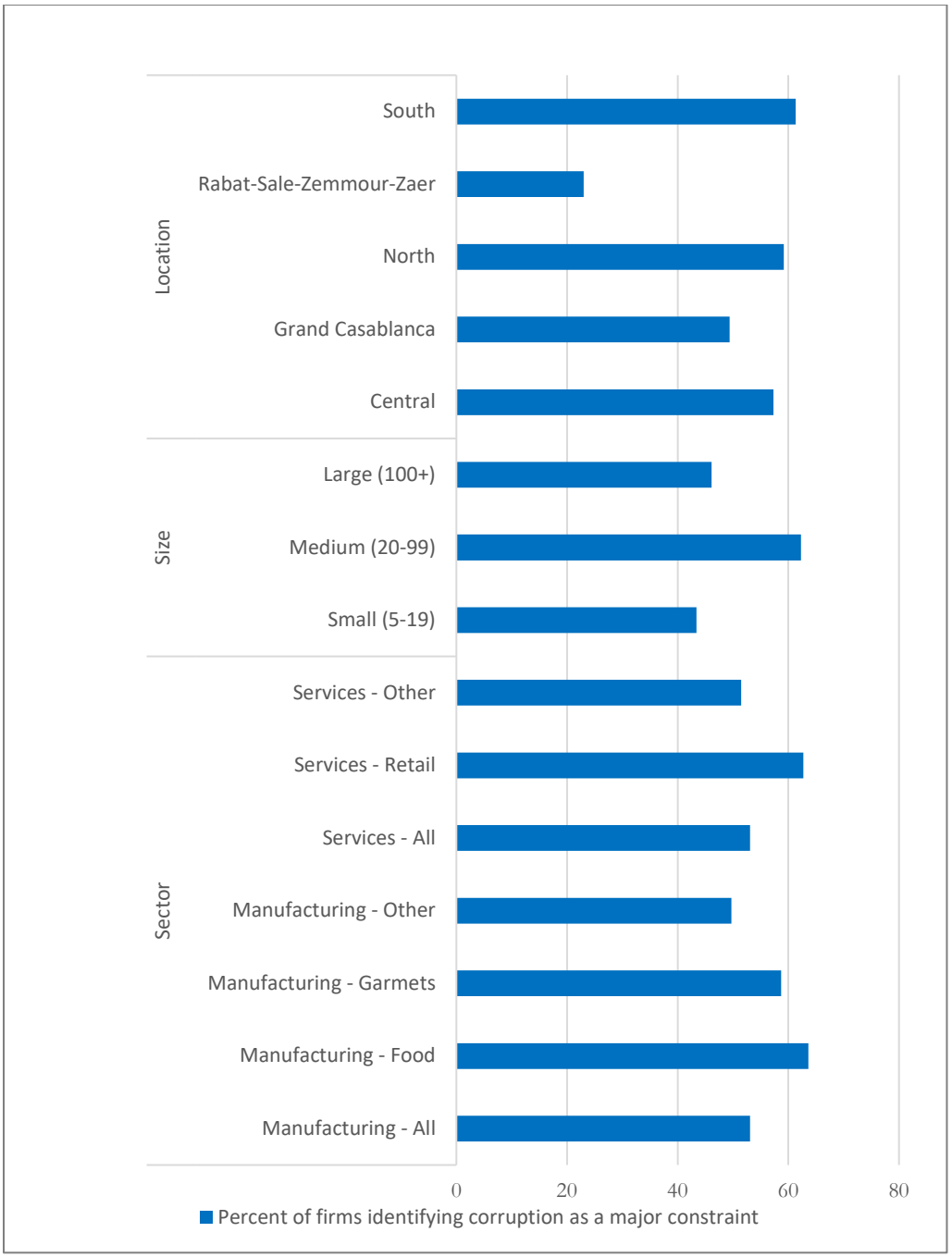

المصدر: الدراسات الاستقصائية حول المقاولات، البنك الدولي.

الشكل 10.3 العوائق التي يطرحها الفساد

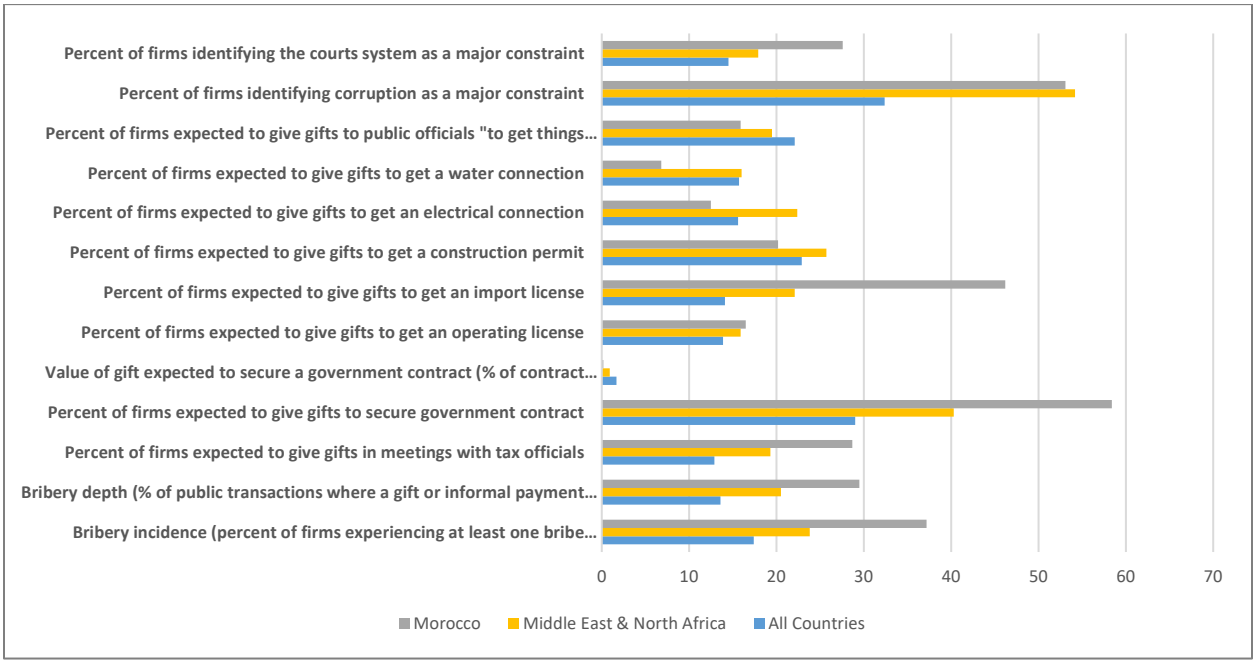

المصدر: الدراسات الاستقصائية حول المقاولات، البنك الدولي.

الإطار 1.3 الفساد عبر القطاعات الاقتصادية في المغرب

يختلف نطاق الفساد في المغرب اختلافًا كبيرًا عبر القطاعات الاقتصادية، ويعزى إلى احتمال الربع والعمل الجماعي في المقاولات. وخلصت دراسة تحليلية أنجزت مؤخرا من قبل كوردونيانو – هوتشي (Corduneanu-Huci-2016) إلى أن "المقاولات في القطاعات منخفضة الربع أكثر قدرة على التنسيق والمطالبة بحكامة أفضل والحصول عليها في مقابل مساهماتها الضريبية، بينما تجد الشركات مرتفعة الربع صعوبة في الحفاظ على عمل جماعي فعال مناصر للحكامة. " وتشير البيانات إلى أن المقاولات في القطاعات ذات الهوامش الربحية المرتفعة والموسعة تستفيد بشكل أقل من الحكامة الجيدة من الشركات ذات الهوامش الربحية الثابتة. وتحصل الشركات التي لديها هوامش ربح عالية على مكاسب إدارية أقل بنسبة 90 في المائة في المتوسط من حيث الولوج إلى الخدمات العامة والتحكم في الفساد مقارنة بالمقاولات العاملة في صناعات ذات الربح الثابت. ويلعب العمل الجماعي أيضًا دورًا مهمًا في تحسين الحكامة. وتؤدي كل زيادة بنسبة 10 في المائة في مطالبات جمعيات الأعمال بتحسين الحكامة، إلى حصول المقاولات على مكاسب إضافية في الحكامة بنسبة 18 في المائة من خلال ضمان التزام الحكومة بتعزيز الفوائد والتدابير التحفيزية لتنشيط الصناعة. وبالمثل، تشير البيانات إلى أن جمعيات الأعمال التي تنجع في إسماع صوتها تدفع رشاوى إدارية أقل في المتوسط. كما بحثت الدراسة في الاختلافات المسجلة بين المقاولات في قطاعات محددة: (1) النسيج والملابس؛ (2) البناء والعقار؛ و(3) تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشير النتائج إلى أن الشركات في قطاع النسيج والملابس لديها إمكانات أقل للربع وقدرة أعلى على التعبئة، مما يساعدها على الاستفادة من مكاسب الحكامة الجيدة، بينما يقوض الاحتمال أعلى للربع في مقاولات قطاع البناء والعقار قدرتها على التعبئة ويوفر المزيد من فرص التهرب الضريبي. وسجلت الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتائج متباينة يمكن تفسيرها من خلال التنافسية المختلطة وتحرير السوق بشكل ملحوظ.

المصدر: كوردونيانو-هوتشي، كريستينا، 2016.

2.1.3. للشركات الصغرى والمتوسطة وعالم المقاولات

تؤثر قضايا مناخ الأعمال بشكل خاص على المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تتوفر بشكل عام على إمكانيات أقل للولوج إلى التمويل وللتوسع من الشركات الكبرى.[95] على الرغم من أن المغرب قد أحرز تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن إكراهات التمويل، خاصة فيما يتعلق بالتمويل السهمي، لا تزال تؤذي الشركات الصغرى والمتوسطة (الشكل 10.3). فبينما كان 76 في المائة من الشركات الكبيرة المشاركة في الدراسة الاستقصائية للشركات لعام 2013 يتوفر على قرض بنكي أو خط ائتمان، كان 42 في المائة و57 في المائة فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة، على التوالي يستفيدون من هذه الخدمة. ويتأتى حوالي ثلث استثمارات الشركات الصغرى والمتوسطة فقط من البنوك. وعلى نطاق أصغر، تبرز أنماط مماثلة لاستخدام البنوك لتمويل الرأسمال المتداول بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. ويحدد حوالي 28 في المائة من الشركات الصغرى والمتوسطة الولوج إلى التمويل باعتباره عائقًا كبيرًا وتطلب البنوك ضمانًا مقابل 91 في المائة من القروض التي تمنحها للشركات الصغرى والمتوسطة. فضلا عن ذلك، تعاني الشركات الصغرى والمتوسطة من تأخير لمدد طويلة في دفع الزبائن لمستحقاتهم، مما يزيد من حاجتها إلى تمويل الرأسمال المتداول ويهدد بإفلاسها في الحالات القصوى.

وفقًا لبيانات من بنك المغرب (BAM)، زاد تأخير الدفع بين الشركات بما يعادل 20 يومًا خلال الفترة 2012-2015. تضررت الشركات الصغرى والمتوسطة بشدة، حيث بلغ متوسط التأخير 129 يومًا. وكان هناك تأخير يصل إلى 158 يومًا لدى الشركات متناهية الصغر. فضلا عن ذلك، تعاني الشركات الصغرى والمتوسطة من صعوبة في الولوج إلى الأسواق، إما بسبب نقص المعلومات أو الاستبعاد غير المباشر من الصفقات العمومية (بسبب حجم تلك الشركات وخبرتها المحدودة، إلخ). وفي يناير 2018، قامت الحكومة بترتيبات مع البنوك لتسوية 10 مليارات درهم من متأخرات الضريبة على القيمة المضافة للشركات الخاصة، وتم سن قانون جديد ينص على فرض عقوبات على تأخير الدفع، وتم مؤخرًا إحداث مرصد آجال الأداء. ومن شأن التنفيذ السريع والفعال لهذه التدابير الجديدة أن يحدث تأثيرا فوريا على تحسين الظروف للشركات الصغرى والمتوسطة، وقدرتها التنافسية، وقرارات التنمية والاستثمار.

الشكل 11.3 الولوج إلى القروض حسب حجم الشركات

[95] Silva, F. and Carreira, C. 2010. "No Deep Pockets: Some Stylized Empirical Results on Enterprises Financial Constraint" *Journal of Economic Survey*, Vol. 24, ص, 731-753 لمراجعة الأدبيات.

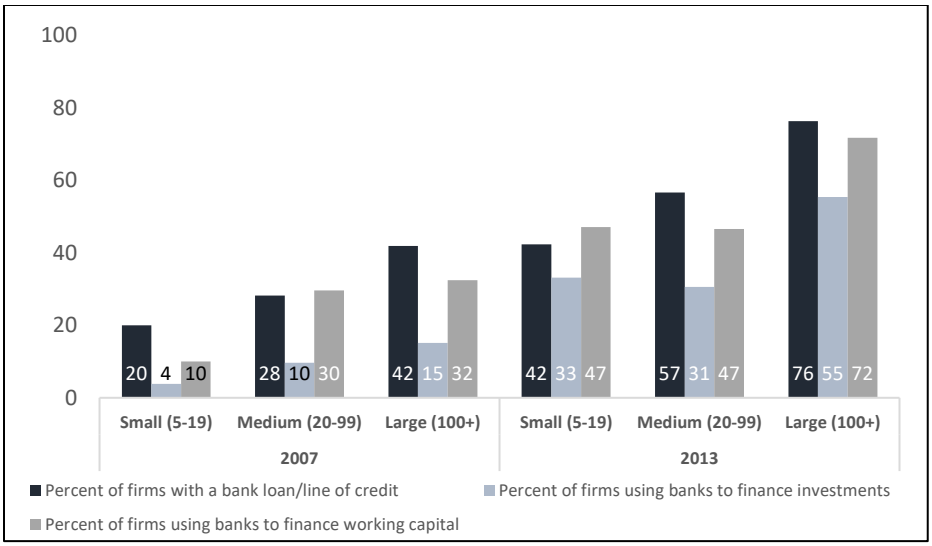

المصدر: البنك الدولي، الدراسة الاستقصائية لدى الشركات لعام 2013

تعد مشكلات مناخ الأعمال أكثر حدة بالنسبة للمقاولين الجدد. يحتل المغرب حاليًا المرتبة 82 من أصل 138 دولة في المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI). ويعتبر أداء المغرب جيدا نسبياً فيما يتعلق بالابتكار (المنتوج والعملية)، لكنه يفتقر إلى قدرة المقاولين الشباب على الولوج إلى التمويل والرأسمال البشري. وتواجه الشركات الناشئة المغربية تحديات في الولوج إلى التمويل السهمي، لا سيما بين المرحلة المبكرة / الأولية (50.000 دولار أمريكي) والمرحلة اللاحقة (2 مليون دولار أمريكي وما فوق). نشرت الحكومة مؤخرًا برامج لمعالجة هذه المسألة والاستفادة من مجموعة متزايدة من حاضنات الأعمال والمعجلات. وفي هذا السياق، تم، في عام 2016، تجديد الإطار القانوني الذي ينظم صناديق الاستثمار المتخصصة في المقاولات عالية النمو. وينطبق الأمر نفسه على الإطار القانوني لمخططات الاستثمار العقاري، التي تساعد على تقليل الحاجة إلى تمويل المباني والأراضي الصناعية والتجارية.

ينبغي تعزيز دعم المقاولات والشركات الصغرى والمتوسطة من حيث فرص خلق مناصب العمل. لا تزال السياسات العمومية موجهة نحو تطوير المشاريع الاستثمارية الكبرى، لا سيما من خلال إنشاء صناديق مختلفة مثل صندوق تنمية الاستثمار (Fonds de Développement de l'Investissement) بالنسبة للمشاريع التي لا تقل عن 50 مليون درهم. ويمكن أن تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة نظريا من الدعم المقدم من خلال استراتيجيات قطاعية متنوعة (على سبيل المثال، في القطاع الفلاحي والسياحي والصناعي) وكذلك برامج دعم تنمية القدرات من الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (MarocPME) مثل برنامجي امتياز ومساندة، ولكن يصعب عمليا النفاذ إلى هذه البرامج (المجلس الأعلى للحسابات، 2015). ومع ذلك، بناءً على دراسة استقصائية أجرتها المراكز الجهوية للاستثمار في جهة الدار البيضاء – سطات بدعم من البنك الدولي، يعتبر ضعف قدرة المقاولات على الإدارة الداخلية خلال السنوات الأولى من تأسيسها، فضلاً عن صعوبة الولوج إلى فرص ومعلومات السوق، من بين أهم أسباب اختفائها، يليها الولوج إلى التمويل. وهذا ما يسلط الضوء على الحاجة الحقيقية لتطوير حلول دعم متينة للمؤسسات الشابة. علاوة على ذلك، على الرغم من إدراك المراكز الجهوية للاستثمار لاحتياجات الشركات فيما يتعلق بمختلف خدمات الدعم، فإنها تواصل صياغة برنامج عملها حول المشاريع الاستثمارية الكبيرة وبالكاد تقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة أي دعم أو رصد يتجاوز مرحلة التأسيس بسبب نقص في

الموارد والوضوح فيما يتعلق باختصاصاتها، كما هو مبين في تقرير شهر نوفمبر 2017 الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات. وفي الأخير، تعتبر مبادرات دعم المقاولات موجهة إلى حد كبير نحو أنشطة الكسب المدرة للدخل وللأثر الاجتماعي. ويعد دعم الشركات الصغرى والمتوسطة مع التركيز على تطوير قوي وخلق فرص العمل، في المراحل الأولى.

تعوق البيانات المحدودة عن بيئة الشركات الصغرى والمتوسطة تطوير برامج هادفة بشكل أفضل. باستثناء البيانات المتعلقة بتأسيس الشركات والمجمعة مركزيا في المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)، لا توجد مؤسسة في المغرب تقوم بمراقبة شاملة لبيئة المقاولات الصغرى والمتوسطة.[96] على الرغم من أن إنشاء قاعدة بيانات موثوقة حول الشركات الصغرى والمتوسطة جزء من اختصاص الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (MarocPME)، فإنها لم تقم بذلك بعد. ومن المتوقع أن ينتج مرصد المقاولات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME)، الذي تم إنشاؤه في عام 2016، خريطة مفصلة لبيئة هذه المقاولات قريبًا، من شأنها أن تسهل الاستهداف الأفضل.

3.1.3. لإدماج سوق العمل

كان متوسط خلق فرص العمل متواضعا على مدى السنوات الـ 15 الماضية، ولا تزال نسبة كبيرة من السكان في سن العمل مستبعدة من القوى العاملة. ما بين عامي 2012 و2016، تم خلق 26.400 منصب عمل جديد صافي سنويًا للساكنة في سن العمل (15-65 عامًا) والتي نمت بمعدل صافٍ بلغ 270.000 شخص في المتوسط سنويًا (المندوبية السامية للتخطيط، 2016 ب). ونسبة لساكنة المغرب، يوفر البلد حوالي نصف فرص العمل التي توفرها ماليزيا (الشكل 12.3). بين عامي 1999 و2015، زاد عدد الساكنة في سن العمل بأكثر من 4 ملايين شخص، في حين انضم 1,6 مليون شخص إلى القوى العاملة.

الشكل 12.3 صافي خلق فرص العمل بالنسبة لحجم الساكنة في سن العمل (2014، بالنسبة المئوية)

[96] يقوم البنك المركزي برصد عينة من المقاولات الصغرى والمتوسطة بناء على تصاريح مالية مصادق عليها.

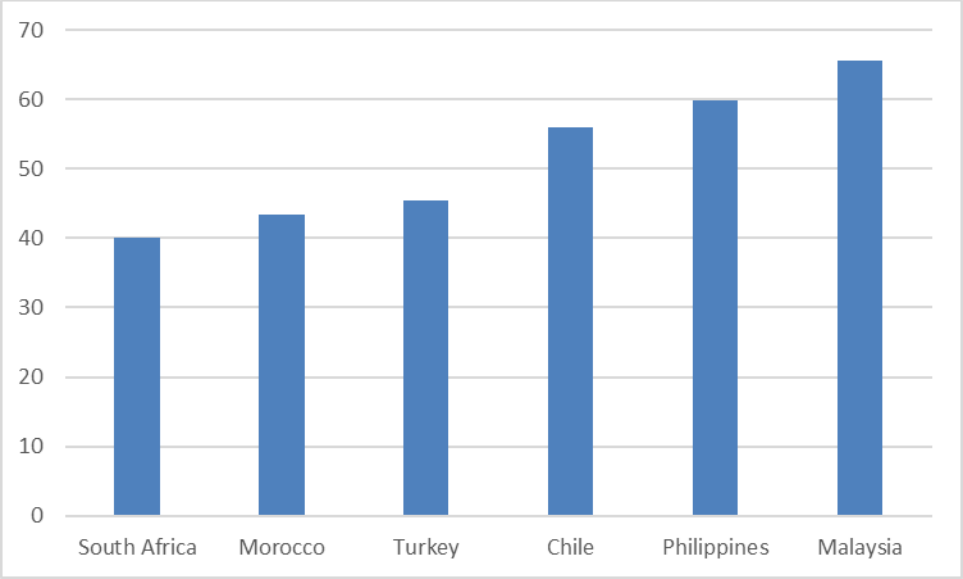

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم (WDI)

يواجه الشباب في المغرب مجموعة كبيرة من الإكراهات المرتبطة بالتشغيل. أكثر من ثلاث نساء من أصل أربع في سن العمل غيرناشطات في سوق العمل. يوجد في المغرب حوالي مليون شخص عاطل عن العمل (9 إلى 10 في المائة من الساكنة في سن العمل)، والغالبية العظمى منهم من الشباب الذكور الذين يعيشون في المدن. ويبلغ معدل البطالة لدى الشباب (15 إلى 24 سنة) 19,9 في المائة على الصعيد الوطني، ويمكن أن يرتفع إلى حوالي 40 في المائة في المدن. بالإضافة إلى ذلك، يشعر زهاء 4 ملايين من الشباب بالإحباط من سوق العمل ويُعتبرون غير نشطين ولم يعودوا يذهبون إلى المدرسة. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدل البطالة أعلى بين الشباب الخريجين (21,7 في المائة من خريجي المعاهد التقنية الشباب و24,6 في المائة من الشباب خريجي الجامعات). ومع ذلك، أظهرت الدراسات الاستقصائية حول الشباب أن معظم الشباب ذوي المهارات الضعيفة والذين غادروا صفوف المدرسة لا يسجلون أنفسهم كعاطلين عن العمل (ويعزى ذلك جزئياً إلى كلفة القيام بذلك).

في الواقع، أشارت التقديرات في عام 2015، أن المغرب يتوفر على حوالي 1,7 مليون شاب (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) خارج نطاق التعليم والتوظيف والتكوين/التدريب (NEETs) من بين حوالي 4 ملايين من الشباب غير النشيطين اقتصاديًا. عند النظر في تطلعات واحتياجات جميع الشباب العاطلين عن العمل، يصبح من الواضح أن الغالبية العظمى منهم ذات مهارات ضعيفة أو بدون مهارات، حتى مع تزايد أعداد الشباب الذين يلتحقون بالجامعة. ويعتبر هؤلاء الشباب الباحثون عن العمل أيضًا عاطلين عن العمل لفترات طويلة، حيث أن ثلثيهم عاطلون عن العمل لأكثر من سنة (المندوبية السامية للتخطيط، 2016). وتثير هذه البطالة الهائلة بين الشباب قلقًا لدى السلطات: فلم يستفيد الشباب المغربي من الرجال والنساء بشكل كافٍ من التحسن في النمو الاقتصادي في البلاد في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. علاوة على ذلك، الطابع غير النظامي متفشي، ولا يتوفر حوالي 90 في المائة من الشباب العاملين على عقد عمل؛ إنهم يعيشون في ظروف عمل يعتبرونها غير ملائمة ويشتغلون في الاقتصاد غير النظامي، مما يدل على انعدام الأمن في وضعيتهم الوظيفية. وتؤدي هشاشة العمل الناجمة عن هذا الوضع إلى تفاقم مخاطر الاضطرابات الاجتماعية لهذه الساكنة الشابة.

الولوج إلى الوظائف "الجيدة" لا يستند بشكل كاف إلى الجدارة. يشعر الشباب أنه من الصعب العثور على وظيفة رسمية دون علاقات (المدرسة الوطنية العليا للإدراة (HEM)، 2016). وهذا الموقف يغذي الشعور بالإقصاء والظلم ويعزز صورة المجتمع الذي يكون فيه أرباب الأسرة من الذكور البالغين هم الذين يستفيدون أكثر من فرص سوق العمل. وفي الأخير، هناك احتمال ضئيل للحركية الاجتماعية وتسلق السلم إلى وظائف أكثر إنتاجية. وبالتالي تصبح الوظيفة العمومية القناة المفضلة إلى جانب هجرة العمالة بحثًا عن فرص أفضل في الخارج. ويتميز سوق العمل في المغرب بإقصاء شديد وعدم تكافؤ الفرص (البنك الدولي، 2013 و2015). إن التعمير غير الملائم، بما في ذلك القدرة على تحمل التكاليف النقل وتوافره وموثوقيته، يحول دون ربط الشباب في الوسط الحضري بالفرص الاقتصادية أو الوظائف المحتملة أو التكوين المهني.

تعزى الأسباب الكامنة وراء نتائج العمل البطيئة إلى العرض والطلب في سوق العمل. من حيث العرض، يستغرق الأمر وقتاً طويلا حتى ينعكس تحسن الدراسة على القوة العاملة.[97] وفي عام 2012، أكمل أقل من 35 في المائة من العاملين التعليم الثانوي أو مستوى أعلى (الشكل 12.3). علاوة على ذلك، قد لا يتمتع العمال الأفضل تعليماً بالضرورة بالمهارات المطلوبة في قطاع الخدمات التي ما فتئ يتوسع إلى حد كبير وفي قطاع التصنيع الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية وذي كثافة الرأسمال. وتعتبر مهارات الإدارة العامة وإدارة المشاريع نادرة للغاية. وفي جميع القطاعات، تشكل القوة العاملة غير المتعلمة بشكل كاف عائقًا رئيسيًا لثلث الشركات تقريبًا (الشكل 12.3). ولئن كانت المشاكل المرتبطة بالمهارات أكثر إلحاحًا بالنسبة للشركات الصغرى، (حوالي 40 في المائة من الشركات تعتبر أن المهارات تمثل عائقًا رئيسيًا)، فإن الشركات الكبرى تتأثر أيضًا من ذلك (الشكل 13.3). وعلى الرغم من أن المقاولات المغربية في جميع القطاعات قد لا تكون قادرة على إيجاد حلول أوجه القصور في التعليم الأساسي، فإنها في وضعية أفضل من المقاولات في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوفير بعض فرص التكوين النظامي لموظفيها. وفي المتوسط، تقدم 26 في المائة من المقاولات المغربية دورات تكوينية رسمية لموظفيها مقابل 18,2 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها. ومع ذلك، هناك تباينات كبيرة بين الشركات من حيث التكوين الرسمي.

على الرغم من أن أكثر من نصف الشركات الكبرى توفر دورات تكوينية رسمية لموظفيها، فهذا الأمر لا ينطبق إلا على أقل من 20 في المائة من الشركات الصغرى. علاوة على ذلك، تؤثر العوامل والمعايير الثقافية على تدني مشاركة المرأة في اليد العاملة: عززت القوانين المغربية فرص مشاركة المرأة، لكن التغييرات الفعلية لا تحدث إلا تدريجيا. ومن حيث الطلب، يشهد المغرب، مثل معظم البلدان متوسطة الدخل، تغيراً هيكلياً: تنخفض حصة الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي وفي العمالة، وسيتواصل هذا الانخفاض، وتتزايد حصة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي وفي العمالة وستستمر في الارتفاع. إن فائض العمالة، الناتج عن تحول الفلاحة وتقلص بعض أجزاء قطاع الصناعة التحويلية، لا يوفر بالضرورة المهارات التي يطلبها القطاع المتوسع – خاصة قطاع الخدمات والأجزاء ذات الكثافة الرأسمالية العالية في قطاع الصناعات التحويلية. ومن جهة أخرى، تهيمن الشركات المملوكة للدولة على جوهر القطاع الحديث للاقتصاد، والذي قد يكون أو لا يكون لديه الديناميكية اللازمة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية وقد لا يحتاج إلى عمال ذوي مهارات منخفضة.

[97] في عام 2015، كان أزيد من 2 مليون من العمال (22 في المائة من إجمالي العمال) البالغين من العمر بين 15 و34 سنة حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي أو أقل. ومن المحتمل أن يبقى هؤلاء العمال في سوق العمل لمدة 30 سنة إضافية على الأقل.

الشكل 13.3 المستوى التعليمي للعاملين (%من الإجمالي - 2012)

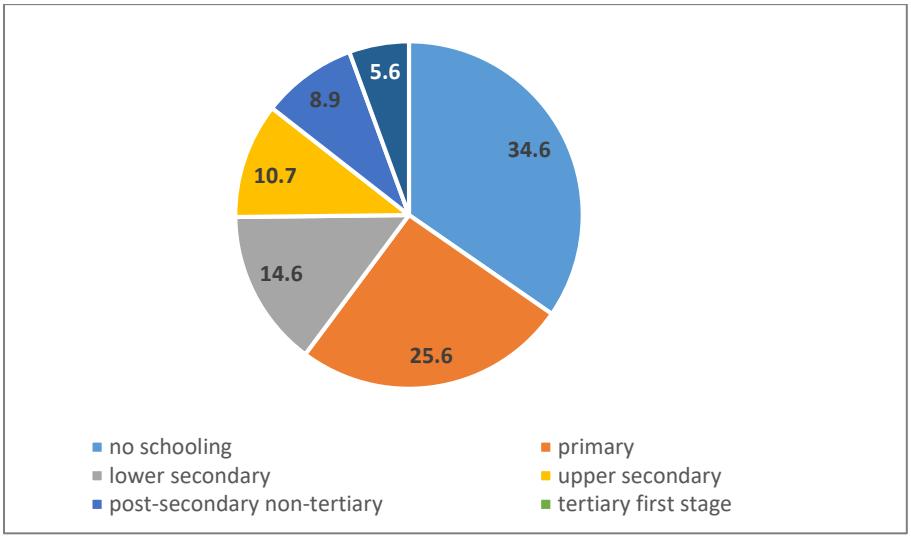

المصدر: المؤشرات العالمية لكفاءات التوظيف (WISE)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الشكل 14.3 المهارات اللازمة في مكان العمل

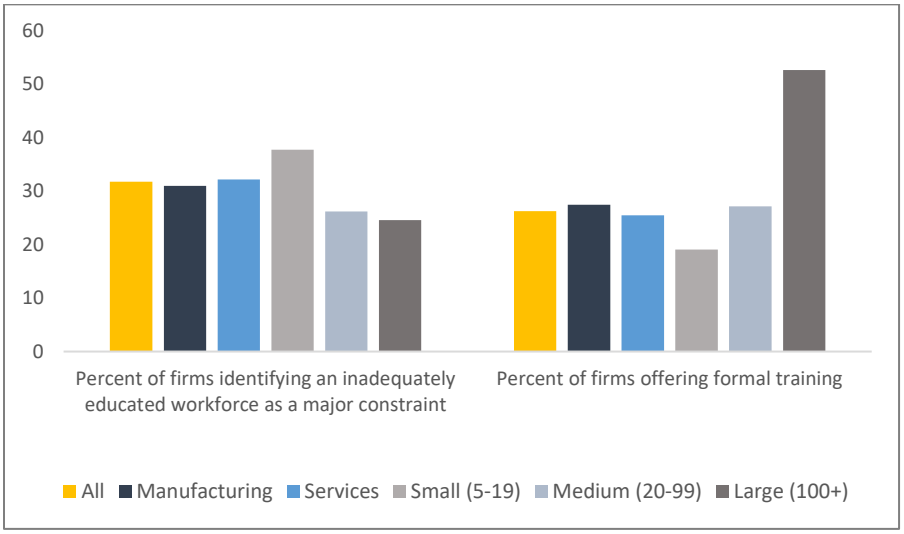

المصدر: البنك الدولي، الدراسة الاستقصائية حول الشركات

قد لا تلعب مؤسسات سوق العمل في المغرب دورها الفعلي في تيسير الوساطة بين الطلب والعرض المرتبطة باليد العاملة.

يبدو أن قانون الشغل المغربي يتضمن مقتضيات مرهقة غير مناسبة لاحتياجات البلاد فيما يتعلق بالتغيير الهيكلي، ولا سيما للعملية الجارية لإعادة تخصيص الوظائف المطلوبة لأغراض الفعالية. مقارنة بالعديد من البلدان المنافسة، فإن مقتضيات سوق العمل المغربية مقيدة بشكل خاص من حيث استخدام العقود محددة المدة، والتسريح، ومرونة ساعات العمل (الشكل 15.3). ويعتبر الحد الأدنى للأجور مرتفعا نسبياً، وفي نهاية المطاف تؤدي الاتفاقات الجماعية ودفع الأقدمية إلى رفع مستويات الأجور عن إنتاجية العمال. وبشكل عام، لا يبدو أن قواعد سوق العمل قادرة على الحد من الطابع غير النظامي الذي يؤثر على 7 من كل 10 وظائف خاصة .ولا يمكن لسياسات سوق العمل النشطة (PAMT) ووكالات التشغيل أن تحقق النتائج المتوقعة.

الشكل 15.3 صعوبات التشغيل والتسريح

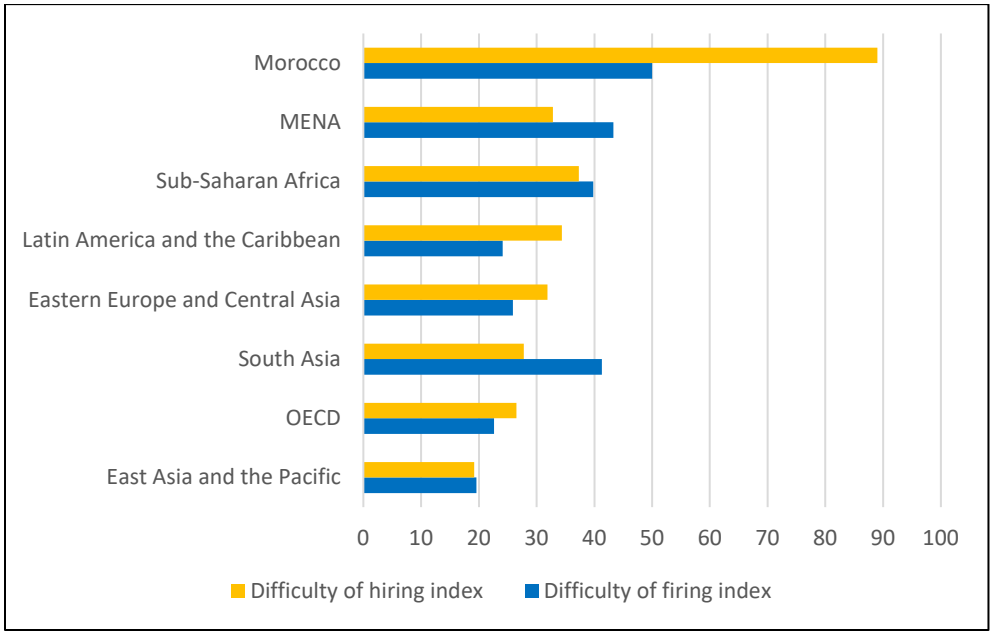

المصدر: ممارسة الأعمال التجارية (Doing Business)، 2013

بشكل عام، تحد العوامل المختلفة وانحرافات المخرجات التي تمت مناقشتها في الأقسام السابقة، من انبثاق فرص اقتصادية جديدة، مع عواقب سلبية على الإنتاجية في المغرب. ظهر تخصيص الموارد عبر القطاعات وعبر المقاولات داخل نفس القطاع من الناحية النظرية والتجريبية كأحد العوامل الرئيسية وراء أداء البلاد من حيث الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (TFP).[98] وتعتبر إعادة تخصيص الموارد بسرعة عبر القطاعات محركا هاما لمكاسب الإنتاجية على مستوى الاقتصاد في المناطق سريعة النمو (مثل جنوب شرق آسيا) والبلدان (مثل تركيا وبولندا وبنغلاديش) التي شهدت تحولات كبيرة في التوظيف خارج القطاع الفلاحي. ومع ذلك، لم يلعب التغيير الهيكلي في المغرب سوى دور ثانوي في دعم نمو إنتاجية العمل. وشكل التغيير الهيكلي أقل من 30 في المائة من نمو الإنتاجية في المغرب في الفترة 1990-1999 وفي الفترة 2000-2011، أي أكثر بقليل من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وأقل من مثيله في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث مثل 55 في المائة من إجمالي الزيادة في إنتاجية العمل (أوكلير وآخرون، 2017). ومع ذلك، شهدت بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية نموًا إجماليًا أعلى للإنتاجية مقارنة بالمغرب، نظرًا للارتفاع "ضمن نمو الإنتاجية"، خاصة في قطاع التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، لئن ساهم تراجع العمالة الفلاحية في المغرب بشكل إيجابي في التغيير الهيكلي من خلال تحرير العمالة من أقل قطاعات الاقتصاد إنتاجية، فإن اليد العاملة هاجرت إلى قطاعات مثل البناء وتجارة الجملة، حيث كان نمو الإنتاجية ضعيفًا نسبيًا أيضًا، مما حدّ من مكاسب الإنتاجية الإجمالية.

[98] Hsieh and Klenow (2009), Bartelsman, Haltiwanger, and Scarpetta (2013), McMillan, Rodrick, and Verduzco-Gallo (2014), Dabla-Norris، وآخرون (2013) من بين آخرين.

بناءً على الدراسات الاستقصائية لدى الشركات التي أنجزها البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن انحرافات السوق في قطاع الصناعات التحويلية في المغرب يمكن أن تفسر "العجز" في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بما يصل إلى 56 في المائة، مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً التي تعرض انحرافات أقل (شوفور وديان سانشيز، 2017). بعبارة أخرى، من شأن تجسير جزء من هذا العجز على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة أن يضيف نقاط مئوية كبيرة للنمو السنوي في قطاع التصنيع وفي إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي (الإطار 2.3). من بين الانحرافات المختلفة، يرجع سبب انخفاض إنتاجية المغرب الصناعية بشكل خاص إلى سوء توزيع الأراضي الهام في قطاع الصناعات التحويلية. وقامت دراسة أجريت في إطار الدراسة التحليلية القطرية المنهجية (SCD) بحساب درجة سوء تخصيص الأراضي في قطاع التصنيع ومكاسب الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج المحتملة والمرتبطة بإعادة تخصيص أفضل للأراضي عبر المقاولات. وخلصت الدراسة إلى أن درجة الانحرافات في سوق الأراضي لا تختلف عن انحرافات السوق الإجمالية التي تمت مناقشتها أعلاه (شوفور وديان سانشيز، 2017). ومع العلم أن الأرض تمثل في المتوسط حوالي 20 في المائة من إجمالي كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، فإن إعادة تخصيص أفضل للأراضي حتى تبلغ مستوى الاقتصاديات غير المشوهة نسبيًا من شأنها أن ترفع الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بنسبة 11 في المائة تقريبًا. ولعل القضاء بشكل كامل على انحرافات في أسواق الأراضي في قطاع الصناعات التحويلية من شأنه أن يزيد الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بنسبة 16 في المائة.

الإطار 2.3 قياس آثار انحرافات السوق في قطاع التصنيع المغربي على الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج المحتملة

تتمثل عوامل التشوه والانحرافات في الإكراهات المرتبطة بالقروض والسياسات المالية والسياسات الضريبية وقوانين العمل التي تختلف بين الشركات (على سبيل المثال بسبب العلاقات السياسية) وتؤثر على الأسعار النسبية للرأسمال واليد العاملة. وتشمل انحرافات المخرجات القوانين التي تقيد الولوج إلى الأسواق و/أو حجم المؤسسة، والرشاوى التي يتعين على الشركات دفعها من أجل العمل، والدعم العمومي للإنتاج، والسياسات التجارية في شكل حماية الاستيراد ودعم الصادرات (الضرائب)، والانحرافات الناتجة عن سياسات الصرف ومراقبة الأسعار.

قد يشير عدم التجانس الملحوظ في الإنتاجية على مستوى المقاولة داخل قطاع ما إلى سوء تخصيص الموارد عبر الشركات، مما يترتب عليه تأثير سلبي كبير على الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (TFP). إن تطبيق الإطار التحليلي، الذي طوره هسيه (Hsieh) وكلينو (Klenow) (2009)، على البيانات الجزئية من الدراسات الاستقصائية للبنك الدولي لدى الشركات لعام 2007 وعام 2013 يسمح بتقدير آثار انحرافات السوق في قطاع التصنيع على مستوى سوء تخصيص الموارد في المغرب وجني مكاسب الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج المحتملة والمتوقعة من القضاء على تلك الانحرافات (شوفور وديان سانشيز، 2017).

على الرغم من أن النتائج التجريبية تظهر انخفاضًا في مستوى انحرافات السوق في قطاع التصنيع في المغرب بين عامي 2007 و2013، إلا أن المستوى الإجمالي للانحرافات في عام 2013 ظل أعلى بكثير من المستويات في فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في بعض البلدان النامية مثل مثل الصين والهند (الجدول ب. 1.2.3). وتتمثل القطاعات الفرعية للتصنيع التي سجلت أعلى مستويات الانحراف في قطاعات المواد الكيميائية (1,13) والمواد الغذائية (1,06)، في حين أن قطاعات النسيج (0,62) والآلات (0,6) كانت أقل عرضة للانحرافات. وتشير التقديرات إلى أن القضاء بشكل كامل على هذه الانحرافات (التحرير الكامل) ستؤدي إلى مكاسب بنحو 84 في المائة في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج لقطاع التصنيع. ولعل خفض هذه الانحرافات إلى المستوى السائد حاليًا في البلدان المتقدمة (التحرير الجزئي) من شأنه أن يؤدي إلى تحسن كبير بنسبة 56 بالمائة في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

الجدول ب. 1.2.3 مستوى انحراف السوق والمكاسب المحتملة من حيث الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

البلد	المغرب		الولايات المتحدة	فرنسا	كوريا الجنوبية	الصين	الهند
السنة	2007	2013	1997	2005	2012	2005	1994
مستوى انحراف السوق	1.01	0.77	0.49	0.48	0.55	0.63	0.67
المكاسب المحتملة من حيث الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بالنسبة المئوية %	غير متاح	83.8	42.9	غير متاح	غير متاح	86.6	127.5

4.1.3. للتنافسية والتنويع

على الرغم من أن المغرب فتح اقتصاده تدريجياً أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، إلا أنه لا يزال يكافح للاستفادة الكاملة من استقراره السياسي وقربه الجغرافي من أوروبا وجاذبيته النسبية للاستثمار الأجنبي، وجعل هذا الانفتاح ميزة تنافسية حاسمة تقود إلى تحقيق مسار التقائي اقتصادي سريع ومدمج. تتراجع حصة المغرب في التجارة الدولية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بينما شهد معظم منافسيه زيادة كبيرة في حصصهم (الشكل 16.3). دون التقليل من النمو في المحتوى التكنولوجي للصادرات الجديدة من المنتجات المصنعة (السيارات، صناعة الطائرات والإلكترونيات)، يكافح المغرب بشكل عام للرفع من حجم صادراته ومستوى التطور وقيمة منتوجاته المصدرة.

يعتبر حوالي 70 في المائة من المستهلكين المغاربة أن منتجات "صنع في المغرب" ذات جودة متواضعة مقارنة بالمنافسة الأجنبية (الاتحاد العام لمقاولات المغرب، 2014). حتى الآن، وعلى الرغم من النتائج المشجعة في أفريقيا جنوب الصحراء، لم يتمكن المغرب إلا من اختراق قطاع صغير من أسواقه المحتملة، بمجموعة محدودة من المنتوجات، وخاصة في أوروبا. ولئن كان هنالك بعض النمو في المحتوى التكنولوجي للصادرات الجديدة من المنتوجات المصنعة، مثل السيارات، فإن سلة التصدير توسعت بشكل طفيف، وتظل تركز على مجموعة محدودة من الصناعات (النسيج، والإلكترونيات، والفوسفاط ومشتقاته، والفواكه والخضروات الطازجة، والأسماك) (الشكل 17.3). بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن المغرب قد فتح آفاقًا جديدة عندما قام بتحرير بعض الخدمات (النقل الجوي) قبل بضع سنوات، إلا أنه يميل إلى التخصص في الخدمات التجارية غير المتطورة نسبيًا ولا يستغل بالكامل القيمة المضافة التي يمكن العثور عليها في الأنشطة في بداية ونهاية سلاسل القيمة العالمية.

الشكل 16.3 حصة المغرب في التجارة العالمية

(المؤشر 100 لعام 1980)

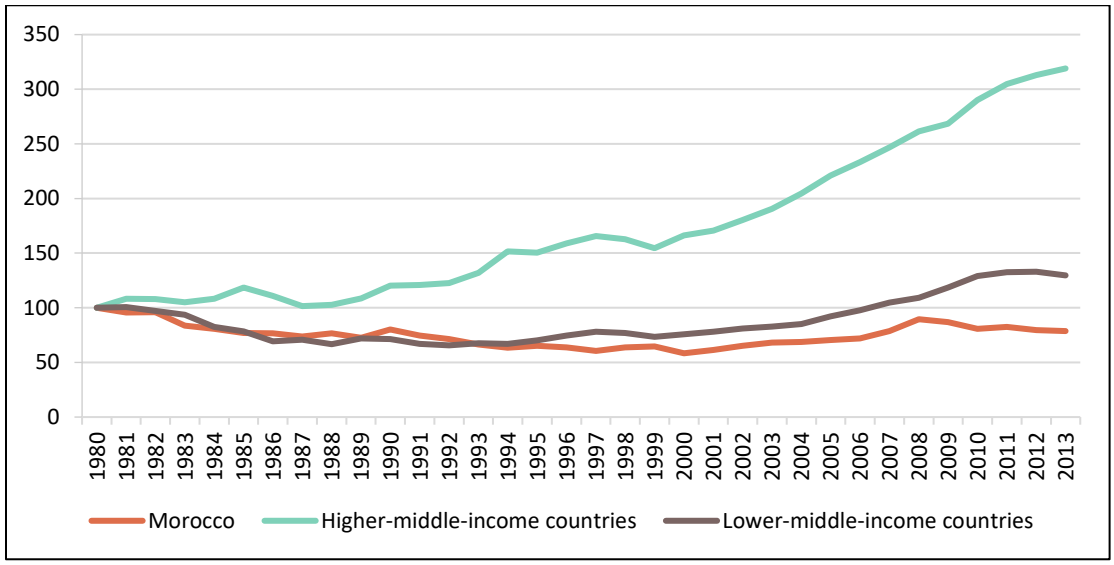

المصدر: مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي.

الشكل 17.3 تطور سلة صادرات المغرب بين 2005 و2016

ما هي صادرات المغرب في عام 2005؟

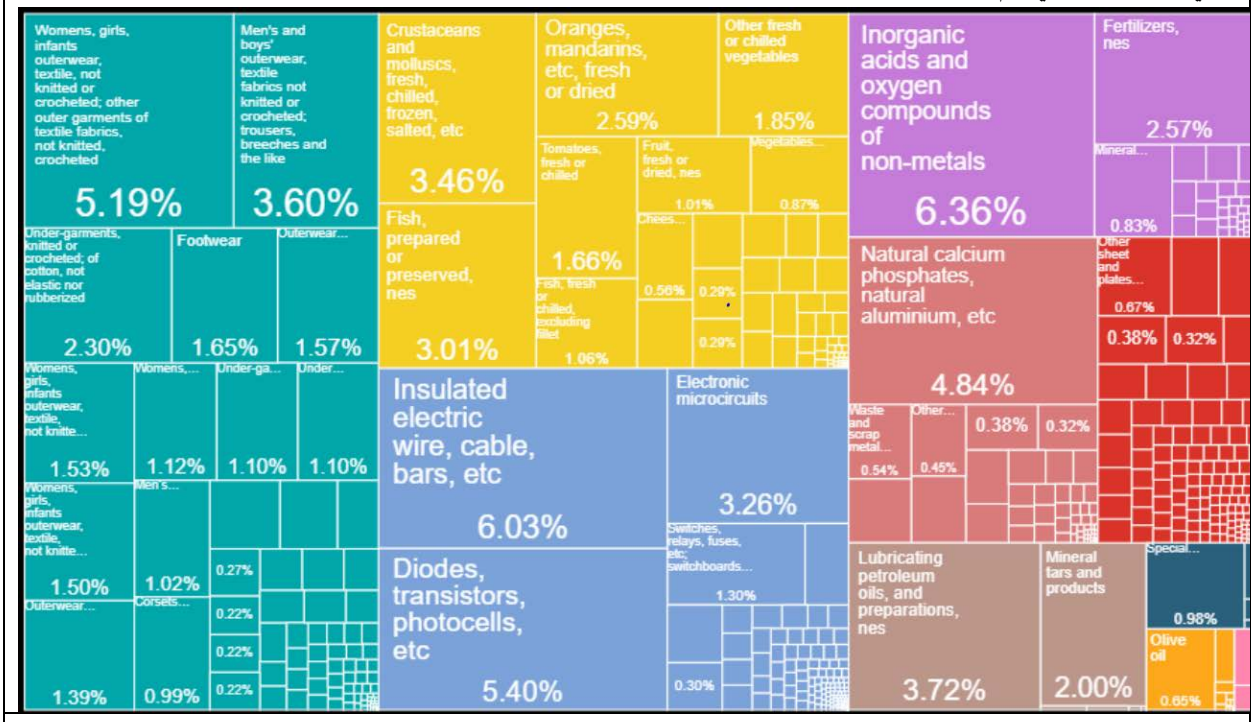

ما هي صادرات المغرب في عام 2016؟

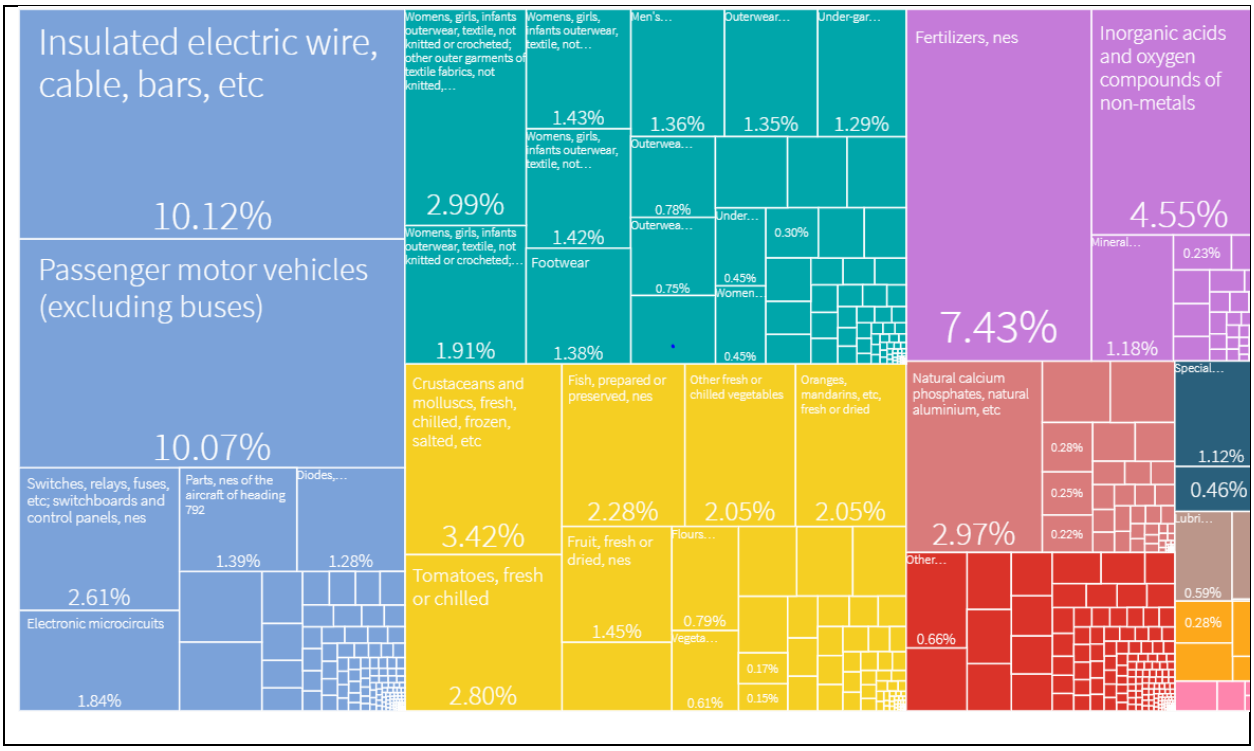
Insulated electric wire, cable, bars, etc
10.12%
Passenger motor vehicles (excluding buses)
10.07%
Switches, relays, fuses, etc; switchboards and control panels, nes
2.61%
Parts, nes of the aircraft of heading 792
1.39%
Diodes,...
1.28%
Electronic microcircuits
1.84%
Womens, girls, infants outerwear, textile, not knitted or crocheted; other outer garments of textile fabrics, not knitted,...
2.99%
Womens, girls, infants outerwear, textile, not...
1.43%
Womens, girls, infants outerwear, textile, not...
1.42%
Womens, girls, infants outerwear, textile, not knitted or crocheted;...
1.91%
Footwear
1.38%
Men's...
1.36%
Outerwear...
1.35%
Under-gar...
1.29%
Outerwea...
0.78%
Outerwea...
0.75%
Under...
0.45%
0.30%
Women...
0.45%
Crustaceans and molluscs, fresh, chilled, frozen, salted, etc
3.42%
Tomatoes, fresh or chilled
2.80%
Fish, prepared or preserved, nes
2.28%
Other fresh or chilled vegetables
2.05%
Oranges, mandarins, etc, fresh or dried
2.05%
Fruit, fresh or dried, nes
1.45%
Flours...
0.79%
Vegeta...
0.61%
0.17%
0.15%
Fertilizers, nes
7.43%
Natural calcium phosphates, natural aluminium, etc
2.97%
0.28%
0.25%
0.22%
Other...
0.66%
Inorganic acids and oxygen compounds of non-metals
4.55%
Mineral...
1.18%
0.23%
Special...
1.12%
0.46%
Lubri...
0.59%
0.28%

يسلط الاختراق الضعيف للصادرات المغربية، من السلع والخدمات على حد سواء، الضوء على المشاكل الهامة التي تطرحها التنافسية في البلاد. تستمد هذه المشاكل جدورها من عدة عوامل: ليس فقط ارتفاع تكاليف المدخلات، نظرًا لحماية قطاعات الخدمات وعدم مرونة الأسعار المحلية، ولكن أيضًا جودة البنية التحتية والخدمات اللوجستية (بما في ذلك النقل). وعلى الرغم من الإنجاز الملحوظ لميناء طنجة المتوسط والتقدم الحقيقي في إدارة الجمارك، إلا أن المغرب يعاني من مهل زمنية أطول وتكاليف أعلى ذات الصلة بلوجستيات الصادرات والواردات مقارنة بأهم منافسيه. وفي عام 2015، احتل المغرب المرتبة 86 من أصل 160 دولة في مؤشر الأداء اللوجستي، بانخفاض 24 رتبة مقارنةً بالمتوسط في الترتيب خلال الفترة 2007-2014 (البنك الدولي، 2016). وتتفاقم هذه المشاكل بسبب نظام أسعار الصرف الذي بدأ للتو في إظهار مرونة متزايدة، وبسبب ضوابط الرأسمال التي تفضي إلى تطوير قطاع السلع غير القابلة للتداول، والتي تشكل عقبة كبيرة أمام تنافسية المغرب في الأسعار وتنويع المنتوجات والإندماج الإقليمي والعالمي. وبالنظر إلى الوضع الحالي لتحفيزات السوق، فإن الافتقار إلى التنويع في منتوجات التصدير الأكثر تطوراً يعزى جزئياً إلى كره المصدرين للمخاطرة. وما فتئ عدد الشركات المصدرة يتراجع، حيث أن عدد المنسحبين تجاوز عدد الداخلين إلى وقت قريب (الشكل 18.3). علاوة على ذلك، غالباً ما تكون الشركات الموجودة قديمة وصغيرة وأقل قدرة من الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات على تزويد سلاسل القيمة العالمية. فضلا عن ذلك، تقتصر صادرات المغرب على عدد محدود من الشركات المصدرة (الشكل 19.3). ويمثل المصدرون من فئة 1 في المائة العليا 55 في المائة من إجمالي صادرات المغرب. وثمة عدد محدود من الشركات التي تقوم فعليًا بالتصدير (أقل من 20 بالمائة مدرجة في الدراسة الاستقصائية لدى الشركات لعام 2013)، مما يحرم المغرب من مكاسب إنتاجية هامة محتملة.

الشكل 18.3 عدد المصدرين

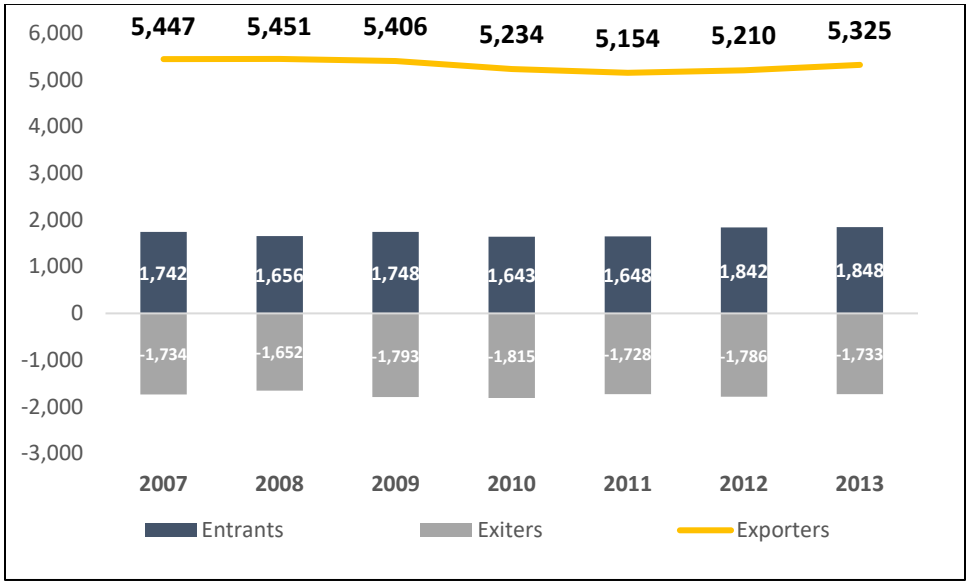

المصدر: قاعدة بيانات التصدير

الشكل 19.3 تركيز المصدرين

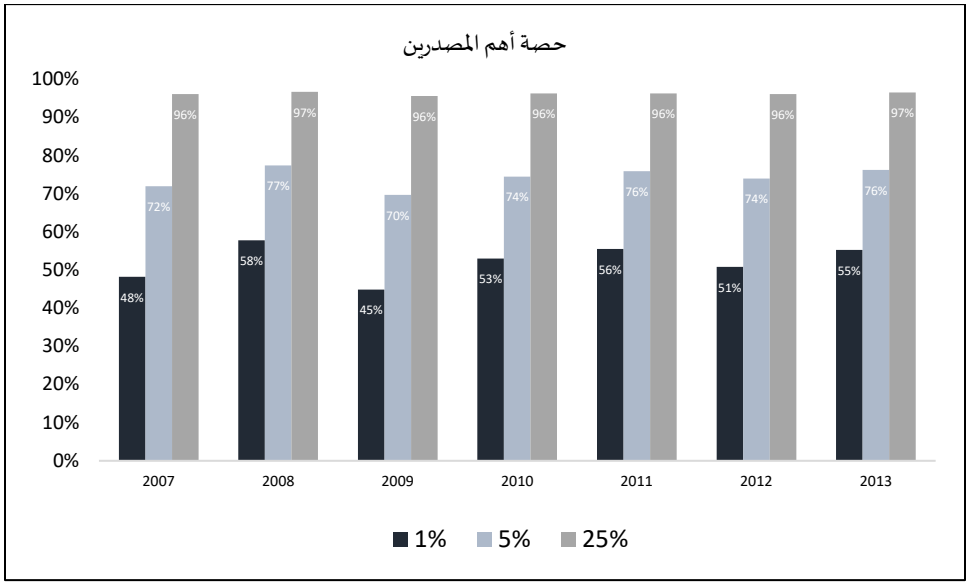

المصدر: قاعدة بيانات التصدير

لقد ثبت بوضوح من الناحية النظرية والتجريبية أن المؤسسات التي تنظم التجارة الخارجية لبلد ما تسعى إلى الاستفادة من فوائد التخصص والتقسيم الدولي للعمل بغية تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتسريع التغيير الهيكلي وتحقيق مداخيل أعلى. سيتمكن المغرب من رفع إنتاجيته إذا تمكن قطاع التجارة الخارجية من التطور والمساهمة بشكل أكبر في النمو. وسيتطلب هذا التحول إنهاء "التحيز ضد التصدير" الذي لا يزال مستوطنًا في المؤسسات والسياسات التي تنظم التجارة الخارجية (البنك الدولي، 2006).

- **تيسير ترتيبات وضوابط الصرف**. يميل نظام أسعار الصرف الثابت الذي يفضي إلى قطاع السلع غير القابلة للتداول، إلى إضعاف القدرة التنافسية للأسعار في الأسواق الثالثة. على النحو الموصى به في الدراسات التحليلية التي أجراها بنك المغرب (BAM، 2016)، يمكن للمغرب أن يتدراس إمكانية اعتماد نظام أكثر مرونة لأسعار الصرف بشكل سريع لتمكين الدرهم من الوقوف بشكل دائم عند سعر متناسب مع أسعار السوق. يعد هذا التغيير أمرًا ملحًا بشكل خاص لأن المغرب يتمركز بشكل رئيسي في المنتوجات ذات القيمة المضافة المنخفضة والتي تعد تنافسية أسعارها في الأسواق الثالثة حاسمة والتي يسارع فيها المنافسون الأجانب باستخدام أداة سعر الصرف. على سبيل المثال، ارتفع الدرهم بحوالي 100 في المائة مقابل الريال البرازيلي والراند الجنوب أفريقي منذ عام 2012، وبنسبة 50 في المائة مقابل الليرة التركية منذ عام 2013.[99] وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستمر تخفيف السيطرة على العملة بغية ضمان قابلية

[99] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات الحديثة حول العلاقات بين سعر الصرف والتنافسية تؤكد الدور الهام للتخصص العمودي. ونتيجة لذلك، فإن المؤشر الفعلي الحقيقي لسعر الصرف الذي يسمح بالتخصص التجاري العمودي (عندما تستخدم الواردات لإنتاج منتوجات التصدير) من شأنه أن يكون مؤشرا أفضل للتنافسية (انظر على سبيل المثال، برنز (Berns) وجونسون (Johnson)، 2012).

التحويل الدرهم الكاملة على المدى المتوسط وبالتالي الرفع من جاذبية المغرب بالنسبة للمستثمرين والفاعلين في التجارة العالمية، بما في ذلك بهدف جعل القطب المالي للدار البيضاء مركزًا ماليًا إقليميًا.

- **تقليل تحفيزات السوق للقطاعات المحلية.** تقدم الحكومة المغربية مجموعة متنوعة من البرامج التحفيزية للمستثمرين، تكون متداخلة في بعض الأحيان، معظمها ذات تركيز قطاعي.[100] فيما يتعلق بصندوق التنمية الصناعية (الذي خصص له 2 مليار دولار أمريكي لدعم تطوير قطاع التصنيع)، تظل معايير الأهلية للحصول على التحفيزات مركزة في معظمها على حجم المشروع من حيث الاستثمار، بدلاً من تأثيره من حيث العمالة، ونمو القيمة المضافة والصادرات. ونتيجة لذلك، يميل المستثمرون المحليون إلى تفضيل القطاعات المحلية الأقل مخاطرة، ويعزى معظم النمو في صادرات المنتوجات القابلة للتداول إلى المستثمرين الأجانب بدلاً من بروز شبكة من المصدرين المغاربة. على سبيل المثال، في قطاع الطيران، حيث يقترب النمو من 20 في المائة سنويًا، لا تكن هنالك أي مقاولات صغرى ومتوسطة ذات تمويل مغربي بين المصنعين أو الموردين عند نهاية عام 2017. وعلى الرغم من وجود بعض الآليات لدعم الابتكار والتصدير،[101] إلا أن استخدامها يبقى دون المستوى المنشود إلى حد كبير كما أنها لا تتمتع بموارد كافية مقارنة بالتحفيزات المقدمة لإنشاء مشاريع كبيرة. ولئن كانت بعض هذه التحفيزات لا تزال ضرورية لمعالجة المعيقات المستمرة أمام الاستثمار (لا سيما الولوج على الأراضي والقروض)، فإن المغرب من شأنه أن يستفيد من تنسيق تعدد خطط التحفيزات المتداخلة ومن مراجعة الغرض منها كأدوات للنهوض بالقدرة التنافسية ونمو تطور الإنتاج المغربي، مع منح الأهلية على أساس النتائج بدلا من الاستثمارات الأولية[102].

- **تحسين النظام التجاري وتيسير التجارة.** يمكن للمغرب أن يخفض حواجزه التجارية، على سبيل المثال عن طريق إطلاق خطة جديدة لخفض وتوحيد التعريفة الجمركية على الدولة الأكثر تفضيلاً (مرتفعة، بنسبة 25 في المائة)، عن طريق تخفيض عدد الخطوط التعريفية التي لا تزال المعدلات المطبقة فيها تتجاوز المعدلات المحددة من قبل منظمة التجارة العالمية المغربية بالنسبة للمغرب، ومع ضمان نفس الرسوم الجمركية تدريجيا لجميع شركائه (منظمة التجارة العالمية، 2015). وبالمثل، ثمة إمكانات هائلة لتحرير التجارة الفلاحية، التي لا تزال محمية بموجب نظام الحصص والرسوم الجمركية العالية. ولعل المغرب يستفيد أيضًا من تعديل ومواءمة تدابيره غير التعريفية والإجراءات ذات الصلة من حيث الوقت والكلفة (كادوت (Cadot)، ملوش (Malouche) وسائز (Saez)، 2012). وفي الأخير، يعتبر تيسير التجارة والترابط الجهوي، خاصة النقل البحري، أجندة غير مكتملة ولكنها حيوية لاندماج المغرب.

---

[100] على الرغم من عدم وجود تقييمات لتأثير هذه البرامج، فإن طبيعة وطرق إسناد التحفيزات تشير إلى أنها موجهة نحو المشاريع ذات الاستثمارات الضخمة وتراكم الرأسمال بدلاً من الابتكار وتعزيز قدرات الفاعلين لزيادة تطوّر منتوجاتهم القابلة للتداول وغزو أسواق التصدير وإدماج سلاسل القيمة العالمية. وبصرف النظر عن التحفيزات الضريبية والجمركية، يهدف الجزء الأكبر من التحفيزات القطاعية إلى دعم تشييد المباني واقتناء المعدات في مجموعة متنوعة من القطاعات التي تركز أساسًا على السوق المحلية (الإسكان، السياحة، الفلاحة، إلخ.) حيث تعتبر القدرة التنافسية التصديرية للمغرب منخفضة.

[101] عقود تنمية التصدير " Export Synergia "، مساعدة الشركات المصدرة المبتدئة، نمو الصادرات بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلخ.

[102] تجدر الإشارة إلى أنه خلال تقييم المشاريع الاستثمارية التي تستفيد من الدخل غير المادي الناتج عن الاستثمار الأجنبي (FDII)، يتم إيلاء اهتمام خاص لقدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التسريع الصناعي، وخاصة خلق فرص العمل.

- **تحسين نظام الاستثمار الأجنبي**. على الرغم من أن المغرب فتح غالبية قطاعات اقتصاده أمام الاستثمار الأجنبي، فإنه لا يزال بحاجة إلى التخلص من بعض القيود على الملكية الأجنبية للرأسمال في بعض القطاعات (خدمات النقل، والتأمين، والخدمات المهنية، إلخ.) مع ضمان أن التحفيزات المستخدمة لجذب المستثمرين الأجانب لا تعيق الاندماج المحلي وأن المقتضيات القانونية الواضحة بشأن المحتوى المحلي تطبق بشكل صحيح. ويمكن للمغرب اعتماد سياسة مستقرة بشأن المِلكية أقل كلفة وأكثر شفافية وأكثر اتساقًا لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب. وتعمل وزارة العدل على تجديد الإطار القانوني والتنظيمي للإجراءات الجماعية بالنظر إلى أن نظام الإعسار يحتل حاليا المرتبة الأخيرة في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية. ويبلغ معدل التحصيل 28 سنتيما فقط للدولار لمسطرة إعسار تستمر لمدة ثلاث سنوات ونصف في المتوسط.

- **التفاوض على اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة**. تشكل آفاق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي هدفًا استراتيجيًا ينطوي على إمكانات فريدة للنمو والتغيير بالنسبة للاقتصاد المغربي (شوفور، 2013). ولعل تشجيع المزيد من حرية الحركة للسلع والخدمات والرأسمال والعمالة بين المغرب والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يحسن مكانة المغرب في المنافسة العالمية، بما في ذلك عن طريق اندماجه في سلاسل القيمة الأوروبية، مما سيساهم بشكل كبير في رفع إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج في البلاد.

- **تنويع التجارة والاستثمار جنوب جنوب**. من خلال توسيع أنشطته الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، يعمل المغرب على بناء تعاون قوي جنوب - جنوب في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، حيث يتمتع المغرب بقدرة تنافسية عالمية. وقد تم دعم ذلك من خلال السياسة الخارجية للمغرب، وتركيز أنشطة النهوض بالاستثمار، وما تلاها من تخفيف قوانين الاستثمار الأجنبي. وبالتوازي، دفع التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة والقدرات الفائضة والأسواق المحلية المشبعة نسبياً بعض الشركات المغربية الرائدة إلى الاستثمار في الاقتصادات الناشئة والنامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. على الرغم من أن الانفتاح على أفريقيا جنوب الصحراء يوفر فرصًا، فإنه ينطوي أيضًا على بعض المخاطر، لا سيما في القطاع البنكي حيث قد يؤدي التعرض للأسواق الأفريقية، وخاصة السندات السيادية المحلية، إلى انخفاض جودة الأصول.[103] ويتطلب توسيع وتعميق الآثار الإيجابية للاستثمارات المغربية جنوب - جنوب تيسير ولوج المزيد من الشركات المغربية إلى بلدان ناشئة ونامية أخرى. ولئن كان على الشركات المغربية أن تواصل تعميق علاقاتها مع إفريقيا جنوب الصحراء، فإنه يتعين عليها أيضا تنويع وجهاتها الاستثمارية واستكشاف المزيد من الفرص داخل المنطقة المغاربية (على الرغم من القيود السياسية)، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسعة وكذلك في تركيا وغيرها من الأسواق الناشئة. ويتطلب القيام بذلك تحسين تخصيص القروض للقطاعات التنافسية، وتقليل امتيازات المنافسة غير العادلة، وسلطات السوق المفرطة بالإضافة إلى مواصلة النهوض بالإدماج التجاري والاستثماري، والتعاون الإقليمي، علاوة على مواءمة اللوائح التنظيمية والسياسات. وسيكون دعم تطوير أسواق الرأسمال المحلية / الإقليمية أمرًا ضروريًا أيضًا.

[103] على سبيل المثال، تمثل أفريقيا (باستثناء المغرب) حوالي 20 في المائة من صافي الدخل و13 في المائة من أصول البنوك المغربية الرائدة الثلاثة: التجاري وفا بنك، البنك الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية (فيتش وموديز، 2016).

إلى جانب التجارة الدولية، يعتمد الرفع من الكفاءة الاقتصادية وتسريع التغيير الهيكلي وتحقيق مداخيل مرتفعة أيضًا على القدرة على الاستفادة الكاملة من التجارة المحلية والتنويع، وخاصةً في قطاع زراعة الكفاف. سيبقى سعي المغرب لتحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع بعيد المنال في غياب المزيد من الفرص الاقتصادية للساكنة القروية، التي تتألف في أغلبيتها من فلاحين، وتحفيزات أفضل للفلاحين الشباب – داخل القطاع الزراعي وخارجه. ويعمل حوالي 85 في المائة من سكان القرى في الفلاحة، ويقدر أن القطاع الفلاحي يولد 40 في المائة من الوظائف في جميع أنحاء البلاد، ويشغل 4 ملايين شخص. وتعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي للدخل في المناطق القروية، وتتوفر معظم الضيعات على جودة متدنية، وإنتاجية ضعيفة، وزراعة شبه كفافية في أراضي صغيرة. ويواجه صغار الفلاحين إكراهات هامة، تشمل الأراضي المهمشة، وقضايا التحفيظ العقاري، وتشتت الأراضي، والتساقطات المطرية التي يتعذر التنبؤ بها، ومحدودية الولوج إلى الأسواق، وضعف تنظيم الفلاحين. ويتمثل أحد الإكراهات الأساسية في المستوى التعليمي الضعيف للغاية (معدل الأمية المرتفع).

كما هو الحال في بلدان نامية أخرى، يسجل القطاع الفلاحي في المغرب تباينات واضحة بين الفلاحين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء. يسلط الواقع المتمثل في أن أقل من 1 في المائة من الفلاحين – يمثلون 14 في المائة من الأراضي المزروعة – يملكون ضيعات مربحة للغاية، تجارية وموجهة نحو التصدير، الضوء على الطبيعة المزدوجة وعدم المساواة في قطاع الفلاحة. ويدير معظم الضيعات الصغيرة أرباب الأسر المعيشية الأكبر سنا والذين لديهم مستويات تعليمية متدنية – أكثر من 45 في المائة من أرباب الأسر المعيشية الفلاحية تزيد أعمارهم عن 55 عامًا و81 في المائة منهم أميون. وتفتقر تلك الأسر المعيشية إلى الخبرة الفنية ونادراً ما تستخدم التقنيات الحديثة. ولتلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي للماشية ولذويهم، يقوم أصحاب الضيعات الصغيرة بإنتاج سلع زراعية منخفضة القيمة – مثل القمح والشعير – مستفيدين من الإعانات الحكومية وتدابير حماية السوق. وتوفر مجموعات صغيرة لكنها فعالة للغاية من المزارعين التجاريين، الذين ينتجون محاصيل عالية القيمة موجهة للتصدير، فرص عمل لـ 50 في المائة من اليد العاملة القروية (البنك الدولي، 2013 أ). وتنخرط النساء بنشاط في الفلاحة، حيث تشارك 57 في المائة من السكانة القروية النسوية في العمل الفلاحي؛ ومع ذلك، غالباً ما تظل مساهماتهن غير مدفوعة الأجر أو بأجر متدني، ويحرمن من إمكانية الولوج إلى العقار والتمويل والاستشارة الفنية. حوالي 73 في المائة من اليد العاملة النسوية في القطاع الأساسي غير مدفوعة الأجر، وهي نسبة أعلى من نسبة عمالة الشباب بدون أجر والتي تبلغ 60 في المائة. ومن جهة أخرى، تكسب النساء نصف ما يحصل عليه الرجال مقابل العمل الفلاحي. وتعتبر هذه النسبة أكبر فجوة في الأجور بين الجنسين – لنفس الوظيفة وبنفس المؤهلات – في أي قطاع بالمغرب. وبشكل عام، تكسب النساء ما بين 30 و50 في المائة أقل من الرجال بحسب القطاع (البنك الدولي، 2015).

لمواجهة هذه التحديات وخلق المزيد من الفرص الاقتصادية للساكنة القروية، أطلق المغرب في عام 2008 استراتيجية شاملة للتنمية الفلاحية، وهي مخطط المغرب الأخضر (PMV). تم تصميم المخطط لتشجيع الانتقال من قطاع فلاحي يتمتع بحماية عالية إلى قطاع أكثر انفتاحاً على الأسواق، مع التركيز من جهة على إضافة القيمة على طول سلاسل الصناعات الغذائية لفائدة المنتجين الصغار والكبار على حد سواء، ومن جهة أخرى على القدرة على مقاومة التغيرات المناخية. ويهدف مخطط المغرب الأخضر إلى مضاعفة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، وخلق 1,5 مليون منصب شغل، وخفض نسبة الفقر

في المناطق القروية إلى النصف بحلول عام 2020، وبالتالي تحويل هذا القطاع إلى مصدر مستقر للنمو والتنمية الاقتصادية ذات القاعدة العريضة.

على الرغم من التقدم المحرز (الإطار3.3)، تقر الحكومة بالحاجة إلى إجراء تعديلات خلال الفترة المتبقية لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر (2016-2020). تتضمن هذه الأجندة تنفيذ إصلاحات لأسواق البيع بالجملة والمسالخ؛ وتحسين نموذج التجميع بناء على التجارب الدولية؛ وتعزيز نظام الابتكار الفلاحي في البلاد؛ والنهوض بولوج أفضل إلى الخدمات المالية؛ وتعزيز المنظمات المهنية للفلاحين؛ والاستهداف وتحسين فعالية السياسات العمومية (إعانات "أكثر ذكاء")؛ ومواصلة الانتقال نحو قطاع فلاحي مقاوم وذكي مناخيا. ومع ذلك، ثمة مخاوف بشأن قدرة السوق على استيعاب زيادات الإنتاج الناجمة عن تزايد الاستثمارات الفلاحية (من محاصيل الأشجار). وتسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (MAPMDREF) إلى التركيز بشكل أكبر على تحسين تنسيق وأداء سلاسل القيمة الرئيسية.

الإطار 3.3 مخطط المغرب الأخضر (PMV): السياسة القطاعية المغربية في مجال الفلاحة

بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسساتية والسياسية المتقاطعة، تم تأسيس مخطط المغرب الأخضر على ركيزتين: تستهدف الركيزة الأولى المزارعين التجاريين وإدماجهم في الأسواق الوطنية والدولية من خلال فلاحة عالية القيمة، بينما تستهدف الركيزة الثانية صغار الفلاحين، خاصة في المناطق الهامشية. في إطار كلا الركيزتين، يتم توفير الدعم المالي والتنظيمي لربط الفلاحين بالسوق. تشمل التدابير المتقاطعة تحسين تدبير الري، وتحديث الأسواق المحلية، والسياسات المالية والتحفيزية، وتعبئة الأراضي الفلاحية، وإنشاء منظمات بين مهنية. وتم الاتفاق على أهداف محددة بين الحكومة وممثلي القطاع من خلال عقود إطارية (عقود برامج) تغطي الفترة إلى غاية عام 2020.

تمت ترجمة مخطط المغرب الأخضر إلى خطط فلاحية جهوية (PARs) تحدد سلاسل القيمة ذات الأولوية بناءً على الظروف البيئية الفلاحية وإمكانات التنمية. وجرى إصلاح صندوق التنمية الفلاحية (FDA)، الأداة الحكومية الرئيسية لدعم القطاع الفلاحي، وتمت مواءمة أنشطته مع التوجهات الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. ويقدر إجمالي الاحتياجات الاستثمارية لمخطط المغرب الأخضر في 2,37 مليار دولار أمريكي، خلال الفترة 2008-2020، سيتم تمويل 75 بالمائة منها من قبل مؤسسات عمومية والباقي من خلال مساهمات المستفيدين.

من حيث وضعية التنفيذ ونتائجه، رفع مخطط المغرب الأخضر من إنتاج بعض المحاصيل، مع مضاعفة إنتاج الزيتون تقريبا. ومن عام 2008 إلى 2016، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلاحي بنسبة [7,7] في المائة سنويا مقارنة بـ [4,4] في المائة من إجمالي الناتج المحلي العام. وارتفعت قيمة الفلاحة في المغرب من 75 مليار درهم في عام 2008 إلى [118] مليار درهم ([12] مليار دولار أمريكي) في عام 2016. وتضاعفت الاستثمارات الفلاحية 1,7 مرات وزادت صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 30 في المائة. وتم تأجير الأراضي المملوكة للدولة بأسعار منخفضة، مما أدى إلى زراعة 13 مليون شجرة فاكهة. ونما استخدام البذور المعتمدة بنسبة 120 في المائة. وعلى المستوى المؤسساتي، تشمل أهم نتائج مخطط المغرب الأخضر تقديم نموذج إدارة جديد لأسواق الجملة؛ وتحسين الإطار المؤسساتي والتنظيمي للمسالخ؛ وإحداث إطار قانوني للزراعة التعاقدية؛ وتحديث نظام الابتكار الفلاحي (آلية البحوث التنافسية، فتح خدمات الإرشاد للقطاع الخاص)؛ وإنشاء نظام أكثر فعالية لمراقبة سلامة الأغذية (عدد أكبر من الشهادات ونسبة أقل من حالات رفض الصادرات من الاتحاد الأوروبي)؛ وتحسين فعالية استخدام الفلاحين للمياه، وأداء الفاعلين في مجال خدمات الري، والتخطيط الحكومي للري.

يمكن أن تضطلع الصناعات الغذائية بدور أكبر في خلق فرص اقتصادية جديدة في المناطق القروية. لا يزال قطاع الصناعات الغذائية متخلفاً إلى حد كبير مع انخفاض كثافة المقاولات (أقل بكثير من 1 في المائة).[104] يقدر حجم قطاع الصناعات الغذائية حالياً في 2050 شركة، معظمها من الشركات الصغرى والمتوسطة، وتُشغِّل حوالي 143.000 شخص. وتواجه الصناعات الغذائية إكراهات تعوق تنميتها من قبيل ضعف إلى إمكانية النفاذ الموثوق إلى مواد أولية عالية الجودة في سلاسل القيمة الرئيسية لدعم القيمة المضافة، وغياب إمكانية التتبع، وضعف فعالية عمليات التفتيش وعمليات إصدار الشهادات لسلامة الأغذية وتصديرها، والافتقار إلى البنية الأساسية للجودة بما في ذلك مرافق ما بعد الحصاد، حصة هامة من الصناعة الغذائية غير النظامية تستدعي العمل على الرفع من الجودة والولوج إلى الأسواق، ومحدودية النفاذ إلى التمويل بالنسبة للاستثمارات على المدى المتوسط والطويل. وتواجه المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الصناعات الغذائية، ولا سيما المقاولين الشباب في المجال الفلاحي، قيودا مرتبطة بضعف الولوج إلى خدمات تنمية الأعمال والمهارات والتمويل.

لتطوير قطاع الصناعات الغذائية، تم توقيع عقد إطاري في 17 أبريل 2017 مع 13 جمعية مهنية. يهدف هذا العقد إلى تعزيز الإندماج بين الإنتاج عند المنبع والتصنيع في النهاية؛ وتطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى؛ وإدراج الصناعة في البيئة الاقتصادية الدولية وتحسين قدرتها التنافسية؛ وتعزيز النهوض بالصادرات في الأسواق التقليدية وتطوير أسواق جديدة عالية النمو للتصدير؛ وتحفيز الاستثمار الخاص الموجه نحو المنتوجات المدرة للدخل في الأسواق الدولية؛ والمساهمة في التنمية القروية وتأمين دخل الفلاحين وزيادته؛ وضمان استقرار الوظائف في القطاع بالإضافة إلى خلق القيمة المضافة.

2.3. حكامة عامة أكثر شمولية

1.2.3. عند صياغة وتنفيذ سيادة القانون

على الرغم من الإصلاحات العامة التي أنجزت لتعزيز سيادة القانون، لا سيما الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال دستور عام 2011 واعتماد ميثاق إصلاح منظومة العدالة، لا تزال سيادة القانون والنظام القضائي في المغرب يواجهان تحديات واضحة (البنك الدولي، 2014ب). وفقًا لمؤشر سيادة القانون (مشروع العدالة العالمية، 2017)، تتعلق أهم نقاط الضعف بالعدالة الجنائية (لا سيما عدم استقلالية القضاء)، والحقوق الأساسية (لا سيما الحق في الخصوصية)، والفساد (خاصة في النظام القضائي) (الشكل 20.3). ولا تزال السلطة القضائية تعاني من سمعة سيئة في نظر الجمهور (انعدام الفعالية، وعدم الاستقلال، والفساد). وفقًا للمقياس العربي 2012-2014، أقل من ربع المغاربة الذين تم استجوابهم يعتبرون أن النظام القضائي فعال، بينما عبَّر أكثر من ثلاثة أرباع المستجوبين في الأردن أو الكويت على سبيل المثال، عن آراء إيجابية عن النظام القضائي في بلدهم. ووفقًا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية لإدراك الفساد (2016)، تراجع المغرب وأصبح يحتل حاليا المرتبة 90، ويتفوق عليه العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[104] نسبة مقاولات الصناعات الغذائية مقارنة بعدد الضيعات.

الشكل 20.3 مؤشر سيادة القانون في المغرب، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

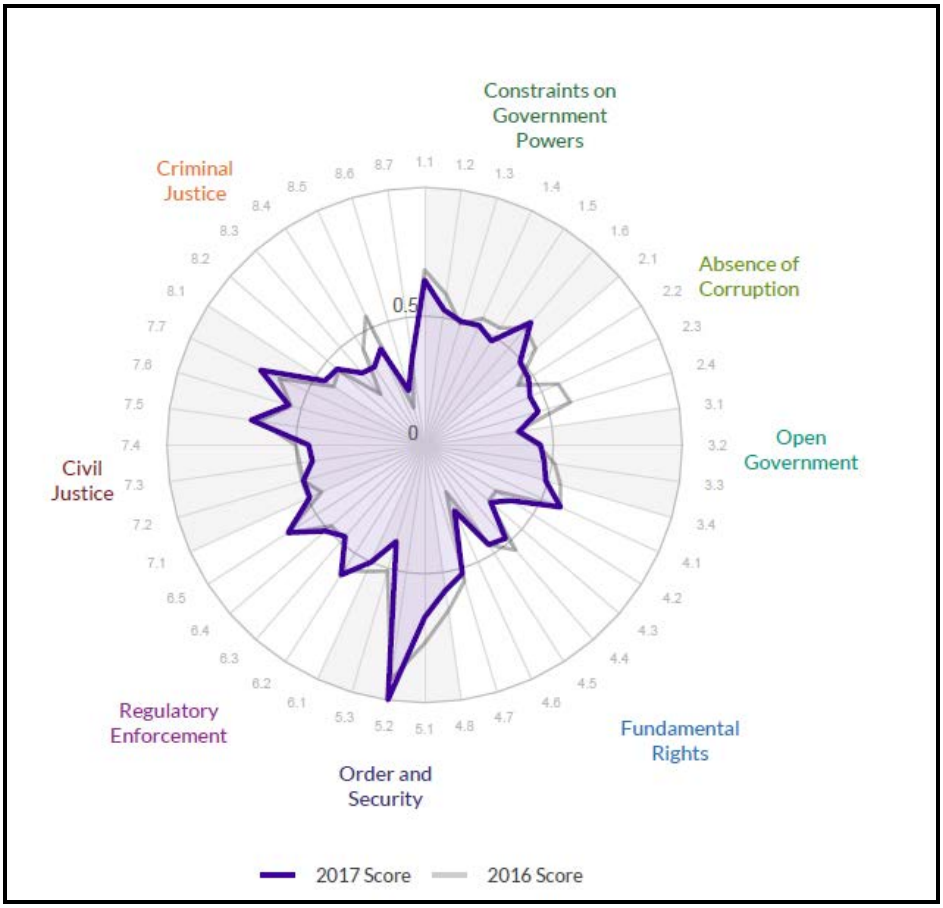

المصدر: مشروع العدالة العالمية، مؤشر سيادة القانون، 2017-2018

ملاحظة: يمثل كل رقم وسط الدائرة مؤشرا.

أحرز المغرب تقدماً متبايناً من حيث تصميم وتنفيذ إطار قانوني حول القضايا المتعلقة بالولوج إلى المعلومات، والشفافية والمساءلة. وفقًا لمؤشرات النزاهة العالمية في أفريقيا، فقد تحسن المغرب في جميع المؤشرات الفرعية، إلا في مجال النزاهة في الوظيفة العمومية حيث ازداد أداؤه سوءًا. يحظى المغرب بمستوى أعلى من الأداء في مجالات الإدارة العامة والمساءلة، حيث سجل درجات أداء ضمن نطاق الأداء "المتوسط". لكن علينا أن نتظر لنرى إن كانت نتائج عمليات الإصلاح للميزانية المفتوحة ستضمن مساءلة أكبر. ويسجل المغرب أداء أسوأ في مجال الانتخابات، ونزاهة الوظيفة العمومية، والولوج إلى المعلومات والانفتاح – حيث يسجل علامة ضمن نطاق الأداء "الضعيف" (الشكل 21.3).

أحرز المغرب تقدماً في النهوض بالولوج إلى المعلومات، ومع ذلك لا تزال هنالك حاجة إلى التزام أكثر حسماً بالانفتاح. تماشيا مع المتطلبات الدستورية، عرض منذ عدة أشهر مشروع قانون على البرلمان لتوضيح المساطر والقيود الخاصة بطلب المعلومات. ومع ذلك، أثيرت مخاوف بشأن تأخير موافقة البرلمان، والشروط التي يفرضها القانون بشأن تبرير الطلبات، والتأخير في منح الطلبات، وعدم الوضوح بشأن الاستثناءات، والعقوبات المحتملة على إعادة استخدام المعلومات (منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015). وفي الأخير، يؤدي عدم إحراز تقدم من حيث تحسين الولوج إلى المعلومات إلى تقويض قدرة المغرب على الانضمام إلى مبادرات عالمية، من قبيل شراكة الحكومة المفتوحة (OGP).

الشكل 21.3 مؤشرات النزاهة العالمية في أفريقيا

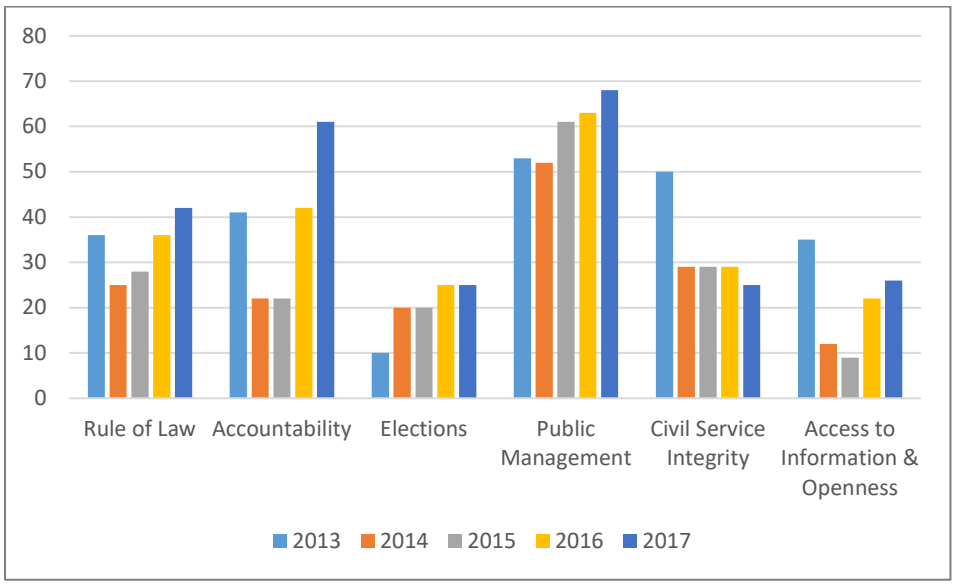

المصدر: النزاهة العالمية، مؤشرات النزاهة في أفريقيا، 2017

ملاحظة: قوي (81-100)؛ متوسط (61-80)، ضعيف إلى حد ما (41-60)؛ ضعيف (21-40)؛ جد ضعيف (0-20)

بشكل أعم، على الرغم من أن الإصلاحات الأخيرة تضمن وجود بعض الضوابط المؤسساتية على الورق – فإنه ليس من الواضح ما إذا تم وضع آليات الالتزام الكافية لضمان فعاليتها في الممارسة العملية .من حيث الشفافية والمساءلة، ثمة فجوة هامة بين جودة الإطار القانوني (بحكم القانون) وتنفيذه الفعلي (بحكم الأمر الواقع) (الشكل 22.3). على سبيل المثال، أحدث دستور عام 2011 وكالة جديدة لمكافحة الفساد (الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها/ INPPLC)، كما حدد قانون مخصص دور الهيئة في التحقيق في قضايا الفساد في القطاع العام.[105] ومع ذلك، لا تزال فعالية الهيئة محدودة بسبب التأخير في تفعيلها.

[105] القانون رقم 12.113 الصادر في يونيو 2015.

الشكل 22.3 الإطار القانوني للشفافية والمساءلة وعلامات التنفيذ (2013-2017)

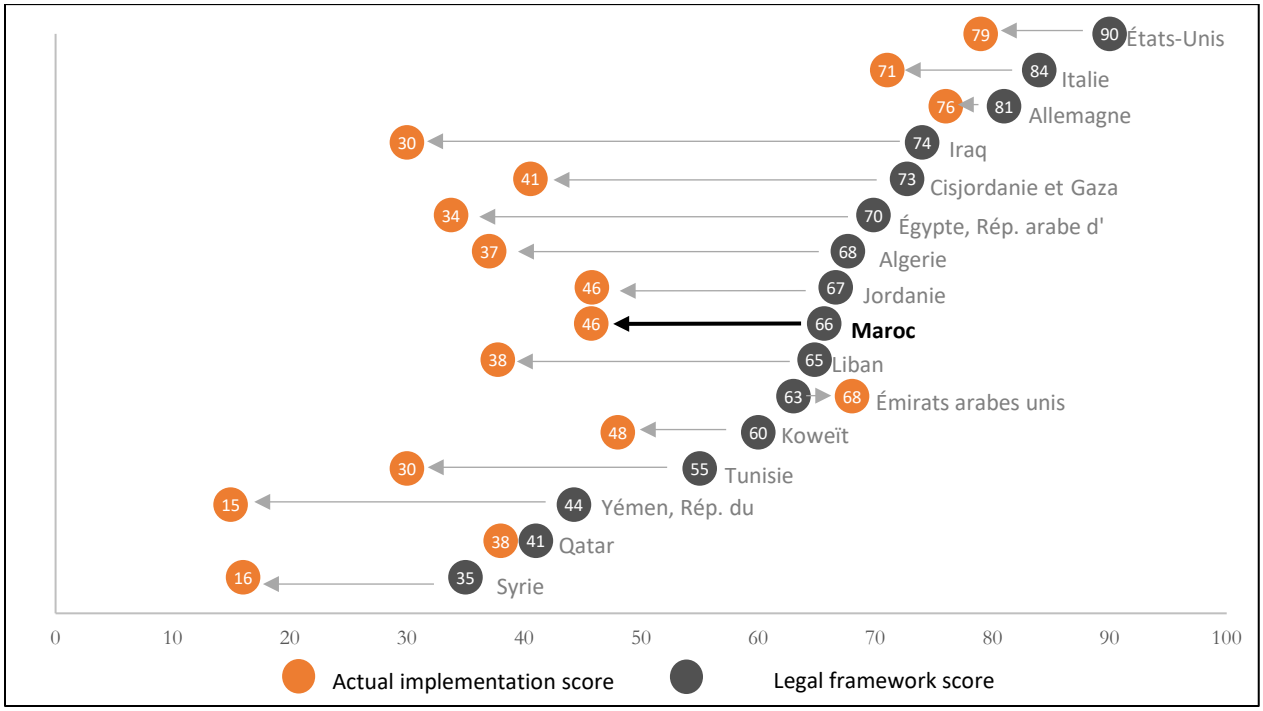

المصدر: مؤشرات النزاهة العالمية

2.2.3. عند إدارة الدولة

على الرغم من جهود التحديث في سياق برامج دعم إصلاح الإدارة العامة (PARAPs)، يظل القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي صدر في عام 1958، غير كاف للاستجابة لمتطلبات الإدارة الحديثة للموارد البشرية. تستمر الوظيفة العمومية في العمل على مفهوم المنصب والأقدمية، في حين أنه ينبغي أن يشكل مفهوم التشغيل والأداء المبادئ التشغيلية لإدارة حديثة. وتعتبر بنية الأجور صارمة وغير متسقة وغير منصفة، كما أنها لا تكافئ على الأداء الفردي أو الجماعي. فضلا عن ذلك، لا تتم معاقبة المشاكل التأديبية (التغيب على وجه الخصوص) بشكل صحيح على الرغم من إصدار رئيس الحكومة في عام 2012 لمرسوم في هذا الشأن وإطلاق بوابة مخصصة في عام 2014 (Chikaya.ma). بالإضافة إلى ذلك، تعد كلفة تشغيل الوظيفة العمومية في المغرب مرتفعة مقارنة بجودة الخدمات. وتبلغ أجور الوظيفة العمومية (بما في ذلك في الإدارات المحلية) ضعف الأجور في القطاع الخاص وتمثل 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، تعتبر فاتورة الأجور في المغرب مرتفعة مقارنة بفواتير البلدان الناشئة (الشكل 23.3). ومع ذلك، تؤكد تقييمات رسمية مختلفة، في الوقت نفسه، تدني جودة الخدمات العمومية وصورتها السيئة بين المواطنين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013؛ مكتب التدقيق، 2016).

الشكل 23.3 فاتورة الأجور في الوظيفة العمومية، بما في ذلك الحكومات المحلية، 2012

النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي

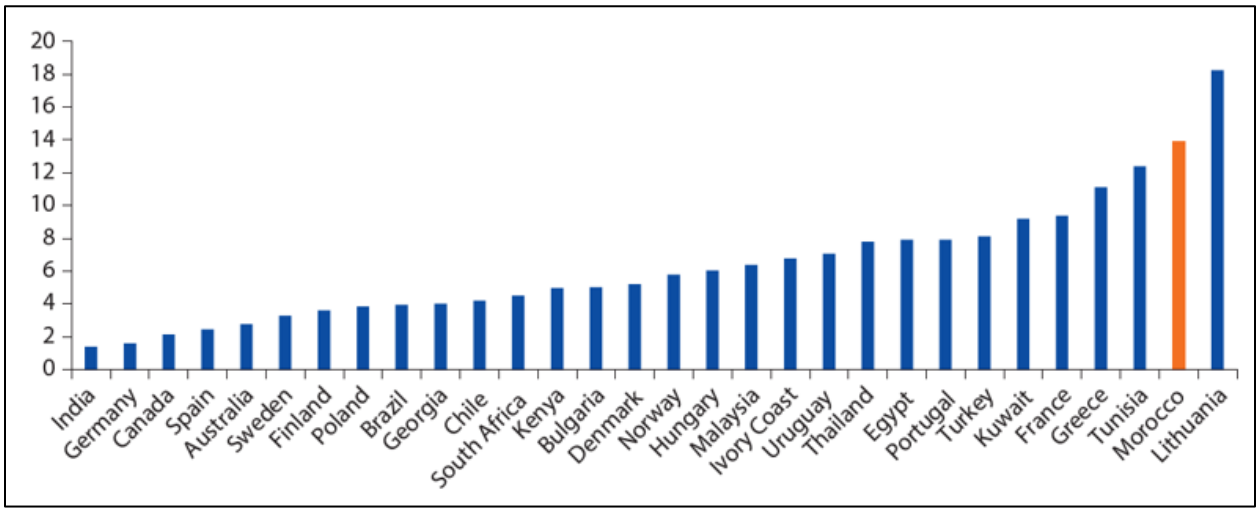

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

فيما يتعلق بالنزاهة في الوظيفة العمومية، يتوفر المغرب على قانون رسمي معمول به للوقاية من الرشوة/الفساد، والمحسوبية وتضارب المصالح، ومع ذلك، يعتبر "التدخل السياسي، والزبونية، والطرد وإعادة توزيع كبار الموظفي العموميين وأعوان الوظيفة العمومية أمرا شائعا".[106] وكما أعلن جلالة الملك محمد السادس أمام البرلمان " إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين... أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الطموح اللازم ، ولا تحركهم دائما روح المسؤولية.[107]"

تخضع الضرائب في المغرب لمستويات عالية من السلطة التقديرية، مما يقوض فعالية سياسات إعادة التوزيع. يكون المواطنون أقل استعدادًا لدفع الضرائب عندما لا يعتقدون أن عملية فرض الضرائب عادلة أو منصفة – يستفيد منها فقط جزء محدود من المجتمع على حساب الآخرين. وبالنسبة للمغرب، خلصت دراسة تحليلية حديثة أن السياسة الضريبية تسمح بمعالجة مشخصة لدافعي الضرائب[108].

ومع ذلك، يدعو تحديث الإدارة في جميع أنحاء العالم إلى تغيير في تصميم الخدمات العامة والوظيفة العمومية، لا سيما فيما يتعلق باللامركزية الحكومية. تهدف مسارات الإصلاح المتخذة عمومًا إلى إلغاء تركيز مسؤوليات إدارة الموارد البشرية، وتمكين المسؤولين عن الإدارة، والرفع من مرونة سياسات التوظيف والترقية الوظيفية، وتشجيع الأداء الفردي والجماعي،

---

[106] المصدر: دراسة تحليلية من إنجاز مجموعة مؤشرات النزاهة في أفريقيا.

[107] خطاب العرش. صاحب الجلالة الملك محمد السادس، 2017.

[108] سيرياني وآخرون، "علم الحساب وسياسات تعبئة الموارد الوطنية" (Arithmetic and Politics of Domestic Revenue Mobilization)، ورقة بحوث سياسات للبنك الدولي رقم 8029، أبريل 2017.

وبشكل أعم، إلى تبسيط الإدارة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011). وقد ذهب العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعض الدول الناشئة (نيوزيلندا، والمكسيك، وكوريا وسنغافورة) إلى أبعد من ذلك من خلال إصلاح إطار التوظيف في القطاع العام، وذلك ببساطة عن طريق الإلغاء التدريجي لصفة الموظف العمومي لمعظم موظفي الحكومة (البنك الدولي، 2016).[109]

- **لامركزية الحكومة**. نجحت عملية اللامركزية في المغرب (وتعرف أيضًا باسم "الجهوية الموسعة") في الوقت المناسب في تصحيح عيوب الحكامة المؤسساتية والمركزية والإقليمية والمحلية وفي تأسيس سلطة ووسائل وآليات لتحقيق توازن أفضل في توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والجهات والسلطات الجهوية والمحلية. ولتحقيق ذلك، يجب على المغرب أن يزيد بقوة من وتيرة تنفيذ اللامركزية المنهجية وعدم التمركز في سياق الجهوية الموسعة. وستتطلب هذه العملية توخي الحذر والاجتهاد بشكل خاص لتجنب عدم التمركز الذي يفضي إلى تكاثر الإدارات غير المركزية، أو إلى ازدواجية مواثيق تنظيم الحكومات المركزية، أو تطوير بيروقراطية إقليمية دون أي سلطة حقيقية لصنع القرار أو دون وسائل وقدرات فعلية للعمل.

- **إصلاح الوظيفة العمومية**. نظرًا لأن مواءمة أنظمة الوظيفة العمومية أمر حساس، يمكن للمغرب في البداية أن يوطد إجراءات الإصلاح الجارية في إدارة الموارد البشرية لتفادي ضعف الأداء والتغيب بشكل أكثر فعالية. كما يوفر تنفيذ الجهوية الموسعة وتعزيز الوظيفة العمومية المحلية فرصة فريدة لمراجعة القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية لتتواءم مع المعايير والممارسات الحديثة للإدارة والحكامة الجيدة وتعميم مبدأ الأداء كعنصر رئيسي في توظيف الموارد البشرية، والإدارة والترقية. وينبغي للمغرب تعزيز العمليات التي أطلقت لتشجيع الحركية داخل الإدارة، وتوسيع استخدام العقود محددة المدة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. كما ينبغي للمغرب تعزيز الرأسمال البشري في الوظيفة العمومية من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج التكوين عبر سياسة متسقة وفعّالة للتكوين المستمر يتم تحديثها بانتظام بعد تشخيص المهارات المفقودة وتنظيمها في خطط للتكوين الفردي مدمجة في عملية التقييم.

- **تقليص تكاليف التشغيل**. ينبغي للمغرب السعي إلى التحكم في تشغيل الوظيفة العمومية مع السيطرة المحكمة على فاتورة الأجور. وينطوي ذلك على التنفيذ الدؤوب للقانون التنظيمي بشأن قانون المالية الجديد (LOLF) للحد من مخصصات الموظفين والانخراط بفعالية في مسار الجهوية الموسعة. ومن جهة أخرى، ينبغي إلزام الوزارات المختصة بإدارة مخصصات الأجور الخاصة بها (تستثني ميزانيات البرنامج الوزارية حاليًا الأجور، والتي تمثل أحيانًا أكثر من 90 بالمائة من تكاليفها المتكررة) ومحاسبة ميزانيتها، مع الإشراف لضمان اتساق عملياتها مع قيود التمويل العام للاقتصاد الكلي.

[109] البنك الدولي، 2016. الحكامة الجيدة في الوظيفة العمومية كرافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لم يصدر. مذكرة اقتصادية قطرية (CEM)، ورقة المعلومات الأساسية.

3.2.3 عند تقديم الخدمات العامة

بشكل عام، يبدو على المستوى الوطني أن المواطنين المغاربة غير راضين عن أداء الحكومة في التعامل مع تقديم الخدمات الرئيسية ومعالجة أهم المشاكل التي تواجه البلاد. وفقًا لنتائج المقياس الأفريقي 2015/2014، يعتقد أكثر من 60 بالمائة من المستجوبين في إطار الدراسة الاستقصائية في المغرب أن أداء الحكومة سيء أو سيء للغاية من حيث التعامل مع التربية والتعليم، والفقر، البطالة، والرعاية الصحية، والفساد، وهي أهم خمس مشاكل تواجه البلاد، وفقًا لنفس الدراسة الاستقصائية (الشكل 24.3). ويعتبر 50 في المائة من المواطنين أن التزويد بالكهرباء هو الخدمة الأساسية الوحيدة التي تسجل فيها الحكومة أداء جيدا أو جيدًا إلى حد ما.

الشكل 24.3 مدركات مستوى أداء الحكومة (المركزية)

(الحصة من إجمالي المستجوبين)

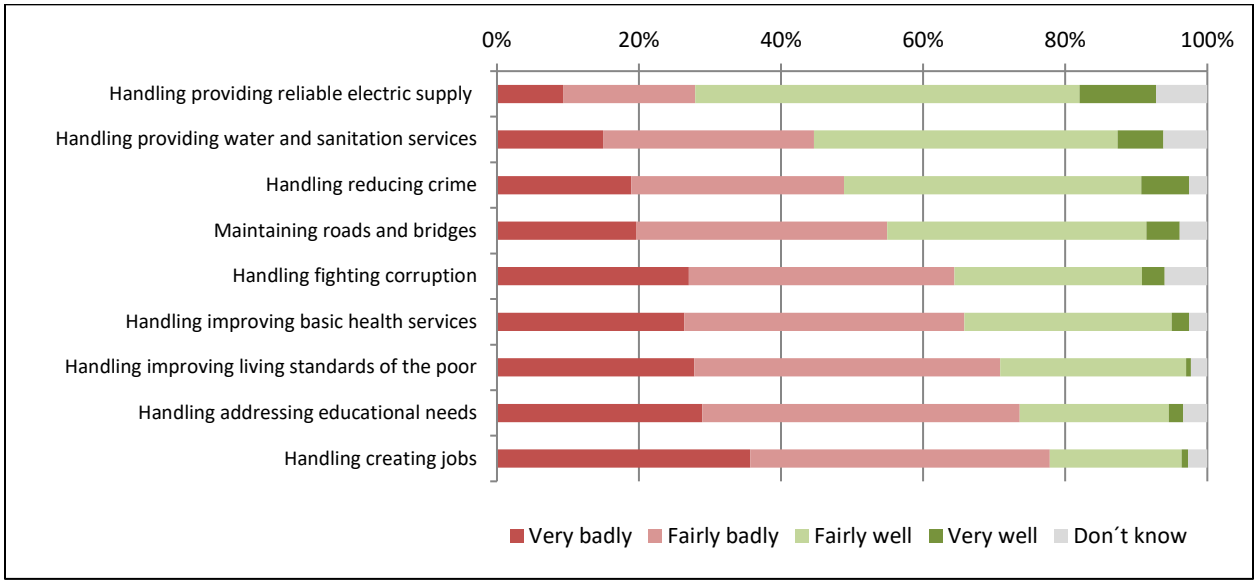

المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات مستمدة من المقياس الأفريقي، الجولة 6، 15/2014

يمكن أن يؤدي عدم رضا المواطنين عن توفير الخدمات العامة إلى ترسيخ أشكال الإقصاء الحالية من خلال تشجيع المواطنين الأثرياء على الاعتماد على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. إذا لم يشعر دافعو الضرائب أنهم يتلقون خدمات عامة جيدة مقابل مساهماتهم الضريبية، فقد يختارون "الانسحاب" والبحث عن بدائل من القطاع الخاص أو غير النظامي – وفسخ العقد الاجتماعي وزيادة ترسيخ التباينات القائمة. ويعتبر الارتفاع الهام في معدلات الالتحاق بالمدارس الخاصة الذي تمت مناقشته سابقًا أحد مظاهر هذا النوع من الانسحاب. ووفقًا لبيانات وزارة الاقتصاد والمالية، قفزت حصة القطاع الخاص في الالتحاق بالمدارس الثانوية من حوالي 1 في المائة فقط على الصعيد الوطني برسم الموسم الدراسي 1999/1998 إلى حوالي 8 في المائة في 2014/2013 – مع ارتفاع في جميع جهات المملكة. وفي جهة الدار البيضاء الكبرى، تم تسجيل ما يصل إلى 16 في المائة من تلاميذ السلك الثانوي في مدارس خاصة في الموسم الدراسي 2014/2013 (الشكل 25.3).

الشكل 25.3 حصة القطاع الخاص من التسجيل في التعليم الثانوي 1999/1998و2014/2013

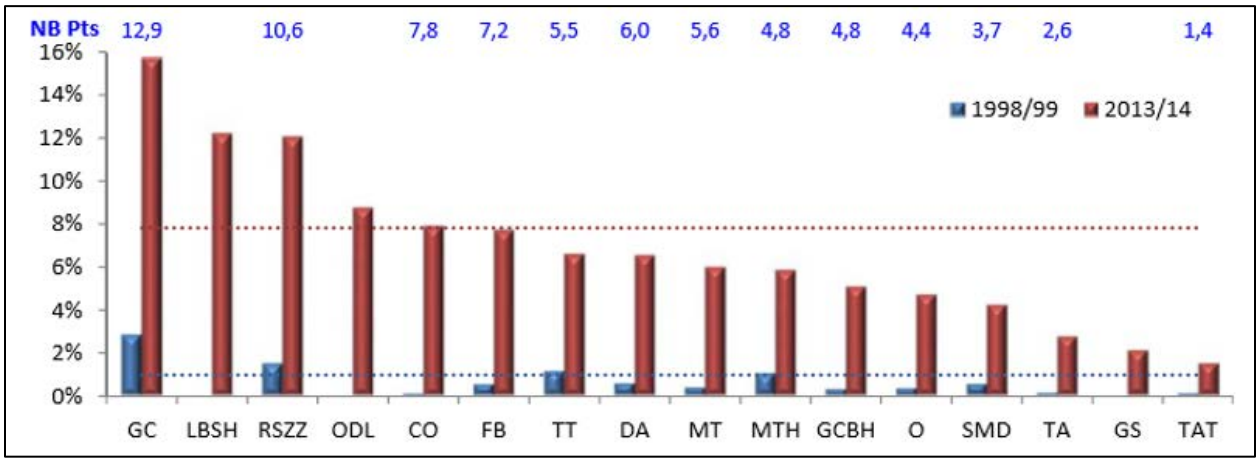

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (2015)

واد الذهب - الكويرة	ODL
العيون – بوجدور – الساقية الحمراء	LBSH
كلميم - السمارة	GS
سوس – ماسة - درعة	SMD
الغرب – شراردة – بني حسن	GCBH
الشاوية - ورديغة	CO
مراكش – تانسيفت - الحوز	MTH
الجهة الشرقية	O
الدارالبيضاء الكبرى	GC
الرباط – سلا – زمور - زعير	RSZZ
دكالة - عبدة	DA
تادلة - أزيلال	TA
مكناس - تافيلالت	MT
فاس - بولمان	FB
تازة - الحسيمة - تاونات	TAT
طنجة - تطوان	TT

يبدو أن عيوب النظام تعزى إلى مشكلة مرتبطة بالحكامة، خاصةً إلى ضعف العلاقة بين الوظيفة العمومية والمرتفقين، أكثر منها مشكلة ذات صلة بالإمكانات. لا تزال العديد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمحلية تعترض تكافؤ فرص الولوج إلى الخدمات. ومن جهة أخرى، تقوض ظاهرة التغيب عن العمل، المنتشرة في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، تكافؤ فرص الولوج لجميع المغاربة، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق القروية. وتعد ثقافة التقييم والمساءلة غير راسخة في المغرب. وينطبق ذلك على جميع مستويات الخدمات العامة، وبشكل أعم، على مستوى السياسات العمومية وبرامج الميزانية التي تمولها.

تهيئ جودة السلع والخدمات العامة تطور القطاع الخاص وظهور الطبقة الوسطى (بلوهم (Bluhm) وسزيرماي (Szirmai)، 2011). لا تساهم المؤسسات ذات الجودة العالية التي يمكن للجميع النفاذ إليها بشفافية في الأداء الاقتصادي فحسب، بل أيضًا في الرفاهية الجماعية، والثقة، والمسؤولية المدنية وبالتالي في الرأسمال الاجتماعي. ويضطلع المرتفقون بدور رئيسي في تحسين حكامة الخدمات العامة وتعزيز مساءلة الدولة. ومن المفهوم اليوم أن حكامة الخدمات العامة الجيدة يجب أن تنظر في جودة الخدمات المقدمة بدلاً من التركيز على المدخلات فقط أو السعي لاستيراد نماذج غير مناسبة للسياق المحلي والمشاكل المحلية. وينطوي تحسين حكامة الخدمات العامة على وضع المرتفق في صلب النظام باعتباره المستفيد منه والمنظم له.

يساهم النظام الحالي لإدارة المالية العامة (PFM) بشكل معتدل فقط في تحسين جودة الخدمات العامة (تحليل إطار الإنفاق العام 2016، برنامج الإنفاق العام والمحاسبة المالية/PEFA). يعتبر أداء/نجاعة تقديم الخدمات أحد أهداف قانون الصفقات العمومية الجديد. قدم هذا القانون مقاربة قائمة على الأداء/النجاعة وينص على أهداف ومؤشرات بشأن جودة الخدمات. لترجمة طموحات القانون التنظيمي الجديد إلى تحسين جودة الخدمات العامة، يجب استيفاء العديد من الشروط بما في ذلك تحسين برمجة الاستثمار على نطاق واسع وصفقات عمومية ناجعة تتماشى مع احتياجات القطاع المحدد، على الصعيدين المركزي واللامركزي. فضلا عن ذلك، يجب أن يصاحب النشر المستمر للمقاربة القائمة على الأداء/النجاعة وأدوات إعداد التقارير، مثل عقود الأداء، بعملية شاملة لإدارة التغيير وبيئة مواتية تتصدر التدابير التحفيزية للفاعلين. وفي الأخير، يجب على الدولة تعزيز الرقابة على الفاعلين الخارجيين عبر الانتقال من الإشراف المالي التقليدي إلى الإشراف التشغيلي مع التركيز على توفير خدمات عامة أساسية محسنة لهؤلاء الفاعلين. وتحقيقًا لهذه الغاية، يوفر قانون الصفقات العمومية الجديد فرصة لتتبع أفضل لموارد وأداء مزودي الخدمات العامة، بما في ذلك من منظور فعالية الخدمات وجودتها. كما أنه يخلق مساحة للحكومة من أجل إشراك المواطنين في أداء تقديم الخدمات. ويجب إنجاز ذلك من خلال: (1) مراجعة دور الحكومة المركزية مع تركيز جهودها على صنع السياسات بدلاً من تقديم الخدمات؛ و(2) تعزيز لامركزية الموارد المالية والبشرية؛ و(3) إحداث آلية لتسهيل مشاركة المواطنين.

3.3. تكوين أكثر إدماجا للرأسمال البشري

1.3.3. عن طريق التعليم

يعزى التوسع الملحوظ في التغطية المدرسية، الذي تمت مناقشته سابقًا، في الغالب لاستثمارات عمومية ضخمة ومتسقة في التربية والتعليم منذ عام 2000. تلقى القطاع الفرعي للتعليم العمومي باستمرار ما بين 25 و28 في المائة من مخصصات الميزانية الحكومية منذ عام 2000، أي ما يعادل 5,3 إلى 5,8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي، 2014).[110] وتُظهر المقارنات الدولية أن النفقات لكل تلميذ تعادل تلك المسجلة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، خاصة في مستوى التعليم الثانوي.

[110] البنك الدولي – استعراض النفقات العمومية لقطاع التعليم، فبراير 2014.

ومع ذلك، هناك تباين صارخ بين الإنفاق المرتفع ونتائج التعليم الضعيفة (الإطار 4.3). على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي لكل طالب في السلك الابتدائي بالمغرب من عام 2001 إلى عام 2011، مع ارتفاع التكلفة الاسمية للفرد الواحد من 300 إلى 480 دولار أمريكي، انخفض متوسط علامات التلاميذ المغاربة في توجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) ودراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS) للصف الرابع[111] إلى حوالي 300 نقطة خلال هذه الفترة (صندوق النقد الدولي، 2015).[112] ومن عام 2000 إلى عام 2012، كان الهدر المدرسي يسجل في المتوسط خروج 248.000 تلميذ من المدرسة سنويا و68 في المائة من مجموع التلاميذ غادروا النظام التربوي دون أي مؤهلات. وتشير التقديرات إلى أن الهدر المدرسي أسفر عن كلفة متوسطة تبلغ 250 مليون دولار أمريكي سنويًا بين عامي 2009 و2011 (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي/CSEFRS، 2014).[113] في الوقت نفسه، تشير الدلائل التجريبية أن النظام التربوي لا يراعي اتجاهات التعمير، والعولمة والتكنولوجيا، وبالتالي فشِل في إعداد الطلبة بشكل مناسب للتأقلم مع عالم الشغل الذي يتغير بسرعة. ومن ثم، لا ينتج النظام التربوي المغربي بشكل عام الكفاءات والمهارات اللازمة للازدهار في الأسواق الخدماتية، والرقمية والمقاولاتية "العالمية" – من قبيل الاتصالات، والتفكير النقدي، وخدمة الزبناء، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والترميز. بعبارة أخرى، لا يستجيب العرض للطلب، مما يقوض النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية. وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن نتائج التعليم الضعيفة ليست مشكلة اقتصادية واجتماعية فحسب، بل من المحتمل أن تؤدي إلى مشاكل أمنية.

الإطار4.3 نتائج التعليم الضعيفة في المغرب ومصادرها

ينعكس تدني جودة نتائج التعليم من خلال ضعف أداء الطلاب المغاربة في تقييمات التعلم الوطنية والدولية. وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، هذه الفترة التي تميزت بجهود الحكومة لتعميم التعليم، شارك الطلاب المغاربة في العديد من التدريبات الموحدة لتقييم التعلم.

- تكشف نتائج البرنامج الوطني لتقييم التعلمات (PNEA) لعام 2008 أن الطالب المتوسط لا يصل إلى أي من معايير الدولة في الرياضيات والعلوم واللغات في أي من أسلاك التعليم الأساسي الرئيسية.
- تظهر مشاركة المغرب في توجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) باستمرار منذ عام 2003 أن الدولة تتخلف عن جيرانها الإقليميين وتحرز نقاطًا منخفضة جدًا وفقًا للمعايير الدولية. وفي عام 2011، لم يصل 92 في المائة من تلاميذ الصف الرابع في المغرب إلى المستويات المرجعية الدولية المنخفضة في توجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) ودراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS) في جميع المواد الثلاث (القراءة والرياضيات والعلوم)، مما يعني أنهم لم يكتسبوا ما يعتبر دوليًا معرفة أساسية في هذه المواضيع. وبالمثل، في جميع المواد الثلاث، وصل أقل من 1 في المائة من التلاميذ إلى المستوى القياسي العالي.[114] بالنسبة لطلاب الصف الثامن، حصد المغرب ثاني أضعف الدرجات بعد سلطة عُمان في الرياضيات وأضعف العلامات في العلوم.
- تظهر نتائج مسح توجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) لعام 2015 أن المغرب أحرز بعض التقدم من حيث نتائج تعلم التلاميذ، لكن البلاد لا تزال بكثير دون المتوسط الدولي. وبين عامي 2011 و2015، ارتفع متوسط الدرجات في الرياضيات من 334 إلى 377 نقطة لتلاميذ الصف الرابع ومن 371 إلى 384 نقطة لتلاميذ الصف الثامن. وبين عامي 2011

[111] تعتبر توجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) ودراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS) تقييمات مقارنة دولية لتحصيل التلاميذ في الرياضيات والعلوم والقرائية في أزيد من 60 دولة.

[112] صندوق النقد الدولي (2015).

[113] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي/CSEFRS، 2014.

[114] المستوى القياسي العالي (علامة 625 نقطة وما فوق) يعني أنه يمكن للتلاميذ استخدام فهمهم ومعرفتهم في مجموعة واسعة من المواقف المعقدة.

و2015، ارتفع متوسط الدرجات في العلوم من 264 إلى 352 نقطة للصف الرابع ومن 376 إلى 393 نقطة للصف الثامن. وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال التلاميذ المغاربة أقل من المتوسط المرجعي لتوجهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم المحدد في 500 نقطة. ويأتي المغرب في الرتب الثلاث الأخيرة في الرياضيات والعلوم، من بين 56 دولة مشاركة.

- تظهر نتائج التقييم الوطني الموحد على نطاق واسع (البرنامج الوطني لتقييم التعلمات/PNEA) التي نُشرت في عام 2016 أن تلاميذ الصف العاشر في المدارس الثانوية لم يكتسبوا المعرفة الأساسية كما هو مطلوب في المناهج الوطنية للمدارس الابتدائية والإعدادية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي/CSEFRS، 2016).[115] وتعد علامات الطلاب جد منخفضة في المواد الأساسية الأربع، بنقطة متوسطة دون 51 في المائة في جميع المواد. وتعتبر اللغة الفرنسية المادة التي يحقق فيها الطلاب أسوأ نتيجة، حيث يتراوح متوسط الدرجات بين 19 و42 في المائة وفقًا للشعب الأساسية. ويعتبر عدد قليل من الطلاب من ذوي الأداء العالي في اللغة العربية (9 في المائة في شعبة العلوم و4 في المائة في شعبة العلوم الإنسانية). وفي الرياضيات، تعتبر الغالبية العظمى من التلاميذ غير قادرة على استخدام المعرفة الأساسية التي يفترض أنهم اكتسبوها في السلك الابتدائي والإعدادي، مما يشير إلى الطبيعة المؤقتة لنتائج التعلم.

متوسط مستوى تحصيل التلاميذ حسب المادة (البرنامج الوطني لتقييم التعلمات/PNEA ، 2016)				
المادة	الشعب الأصلية	شعبة العلوم الاجتماعية والإنسانية	الشعب العلمية	الشعب التقنية
الفيزياء والكيمياء	-	-	%39	%48
علوم الحياة	%50	%51	%50	-
الرياضيات	%38	%38	%33	%42
التاريخ والجغرافيا	%42	%42	%48	%50
اللغة الفرنسية	%19	%23	%32	%42
اللغة العربية	%38	%39	%46	%51

الإطار 5.3 ضعف تقديم خدمة التعليم العمومي

يمكن تفسير نتائج التعليم الضعيفة من خلال الاختلالات في تقديم خدمات التعليم العمومي. وقد كشف مسح مؤشر تقديم الخدمات (SDI) لعام 2016 الذي أنجز بالمغرب على تلاميذ الصف الرابع، عن وجود بعض الثغرات المهمة في جودة تقديم خدمات التعليم بين القطاعين العام والخاص والوسطين القروي والحضري.[116] ويمكن قياس هذه النواقص على طول سلسلة تقديم الخدمات: الموارد، والجهود، والمعرفة والمؤهلات، وبرامج الدعم.

- الموارد: تبلغ نسبة الطلاب الذين يتوفرون على كتاب مدرسي 98 في المائة في المدارس الخاصة، مقابل 86 في المائة في المدارس العمومية، و94 في المائة في المناطق الحضرية، مقابل 84 في المائة في المناطق القروية. وثمة مشكلة خاصة تتعلق بتوفر الكتب المدرسية لمادة الرياضيات حيث أن خُمس تلاميذ الصف الرابع في المدارس العمومية لا يتوفر عليها، وتنخفض هذه النسبة إلى الثلث في المدارس الفرعية. في ثلث المدارس العمومية، لا يملك أكثر من 10 بالمائة من التلاميذ الحد الأدنى من المواد التعليمية، أي دفتر الملاحظات وأقلام الرصاص. ويبدو أن توافر الحد الأدنى من البنية التحتية، بمعنى وجود مراحيض سهلة الولوج ونظيفة

[115] يتم التعبير عن متوسط مستوى تحصيل التلاميذ بالنسبة المئوية لنتائج التعلم المقصودة التي تحققت بالفعل. التقرير التحليلي، نتائج البرنامج الوطني لتقييم التعلمات (PNEA)، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي/CSEFRS، 2016.

[116] مسح مؤشرات تقديم الخدمات في قطاع التعليم، مسودة تقرير عام 2016، لم يصدر إلى الآن للعموم.

وتوفر إضاءة كافية في الفصل الدراسي، يمثل مشكلة رئيسية في القطاع العام، حيث لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات في 80 في المائة من المدارس الفرعية، و68 في المائة في مدارس المناطق القروية و58 في المائة في المدارس العمومية.

- الجهود: تعادل نسبة تغيب المدرسين في المدارس العمومية (4,8 في المائة) ضعف النسبة المسجلة في المدارس الخاصة (1,7 في المائة). وتلاحظ نفس النسبة عند النظر في نقص المعلمين في الفصل (5,9 في المائة في المدارس العمومية و2,7 في المائة في المدارس الخاصة). وتعتبر الفجوة بين المناطق الحضرية والقروية مهمة أيضًا في كلتا الحالتين (معدل تغيب المدرسين 3,6 في المائة في المناطق الحضرية و5,9 في المائة في المناطق القروية). وتوجد أعلى معدلات التغيب في المدارس المركزية (9,7 في المائة) والمدارس المجتمعية (4,9 في المائة). وعند الإشارة إلى أسباب هذا التغيب، استحضر مدراء المدارس: المرض (38 بالمائة)، إجازة الأمومة (9 بالمائة)، تكوين المعلمين خارج المدرسة (7 بالمائة) وأسباب أخرى غير محددة (15 بالمائة). ومع ذلك، لا يمكن تفسير 27 في المائة من التغيب. وتعتبر المدة الفعلية للتدريس بالمدارس العمومية أقل بـ30 دقيقة من الوقت الرسمي المنصوص عليه في المناهج الوطنية، وبـ90 دقيقة من المدة الفعلية للتدريس في المدارس الخاصة.
- معرفة المدرس ومؤهلاته: يعتبر أن المدرسين يتوفرون على الحد الأدنى المطلوب من المعرفة عندما يجتازون اختبار التقييم بنسبة 80 في المائة. وتظهر الدراسة الاستقصائية أن الغالبية العظمى من المدرسين لا يتوفرون على الحد الأدنى من المهارات والمعرفة لتدريس اللغتين العربية والفرنسية، حيث لم ينجح أي من المدرسين الذين تم تقييمهم، في اجتياز اختبار اللغة الفرنسية بنتيجة تعادل أو تزيد عن 80 في المائة؛ 3,5 في المائة فقط من المدرسين في المدارس العمومية و8,6 في المائة من المدرسين في المدارس الخاصة حصلوا على النتيجة المطلوبة في اختبار اللغة العربية. وعند الجمع بين نتائج الاختبار في اللغات والرياضيات، فإن نسبة المدرسين الذين يستوفون الحد الأدنى من المهارات في اللغة الفرنسية والرياضيات تصبح منخفضة للغاية (3,1 في المائة)، وينطبق الأمر نفسه على اللغة العربية والرياضيات (3,8 بالمائة). وتعد نتائج اختبار الرياضيات أفضل بكثير حيث أن ثلثي المدرسين (67,2 في المائة من المدرسين في المدارس العمومية و70 في المائة من المدرسين في المدارس الخاصة) حصلوا على علامة تساوي أو تفوق 80 في المائة في اختبار الرياضيات. وحصل المدرسون في المدارس الخاصة على نتائج أعلى بقليل في اختبارات اللغة العربية والرياضيات عن نظرائهم في المدارس العمومية. ويبدو أن العوامل الحاسمة في أداء المدرسين مرتبطة بالنوع الاجتماعي ومستوى التأهيل: تحصل المدرسات على نتائج أعلى بكثير من نظرائهن الذكور في اختبارات اللغة الفرنسية والعربية. كما أن معظم المدرسين المؤهلين (شهادات الدراسات العليا وما فوق) يحصلون على نتائج أفضل من المدرسين الأقل تأهيلًا (شهادة الباكالوريا أو شهادة الدراسات الجامعية العامة).
- برامج الدعم: يحصل التلاميذ المسجلون في برنامج تيسير (برنامج التحويلات النقدية المشروطة (CCT) الذي يستهدف الأطفال في المناطق القروية) على نتائج أقل من تلاميذ آخرين في الاختبار، لا سيما اختبارات اللغة الفرنسية والرياضيات. وهذا يعني أن برنامج تيسير ليس كافيا في حد ذاته لتمكين الأطفال في المناطق المحرومة من اللحاق بالتلاميذ في المناطق المحظوظة، من حيث نتائج التعلم. ويبدو أن ضعف برامج النقل العمومي يضر بأداء التلاميذ، حيث أن التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة على الأقدام يحصلون على درجات في كل مادة أقل بكثير من التلاميذ الذين يستفيدون من وسائل نقل خاصة أو مدرسية.

على الرغم من عدم وجود اختلاف قاطع في المعرفة والمؤهلات بين المدرسين في المدارس العمومية والمدارس الخاصة، كشفت الدراسة الاستقصائية أن أداء التلاميذ في المدارس الخاصة أفضل بكثير من أداء المدارس العمومية. يحصل تلاميذ المدارس العمومية على متوسط في اختبارات اللغة العربية والفرنسية والرياضيات (64,4 في المائة و41,6 في المائة و53,6 في المائة) أقل بكثير من النتائج التي يحصل عليها التلاميذ في المدارس الخاصة (76,8 في المائة و 88,8 في المائة و79 في المائة). ويشير هذا الوضع إلى أن المدارس العمومية المغربية يمكنها أن تحسن أداءها من خلال العمل على عوامل أخرى مثل المدة المخصصة للمهمة، ودعم التلاميذ، والبيئة المدرسية، إلخ.

المصدر: مؤشر تقديم الخدمات (SDI)، الدراسة الاستقصائية بشأن التربية والتعليم، 2017 (مرتقب).

بالإضافة إلى ذلك، ينعكس الأداء الضعيف للتعليم في المغرب من خلال العدد الكبيرللتلاميذ الذين يضطرون إلى تكرار السنوات الدراسية. تشير التقديرات المقدمة في إطار التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS) لعام 2014 أن 34 في المائة فقط من الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة بين عامي 2000 و2002 أكملوا سلك التعليم الابتدائي الكامل في ست سنوات وأن 4 في المائة منهم فقط اجتازوا امتحان البكالوريا بعد 12 سنة من الدراسة، وهي المدة العادية لتلك الأسلاك. وعلى الرغم من بعض التحسن خلال العقد الماضي، تبقى معدلات التكرار مرتفعة: في المتوسط 10,5 في المائة في السلك الابتدائي و16,7 في المائة في السلك الثانوي في عام 2012. وكنتيجة للتأخر في الالتحاق بالنظام المدرسي والتكرار، سجل حوالي 39 في المائة من المدارس الابتدائية، و56 في المائة من تلاميذ الإعدادي و62 في المائة من تلاميذ الثانوي متأخرين بسنة واحدة أو أكثر. وتؤكد الأدلة المتقاربة من التجربة الدولية أنه بالإضافة إلى زيادة التكلفة الإجمالية للتعليم، فإن التكرار لا يحسن من احتمال التعلم الأفضل. وتظهر نتائج البرنامج الوطني لتقييم التعلمات(PNEA) لعام 2016 أن التلاميذ الذين رسبوا وكرروا سنة واحدة على الأقل خلال دراستهم يحصلون على علامات أقل من علامات التلاميذ الذين لم يسبق لهم الرسوب.

2.3.3. عبر الرعاية الصحية

يمر المغرب بمرحلة انتقالية اجتماعية و اقتصادية وديمغر افية ووبائية، تجعله يواجه عبءا مزدوجا من حيث الاعتلال. كما ناقشنا ذلك سابقًا، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المغرب بأزيد من 50 في المائة منذ عام 2000. وخلال نفس الفترة، ارتفع معدل التعمير من 55 في المائة إلى 60 في المائة، بينما ظل معدل الخصوبة منخفضًا نسبيًا (2,21 ولادة لكل امرأة في 2014) بالإضافة إلى تقدم الساكنة في العمر، على سبيل المثال تبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عامًا حاليا 27 بالمائة مقابل 31 في المائة في عام 2004. وقد ساهم الجمع بين هذه التحولات في تغيير نمط الحياة وارتفاع حصة الأمراض غير المعدية، والتي تمثل الآن 75 في المائة من أسباب الوفيات. ومع ذلك، فإن نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية وظروف الأمومة، ومرحلة ما قبل الولادة والتغذية لا تزال مرتفعة مقارنة بتونس، على سبيل المثال، على الرغم من أن هذه الحصة أقل من المتوسط لدى الشريحة الدنيا من مجموعة البلدان المنخفضة برمتها (الشكل 26.3).

الشكل 26.3 أسباب الوفيات (% من المجموع) – المقارنات الدولية (2015)

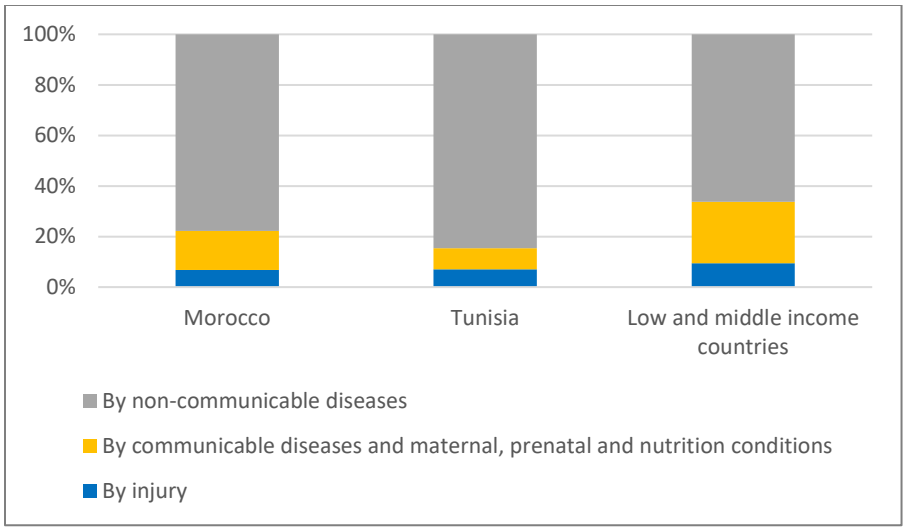

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

ينفق المغرب على الرعاية الصحية أقل مما تنفقه بلدان مماثلة. يعتبر الإنفاق في مجال الصحة، لا سيما الإنفاق العام، أقل من نظيره في بلدان مماثلة. وارتفع إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بشكل مطرد في المغرب، وأصبح أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان منخفضة الدخل، إلا أنه دون النسبة المسجلة في تونس (الشكل 27.3). ومع ذلك، فإن الإنفاق على الصحة العمومية كحصة من إجمالي الإنفاق الصحي منخفض بشكل خاص في المغرب وأقل من الدول المقارنة (الشكل 28.3). ووفقًا لآخر التقديرات، تمثل خطط الميزانية العامة والتأمين الصحي غير المدعوم 57 في المائة و43 في المائة على التوالي من الموارد العمومية المخصصة للصحة (الحسابات الوطنية الصحية لعام 2010). وكنتيجة جزئية لانخفاض الإنفاق على الصحة العمومية، لا تزال النفقات من المال الخاص للأسر المعيشية (OOP) على الرعاية الصحية مرتفعة، حيث شكلت 62 في المائة من إجمالي النفقات الصحية في عام 2010.[117]

الشكل 27.3 الإنفاق على الصحة، المجموع (% من إجمالي الناتج المحلي)

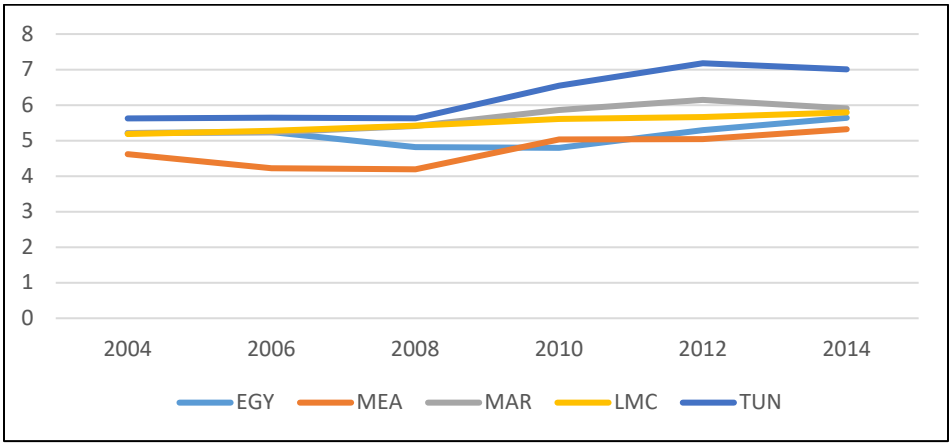

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

[117] المصدر: الحسابات الصحية الوطنية لعام 2010 (أحدث البيانات المتاحة).

الشكل 28.3 الإنفاق على الصحة العمومية، (% من إجمالي الإنفاق على الصحة)

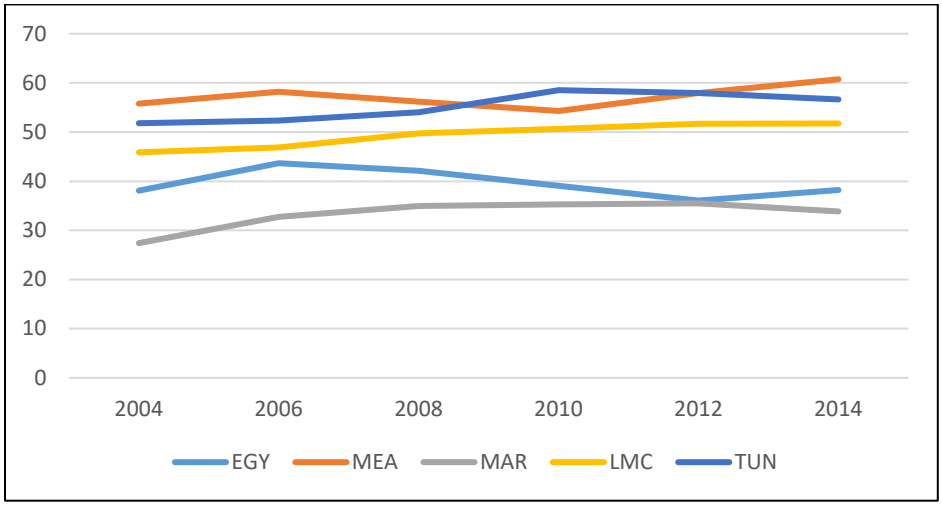

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

ومع ذلك، ترتبط الصحة بالتنمية الاقتصادية بشكل وثيق، حيث تؤثر العلاقة السببية بينهما في كلا الاتجاهين. تؤثر صحة المراهقين والشباب بشكل خاص على النمو والإنتاجية والعائد الديموغرافي والرفاهية بين الأجيال.

تترتب عن التحسن في الصحة والتغذية انعكاسات متعددة على مداخيل الأسر المعيشية بحكم آثارها على القدرات المعرفية، والتعليم، والخصوبة والمشاركة في سوق العمل. وتعكس السياسات الصحية الخيارات المجتمعية. يبرر تدخل الحكومة في مجال الصحة عموما باعتابار أن الحياة والموت ليسا "منتجوين" عاديين، وكذلك بسبب الخصاص الثابت في سوق خدمات الرعاية الصحية وضرورة ضمان علاجات متكافئة للجميع. وستحتاج العديد من محاور الاستراتيجية الحكومية إلى دعم خاص (الإطار 6.3).

الإطار 6.3 التخفيف من الإكراهات التي تعيق الرعاية الصحية ذات جودة عالية وبأسعار مقبولة

لدعم الاستراتيجية الحكومية، يمكن أن تشمل المسارات ذات الأولوية للإصلاح ما يلي:

- توسيع التغطية الطبية. يمثل توسيع التغطية الطبية (أو التمويل المشترك) جانبًا رئيسيًا من إصلاح القطاع الصحي في المغرب ويمكن أن يسهل ولوج الجميع إلى الخدمات الصحية الأساسية بناءً على احتياجاتهم، ومن ثم تجنب الآثار المالية الكارثية للأمراض. ويستلزم توسيع التغطية الطبية تعديل خدمات الرعاية الصحية في إطار رؤية شاملة ومتسقة ترمي إلى توسيع وتنسيق خطط التغطية.
- تحسين فعالية التخصيص. لتوفير تغطية صحية شاملة، سيحتاج المغرب إلى الرفع من الاستثمارات في مجال الصحة. وينبغي رفع اعتمادات الميزانية لتتناسب مع الاحتياجات الحقيقية. وتعتبر الاستثمارات الخاصة في مؤسسات الرعاية الصحية ومؤسسات الرعاية الأولية على وجه الخصوص أمرا بالغ الأهمية. ولتعزيز فعالية الإنفاق على الصحة العمومية، ينبغي للحكومة إكمال إصلاح الميزانية البرمجية القائمة على النتائج. ومن جهة أخرى، توفر الوقاية من الأمراض غير المعدية والكشف المبكر لها طريقة غير مباشرة لتحرير موارد الميزانية على المدى المتوسط. كما يمثل توسيع خدمات الرعاية الصحية المتنقلة مصدرًا آخر لتعزيز فعالية الميزانية وتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية، خاصةً لفائدة المجتمعات المحرومة أو المعزولة.

- تحسين حكامة النظام الصحي. يهدف إصلاح حكامة النظام الصحي إلى توفير التحفيزات اللازمة لتعزيز الفعالية والتدبير الناجع للموارد، وضمان قدر أكبر من الرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمة. وتعتبر ثلاثة إصلاحات بعيدة المدى أساسية لإعادة وضع احتياجات المرضى في صلب النظام. يجب أولاً، تعزيز مساءلة كافة الفاعلين، الأمر الذي يتطلب إدخال إصلاح تنظيمي لوزارة الصحة كجزء من مسار الجهوية الموسعة الجاري (يجب على الوزارة أن "تقود المركب بدلاً من أن تجذف"). وثمة ضرورة ملحة لفرض سيادة القانون والانضباط في المؤسسات الصحية من خلال مساءلتها أمام العموم والحد من التغيب والفساد. وثانياً، يمكن للمغرب أن يجدد تحفيز موظفي قطاع الصحة من خلال حوافز مالية وأخرى غير ملموسة (التكوين المستمر، وإدارة المسيرة المهنية، وتحسين بيئة العمل). وفي الأخير، من شأن إحداث نظام معلوماتي مندمج لإدارة المعلومات الصحية سهل الولوج أن يولد العديد من العوامل الخارجية الإيجابية (إدارة أفضل، نقل سريع للبيانات، رعاية صحية أكثر فعالية) وأن يساهم في مراقبة الجودة.
- توسيع نطاق تقديم الخدمات لتطوير عادات صحية جيدة بين الصغار والكبار على حد سواء. على غرار جميع البلدان متوسطة الدخل، يمر المغرب بمرحلة انتقالية من الأمراض الناجمة عن الفقر إلى تلك المترتبة عن رفاهية نسبية. وتتزايد بشكل كبير حالات الإصابة بأمراض "غير معدية" أو الناجمة عن "نمط الحياة" مثل داء السكري من النوع الثاني، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية. وتعتبر هذه الأمراض بشكل أساسي نتيجة لقرارات الاستهلاك والسلوكيات، وتستقر تلك العادات في مرحلة المراهقة. إن توسيع فرص ممارسة الرياضة واللياقة البدنية في الفضاء العمومي أمر ممكن لفائدة المواطنين في المناطق القروية وخاصة في المناطق الحضرية حيث يكون المواطنون أكثر عرضة لسوء التغذية ولضعف النشاط البدني.

3.2.3. عبر تنمية الطفولة المبكرة

لا يتم إيلاء عناية كافية لحماية الأطفال الصغار ودعم تنميتهم في المغرب (الكوجالي وآخرون، 2015 و2016). كما ورد ذكر ذلك أعلاه، لا يزال معدل وفيات الرضع مرتفعا وأعلى من المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب غياب الرعاية ما بعد الولادة وعدم تكافؤ تغطية التلقيح. ويعتبر الأطفال دون الخامسة من العمر في أفقر شريحة من السكان ثلاث مرات أكثر عرضة للوفاة بعد الإصابة بجروح يمكن الوقاية منها أو بأمراض الطفولة. ويتعرض الأطفال المولودون خارج إطار الزواج أحيانا إلى أضرار جسدية وعقلية خطيرة حيث تترك الأمهات العازبات غالبًا ما يجدن أنفسهن دون أي دعم في غياب برامج للتكفل بهن. علاوة على ذلك، لا يزال العديد من الأطفال المغاربة الصغار يعانون من سوء التغذية ونقص في المغذيات الدقيقة، وبالتالي فهم أكثر عرضة للنقص المعرفي، والمشاكل الصحية الخطيرة، وانخفاض الإنتاجية والدخل عند بلوغ سن الرشد.[118] فضلا عن ذلك، يبدو التحفيز من قبل الآباء والرعاية الوالدية ممارسة غير شائعة بشكل كبير مع أنها ضرورية لتنمية قدرات الطفل البدنية والاجتماعية والعاطفية والمعرفية (الشكل 29.3). ولا يساهم الآباء على وجه الخصوص إلا قليلا في تربية أطفالهم (يشارك 58 في المائة فقط من الآباء في نشاط واحد على الأقل مع أطفالهم). ويعتبر الانضباط العنيف متفشيا في المغرب، ويمثل عقبة أخرى أمام رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها السليمة.

[118] وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الأخير حول الأمن الغذائي والتغذية في العالم، نجح المغرب في التقليص من انتشار نقص التغذية خلال العقد الماضي، لكن 3,5 في المائة من المغاربة، أو 1,2 مليون شخص، ما زالوا يعانون من هذه الظاهرة، بما في ذلك العديد من الأطفال. ومع ذلك، تسجل المملكة أدنى معدل لانتشار نقص التغذية في شمال إفريقيا. ويقدر انتشار نقص التغذية في جميع العالم بحوالي 10,7 في المائة.

الشكل 29.3 معرفة الوالدين بتنمية الطفولة المبكرة

في أي مرحلة يبدأ نمو الدماغ ومتى يكون للوالدين تأثيرهما الأول؟

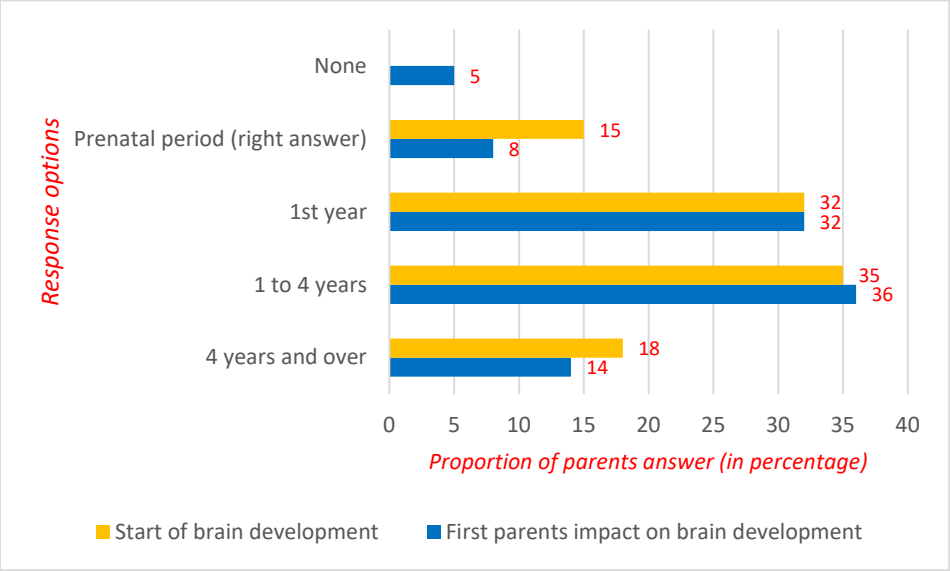

المصدر: زيلمان (Zellman)، كرام (Karam) وبرلمان (Perlman)، 2014.

إن توفير الحماية ودعم التنمية خلال مرحلة الطفولة المبكرة – هذه الفترة التي تحدث خلالها تغييرات لا رجعة فيها في نمو الطفل الصغير – من شأنه أن يخفف من وطأة عائق على المدى الطويل أمام عوائد الاستثمار المستقبلية في مجالي التعليم والصحة. يعد الاستثمار في رعاية وتربية الطفولة المبكرة عاملاً أساسياً لرفع النجاعة والإنتاجية الاقتصادية، وحماية حقوق الطفل وتقليل الحتمية الاجتماعية، والإقصاء، وعدم المساواة التي تنشأ في هذه الفترة من الحياة. سواء أكان ذلك من منظور حقوق الإنسان أو تكافؤ الفرص أو النجاعة الاقتصادية التي تشجع مشاركة الإناث في اليد العاملة، فإن ضمان حصول جميع الأطفال المغاربة على حماية ورعاية أفضل خلال سنواتهم المبكرة أمر بالغ الأهمية. وهذا يستدعي العمل على تطوير أنشطة لإعلام الجمهور، وتنسيق البرامج الحكومية، وتحسين جودة الاستثمار، والنهوض بالرعاية الوالدية المسؤولة.

4.3. رأسمال اجتماعي أكثر إدماجا

بينما يرتكز الرأسمال المؤسساتي على العلاقة بين الأفراد والدولة، وينطوي الرأسمال البشري بشكل أساسي على العلاقات بين الأفراد أنفسهم، يشير الرأسمال الاجتماعي إلى الرأسمال المستمد من العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع (بوتمان (Putnam)، 1993؛ وفوكوياما (Fukuyama)، 1995). ويتعلق الرأسمال الاجتماعي بشكل أساسي بمكانة الحريات الفردية الأساسية والقواعد والمسؤوليات المصاحبة لها من حيث تأثيرها على العلاقات الاجتماعية كي تسمح للجميع بتطوير مهارات الانتقاد والنقد الذاتي، والتشكيك بحرية في العقيدة، والحقائق الثابتة وغيرها من الافتراضات الشائعة، وتصور

المستقبل بسهولة والإبداع في ابتكاره. وعلى الرغم من أن الرأسمال الاجتماعي هو أكثر الأصول غير الملموسة، فإنه يؤثر على فعالية جميع أشكال الاستثمار الأخرى (المادي والمؤسساتي والبشري) ومن ثم على عملية خلق الثروات في حد ذاتها (البنك الدولي، 2018). ويمكن للرأسمال الاجتماعي لبلد ما أن يشرح، من بين أمور أخرى، العلاقة بين الرجال والنساء، وبشكل أعم، العلاقات بين الأفراد في المجتمع، بما في ذلك الثقة والتحلي بحس المواطنة.

1.4.3. بالنسبة للنساء: القدرة على التصرف

تعد العلاقة بين الرجال والنساء ووضع المرأة داخل المجتمع من أكثر المظاهر البارزة والأكثر أهمية بالنسبة للرأسمال الاجتماعي لأي أمة. يرتبط بعد النوع الاجتماعي بالهندسة الاجتماعية التي تمنح المعنى الثقافي للهوية الجنسية، ومن ثم تميل إلى تحديد سلسلة كاملة من الخيارات والإمكانيات المتاحة للرجال والنساء. وتعتبر عواقب غياب فرص وحرية التصرف التي تمنع الفتيات والنساء من تحقيق إمكانياتهن، هائلة، ليس فقط بالنسبة للنساء والفتيات فقط، بل ولعائلاتهن ومجتمعهن أيضا. ويعيق التمييز بين الجنسين تنمية وبناء الرأسمال الاجتماعي: فهو يقوض الثقة بين الجنسين، ويشوه العلاقات داخل الأسرة، ويحد من الشبكات الاجتماعية ويضعف الرأسمال الاجتماعي وقدرة المجتمع على العمل نحو تحقيق أهداف مشتركة (البنك الدولي، 2012). وفي جميع أنحاء العالم، واجهت المشاركة المتساوية للمرأة وتمكينها تقليديًا عقبات مرتبطة بالسمات الاجتماعية الثقافية للمجتمعات أكثر من الأسباب الاقتصادية. وقد تكون المساواة بين الجنسين مهمة في حد ذاتها، لكنها مفيدة أيضًا من الناحية الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي تعزيز المساواة بين الجنسين إلى الرفع من الإنتاجية، وتحسين نتائج التنمية للأجيال المقبلة، وجعل المؤسسات أكثر تمثيلية، وكلها أهداف أساسية للنمو الشامل المستدام في المغرب.[119]

يعد المغرب من بين البلدان التي يشارك فيها أقل 20 في المائة من الإناث في سوق العمل بأقل من ربع النساء في سن العمل ناشطات (في سوق العمل) (الشكل 30.3). رغم التقدم المحرز، لا سيما بتبني مدونة الأسرة الجديدة في عام 2004 والدستور الجديد في عام 2011 (المادة 19)، لا تزال المرأة المغربية اليوم ضحية العديد من أوجه عدم المساواة (البنك الدولي، 2015)، أولها يتعلق بالتشغيل. رغم اعتماد إصلاحات جوهرية للإطار القانوني لتأمين وضمان المساواة بين الجنسين، لا تزال المرأة المغربية تواجه تمييزًا كبيرًا. فالنساء لا يكتفين بإنجاز معظم المهام المنزلية، بل بمجرد توظيفهن، يصبحن أكثر عرضة في المتوسط لانعدام الأمن الوظيفي، والعمل غير النظامي، وتدني الأجور. علاوة على ذلك، تميل النساء إلى ترك عملهن بعد الزواج، تحت ضغط التقاليد الاجتماعية وأيضًا لأن الوظائف لا توفر فرصًا للعمل المرن. ويبرز تأثير المجتمع الأبوي على عمالة الإناث بفعل أن ثلث النساء المغربيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة يتخذن قرارات بشأن عملهن بمفردهن. وفي معظم الأوقات، الرجال هم من يقرر.

[119] أكدت وزارة الاقتصاد والمالية، بالشراكة مع مركز سياسات المكتب الشريف للفوسفاط، التأثير الإيجابي للتدابير المراعية للنوع الاجتماعي والرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل على النمو (من 0,2 نقطة مئوية إلى 1,9 نقطة مئوية).

الشكل 30.3 معدل مشاركة المرأة في اليد العاملة

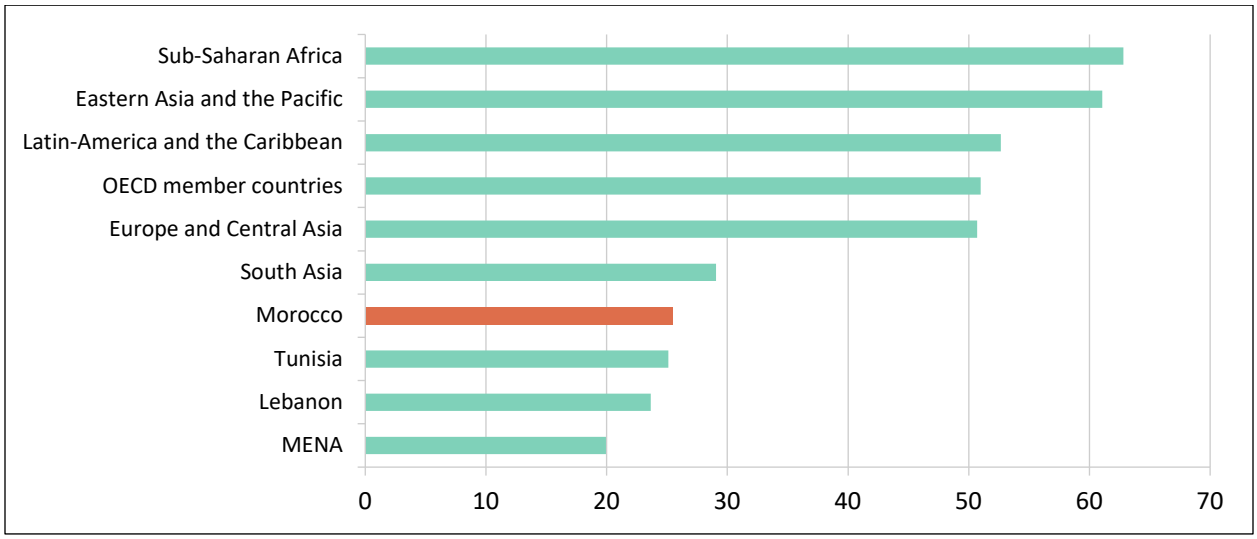

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

لا يزال التمييز بين الجنسين قائما أيضا من الناحية القانونية (البنك الدولي، 2015). على سبيل المثال، تتمتع المرأة بحقوق أقل في الأصول الاقتصادية (الميراث) واستحقاقات الضمان الاجتماعي والملكية الزوجية. وتناضل المطلقات لتأكيد حقوقهن، وتظل الأمهات العازبات وأطفالهن مهمشين للغاية ويتعرضن للتمييز. ولا يوجد تشريع يعالج بشكل كامل ومُرضٍ العنف الزوجي والمنزلي على الرغم من أن 60 في المائة من النساء المغربيات يقعن ضحية للعنف المنزلي، ويبلغ مجموعهن أكثر من 6 ملايين امرأة (المندوبية السامية للتخطيط، 2010). بالإضافة إلى ذلك، لا يزال زواج القاصرات مرتفعا وما فتئ يتنامى. وفي الأخير، حتى عندما يحقق القانون تقدمًا حقيقيًا للمرأة، فإن تطبيقه يتم بشكل غير متكافئ، كما أن الخدمات العامة التي يُفترض أن تساعد النساء في الولوج إلى العدالة تظل أيضًا تحت تأثير المعايير والأعراف الاجتماعية.

2.4.3. بالنسبة لكافة المواطنين: عامل الثقة

من المؤكد أن الافتقار إلى الثقة بين الأشخاص وإلى الشعور بالواجب المدني في جميع أنحاء المجتمع يؤدي إلى تكلفة اقتصادية عالية. في غياب ثقة كافية بين الأشخاص والتعاون والتماسك الاجتماعي، يميل السلوك "الصادق والمحترم" إلى أن يقتصر على دوائر صغيرة من الأشخاص ذوي الصلة. ومع ذلك، كلما تزايد نبذ المجتمع، كلما قلت قدرته على النهوض بالفرص الاقتصادية على المدى الطويل. عندما يفتقر الأفراد إلى الثقة في الآخرين ولا يحترمون سيادة القانون، يميل توفير السلع والخدمات العامة إلى أن يكون غير كافٍ ويخضع للمحسوبية والفساد. وبالعكس، في المجتمعات المفتوحة حيث تخضع العلاقات الاجتماعية للثقة بين الأشخاص والقواعد العامة للسلوك الجيد، فإن البيئة تكون أكثر ملاءمة للأعمال، والابتكار، والمبادرة، ومشاركة الأفراد من أجل الصالح العام (تيرول (Tirole)، 2016).

أظهرت العديد من الدراسات أن كمية وجودة الرأسمال الاجتماعي ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي المستدام للبلاد، نظرا إلى أن ذلك هو ما يمكّن البلاد من الاستفادة من الإمكانات الكاملة للأشكال الأخرى من الرأسمال المادي والبشري والمؤسساتي.

الثقة بين الأفراد في المجتمع المغربي ضعيفة و أقل من المتوسط لدى الشريحة الدنيا من البلدان منخفضة الدخل. علاوة على ذلك، تشير الدراسات الاستقصائية للقيمة العالمية التي أجريت على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية إلى أنه يبدو أن مستوى الثقة في المجتمع انخفض مع مرور الوقت في إطار انتكاس يُعزى عادةً إلى تراجع احترام سيادة القانون والشعور بالواجب المدني وقوة الروابط الاجتماعية. أكثر من في أي مكان آخر، تقتصر الروابط الاجتماعية في المغرب على دوائر مغلقة (الأصدقاء والعائلة والجيران) على حساب مجموعات أكثر انفتاحاً ومنفصلة يمكن فيها ربط علاقات (الإطار 7.3). ومن جهة أخرى، يتسم المجتمع المغربي بمستوى منخفض من المشاركة في المجتمع المدني مقارنة بالمستوى المسجل عالميا وفي دول نامية أخرى (الشكل 31.3). وتترجم المشاركة الضعيفة للمواطنين أيضًا إلى نقص كبير في الشعور بالواجب المدني واحترام قواعد الحياة في المجتمع مثل احترام الآخرين واحترام الطبيعة واحترام الأملاك العامة. ويبرز هذا النقص في الشعور بالواجب المدني على الطرق المغربية بشكل خاص ويمكن قياسه حيث تتسبب انتهاكات قانون السير سنويا في أكثر من 200 حادث مميت لكل 100.000 سيارة على الطريق، مقارنة، على سبيل المثال، بأقل من ثمانية حوادث لكل 100.000 سيارة في أوروبا الغربية (منظمة الصحة العالمية، 2015). وتعتبر الوفيات بحوادث السير السبب الرئيسي للوفاة بين شباب المملكة.

الإطار 7.3 تفسير الثقة بين الأشخاص في المغرب

في المغرب، تتشكل العلاقات الاجتماعية بشكل غير متناسب داخل دوائر النساء، فتبدأ بالأسرة وتتسع إلى الأصدقاء والجيران، على حساب علاقات أكثر انفتاحًا من الخارج، كما هو الحال مع الغرباء أو الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة هوية مختلفة.

على الرغم من أن انخفاض مستوى الثقة بين المجموعات الخارجية ظاهرة شائعة في غالبية البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل، فإن الوضع في المغرب فريد من نوعه. ويعتبر مستوى الثقة فيما يتعلق بأشخاص ينتمون إلى ديانة أو جنسية أخرى، أو الذين لا تجمعهم بهم أي سابق معرفة، أقل في المغرب من نظيره في بلدان نامية أخرى (انظر الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية (2010-2014)). تشير هذه النتائج إلى أن الروابط الاجتماعية في المغرب ترتكز بشدة، وأكثر من أي وقت مضى، على العلاقات المغلقة – الأسرة، وبدرجة أقل، الأصدقاء والجيران – وأن الشبكات التي تتجاوز الفئات الاجتماعية التقليدية لتشكيل روابط جديدة تظل محدودة، أو حتى غير موجودة (الشكل 31.3 أدناه). ويبدو روح التعاون ومستوى التفاعل يتزايدان في المجتمعات التي يكون فيها أسلوب الحياة أقل تركيزًا على الأسرة (هاينريش (Heinrich) وآخرون، 2001). (.Heinrich et al. 2001)

الشكل 31.3 معدل الانخراط الطوعي في الجمعيات

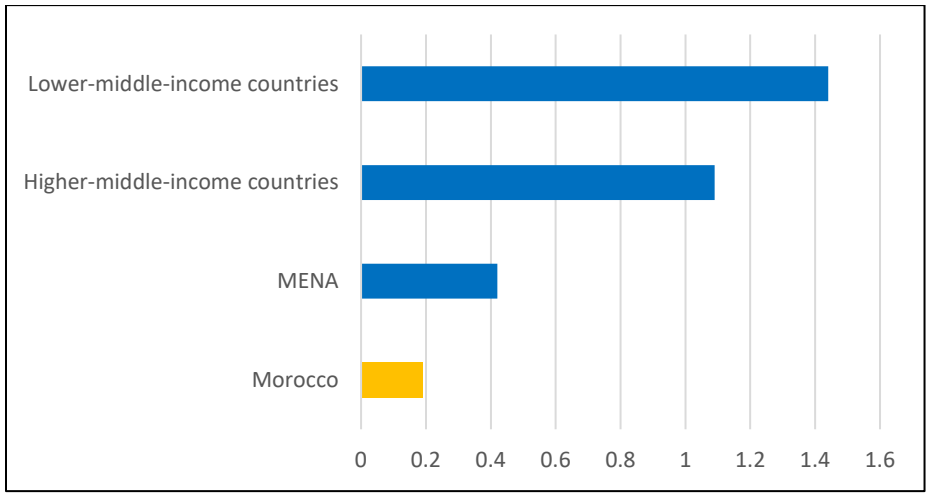

المصدر: الدراسة الاستقصائية حول القيمة العالمية (2010-2014)

يفسر ضعف الثقة بين الأشخاص وضعف المشاركة في الحياة المدنية أيضًا ضعف الثقة في المؤسسات العمومية. من حيث مدركات الثقة في المغرب، تحظى الحكومات المحلية المنتخبة بأقل مستويات الثقة في المؤسسات (حيث ذكر أكثر من 65 في المائة من المستجوبين أن ثقتهم فيها ضعيفة أو منعدمة)، يليها البرلمان، والمحاكم ورئيس الحكومة. ومن ناحية أخرى، يعد القادة الدينيون من بين الأشخاص الذين يحظون بمستوى أعلى من الثقة (حيث ذكر أكثر من 65 في المائة من المستجوبين أن ثقتهم فيهم متوسطة أو عالية) (الشكل 32.3).

الشكل 32.3 "كم تثق في كل مؤسسة من المؤسسات التالية؟"

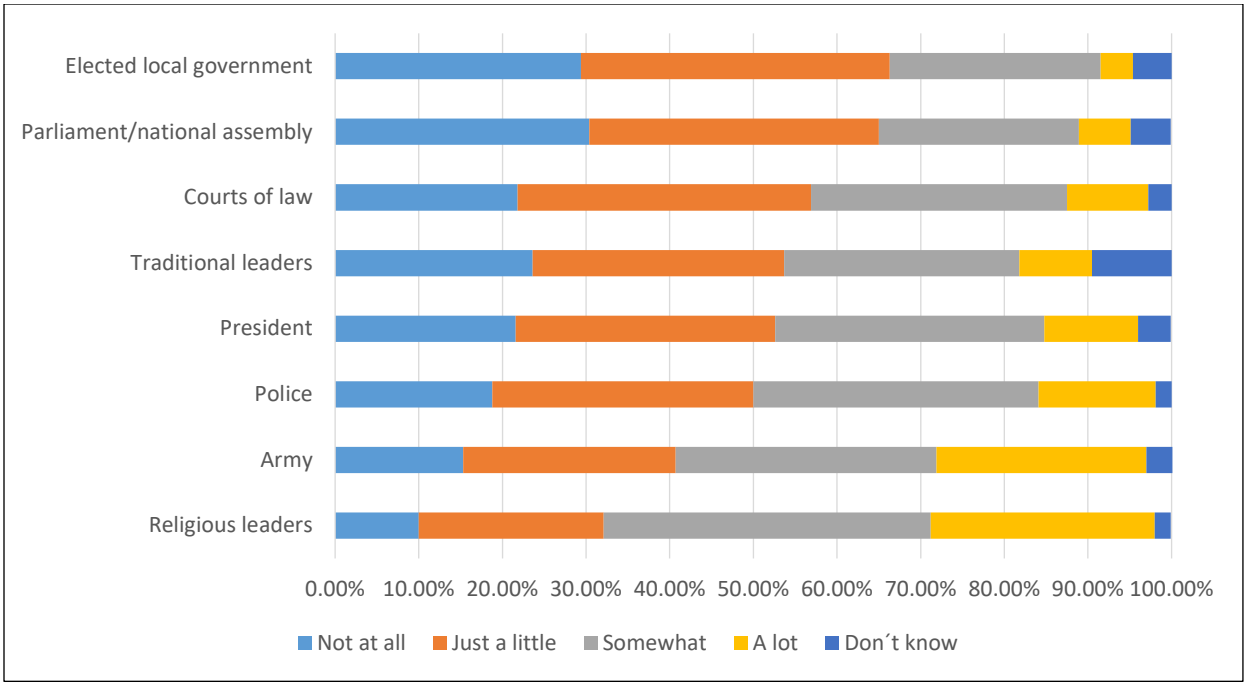

المصدر: المقياس الأفريقي

من خلال الرفع من الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي، وخاصة في الشباب، يمكن أن يأمل المغرب في جني مكاسب اقتصادية ملموسة. ومع ذلك، فإن أي دولة تتوفر على مجموعة صغيرة من الوسائل المتاحة لبناء رأسمالها الاجتماعي لأنه من المستحيل فرض المستوى العام للثقة بين الناس أو فرض طريقة عيش المواطنين، وتواصلهم وعملهم مع بعضهم البعض. ويعتبر الرأسمال الاجتماعي نتيجة فرعية لعوامل هيكلية دائمة أو موروثة يصعب تغييرها (الجغرافيا، التاريخ، الثقافة، والعقليات). إلا أن دراسات أظهرت إمكانية رفع مستوى الرأسمال الاجتماعي عن طريق إطلاق بعض المحركات والحوافز المرتبطة باحترام القواعد، والمشاركة الطوعية، وتطور العادات والسلوكيات (الإطار 8.3).

الإطار 8.3 التغلب على معيقات الثقة بين الأشخاص

تشير الأدبيات والتجارب عادةً إلى العوامل التالية من أجل تعزيز الثقة بين الأشخاص:

- النهوض بتعزيز احترام سيادة القانون والمسؤولية المدنية والسلوك المثالي. يمكن للمغرب أن يتخذ تدابير مباشرة لتعزيز الرأسمال الاجتماعي من خلال ضمان مزيد من الامتثال لسيادة القانون على كافة مستويات المجتمع وتشجيع السلوك المثالي في جميع مجالات السلطة من خلال فرض عقوبات مشددة على السلوك المنحرف اجتماعيًا أو غير القانوني أو غير المدني. ويمكن أن تؤدي استعادة قيم النزاهة، والأمانة والاستقامة، والعدالة والانفتاح في المجتمع إلى تزايد النمو الاقتصادي من خلال تنمية ثقافة الثقة والسماح لجميع المواطنين بتحقيق إمكاناتهم في بيئة منصفة ومستقرة وقابلة للتنبؤ وشفافة.
- تشجيع وخلق فرص للمشاركة الطوعية. يمكن للمغرب، عبر تنفيذ السياسات العمومية المناسبة، أن يشجع جميع أشكال المشاركة المدنية والمواطنة، وخاصة في الجمعيات، والامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها عرقلة المشاركة الطوعية في المجتمع المدني، سواء على مستوى الشبكات الاجتماعية أو المجتمع المدني (الجمعيات) أو وسائل الاعلام. ويمكن للتعلم

عبر الخدمة والتطوع أن يوفر للشباب فرصة لاكتساب مهارات اجتماعية وقيادية ومهارات العمل الجماعي التي يمكن أن تخدمهم عند البحث عن عمل، وأي مشاركة اقتصادية أو مواطنة.

- دعم التغيير في المواقف والسلوكيات. يمكن للمغرب إطلاق حملات توعوية لتعزيز طرق تفكير جديدة فيما يتعلق بقيم التعاون والحرية والاحترام المتبادل والمواطنة والواجب المدني. ويجب تضمين هذه القيم في المناهج والمقررات الدراسية كمسألة ذات أولوية. وفي الواقع، يتعلم الرجال والنساء بناء على تجاربهم في النظام المدرسي وفي الجامعة لاحقًا، كيفية إنشاء الجمعيات والعمل في فرق والسعي لتحقيق الأهداف الجماعية. وقد أظهرت دراسات حديثة أن البلدان التي تميل فيها المناهج الدراسية نحو مقاربة أكثر تعاونًا، تكتسي فيها الحياة المجتمعية والقيم المصاحبة لجمعيات المجتمع المدني والانخراط أهمية بالغة (ألجان (Algan)، كاهوتش (Cahuc) وشليفر (Shleifer)، 2013) (Algan و Cahuc و .(2013

الفصل الرابع

المسارات ذات الأولوية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة

بالنظر إلى نقاط الضعف في الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب والعوامل العديدة التي تقيد التقدم السريع نحو الالتقائية، ثمة حاجة إلى موجة جديدة من الإصلاحات للتغلب على التحديات التي يواجهها المجتمع المغربي. وكما أشار جلالة الملك مؤخرًا، "فيما يتعلق بالنموذج التنموي، إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة".[120] وبالفعل، رغم أن الحكومة تتوفر على رؤية تنموية محددة بوضوح، إلا أن هذه الرؤية تفتقر إلى التناغم بين القطاعات، مما يعوق تنفيذها. ونتيجة لذلك، فإن البلد لا يتمتع بالفعالية والإنصاف والمرونة بالقدر الذي ينبغي له. وهذا ما اعترفت به أعلى السلطات في العديد من البيانات الأخيرة (الإطار 1.4).

الإطار1.4 الدعوات الرسمية إلى زخم جديد من الإصلاحات

في سلسلة من الخطب الأخيرة، أكد جلالة الملك أن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب كانت دون طموحات البلاد وأن ذلك راجع بالأساس، في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوطني والاستراتيجي، والتنافر بدل التناسق والالتقائية، والتبخيس والتماطل، بدل المبادرة والعمل الملموس. وتعكس هذه النواقص العديد من العوامل التي تعيق تنمية المغرب والتي تمت مناقشتها في المذكرة الاقتصادية القطرية الأخيرة وفي هذه الدراسةالتشخيصية القطرية المنهجية. وهكذا، يمكن إعادة تجميع هذه العوامل في أربعة مجالات رئيسية: النجاعة، والإدماج، والابتكار والاستدامة. وحسب ما جاء في خطابات جلالة الملك:

- النجاعة. "إن اختياراتنا التنموية تبقى عموما صائبة. إلا أن المشكل يكمن في العقليات التي لم تتغير، وفي القدرة على التنفيذ والإبداع". "إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين." "أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الطموح اللازم، ولا تحركهم دائما روح المسؤولية." "أما السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالا هاما للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودا لضعف النجاعة والتناسق في ما بينها وعدم ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية.

- الإنصاف. " فالمناطق التي تفتقر لمعظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، ولفرص الشغل، تطرح صعوبات أكبر، وتحتاج إلى المزيد من تضافر الجهود، لتدارك التأخير والخصاص، لإلحاقها بركب التنمية." "وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة."

[120] "إلا أن ما نعمل على تحقيقه اليوم، في جميع جهات المغرب، هو مسيرتك الجديدة. مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي تهم جميع المغاربة، إذ لا يمكن أن نقوم بمسيرة في منطقة من المناطق دون أخرى. إننا نستطيع أن نضع أنجع نموذج تنموي، وأحسن المخططات والاستراتيجيات. إلا أنه بدون تغيير العقليات، وبدون توفر الإدارة على أفضل الأطر، وبدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشان العام، وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني، فإننا لن نحقق ما ننشده لجميع المغاربة، من عيش حر كريم"، خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 18 لاعتلاء العرش، يوليوز 2017.

- التربية. " كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الإجتماعي والإقتصادي للشباب." "فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها".

- القدرة على التحمل. "في حين أن التقلبات المناخية في العالم، تعيق بشكل كبير التنمية في إفريقيا، وتهدد على نحو خطير الحقوق الأساسية لعشرات الملايين من الأفارقة. فقد بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا بسبب تغير المناخ، عشرة ملايين شخص. وبحلول 2020، سيضطر ما يقرب من 60 مليون شخص، للنزوح بسبب ندرة المياه، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. أما الأوبئة التي تنتقل عبر المياه، والتي تحصد آلاف الأرواح سنويا، فيمكن القضاء عليها، شريطة خلق البنيات الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي. وأخيرا، فإن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، قد يظل السبب الرئيسي في معظم النزاعات العابرة للحدود في إفريقيا."

المصادر: مقتطفات من خطابات جلالة الملك بمناسبة ذكرى عيد العرش (يوليوز 2017)، وافتتاح البرلمان (أكتوبر 2017)، افتتاح قمة العمل الأفريقية على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ (نوفمبر 2016).

يتطلب توسيع نطاق مسار الالتقائية في المغرب بطريقة شاملة ومستدامة تنفيذ برنامج الإصلاح المختار، والذي يمثل قطيعة مع الماضي ويتعين تنفيذه بشكل متزامن، حتى وإن كانت الآثار الكاملة لبعض الإصلاحات لن تبرز إلا على المدى الطويل. لجعل المغرب أكثر نجاعة وإدماجا وابتكارا واستدامة، تهدف مسارات الإصلاح المقترحة في الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية إلى (1) تقريب المغرب من حدود الكفاءة؛ و(2) استفادة جميع المغاربة من حدود الكفاءة؛ و(3) دفع حدود الكفاءة مع مرور الوقت؛ و(4) تخضير حدود الكفاءة. ومع ذلك، فإن التغيير الأعمق لنظام الحكامة في المغرب وحده كفيل بجعل هذه المسارات ممكنة (الشكل 1.4).

الشكل 1.4 مسارات الإصلاح

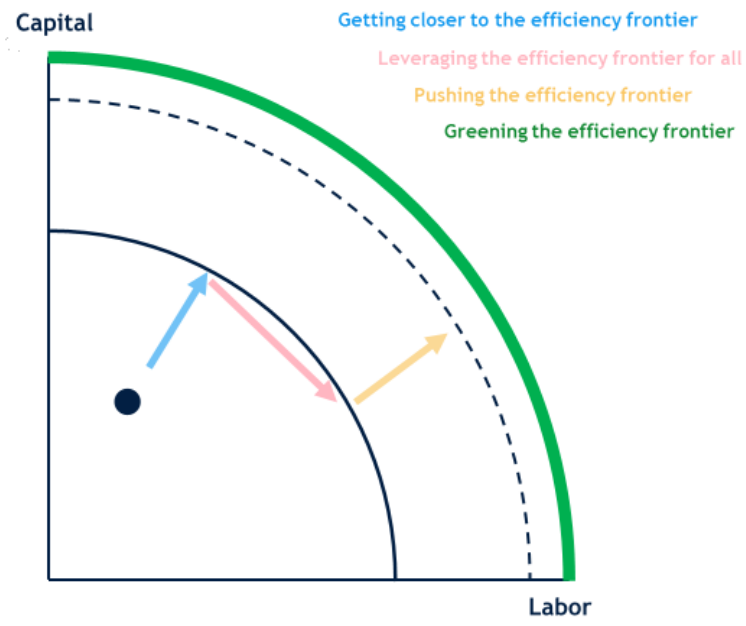

يتم تعريف حدود الكفاءة في المغرب بشكل مشابه للطريقة السائدة التي يتم من خلالها فهم المخرجات المحتملة في الأدبيات. وهكذا، تمثل حدود الكفاءة الحد الأقصى لمقدار الإنتاج الذي يمكن أن يصل إليه المغرب بالنظر إلى استخدامه الحالي للعمالة والرأسمال والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (بما في ذلك الرأسمال البشري والاجتماعي، والمؤسسات، والتكنولوجيا، وتخصيص العوامل). أولاً، من شأن بلوغ تلك الحدود (إمكانات المغرب) أن ينطوي على زيادة مشاركة العمال واستخدام الرأسمال إلى المستويات "الطبيعية". وتشمل السياسات ذات الصلة لتحقيق هذه الإمكانات الحد من جمود سوق العمل والرأسمال وتحسين تدبير وحكامة الموارد القائمة. ثانياً، لتعميم هذه الزيادة في عمل المخرجات على الجميع، يجب أن تستفيد النساء والشباب من الزيادة في استخدام العوامل (من حيث المشاركة في العمل) وكذلك المناطق المتأخرة عن الركب. ثالثًا، يتطلب دفع حدود الكفاءة استثمارًا جديدًا في الرأسمال المادي وغير المادي (المؤسساتي والبشري والاجتماعي) للرفع من مكتسبات الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في المغرب. فعلى سبيل المثال، من شأن الزيادة في المشاركة في اليد العاملة إلى أبعد من المستويات العادية أن يحتاج، من بين أمور أخرى، إلى سياسات لتحسين ملاءمة العرض للطلب في سوق العمل من خلال مهارات العمال، بما في ذلك المهارات الأساسية الملاءمة لاحتياجات سوق العمل. وستشمل زيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج مجموعة كبيرة من السياسات على مدار عدة سنوات، بما في ذلك إصلاحات هيكلية على جبهات مختلفة (المنافسة، والانفتاح، والنجاعة العامة)، وإصلاح التعليم وتنمية الرأسمال البشري، وتعزيز المؤسسات والرأسمال الاجتماعي، واستيعاب أفضل للتكنولوجيا، ودعم مستدام للمقاولات والتشغيل الذاتي المنتج، وتغيير هيكلي تدريجي. وأخيرًا، ينبغي أن تراعي التدابير الرامية إلى تحقيق تلك الحدود وتجاوزها تأثير النمو على البيئة الطبيعية للمغرب وتأثير تغير المناخ على النمو.

يتمثل أحد الأهداف الهامة للدراسة التشخيصية القطرية المنهجية في تحديد مسارات الأولوية التي سيكون لها تأثيركبير ومستدام على الهدفين المزدوجين. على الرغم من أن المغرب يواجه تحديات وإكراهات هامة للإسراع في الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية المشتركة، فإن هدف تحديد الأولويات مهم للتعرف على أهم الإكراهات التي تشكل عقبات حرجة، ومن ثم

توجيه التدخلات العمومية بشكل أفضل. ويقدم هذا القسم وصفًا للعملية التي أسفرت عن القائمة النهائية للإكراهات ذات الأولوية.

من بين القائمة الطويلة للعوامل التي تحد من التنمية الشاملة والمستدامة في المغرب والتي تمت مناقشتها في القسم 3 أعلاه، تم تحديد قائمة فرعية بأهم الإكراهات باستخدام مجموعة من "مرشحات تحديد الأولويات."ومن المؤكد أن تحديد التأثير الهامشي على الهدفين المزدوجين، المتمثلين في الحد من أي إكراهات، عملية صعبة للغاية. شارك في هذه العملية خبراء لدى البنك الدولي من قطاعات مختلفة من ذوي التجارب والخبرات العملية في بلدان مختلفة. واستفادت هذه العملية من مشاورات مع السلطات الحكومية من مختلف الوزارات، ومراكز الفكر (مثل مركز السياسات التابع للمكتب الشريف للفوسفاط)، والمجتمع المدني، ومنظمات دولية أخرى على مدى سنة كاملة، بما في ذلك استشارات أجريت مع ست مجموعات موضوعاتية تغطي جميع المجالات التي تمت مناقشتها في الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية.[121] واستند اختيار الإكراهات الرئيسية إلى المعايير الخمسة التالية، ومثلت الحكامة أولوية متقاطعة ضرورية لنجاح أي إصلاح (الشكل 1.4).

- **الشروط المسبقة**: الشروط من حيث الاقتصاد السياسي والقدرات البشرية و/أو المؤسساتية المالية قبل تنفيذ أي إصلاحات. فيما يتعلق بالمغرب، لا يشكل النهوض المساواة بين الجنسين وتحسين الولوج إلى المعلومات والمساءلة تحديات كبيرة من حيث القدرات البشرية والمؤسساتية أو الإكراهات المالية. علاوة على ذلك، تشجع الظروف السياسية حاليا على معالجة هذه الإكراهات. الوضع الأولي: من المفترض أن التغلب على الإكراهات في قطاعات/مجالات ذات ظروف أولية منخفضة سيكون له تأثير أقوى من الحالة التي تكون فيها الظروف أكثر ملاءمة. ويتبع هذا الافتراض التداعيات النظرية لقانون المكاسب المتناقصة. على سبيل المثال، سيكون لتحسين جودة التعليم في المغرب (حيث الجودة ضعيفة) تأثير كبير على الهدفين المزدوجين أعلى من تحسين جودة التعليم في بلدان ذات جودة التعليم أعلى.

- **العلاقات السببية**: في المسار التنموي، تكون هناك علاقة في الاتجاهين بين السببية ومحددات النمو (المؤسسات، الرأسمال البشري، شبكات الأمان، إلخ.). وبالتالي، يكمن التحدي في تحديد أقوى علاقة سببية، والتي غالبا ما تعتمد أيضا على وضعية التنمية في البلاد. وهكذا تؤثر نتائج الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي؛ ومع ذلك، فإن النمو القوي يساعد في تحسين النتائج الصحية والتربوية. في المغرب، يبدو أن الموارد المخصصة لقطاع التعليم كافية. وهذا ليس بالضرورة هو الحال بالنسبة لقطاع الصحة. ونتيجة لذلك، نجد أنه بالنسبة للتعليم، تنتقل السببية من التعليم إلى النمو الاقتصادي وبالنسبة للصحة، تنتقل السببية في الاتجاه المعاكس، أي من النمو الاقتصادي إلى الصحة.

- **الآثار غير المباشرة**: سيتم إعطاء الأولوية لإزالة الإكراهات في قطاع/مجال واحد تكون له تأثيرات غير مباشرة كبيرة على الهدفين المزدوجين من خلال تأثيره على قطاعات/مجالات أخرى. وهكذا، فإن الرفع من فعالية القطاع العام سيكون له آثار غير مباشرة على معظم النتائج الاجتماعية والاقتصادية.

[121] في يوليو 2017، عُقدت سلسلة من اجتماعات المجموعات الموضوعاتية مع ممثلين عن القطاعات الوزارية والبنك المركزي (بنك المغرب) والمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، والقطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب/CGEM) حول المواضيع التالية: (1) تدبير الاقتصاد الكلي؛ (2) الحد من الفقر والرفاهية المشتركة؛ (3) تنمية القطاع الخاص؛ (4) التنمية البشرية؛ (5) التنمية المستدامة؛ و(6) الحكامة.

- **تأثير مباشر شامل وقوي على الهدفين المزدوجين**: يعمل هذا المعيار على تقييم حجم التأثير المباشر المحتمل على الهدفين المزدوجين بفضل إزالة إكراه معين مقارنةً بالتأثير المباشر على الفقر والرفاهية المشتركة لمعالجة إكراه آخر. على سبيل المثال، على الرغم من أن تحسين المنافسة وإدارة الضرائب لهما تأثير مباشر على الهدفين المزدوجين، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تحقيق الهدف الأول (تحسين المنافسة) يكون له تأثير أكبر.

الشكل 2.4 من القائمة الطويلة إلى القائمة القصيرة لأهم الإكراهات

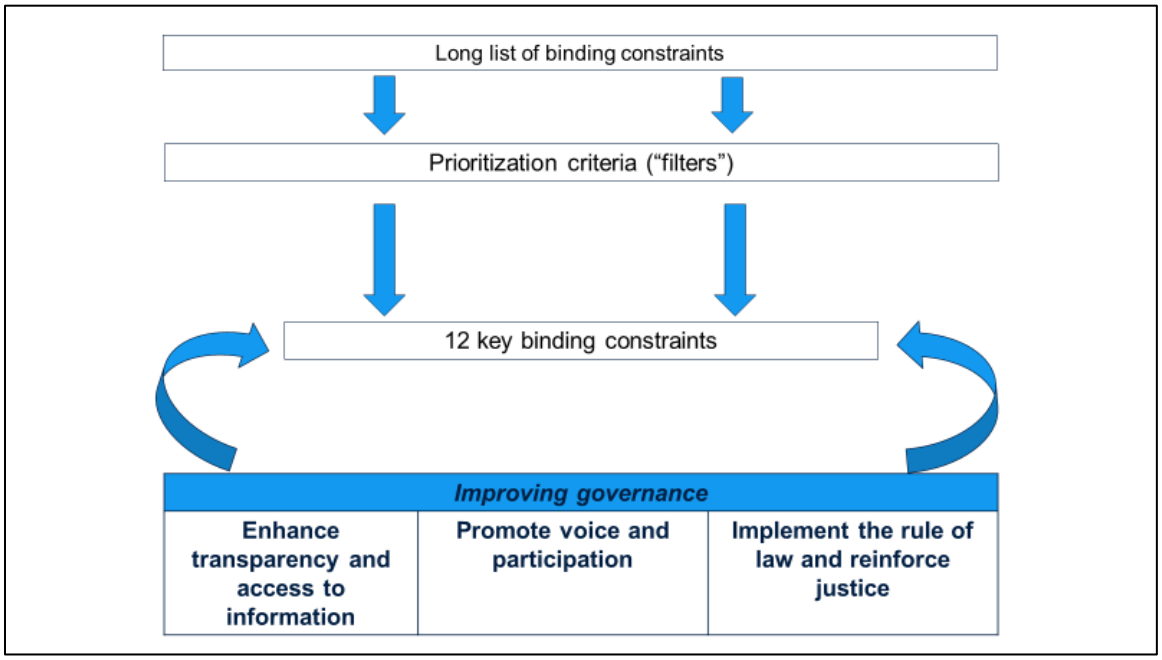

جرى تنفيذ عملية الاختيار على النحو التالي: من بين قائمة تضم 30 إكراها تم تحديدها عند مناقشة كل مجال من المجالات التي تغطيها الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية أعلاه، تم اختيار قائمة تشمل 14 إكراها رئيسيا. وجرى تقديم ومناقشة هذه القائمة الأولية مع خبراء قطريين مع التركيز على القضايا المتقاطعة في المغرب (مثل خبراء الاقتصاد الكلي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومع العديد من كبار المسؤولين الحكوميين خلال اجتماعات مختلفة، وخاصة خلال الاجتماع التشاوري النهائي مع ممثلين عن الوزارات الرئيسية والقطاع الخاص الذي انعقد في 24 يوليوز 2017. وبالنظر إلى التركيبة السكانية، من المعترف به أيضًا أن الاستجابة لكل من هذه المجالات والإكراهات الحاسمة يجب أن تكون مراعية للشباب وأن تنفذ مع إعطاء الأولوية لتأثيرها ونتائجها على الشباب. وصادقت المشاورة النهائية بشكل واسع على قائمة الأولويات الواردة في الجدول 1.4 أدناه. وتعتبر المجالات الرئيسية، التي تركز على تحسين فعالية السياسات العمومية، وتحديدا زيادة الرأسمال البشري وتحسين الحكامة، ركائز البرنامج الحكومي الحالي.

الجدول 1.4 المجالات الحاسمة وأهم الإكراهات لتحقيق الهدفين المزدوجين

	المجالات الحاسمة	أهم الإكراهات
		التنافسية والابتكار

بلوغ حدود الكفاءة	تحسين تخصيص الموارد من السوق بين الشركات والقطاعات	بيئة الأعمال والولوج إلى التمويل
	تحسين فعالية السياسات العمومية، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص	صياغة السياسة العمومية وتنسيقها في سياق الجهوية الموسعة
		الولوج إلى خدمات عامة جيدة
استفادة جميع المغاربة من حدود الكفاءة	تمكين جميع المواطنين من الاستفادة بشكل مباشر و/أو غير مباشر من النمو	تنظيم سوق العمل
		حماية اجتماعية مستهدفة
		المساواة بين الجنسين
توسيع حدود الكفاءة	الرفع من الرأسمال البشري	تنمية الطفولة المبكرة
		جودة التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي
	إطلاق العنان لإمكانيات التكتل الحضري	تنمية حضرية ومجالية
تخضير حدود الكفاءة	تحويل ندرة الموارد ومختلف أشكال الهشاشة المناخية إلى فرص	تدبير مندمج للمياه والتكيف مع تغير المناخ
مجال متقاطع	تحسين الحكامة	الولوج إلى المعلومات والمساءلة
		إسماع صوت المواطنين، المشاركة والانخراط
		سيادة القانون والعدالة

1.4 المسار1: الاقتراب من حدود الكفاءة

يمكن للمغرب أن يعمل في مجالين من المجالات ذات الأولوية من أجل الاقتراب من حدود الكفاءة: تحسين تخصيص الموارد من السوق عبر المؤسسات والقطاعات، وتحسين فعالية السياسات العمومية، بما في ذلك بهدف إشراك القطاع الخاص. سيستلزم المجال الأول إطلاق العنان لمحرك التنافسية والابتكار في المغرب (الإكراه 1) وتحسين بيئة الأعمال (الإكراه 2).

وسينطوي هذا الأخير على تحسين صياغة وتنسيق السياسة العمومية، بما في ذلك في إطار "الجهوية الموسعة" (الإكراه 3) وتحسين الولوج إلى خدمات عامة ذات جودة عالية (الإكراه 4).

1.1.4 من خلال المنافسة والابتكار

ينبغي أن تُحسن المؤسسات المغربية أداءها من حيث تعزيز تخصيص الموارد بشكل أكبر من السوق؛ هذا من شأنه أن يساعد على توجيه المزيد من الموارد نحو اقتصاد المعرفة. يشجع تطبيق قواعد المنافسة الشركات على الابتكار وتبني التكنولوجيات الحديثة، وتخفيض التكاليف وتحسين جودة مخرجاتها. فالمنافسة أساسية لاقتصاد المعرفة، الذي أصبح مصدرا متناميا لخلق الثروة في جميع البلدان (البنك الدولي، 2016). وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت مؤخرًا، لا يزال الولوج إلى الإنترنت في المغرب منخفضًا مقارنة بنظرائه، ويعزى ذلك أساسًا إلى غياب قوي ومستمر للمنافسة، حيث لا يزال المغرب يحتفظ بالحواجز أمام دخول أنواع مختلفة من الفاعلين في مجال الإنترنت.[122] ويمكن للمغرب العمل على المجالات الثلاثة ذات الأولوية التالية لإطلاق العنان للمنافسة والابتكار والاقتراب من حدود الكفاءة:

- **تعزيز المنافسة العادلة**. يجب أن تصبح التغييرات، التي أحدثها الدستور الجديد لعام 2011 والعديد من القوانين التي صدرت منذئذ لزيادة المنافسة في السوق، حقيقة. وينبغي بشكل رئيسي اتخاذ خطوات من أجل استقلالية السلطات التنظيمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تفعيل مجلس المنافسة. وثمة حاجة إلى مراجعة دور الفاعلين العموميين ذوي الأغراض التجارية للتأكد من امتثالهم لقواعد المنافسة وعدم إزاحتهم للقطاع الخاص. ولعل الحد من هيمنة وتدخل الدولة في بعض الأنشطة من شأنه أن يساعد أيضًا في الانتقال نحو تخصيصات أكثر تنافسية للرأسمال والعمالة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات لتقليص الريع المرئي (على سبيل المثال، الموافقات الاستثنائية على استخدام الأراضي، وتراخيص النقل، والتراخيص الإدارية) وآليات الريع غير المرئي (الثغرات القانونية والتنظيمية، وعدم تكافؤ الولوج إلى المعلومات) والحواجز غير المباشرة أمام المنافسة (متأخرات الدفع، والتأخير في الأداء). ينبغي تحسين الولوج إلى الملكية العقارية الحضرية والصناعية من خلال قوانين شفافة وتسهيلية. وينبغي للسلطات وضع حد للممارسات التقديرية والتأكد من أن تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية بالتساوي على جميع الشركات، خاصة الوافدين الجدد. في قطاع الاتصالات، ينبغي للسلطات أيضًا السعي إلى تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لسوق الاتصالات بغية إدخال وجذب فاعلين جدد (البوابات الدولية، العمود الفقري للشبكات، شبكات النقل الخلفي وشبكات النفاذ).

[122] يرتبط الولوج إلى الإنترنت عالي السرعة عمومًا بنتائج العليا للمعرفة والابتكار والتجارة والوظائف.

- **توسيع نطاق تشجيع الابتكار**. الابتكار هو تنفيذ منتوج جديد أو محسّن (سلعة أو خدمة)، أو عملية أو طريقة تسويق أو تنظيم ممارسات الأعمال التجارية أو تنظيم مكان العمل.[123] ويشمل اقتصاد المعرفة قدرة الأمة على تكييف الخبرات والمفاهيم والأفكار القائمة. وفي معظم الأوقات، يفضل اقتصاد المعرفة بروز أقطاب الامتياز. وهكذا، يدفع الزخم الناتج عن الابتكار التحول الهيكلي وتطور الاقتصاد. ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق التحول التدريجي للتحفيزات العمومية (من قبيل الولوج إلى الأراضي والتمويل) بعيدا عن دعم تراكم الرأسمال المادي. لذا، ينبغي للمغرب توسيع التحفيزات التي تدعم الأصول غير الملموسة، وحفظ التحفيزات الخاصة بالأراضي والتمويل فقط عندما يكون هناك صعوبة شديدة من حيث الولوج. ويمكن أن تشمل سياسة تشجيع الابتكار على مستوى المقاولات سياسات لتوسيع التكنولوجيا لنشر الأفكار الجديدة وبناء القدرات للنهوض باعتمادها. ووفقا لبعض البحوث، هذا من شأنه أن يتحقق بشكل خاص من خلال مقاولات جديدة تشكل قناة طبيعية لإدخال أفكار ذات إنتاجية عالية، شريطة إحراز تقدم في استخدام الأصول غير الملموسة كضمان للحصول على القروض البنكية.

تشجيع التغيير الثقافي لدعم المنافسة العادلة والابتكار. يطمح الشباب المغربي إلى فرص ومساحات أفضل للابتكار، لكن هذه التطلعات لا تزال معلقة بسبب الحواجز (القانونية والمالية) والفرص غير المنسقة والمتناثرة التي تقدمها البرامج والسياسات العمومية. ومن جهة أخرى، تلعب المعايير الاجتماعية والعقليات دورًا هاماً، حيث خلصت دراسة استقصائية أجريت عام 2015 لدى تلاميذ المدارس الثانوية أن 13,4 في المائة فقط من خريجي المدارس الثانوية في المستقبل يرغبون في الالتحاق بالقطاع الخاص، بينما يتطلع 60 في المائة منهم إلى الانضمام إلى الوظيفة العمومية (وزارة التربية المدرسة الوطنية العليا للإدراة (HEM)، 2015). وخلصت نفس الدراسة الاستقصائية إلى أن 37 في المائة فقط من تلاميذ السلك الثانوي شعروا أنهم قد يكونون مهتمين بتأسيس شركة، في حين أن أكثر من 44 في المائة ليس لديهم رأي في هذا الشأن. وبالتالي، من الممكن النهوض بثقافة المنافسة العادلة والابتكار في المدارس ودعمها بأدوات سياسية مناسبة، بدءًا بإدارة محفزة للأعمال التجارية تشجع على الابتكار والمجازفة. ويحتاج الفاعلون المؤسساتيون المشاركون في تصميم وتنفيذ السياسات العمومية إلى كسب المزيد من المصداقية، وذلك ينطوي على إدخال حكامة جديدة بالنسبة للقطاع الخاص، وهذا إصلاح ضروري لتحسين الأداء الاقتصادي للبلاد، خاصة في مجال الابتكار.

2.1.4 من خلال ظروف مواتية لقطاع الأعمال وتحسين فرص الولوج إلى التمويل

تواجه الشركات معيقات نظامية وغير نظامية تعرقل عملياتها واستثماراتها، المحلية والأجنبية (انظر القسم 4 أعلاه). أحرز المغرب تقدمًا كبيرًا في إصلاح اللوائح التنظيمية والإجراءات والمساطر بغية تحسين مناخ الأعمال. وتهدف الحكومة إلى تسريع الوتيرة ولعله بإمكانها تحقيق ذلك من خلال طريقتين:

[123] هناك أربعة أنواع فرعية رئيسية من الابتكارات: ابتكار المنتجوات (بالنسبة للمقاولات، السوق، السوق الدولية)، ابتكار العمليات، ابتكار التسويق والابتكار التنظيمي (دليل أوسلو، الفقرة 146).

- **ضمان إنفاذ اللوائح التنظيمية القائمة**. تستدعي الفجوة بين الإجراءات في قطاع الأعمال، في القانون وعلى أرض الواقع، اتخاذ تدابير جدية من قبل الإدارات المعنية. وعلى وجه الخصوص، يمكن توسيع دور الهيئات العمومية التي تشرف على بيئة الأعمال (مثل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال/CNEA) لضمان تنفيذ الإصلاحات التنظيمية بفعالية وأن السلوك التقديري للموظفين العموميين محدود إلى أقصى حد ممكن. فضلا عن ذلك، يتطلب التنفيذ الفعال التنسيق، الإرشاد، والتتبع والتقييم، بالإضافة إلى بناء القدرات، خاصة على المستوى المحلي.

- **مواصلة تحسين مناخ الأعمال من خلال تقنين أكثر ملائمة للأعمال التجارية، لا سيما الشركات الصغرى والمتوسطة**. يهدف المغرب إلى أن يكون واحداً من أفضل 50 دولة في ترتيب ممارسة الأعمال بحلول عام 2021. ويهدف المركز الوطني لمناخ الأعمال بشكل متواصل إلى تحسين الولوج إلى التمويل (مشروع قانون بشأن أمن الممتلكات الشخصية)، وتسجيل الممتلكات، وحماية صغار المستثمرين وتنفيذ العقود، وتطوير لوائح تنظيمية وإجراءات لحل حالات الإعسار، وتخفيف عبء الضرائب والرسوم ومساهمات الضمان الاجتماعي، لا سيما لفائدة الشركات الصغرى والمتوسطة. ويلزم إنفاذ القانون المتعلق بآجال الأداء بين الزبون والمورِّد، لا سيما بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة، بدءاً بدفع متأخرات الحكومة والمؤسسات العمومية للشركات الصغرى والمتوسطة.[124] علاوة على ذلك، سيعطي تعزيز ولوج الشركات الصغرى والمتوسطة إلى تمويل الأسهم والأسواق الجديدة دفعة قوية لتنافسة المغرب. وهذا ما سيساهم في إحداث مناصب عمل أكثر وأفضل، وفي انتقال الشركات إلى القطاع النظامي، وتحفيز الابتكار.

3.1.4 من خلال تحسين صياغة وتنسيق السياسة العمومية

لعل صياغة السياسة العمومية تستفيد من مقاربة أكثر شمولية. ينبغي أن يتوفر المغرب على رؤية تنموية على المدى الطويل، بدلاً من سلسلة من الاستراتيجيات القطاعية المركزية "التنازلية" والموازية في معظم مجالات التدخل الحكومي. وقد صممت هذه الاستراتيجيات لمشاركة الدراسات التشخيصية، وتحديد المبادئ التوجيهية، وتسطير الأهداف، لكنها لم تمنح ما يكفي من الاعتبار لاتساقها منذ البداية وللخصائص الاقتصادية واحتياجات السكان على الصعيد المحلي في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم مشاركة المعلومات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات بشكل تدريجي، حيث تقتصر الوثائق المنشورة عمومًا على وصف الأهداف الطموحة والمحددة في كثير من الأحيان دون تحليل كاف لتبرير القرارات والخيارات المتخذة. وفي غياب المعلومات، يبقى النقاش العام أو الأكاديمي أو البرلماني حول مزايا خطة قطاعية معينة قبل اعتمادها غير مكتمل. ومع ذلك، في عالم يزداد تعقيدًا وغموضًا، يعد النقاش العام أمرًا حاسما لجمع المعلومات وتصحيح التحيزات المحتملة، ومن ثم لتعزيز جودة السياسات العمومية. ولتحسين نجاعة السياسات العمومية، يمكن اتباع الطريقتين الرئيسيتين التاليتين:

- **تطوير "رؤية" شاملة للتنمية وضمان إدماج أكثر فعالية للفاعلين المحليين من القطاعين العام والخاص في صياغة السياسات**. لعل المغرب يستفيد من تبني رؤية تنموية شاملة تعكس الأفكار المتنافسة بين الأحزاب السياسية وإرادة غالبية السكان. وكما هو الوضع، فإن فعالية الاستراتيجيات والسياسات القطاعية معرضة لمزيد من التراجع، لا سيما

[124] في يناير 2018، أعلنت الخزانة عن ترتيبات مع البنوك لتسوية 10 مليارات درهم من متأخرات ضريبة القيمة المضافة لفائدة المقاولات الخاصة.

في سياق اللامركزية الجديدة (الجهوية الموسعة). ويطرح تنفيذ الإطار المؤسساتي الجديد العديد من التحديات من حيث الحكامة ينبغي معالجتها على المدى القصير، سواء لتحديد استراتيجيات ومشاريع التنمية، أو تمويلها أو تنفيذها أو إدارتها. وتستلزم العملية مراجعة دور وحكامة المؤسسات والشركات العمومية التي تضطلع بأدوار رئيسية في التنمية المحلية والجهوية، ومن بينها وكالات التنمية الجهوية، والشركات العمومية المحلية، وأهم الفاعلين في التمويل العمومي (مثل صندوق الإيداع والتدبير (CDG) وصندوق الحسن الثاني) الذين يتعين عليهم تحسين حكامتهم وشفافيتهم لضمان مشاركة أكبر للفاعلين المحليين[125].

- على الرغم من أن الفاعلين المحليين الأكثر نشاطًا غالبًا ما يكونون ممثلين غير مركزيين للوزارات والوكالات المركزية، إلا أن عددهم لا يزال قليلا كما أنهم مقيدون بالقوانين الأساسية وقواعد الإدارة المالية التي تحد من فعاليتهم التشغيلية. ومن ثم، فإن مسار الجهوية الموسعة يتيح فرصة لإعادة النظر في صياغة الاستراتيجيات القطاعية الوطنية لتحسين ترسيخها في مسار تنموي محلي يراعي المزايا والاحتياجات الخاصة بالأقاليم.

- **تحسين تنسيق الاستراتيجيات والسياسات القطاعية**. يشكل التدبير والتنسيق الإستراتيجي لبرامج وأنشطة الوزارات الفنية تحديا معقدا من حيث التنفيذ، خاصة في ضوء انتشار السياسات القطاعية والفاعلين من القطاعين العام والخاص. ويتوقف نجاح المبادرات العمومية بالفعل وإلى حد كبير على قدرة الحكومة على وضع السياسات العمومية وتنسيقها وتتبعها وتقييمها على مختلف المستويات: الحكومة، والإدارات المركزية، والإدارات المحلية، والوكالات المستقلة، والفاعلين في القطاع الخاص، والممثلين النشطاء في المجتمع المدني. وسجلت اللجان المشتركة بين الوزارات لرصد وتنسيق مختلف الاستراتيجيات القطاعية نتائج متباينة حتى الآن (جزئيًا وفقا لتأثير قيادتها). وثمة ضرورة لتبني آليات أقوى لإلزام الفاعلين بتنسيق عملياتهم، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE). ومع ذلك، وفي غياب صياغة رؤية إنمائية شاملة، المفقودة حاليًا أو على الأقل التي لم يتم توضيحها ومشاركتها، يبقى السؤال المطروح مرتبطا بإمكانية مواءمة الاستراتيجيات بفعالية وتنسيقها بشكل أفضل.

4.1.4 من خلال الولوج إلى خدمات عامة ذات جودة

سيتطلب تحسين الولوج إلى خدمات عامة عالية الجودة وجود إدارة تتسم بالكفاءة، قريبة من المرتفقين، ومسؤولة تجاههم، بالإضافة إلى تنفيذ عملية متماسكة من قبل الفاعلين الإقليميين المسؤولين عن برمجة وتمويل وأداء وتدبير الخدمات العامة. كما ورد في البرنامج الحكومي، ثمة حاجة إلى تعميق الإصلاحات الجارية وجعلها قابلة للتنفيذ من أجل تحديث القطاع العام، على المستويين المركزي والمحلي. ووفقا لما ذُكر سابقًا، أحدث الإصلاح الدستوري لعام 2011 قدرات مؤسساتية وحوافز سياسية جديدة لتعزيز فعالية ومساءلة الدولة المغربية، ودعم تقديم الخدمات بشكل أفضل وأكثر

[125] إن تنفيذ دليل الممارسات الفضلى من أجل حكامة المؤسسات والشركات العمومية (EEP)، والتي تم إطلاقه رسمياً بمرسوم من رئيس الحكومة في عام 2012، سهل التقدم المحرز في زيادة وتيرة اجتماعات هيئات التفاوض، وإنشاء لجان متخصصة منبثقة عن تلك الهيئات، وكذلك اعتماد وثائق الحكامة (مواثيق الأخلاقيات، والنظام الداخلي، وما إلى ذلك) وأدوات التقييم (إطلاق عمليات التقييم الذاتي والتقييم الخارجي). وتبذل جهود أخرى لتحديث الدليل بغية ملاءمته مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بالحكامة المنصوص عليها في مشروع القانون المتعلق بآلية الحكامة والمراقبة المالية وإدماج الابتكارات.

إنصافًا. والتزمت الحكومة بشكل قوي بأجندة الإصلاح الدستوري الطموحة. وقد تم اعتماد بعض القوانين التنظيمية الأساسية، خاصة تلك التي تتناول الإصلاحات المؤسساتية والسياسية.[126] فضلا عن ذلك، تم إحراز تقدم في تعزيز مشاركة المواطنين من خلال اعتماد قوانين تنظيمية بشأن السلطات الجهوية والمحلية، والعرائض العامة والملتمسات التشريعية. وبدأت أجندة إصلاح الحكامة الشاملة، على الرغم من نطاقها وتعقيدها، تحظى بتملك جميع الفاعلين على كافة مستويات الحكومة من أجل تنفيذها في أفضل الظروف.[127] وعلى نفس المنوال، وبغية إضفاء الطابع الرسمي على المقاربة التشاركية للجهوية الموسعة، تشارك وزارة الداخلية في مسار تعاوني واسع النطاق مع شريكها المفضل، جمعية جهات المغرب (ARM). وأسفر هذا المسار التعاوني عن إعداد الشريكين لخطة عمل تهدف إلى معالجة مختلف الإكراهات والتحديات التي تعوق التنفيذ الفعال لهذه المقاربة البناءة، التي تمخضت عنها أولويتان رئيسيتان: ضمان نجاح مسار الجهوية الموسعة وتحديث فعلي الإدارة (على الصعيدين المركزي والمحلي).

تعتبر لامركزية المسؤوليات والموارد إلى جهات البلد وفقًا لمبدأ التبعية أحد المحاور الرئيسية لإصلاح الحكامة المنصوص عليها في دستور عام 2011.[128] يحدث هذا الإصلاح واسع النطاق فرصًا لجعل المؤسسات أكثر استجابة ومساءلة ولتحسين عملية صنع السياسات على الصعيد المركزي. وتتم معالجة أهم التحديات وثمة حاجة إلى مواصلة رفعها في السنوات المقبلة لضمان حيوية وتأثير "الجهوية الموسعة":

- **تنفيذ مبدأ التبعية**. يقدم إصلاح الجهوية مثالاً على الفجوة بين تبني وتنفيذ الإصلاحات في المغرب. ويؤدي الاعتماد البطيء نسبياً لمراسيم تطبيق القوانين التنظيمية إلى استمرار غياب الهياكل الإدارية والتنفيذية اللازمة لجعل الجهوية الموسعة حقيقة واقعة. وتتناقض هذه التأخيرات في نقل المسؤوليات والموارد إلى الجهات بشكل حاد مع التوقعات الناتجة عن الانتخابات الجهوية لعام 2015: نصبت هذه الانتخابات رؤساء جهويين بالتزامات وبرامج سياسية، ولكن بقدرات بشرية ومالية ضعيفة.

---

[126] قائمة أهم القوانين التنظيمية التي تم اعتمادها:

- القانون التنظيمي بشأن الأحزاب السياسية (المادة 7)
- القانون التنظيمي المنظم لحق المواطنين في تقديم المقترحات التشريعية (المادة 14)
- القانون التنظيمي المنظم لحق المواطنين في تقديم العرائض إلى السلطات المحلية (المادة 15)
- القانون التنظيمي المتعلق بمجلس الوصاية (المادة 44)
- القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية (المادة 75)
- القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة (المادة 112)
- القانون التنظيمي بشأن المجلس للسلطة القضائية (المادة 116)
- القانون التنظيمي بشأن المحكمة الدستورية (المادة 131)
- القانون التنظيمي بشأن الجهوية (المادة 146)
- القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المادة 153).

[127] على نفس المنوال، وبغية إضفاء الطابع الرسمي على المقاربة التشاركية للجهوية الموسعة، تشارك وزارة الداخلية في مسار تعاوني واسع النطاق مع شريكها المفضل، جمعية جهات المغرب (ARM). وأسفر هذا المسار التعاوني عن إعداد الشريكين لخطة عمل تهدف إلى معالجة مختلف الإكراهات والتحديات التي تعوق التنفيذ الفعال لهذه المقاربة البناءة.

[128] القانون التنظيمي رقم 111-14 لعام 2015 المتعلق بالجهات يحدد الصلاحيات السياسية والإدارية والمالية الجديدة للجهات. كما أنه يعزز مواردها ومسؤولياتها المالية، بما في ذلك في مجال التنمية الاقتصادية والقروية، والتكوين المهني والتشغيل.

- **توضيح المسؤوليات الخاصة بمختلف مستويات الحكامة**. يبقى من الضروري توضيح توزيع المسؤوليات عبر مختلف مستويات الحكامة في الممارسة: مسؤوليات الجهات محددة بشكل غامض، ويتداخل الكثير منها مع اختصاصات الحكومة المركزية وخدماتها اللامركزية على مستوى الأقاليم والولايات. وتعتبر هذه الضبابية مصدرا محتملا لمشاكل التنسيق بين الحكومة المركزية وخدماتها اللامركزية من جهة، والحكومات الجهوية اللامركزية من جهة أخرى. كما أنها تقيد عمل الجهات وتترك المجال مفتوحا أمام التدخل الاعتباطي للحكومة المركزية أو المحلية.

- **توفير الموارد البشرية والمالية اللامركزية الكافية**. لا تتوفر الجهات على مستويات كافية من الموارد المالية للاضطلاع بولايتها، ولا على استقلالية كافية لتدبير تلك الموارد. وتظل رهينة بالتحويلات المالية للحكومة المركزية ولا تتوفر إلا على قدرات محدودة لحشد مواردها الخاصة.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من جهود التحديث، تظل اللوائح التنظيمية العامة للوظيفة العمومية غيركافية لاستيفاء متطلبات الكفاءة وتقديم خدمات عامة عالية الجودة. تستمر الوظيفة العمومية في العمل على مفهوم المنصب والأقدمية، في حين أنه ينبغي أن يشكل مفهوم التشغيل والأداء المبادئ التشغيلية لإدارة حديثة. وتعتبر بنية الأجور صارمة وغير متسقة وغير منصفة، كما أنها لا تكافئ على الأداء الفردي أو الجماعي. فضلا عن ذلك، لا تتم معاقبة المشاكل التأديبية (التغيب على وجه الخصوص) بشكل صحيح على الرغم من إصدار رئيس الحكومة في عام 2012 لمرسوم في هذا الشأن وإطلاق بوابة مخصصة في عام 2014 (Chikaya.ma). بالإضافة إلى ذلك، تعد كلفة تشغيل الوظيفة العمومية في المغرب مرتفعة مقارنة بجودة الخدمات. وتبلغ أجور الوظيفة العمومية (بما في ذلك في الإدارات المحلية) ضعف الأجور في القطاع الخاص وتمثل 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، تعتبر فاتورة الأجور في المغرب مرتفعة مقارنة بفواتير البلدان الناشئة (الشكل 23.3). ومع ذلك، تؤكد تقييمات رسمية مختلفة، في الوقت نفسه، تدني جودة الخدمات العمومية وصورتها السيئة بين المواطنين (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013؛ المجلس الأعلى للحسابات، 2016).

يمكن أن تساهم الوظيفة العمومية بشكل مباشر، شريطة تحديثها، في تحسين الولوج إلى الخدمات العامة عالية الجودة وفي رفع الإنتاجية في البلاد. على الرغم من أن الوظيفة العمومية المغربية تستند تقليديا إلى مبدأ الجدارة، إلا أنها تميل إلى خلق بعض المواقف، من قبيل النفور من المخاطرة والابتكار وتحول حس الخدمة أحيانًا إلى دفاع عن المسؤوليات، بما يتعارض مع التكيف الضروري مع الدور المتغير للحكومة. ومع ذلك، يدعو تحديث الإدارة في جميع أنحاء العالم إلى التغيير في تصميم الخدمات العامة والوظيفة العمومية، وغالبًا ما يكون ذلك مرتبطًا بلامركزية الحكومة. وتهدف إصلاحات الإدارة العامة عمومًا إلى إلغاء تركيز مسؤوليات إدارة الموارد البشرية، وتمكين المسؤولين الإداريين، والرفع من مرونة سياسات التشغيل والترقية الوظيفية، وتشجيع الأداء الفردي والجماعي، وبشكل أعم، إلى تبسيط الإدارة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011).

- **لا مركزية السلطة والموارد**. وضعت عملية الجهوية الموسعة في الوقت المناسب لتصحيح عيوب الحكامة المؤسساتية والمركزية والإقليمية والمحلية ولتأسيس سلطة ووسائل وآليات لإقامة توازن أفضل في توزيع السلطات بين الحكومة

المركزية والجهات والسلطات المحلية. ولكي يتحقق ذلك، يجب على المغرب أن ينخرط بحزم في عملية اللامركزية الشاملة ومسار الجهوية الموسعة من خلال تنظيم نقل حقيقي لسلطات صنع القرار والموارد والوسائل المقابلة إلى المستويات المحلية والجهوية المناسبة. وينبغي توخي الحذر والاجتهاد بشكل خاص لتجنب عدم التركيز الذي يؤدي إلى تكاثر الإدارات غير المركزية، أو ازدواجية صِرفة للهياكل التنظيمية للحكومية المركزية، أو إلى تطوير بيروقراطية جهوية دون أي سلطة حقيقية لصنع القرار أو وسائل كافية للعمل.

- **إصلاح الوظيفة العمومية**. نظرًا لأن ملاءمة اللوائح التنظيمية للوظيفة العمومية أمر حساس، يمكن للمغرب في البداية توطيد عمليات الإصلاح الجارية من خلال إدخال مفهوم الأداء والنتائج بشكل فعال في إدارة الموارد البشرية لتفادي ضعف الأداء والتغيب. فضلا عن ذلك، يوفر تنفيذ الجهوية الموسعة وتعزيز الوظيفة العمومية المحلية فرصة فريدة لمراجعة اللوائح التنظيمية للوظيفة العمومية حتى تتواءم مع معايير الممارسات الفضلى للإدارة والحكامة الحديثة، وحتى يتم الاعتراف بالأداء كعنصر رئيسي في تجنيد الموارد البشرية، والإدارة وعملية الترقية. ومن جهة أخرى، ينبغي للمغرب أن يعزز العمليات التي بدأها وأن يوسع نطاق استخدام العقود وأن ينهض بالمساواة بين الجنسين. كما ينبغي له تعزيز الرأسمال البشري للوظيفة العمومية عبر التنفيذ الكامل لبرنامج التكوين من خلال سياسة متسقة وفعّالة للتكوين المستمر يتم تحديثها بانتظام بعد تشخيص المهارات الناقصة وتنظيمها في خطط تكوين فردية مدمجة في عملية التقييم.

- **تخفيض تكاليف التشغيل الخاصة بالحكومة**. ينبغي أن يسعى المغرب إلى التحكم في تكاليف تشغيل الوظيفة العمومية مع تشديد القيود على فاتورة الأجور. وينطوي ذلك على التنفيذ الدؤوب للقانون التنظيمي الجديد بشأن قانون الميزانية (LOLF) بغية الحد من مخصصات الموظفين والانخراط بفعالية في مسار الجهوية الموسعة. ومن جهة أخرى، ينبغي تكليف الوزارات الفنية بإدارة مخصصات الأجور الخاصة بها (تستثني ميزانيات برنامج الوزارة حاليًا الأجور، والتي تمثل أحيانًا أكثر من 90 بالمائة من تكاليفها المتكررة) ومحاسبة ميزانيتها، مع الإشراف على ضمان اتساق عملياتها مع الإكراهات التي يفرضها التمويل العام للاقتصاد الكلي.

- **تصور وظيفة عمومية 0.2.** بصورة أعم، ينبغي أن يهدف المغرب إلى جعل الوظيفة العمومية أكثر حداثة وكفاءة (عن طريق الرفع من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة)، وتحديدا من خلال مواصلة برنامجه لأتمتة الخدمات الموجهة للمواطنين ولقطاع الأعمال، وكذلك أكثر إنتاجية واستراتيجية عبر الإعداد للاستفادة بشكل أكبر من الخدمات المفوضة بالشراكة مع القطاع الخاص عن طريق برنامج مناسب للتكوين ورفع مستوى الكفاءات والمهارات. وبالمثل، من شأن إدخال للخدمات المشتركة المتقاطعة على نطاق واسع في الإدارة أن يحسن النجاعة ويقلص التكاليف. كما سيساعد تحسين نظام الصفقات العمومية على تحقيق زيادة في فعالية الميزانية والتنافسية وتقديم الخدمات.

2.4. المسار2: الاستفادة من حدود الكفاءة

لا يحتاج المغرب إلى تحسين كفاءة القطاعين العام والخاص فحسب، بل يحتاج أيضا إلى تمكين جميع المواطنين من المشاركة والاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من عائدات النمو. لاستفادة الجميع من حدود الكفاءة، يمكن للمغرب العمل على ثلاثة مجالات ذات الأولوية: النهوض بسوق عمل نظامي أكثر إدماجا (الإكراه 5)، وتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية (الإكراه 6)، وضمان قدر أكبر من المناصفة بين الجنسين (الإكراه 7).

1.2.4. من خلال عمليات إصلاح سوق العمل

كما تمت مناقشة ذلك سابقًا، على الرغم من أن نموذج النمو في المغرب سمح للاقتصاد بتحقيق معدلات نمو لا بأس بها على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، فإن تشكيلة الوظائف المحدثة ظلت ضعيفة. يكمن السبب الرئيسي لهذا القصور في السياسات التي تنفذها الدولة، والتي تعتبر مصدر انحرافات لأنها لا تفضل فقط أسلوب الإنتاج الرأسمالي بسبب ارتفاع سعر العمالة مقارنة بالرأسمال بل تفضل أيضا تراكم الرأسمال في قطاعات منخفضة الإنتاجية نسبيًا وغير تصنيعية (السعي إلى الريع في مجال البناء والخدمات بشكل رئيسي). ولمعالجة هذا القصور، ثمة ضرورة إلى مراجعة السياسات والحوافز لتشجيع العمالة وإعادة توجيه الاستثمار نحو قطاعات وأنشطة أكثر إنتاجية تخلق فرص العمل، لا سيما في قطاع الصناعة.

بالنظر إلى التحديات الديموغرافية والاجتماعية، سيكون من مصلحة المغرب الفضلى وضع العمالة في صلب السياسة العامة من خلال إعادة تشكيل مؤسسات وبرامج سوق العمل على أسس أكثر شمولاً وإدماجا. تشير التقديرات إلى أن تحقيق ذلك من شأنه أن يزيد بشكل كبير من المشاركة الاقتصادية وفرص العمل، لا سيما التشغيل النظامي للشباب والنساء، وأن يخفف من وطأة البطالة دون المجازفة بالأجور (آنجل-يودينولا (Angel-Urdinola)، 2016). على غرار إصلاحات أخرى أنجزت في العديد من البلدان، ينبغي أن يسترشد هذا الإصلاح إلى مبادئ المرونة في التوظيف، والأمن للعمال وسياسات سوق العمل النشط الفعالة.

- **ملاءمة اللوائح التنظيمية للعمل**. من أجل محاربة الطابع غير النظامي، والحد من البطالة والرفع من المشاركة، يمكن تبسيط مدونة الشغل إلى حد كبير ومواءمتها مع المعايير والممارسات الدولية – خاصة تلك المطبقة في البلدان المنافسة التي حققت التوظيف الكامل – في مجالات التسريح والتعويض عن وقف الخدمة، واستخدام العقود محددة المدة، ومرونة ساعات العمل، ودفع مقابل الساعات الإضافية وغيرها من الجوانب الأخرى في مدونة الشغل، بما في ذلك تحسين الإشراف على ممارسة الحق في الإضراب بموجب قانون تنظيمي مناسب جديد. وينبغي أيضا تسهيل جلب الشركات الفردية إلى القطاع النظامي.

- **خفض التكلفة وتحسين الأمن للعمال**. إن تخفيض تكاليف العمالة مع الحفاظ على الرواتب من شأنه أن يساعد في زيادة العمالة النظامية، وأن يقلل من عدد الوظائف الهشة ويحفز قدرة العمال على المنافسة. يمكن إدخال خطط مختلفة للحد الأدنى للأجور بغية جذب العمال ذوي الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع النظامي وتمتيعهم بتغطية الضمان الاجتماعي. ويجب أن يوفر المزيد من الشفافية والكفاءة في تمويل الضمان الاجتماعي حيزًا ماليًا لتمويل نظام

شامل للتأمين ضد البطالة، وتحسين حماية العمال وتسهيل تنقل العمالة بناءً على مبدأ حماية الأشخاص بدلاً من الوظائف.

- **تحسين فعالية واستهداف سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs).** ثمة ضرورة ملحة للاستعانة بمصادر خارجية لخدمات التوظيف والتكوين بموجب عقود قائمة على الأداء لتلبية احتياجات الأجراء والشركات بشكل أفضل. ويجب أن تشمل سياسات سوق العمل أيضًا فئات الساكنة غير المهرة وفقًا للطلب والاحتياجات الحالية والمتوقعة للقطاع الخاص. ولا تزال البرامج النشطة للتشغيل [PAE] من قبيل "إدماج"، و"تحفيز" و"تأهيل" التي تنفذها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، تركز بشكل مفرط على الخريجين الشباب. وأخيرًا، لم تثبت البرامج النشطة للتشغيل، التي تخضع للرصد والتقييم، فعاليتها. يمكن تحسين حكامة وفعالية ونجاعة سياسات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لسوق العمل من خلال المزيد من التركيز على العمالة غير الماهرة وتحسين أنظمة الرصد والتقييم القائمة على النتائج.

2.2.4 من خلال برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة

استهداف الحماية الاجتماعية يعني وضع استراتيجية وطنية موحدة للحماية الاجتماعية تركز على المعالجة الشمولية للمخاطر التي تواجه الأسر المعيشية المحرومة. في حال غياب إستراتيجية من هذا القبيل، فإن الإصلاحات الجارية قد لا تسفر عن النتائج المقصودة و/أو قد لا تصل بشكل كاف إلى المستفيدين المستهدفين. يعد إنشاء سجل وطني للسكان(NPR) وسجل اجتماعي (SR) شرطين مسبقين مهمين لتحسين نجاعة النفقات الاجتماعية، خاصة شبكات الأمان الاجتماعي (SSN). ومن جهة أخرى، ستعتمد استدامة الإصلاحات بشكل كبير على تنفيذ إطار قانوني مناسب يتطلب التشاور والتنسيق مع فاعلين متعددين.

يمكن للمغرب تطوير إصلاح مرحلي في إطار رؤية لتطوير نظام أفضل لتقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي بحيث: (1) يكون أكثر إدماجا وتكاملا؛ (2) يقدم تغطية أكبر؛ (3) يخصص الموارد بشكل تدريجي وبحكامة أفضل؛ (4) يطور أنظمة أفضل للتحقق من الهوية والمدفوعات؛ و (5) يعزز الرأسمال البشري والوظائف (الشكل 3.4).

الشكل 3.4 الإصلاح التدريجي لنظام تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي في المغرب

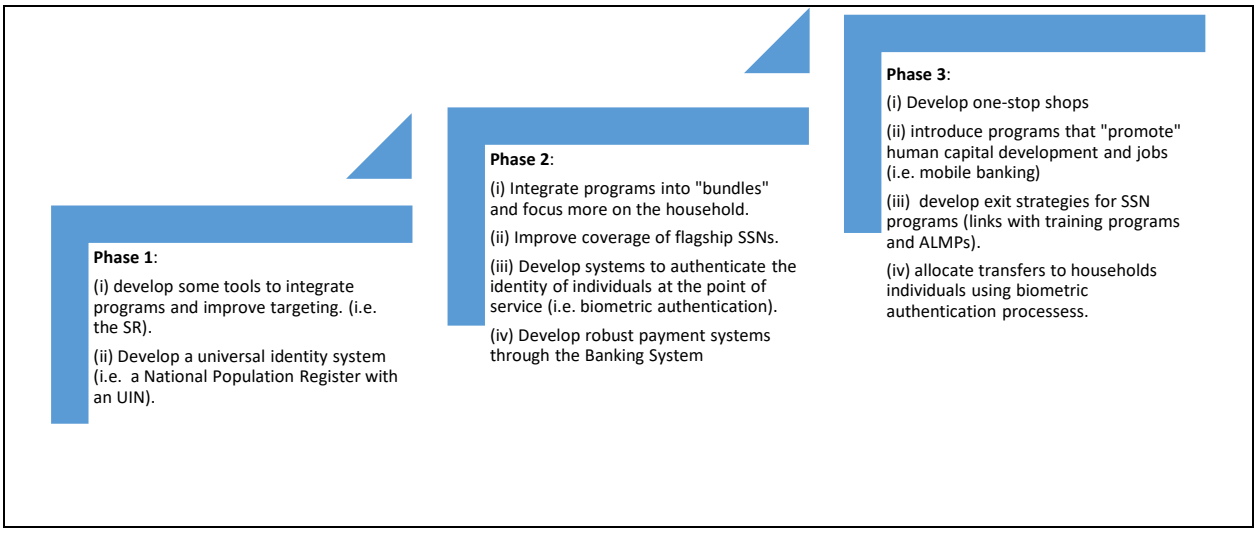

اعتماد سجل اجتماعي (SR). لعل سجلا اجتماعيا من شأنه أن يساعد في تحسين حكامة واستهداف وتنسيق أهم ثلاث شبكات للأمان الاجتماعي في المغرب (راميد، تيسير، دعم).[129] ويُتوقع من السجل الاجتماعي، بالإضافة إلى افتحاص الأسر المعيشية (أو الأفراد) لتحديد أهليتهم للاستفادة من المزايا والخدمات، أن يصبح أداة إدارية قوية تتيح مراقبة البيانات واستخراجها وجمع المعلومات عن الشركات فيما يتعلق بتصميم البرامج الاجتماعية وتنفيذها وإدارتها. إن تطوير السجل الاجتماعي، الذي سيكون أيضًا أساسًا لمراجعة أساليب الاستهداف الخاصة بالبرامج الاجتماعية، سيتيح للحكومة توفير دعم أكثر فعالية للفقراء والفئات الهشة في البلاد، والحد من أخطاء التنفيذ والاحتيال، وتعزيز وفورات الإدارة. ومن المتوقع على المدى المتوسط، أن تستخدم برامج أخرى (بالإضافة إلى البرامج الجديدة) السجل الاجتماعي كمدخل بفضل هذا الإصلاح وأن تحتاج البرامج الاجتماعية الحالية إلى توسيع نطاق تغطيتها لتشمل الفئات الأكثر فقرا من السكان.

اعتماد السجل الوطني للسكان (NPR). من شأن السجل الوطني للسكان أن يدعم تطوير نظام شامل للتعريف يسمح للبرامج بالتحقق بشكل أفضل من هوية المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي (بغية تفادي الاحتيال والاستفادة المزدوجة). وعلى المدى القصير، يمكن أن يبقى رقم التعريف الموحد (UIN) المعرّف المساند الذي سيتيح للإدارة تقييم أفضل لهوية المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين مجموعة مختارة من أنظمة المعلومات. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يساعد رقم التعريف الموحد في سد الفجوات في نظام التعريف بالمغرب بما أن برنامج بطاقة التعريف الوطنية الرئيسي (CNIE) لا يشمل القاصرين من الساكنة ويفتقر إلى الإدماج مع خدمات تحديد رقمية للتعريف بالزبناء. ويمكن للحكومة الاعتماد على رقم التعريف الموحد كأداة إلكترونية للتحقق من الهوية. وبالإضافة إلى الفوائد التي يمكن أن تطال قطاع الحماية الاجتماعية، يمكن لنظام تعريف شامل مزود بقدرات مناسبة للتصديق على صحة الهوية أن يساهم على المدى المتوسط في تطوير أنظمة دفع آمنة وفعالة مع تشجيع تطوير الصناعات الخاصة من قبيل الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول والتجارة الإلكترونية.

[129] برنامج للمساعدة المباشرة موجه للأرامل في ظروف هشة.

3.2.4. تعميم مراعاة النوع الاجتماعي

كما وردت الإشارة سابقًا، على الرغم من التقدم المحرز منذ صدور قانون الأسرة الجديد في عام 2004 (المدونة)، لا تزال الطريق طويلة لتحسين ولوج المرأة المغربية إلى الفرص الاقتصادية وتمكينها. يمكن أن تستند الإصلاحات في هذا المجال إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

- **زيادة الفرص الاقتصادية للنساء، وخاصة للشابات**. يمكن للمغرب أولاً وقبل كل شيء زيادة الفرص الاقتصادية للنساء من خلال رفع العقبات التي تحول دون مشاركتهن في سوق العمل (بما في ذلك المعيقات ذات الصلة بالترابط) وتطوير المقاولات. ويمكن للحكومة أن تركز على الإصلاحات التي تزيد من تعليم الإناث، وترفع الحواجز الثقافية الاجتماعية التي تحد من الخيارات التعليمية والمهنية، وتدعم التحول الهيكلي للاقتصاد، وتشجع استثمارات القطاع الخاص، وتزيد من فرص الولوج إلى رعاية آمنة للأطفال وبأسعار معقولة، وتحفز النمو لمساعدة النساء في الابتعاد عن القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات والمهن منخفضة الإنتاجية. ويستلزم ذلك رفع الحواجز القانونية والاجتماعية التي تثبط تشغيل النساء، بما في ذلك الإدماج المالي للنساء، والأسر التي ترأسها نساء، وكذلك للشركات الناشئة. وفي الأخير، سيسمح تعزيز المناصفة والنمو الوظيفي للمرأة في القطاع العام بأن يكون لصوت المرأة صدى أكبر في عملية صنع القرار وضمان أن تعكس القوانين والسياسات بشكل أفضل احتياجات المرأة من حيث بيئة مهنية مواتية.

- **تشجيع تمكين المرأة**. يمكن للمغرب أيضًا تقليص الفجوة بين الجنسين من حيث حرية التعبير والعمل عبر زيادة دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحماية حقوق المرأة داخل الأسرة المعيشية، وعلى نطاق أوسع، داخل المجتمع وفي الأماكن العامة. يمكن تطوير الإطار التشريعي (لبذل المزيد من الجهود لحماية النساء ضد العنف) وجعله أكثر اتساقًا (ليعكس بشكل أفضل المساواة المعترف بها مؤخراً في المسؤولية داخل الأسرة المعيشية). ومن جهة أخرى، يمكن اتخاذ تدابير لمنح المرأة مزيدًا من السيطرة على أصولها الاقتصادية عبر مكافحة الصور النمطية التي تعاني منها داخل مؤسسات الخدمات وتحسين طريقة عمل أسواق القروض. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى توزيع أفضل للمسؤوليات وحرية تصرف أكبر للنساء لتجسير الفجوة المالية والاجتماعية بين النساء والرجال واحترام المساواة في الحقوق بشكل كامل عبر القطاعات والجوانب الاجتماعية (الرواتب، والاندماج الاقتصادي، وحقوق الأسرة، وحقوق الملكية، إلخ.).

- **تعميم مراعاة النوع الاجتماعي بشكل منهجي في السياسات العمومية ومواصلة تحديث القانون**. هناك مجال كبير لتحسين وضعية المرأة المغربية، بدءاً بإعمال وتنفيذ التشريعات والقوانين المعمول بها، وتشجيع نموذج المساواة في مختلف الهيئات السياسية والإدارية والمهنية في البلاد. وإلى جانب القوانين القائمة، توفر الإطارات الدينية والاجتماعية هوامش كبيرة لمواصلة تحديث القانون، وتغيير العقليات والأعراف السوسيو ثقافية وتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة.

3.4. المسار3: توسيع حدود الكفاءة

1.3.4. عن طريق تنمية الطفولة المبكرة

على المدى المتوسط، لا يحتاج المغرب إلى الاستفادة بشكل أفضل من هباته الحالية (الأرض، العمالة، الرأسمال، إلخ.) بطريقة شاملة فحسب، بل يحتاج أيضا إلى توسيع ودفع حدود الكفاءة، والانضمام إلى نادي الاقتصادات الناشئة، وتحقيق الالتقائية مع أكثر الدول تقدما. إن بناء الرأسمال البشري وإطلاق العنان لإمكانات المناطق الحضرية يشكلان الآليتين الوحيدتين المعروفتين لتسهيل هذه الالتقائية.[130] وبناءً على ذلك، تتمثل أولويات خلق المكاسب الإنتاجية وما يتصل بها من وظائف ذات أجور أعلى، في الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة (الإكراه 8)، ورفع جودة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (الإكراه 9) بشكل كبير، وتيسير التنمية الحضرية والمجالية في المغرب (الإكراه 10).

بالنظر إلى الأهمية المثبتة لتنمية الطفولة المبكرة (ECD) في شرح تقدم الأمم والعائدات المرتفعة الناجمة عادة عن الاستثمارات في تنمية الطفولة المبكرة، ينبغي للمغرب النظر في الرفع من أهمية سياساته الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة. من شأن أولويات إصلاح رعاية وتعليم الطفولة المبكرة في المغرب أن تتضمن ما يلي:

- **إطلاق حملات التوعية والإعلام بشأن تنمية الطفولة المبكرة.** يمكن للمغرب إنجاز حملات توعية وإعلامية لفائدة العموم، خاصةً لمكافحة المفاهيم الخاطئة حول تنمية الطفولة المبكرة، حيث أجاب 15 في المائة فقط من الآباء المستجوبين بشكل صحيح أن فترة ما قبل الولادة تشير إلى بداية تطور الدماغ وفهم 8 في المائة فقط من الآباء بشكل صحيح أن تأثيرهم على نمو الدماغ يبدأ خلال فترة ما قبل الولادة (زيلمان وآخرون، 2014). بمجرد ولادة الطفل، من الضروري استخدام حملات إعلامية منهجية لتنوير الآباء بشكل أفضل حول الممارسات الغذائية المثالية والمسائل المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية العامة. وسيكون للرسائل المصممة للعائلات والمجتمعات المحلية تأثير أكبر إذا تم فهم أن مشاكل الطفولة مسألة هامة ذات الصلة بالصحة العمومية.

- **تنسيق البرامج والسياسات العمومية الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة.** يمكن للمغرب أن يرفع تحدي تنمية الطفولة المبكرة ذي الطبيعة المشتركة بين القطاعات من خلال إعادة التفكير في تنظيم سياساته العمومية وتحسين تنسيق برامجه. ويتمثل أحد الخيارات في تحديد هيئة (وزارة أو مجلس تنسيقي رفيع المستوى مشترك بين الوزارات) تكلَّف بمهمة تحديد رؤية وأهداف البلاد من أجل حماية ودعم الطفولة المبكرة، وبلورة استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وتطوير عملية لتقييم التقدم المحرز.

[130] يعد تعزيز الرأسمال البشري ركيزة أساسية في البرنامج الحكومي الحالي للتنمية.

- **الاستثمار في رعاية الطفولة المبكرة وتدخلات التنمية**. يحتاج الأطفال إلى مدخلات بيئية عالية الجودة لينموا بطريقة صحية وفي الوقت المناسب. تشمل المدخلات المادية الأساسية جودة التغذية قبل وبعد الولادة، والرعاية الصحية، والبيئات المادية الآمنة. وتعتبر المدخلات الاجتماعية على نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك الرعاية والحماية والتحفيز. وتَترك التفاعلات بين الأطفال ومقدمي الرعاية لهم – الذين غالبًا ما يكونون الوالدان، ولكن ليس دائمًا – بصمة مهمة تصقل حرفيا الدماغ في طور النمو (تقرير التنمية في العالم، 2018). علاوة على ذلك، تعد الصفوف المبكرة
(الحضانة/الروض إلى الصف 3) الأكثر أهمية لبناء أساس متين للتعليم. لذلك، فإن النهوض بجودة التعليم القبمدرسي، خاصة في المناطق المتأخرة، وضمان أعلى مستويات الجودة من حيث المدخلات (المدرسين، مواد التعلم والتدريس) يُعد الاستثمار الأكثر أهمية الذي يحقق أعلى العوائد الاقتصادية. ومن شأن الأولويات أن تشمل توسيع التعليم القبمدرسي في المناطق القروية (بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص عند الاقتضاء) ، وضمان إطار الجودة للفاعلين من القطاعين العام والخاص في المناطق الحضرية والقروية (على سبيل المثال من خلال تنفيذ معايير اليونيسف على المستوى الوطني)، وتطوير مجموعة وطنية من المناهج المعتمدة، وإحداث هيئة للمراقبة والإشراف على مستوى وزارة التعليم للإشراف على التعليم القبمدرسي (القطاع مجزأ حالياً وتتعايش فيه عدة سلطات إشرافية)، وإنشاء أنظمة مناسبة للرصد/التتبع والتقييم.

- **إشراك الوالدين وإحضارهم للمشاركة في قضايا الطفولة المبكرة**. يمكن تعزيز دور ومشاركة الوالدين، وخاصة الآباء، من خلال دورات تكوينية وحملات إعلامية هادفة بغية تحفيز الأمهات والآباء على بذل المزيد من الجهود من أجل تنمية أطفالهم. ويمكن للمغرب أن يستفيد من العديد من التجارب الأجنبية المرتبطة بممارسات غذائية وتأديبية (على سبيل المثال، الأردن).

2.3.4 من خلال جودة التعليم

إذا أراد المغرب توسيع ودفع حدود الكفاءة وتحسين الآفاق من أجل نمو على المدى الطويل، فليس أمامه من خيار سوى زيادة إنتاجيته ومن ثم مستوى تعليم ساكنته. على عكس التدابير الرامية إلى زيادة تخصيص الموارد – كما كان الحال بالنسبة للبرنامج الاستعجالي – يجب أن تتمثل الأولويات المطلقة في قدرة النظام التربوي على التكيف وجودة التعليم الذي يوفره، وكلاهما أساسيان لبناء الرأسمال البشري في البلاد. وتشهد الرسائل القوية التي وجهها جلالة الملك وتعبئة الفاعلين منذ عام 2013 على الأهمية التي يوليها المغرب للمشاكل التي تواجه التعليم وتمهد الطريق لرؤية استراتيجية على المدى الطويل (2015-2030) لقطاع التعليم. ومع ذلك، إذا كان من الضروري أن تكون إصلاحات التعليم التي تدعو إليها الرؤية الاستراتيجية فعالة، فستحتاج إلى أن تكون واقعية وانتقائية وواسعة النطاق. ويجب على تلك الإصلاحات، على سبيل الأولوية، أن تعالج الإكراهات الرئيسية بتبني مقاربة "العلاج بالصدمة" المصممة لتحفيز "معجزة تعليمية"، بمعنى أن تحقق تحسنا كبيرا في مستوى تعليم الطلبة المغاربة مقارنة ببلدان أخرى.

ويمكن أن تشمل عناصر هذه الإصلاحات ما يلي:

- **تحديث المنظومة الإيكولوجية التعليمية**. ينطوي ذلك على مراجعة المناهج والمقررات ومنهجيات التدريس للمعلمين بغية نقل القيم الإيجابية والمهارات المعرفية وغير المعرفية (الجدارة، والتقدم، والحرية والمسؤولية)، والتحقق من تعلم جميع الأطفال على اختلاف قدراتهم وتوفير مسارات متعددة للتعلم والتكوين تلبي الاحتياجات المختلفة للطلاب، بما في ذلك التكوين المهني مع فرص تشغيل حقيقية.

- **تحسين تجنيد وتكوين المعلمين**. النظام التربوي يكون على نفس قدر جودة المعلمين. ويتطلب تحسين جودة التعليم التخلي عن الطريقة الحالية لتجنيد المعلمين بغية جذب مرشحين أكفاء ومتحمسين من ذوي الإمكانات القوية إلى مهنة التدريس، وإعدادهم بشكل أفضل، وتطوير أنظمة تقييم وتأطير مناسبة لتحسين أداء المدرسين العاملين. يمثل احتمال التجديد الكبير لأسرة التعليم خلال السنوات المقبلة فرصة مميزة لتجنيد معلمين في المستقبل بناءً على تعليمهم ومهاراتهم ودوافعهم.

- **اعتماد حكامة جديدة للمدرسة العمومية**. يجب إعادة تركيز حكامة نظام المدارس العمومية على توفير خدمة أفضل للتلاميذ. ويمكن أن يركز هذا الإصلاح الشامل على ثلاث قضايا رئيسية لجعل النظام أكثر فعالية وأكثر شفافية وأكثر كفاءة: (أ) مراجعة صلاحيات ومسؤوليات جميع الفاعلين في المنظومة التربوية، وخاصة مدراء المدارس والمعلمين لجعل المدرسة أكثر كفاءة وفعالية ومستجيبة لاحتياجات التلاميذ؛ (ب) إجراء عمليات تقييم أكثر تواتراً وموضوعية لنتائج التعلم بغية تعزيز مساءلة الفاعلين والنهوض بالجودة، مما يستلزم مراجعة النظام الأساسي للمعلمين وتقييمهم وتعويضهم؛ (ج) إشراك القطاع الخاص لتحسين مواءمة التعلم وإعداد الطلاب لتلبية احتياجات أرباب العمل؛ (د) إشراك الآباء وأولياء الأمور بشكل أكبر للمساعدة في تحسين جودة النظام بالتعاون مع المؤسسات المدرسية.

- **تطوير خيارات تعليمية بديلة**. يمكن للمغرب أن يرافق إصلاح نظام التعليم العمومي التقليدي وأن يزيد من مضاهاة التعليم من خلال النهوض بخيارات بديلة في القطاع الخاص، والاعتماد على سبيل المثال على مدارس الميثاق أو القسائم لمعالجة الاعتبارات المرتبطة بالمساواة. ومن ناحية أخرى، تعرض المدارس الخاصة مجموعة متنوعة من المزايا المحتملة، مثل القرب أو القدرة على الابتكار أو تلبية تفضيلات الآباء. ومن المحتمل أيضا أن تكون معدلات التغيب بالنسبة للمدرسين أقل في للمدارس الخاصة التي يمكن أن تتوفر على آليات أقوى للمساءلة. وتتطلب هذه الخيارات البديلة سياسات عمومية للدعم بالنظر إلى أن الإطار المؤسساتي الحالي يمكن أن يعوق تطوير المؤسسات التعليمية الخاصة. ومع ذلك، تصاحب هذه المزايا العديد من المخاطر التي يجب تدبيرها بعناية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالإنصاف، والانقسامات الاجتماعية، والمساءلة غير الكاملة في السياقات التي لا يستطيع الآباء فيها تقييم الجودة بدقة (تقرير التنمية في العالم، 2018، التعلم لتحقيق وعد التربية).

- **تعزيز "مهارات القرن الحادي والعشرين"**. إذا كان للمدارس أن تستفيد من الثورة الرقمية الجارية، فعليها أن تدرّس المهارات اللازمة للازدهار في اقتصاد الغد: التعاون، والتواصل، والمهارات الاجتماعية والثقافية، والشعور بالواجب المدني والاحترام، وبالطبع التمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصال (البنك الدولي، 2016). بالإضافة إلى ذلك، نظرًا للتحسينات التي يمكن أن تولدها تكنولوجيا المعلومات والاتصال (تحديث الإدارة المدرسية، والتعلم المصمم وفقًا

لمستوى كل طالب، وبرامج التكوين الإضافية لفائدة المعلمين، وأشكال التقييم الإضافية)، يجب وضع استراتيجية كاملة تتطلع إلى ما هو أبعد من الجوانب التقنية لتعزيز استخدامها المفيد والمعقول، بما في ذلك لضمان تعلم المهارات الأساسية وتطوير الإبداع والقدرة على التكيف والتفكير النقدي.

- **تطوير المهارات الفنية والمهنية**. تشكل الفجوة في المهارات مشكلة خطيرة في المغرب لأن البطالة أكثر وضوحا بين العمال المهرة من العمال غير المهرة (المؤشرات العالمية لكفاءات التوظيف (WISE)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). لئن كانت المقاولات المغربية أكثر استعدادا لتوفير دورات تكوينية رسمية لموظفيها مقارنة بباقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن هناك تباينات كبيرة بين المقاولات. ويتطلب تحسين المهارات في مكان العمل تحسين إطار التكوين المهني والتقني الحالي. وهذا مهم بشكل خاص من أجل توفير بيئة مواتية للشركات الصغيرة حتى تعرض فرص التكوين، وبناء شراكات عمل بين القطاع الخاص ومؤسسات التكوين، وكذلك بغية الاستفادة من تكنولوجيا التعليم.

3.3.4 من خلال التنمية الحضرية والمجالية

لدى المدن المغربية فرصة للمساهمة في توسيع ودفع حدود الكفاءة ولتضطلع بدور طلائعي في سعي البلاد إلى تسريع خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الإدماج الاجتماعي والمجالي. كما تمت مناقشة ذلك سابقًا، توفر المدن إمكانية القرب الكفيلة بتقليص تكاليف البنية التحتية والمرافق العامة وتقديم الخدمات. ويمكن أن تستفيد المدن أيضًا من العمال ذوي الفرص المتزايدة التي يوفرها تركيز المقاولات في منطقة واحدة. وتستفيد المقاولات من قربها من موردي ومستهلكي منتوجاتها؛ كما أنها تستفيد من قربها من مؤسسات أخرى مشابهة، حيث يمكنها تقاسم التقنيات والمعلومات. ومع ذلك، فإن التفاوتات في مستويات المعيشة يمكن أن تؤثر سلبا على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وأن تعزز عدم الاستقرار السياسي. وتبين التجربة العالمية أن التباينات المجالية المستمرة في مستويات المعيشة ليست مرغوبة ولا حتمية.

ستتطلب معالجة تحديات التعمير في المغرب ثلاث مجموعات تكميلية للحزمات السياسية الرامية إلى تقوية المؤسسات، والاستثمار في ترابط البنية التحتية، واعتماد تدخلات هادفة مجاليا. سيتعين معايرة الوزن النسبي الذي يجب إعطاؤه لكل توصية من هذه التوصيات بناءً على تحديات التعمير الخاصة بالموقع (البنك الدولي، 2017 ب). وكما جاء ذكر ذلك أعلاه، تمثل أجندة المغرب للامركزية والجهوية فرصة لمواءمة الولايات، والموارد والقدرات على الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية بغية تمكين مختلف مستويات الحكومة من العمل سويًا بفعالية على مواجهة تحديات التنمية الحضرية والمجالية.

- **تعزيز المؤسسات الداعمة لإدارة العقار وتخطيط الأراضي، وكذلك تمويل وتقديم الخدمات الأساسية.** جميع الأبعاد الثلاثة تحد من وتيرة وكفاءة عملية التعمير في المغرب، وتشكل عقبة رئيسية أمام التحول المجالي والاقتصادي للبلاد. وتستقر الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، التي لا تستطيع تحمل تكاليف الأراضي الحضرية في السوق النظامية، في مستوطنات غير مهيكلة دون إمكانية الولوج الملائم إلى الخدمات الأساسية. ويعد الولوج إلى الأراضي الصناعية عائقًا رئيسيًا أمام تطوير أنشطة تجارية جديدة. ولا تفرض هذه الإكراهات تحديات على المدى القصير فحسب، بل تساهم أيضا في تشكيل التنمية المجالية على المدى الطويل للمدن المغربية، التي تشهد عملية توسع حضري تتميز بانخفاض الكثافة في المدن الداخلية، وتكثيف ضواحي المدن، وتحقيق قفزة شاملة.

- **الاستثمار في ترابط البنية التحتية**. ثمة عدة عوامل تحد من حركية الأشخاص والسلع والأفكار داخل المدن، وكذلك بين المدن والجهات. وتحرم تكاليف النقل المرتفعة داخل المدن العمال من مناصب عمل والناس من الاستفادة من الخدمات. وتعتبر كلفة نقل البضائع عبر المغرب مرتفعة[131] وتصل إلى حوالي 17% من قيمة البضائع مقابل 7% في البلدان المجاورة. وتعزى هذه التكلفة العالية جزئياً إلى تفتيت الشحن وجودته الضعيفة. كما أن ترابط المناطق القروية ضعيف نسبيًا مما يعرض الساكنة التي تعيش من المناطق التي يغلب عليها الطابع القروي للحرمان. وفي الأخير، يعتبر تداول الأفكار محدودا بسبب الجودة المنخفضة نسبياً لتوصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المغرب[132].

- **إنشاء" مدن كبرى "وتطوير مقاربة حكامتها**. يتطلب ذلك تمكين المناطق القطبية حيث توجد أهم التحديات وضمان اندماجها عبر جميع أرجاء البلاد، وهذا من شأنه أن يحقق المطلب المزدوج المرتبط بالإنصاف والنجاعة. وثمة طلب متزايد على هذه المدن الكبرى بغية الحصول على معدات من أجل الترابط الشامل وأصول توفر لها ميزة تنافسية.

- **اعتماد تدخلات هادفة مجاليا لمعالجة الإقصاء الاجتماعي والنهوض بالمراكز الناشئة كهياكل لتوفير دعم حضري للمناطق القروية**. إن استمرار جيوب الفقر – في المناطق الحضرية والقروية على حد سواء - وتنامي بطالة الشباب يستدعي تدخلات هادفة. وتؤدي الإكراهات التي تواجه مسار التعمير الفعال المشار إليه أعلاه إلى تركيز الفقر في الأحياء الحضرية وشبه الحضرية المحرومة، وإلى استمرار ارتفاع مستويات الفقر في بعض المناطق القروية. ولئن كان الحل على المدى الطويل لهذه التحديات يكمن في إدخال تحسينات على المؤسسات وترابط البنية التحتية، فإن هذه الأوضاع الخاصة تتطلب أيضًا تدخلات هادفة فورية لمعالجة القضايا المحددة المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي. ومع ذلك، فإن إدماج الشباب المغربي في سوق العمل هو الطريقة الأكثر استدامة للتعامل مع الإقصاء. وهذا يستدعي معالجة العديد من الإكراهات التي تمت مناقشتها في الدراسة التشخيصية القطرية المنهجية.

4.4 المسار 4: تخضير حدود الكفاءة

يحتاج المغرب إلى مراعاة آثار تغير المناخ على استراتيجيته التنموية وجعل تنميته على المدى الطويل متسقة مع جهود الحفاظ على بيئته وموارده الطبيعية. مع الحفاظ على تقدم البلاد في مجال التخفيف، بما في ذلك من خلال استثمارات المغرب الهامة في الطاقات المتجددة وغيرها من الاستثمارات الطموحة في إطار المساهمة المحددة وطنياً (NDC)، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمجال التكيف مع تغير المناخ، خاصة فيما يتعلق بإدارة المياه (الإكراه 11). وهذا معترف به في المساهمة الوطنية، التي تركز على الاستراتيجية الوطنية للمياه والخطة الوطنية للمياه، مع الاعتراف بأن الموارد المائية هي أكثر العوامل المقيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[133].

---

[131] مديرية الدراسات والتوقعات المالية /DEPF (2013)، قطاع نقل السلع: الإكراهات وسبل الإصلاح.

[132] وفقًا للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات [ANRT]، يستخدم 99,5% من الساكنة القروية تقنية الجيل الثاني (2G)، و85% تقنية الجيل الثالث (3G)، و70% تقنية الجيل الرابع (4G).

[133] تهدف الاستراتيجية الوطنية للمياه والخطة الوطنية للمياه "إلى تحسين الإدارة المندمجة والملائمة للموارد المائية، وتطوير موارد المياه غير التقليدية، وأساليب الحفاظ على المياه، والحماية من التلوث، والتكوين، والبحث العلمي، والتوعية حول هذه المواضيع."

1.1.4 من خلال تكيف متكامل مع تغير المناخ وإدارة المياه

يبذل المغرب جهودًا هامة لتضمين التكيف في الاستراتيجيات الوطنية. كما نوقش ذلك سابقًا، تتضمن رؤية المغرب للتكيف مع تغير المناخ العديد من الأهداف القطاعية الكمية الطموحة لعامي 2020 و2030 والمحددة في المساهمة الوطنية. وبدأت الاستراتيجيات والخطط القطاعية في إدماج جوانب تغير المناخ في الفلاحة (مخطط المغرب الأخضر) والصيد البحري وتربية الأحياء المائية (مخطط "أليوتيس") والغابات (على سبيل المثال، المخطط المديري لإعادة التشجير، وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، إلخ.)؛ والتعمير (مثلا، الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني) والسياحة (رؤية 2020) والصحة.[134] وتحدد الاستراتيجية الوطنية للمياه، في صلب استراتيجية المغرب للتكيف مع تغير المناخ، المخاطر الأولية المرتبطة بالمياه في البلاد وتؤكد على ضرورة تعزيز حكامة تدبير الموارد المائية بالإضافة إلى الاستثمارات في البنية التحتية لتخزين المياه وإنتاجها[135].

- لا يمكن فهم جهود مكافحة آثار تغير المناخ بالكامل دون مراعاة البعد المجالي خاصة وأن الأراضي الترابية تمثل وعاء التدخلات العمومية والخاصة التي يجب أن تسعى جاهدة إلى تعزيز التنمية الترابية المتناغمة. ومن هذا المنطلق، ينبغي تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة للفضاءات الحساسة بيئياً (الواحات والجبال، والسواحل) وقدرتها على مقاومة آثار تغير المناخ. وتتطلب هذه الفضاءات الحساسة، التي تواجه العديد من التحديات التي تؤثر سلبًا على التباينات المجالية والعدالة الإقليمية، اهتمامًا خاصًا بسبب إمكاناتها والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها، فضلاً عن هشاشتها أمام آثار التغيرات المناخية.

سيتطلب تحويل مخاطر المياه إلى مقاومة للماء وتغير المناخ اتخاذ إجراءات على عدة جبهات. يواجه المغرب تنافسًا متزايدًا على المياه بين القطاعات، ويبدو أن الجهات لم تعد مستعدة لقبول نقل "مواردها" المائية إلى أحواض أخرى – سواء إلى المدن أو للفلاحة. وسيساعد العمل الآن، المغرب في الاستفادة من إطاره القانوني المحسّن ومشاريعه النموذجية العديدة في مجالات مثل حكامة المياه الجوفية والتزويد غير التقليدي بالمياه من أجل بناء الأمن المائي من حيث القدرة على مقاومة الصدمات واستخدام أكثر إنتاجية للموارد المائية الشحيحة:

- **توطيد وتوسيع وتفعيل نظم المعلومات القائمة بشأن المياه والمناخ**. يجب إدماج الأنظمة المجزأة القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع جوانب دورة الماء، وفقًا لمقتضيات القانون الجديد 36-15 بشأن المياه. علاوة على ذلك، يوفر الاستشعار عن بعد وتكنولوجيا المعلومات الأخرى معلومات سريعة وسهلة التوليد حول المياه واستخدامها (التبخر - النتح) يمكن استخدامها لتقييم الموارد ورصدها وتدبيرها. ويساعد التطوير السريع للتطبيقات في إتاحة هذه المعلومات لمجموعة من الفاعلين من واضعي السياسات إلى مدراء المياه، والفلاحين الفرديين والأسر المعيشية. ومع ذلك، تتطلب

[134] أدرجت قائمة مفصلة بالسياسات والبرامج في المساهمة الوطنية (2016/NDC، ص. 2224)، والبلاغ الوطني الثالث (2016/TNC).

[135] استثمر المغرب بكثافة في تخزين المياه السطحية، عبر تشييد 140 سدًا كبيرًا على مدار الخمسين عامًا الماضية، بالإضافة إلى العديد من السدود الصغيرة، و13 جهاز لنقل المياه عبر الأحواض المائية. ومع ذلك، تعثرت قدرة هذه البنى التحتية إلى حد كبير بسبب ارتفاع معدل الترسب.

معايرة هذه الأنظمة – فيما يتعلق بالمياه الجوفية والبنى التحتية الأخرى – استثمارات ضخمة في التحقق الميداني وتقاسم المعلومات التقنية الحالية.

- **ترشيد وتحسين استخدام الموارد المائية النادرة**. تشارك العديد من المؤسسات (بما في ذلك سلطات الأحواض، وأنظمة الري، ومرافق المياه، والوكالات البيئية، إلخ.) بشكل مباشر في تدبير الموارد المائية ولكن بآليات وحوافز محدودة (بما في ذلك حيازة المياه والتعريفات) لتحفيز الأطراف المعنية على تحسين فعالية استخدام المياه أو لتسهيل التحويلات المحتملة بين القطاعات أو بين الجهات. ويطرح ذلك مشكلة بشكل خاص بشأن المياه الجوفية التي تتعرض لضغوطات متزايدة بسبب تقلب المناخ في الفلاحة والمدن. لذلك، يجب ملاءمة السياسات التي تنظم المياه عبر القطاعات بشكل أفضل من أجل المساعدة في ترشيد استخدام الموارد المائية المحدودة.

- **توسيع التزويد غير التقليدي بالمياه الذي أصبح تنافسيا**. تتطور بسرعة تقنيات تحلية مياه البحر والمياه الأجاج، وإعادة تدوير المياه العادمة المعالجة. يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة التزويد بالمياه غير التقليدية إلى مستويات تتيح استرداد التكاليف – خاصة بالنسبة للمستخدمين الحضريين والصناعيين. وبالنظر إلى سرعة الابتكار التكنولوجي، يعد هذا مجالًا مثيرًا للاهتمام للبناء والتشغيل والنقل وغيرها من آليات التطوير الممولة من القطاع الخاص. ومع ذلك، يتطلب استخراج المياه غير التقليدية، مثل تحلية المياه، مدخلات هامة من حيث الطاقة. لذا، يجب أن تتوافق هذه المصادر مع السياسة الطاقية في البلاد، التي تهدف إلى النهوض بالطاقات المتجددة. وبالمثل، نفذت الحكومة سياسة لضخ المياه تشجع الفلاحين على استخدام الطاقة الشمسية كمصدر وحيد للطاقة. ومن جهة أخرى، يضطلع المكتب الوطني للكهرباء والماء (ONEE) بدور رئيسي في النهوض بالحلول المستدامة لمشكلة ندرة المياه، بما في ذلك من خلال التآزر والروابط المناسبة في مجال الطاقة المائية.

- **تحسين جودة المياه**. على الرغم من أن المغرب يلحق بالركب ليصل إلى مستوى بلدان أخرى متوسطة الدخل فيما يتعلق بمعالجة مياه الصرف الصناعية والمنزلية، فإن كمية كبيرة من النفايات السائلة غير المعالجة يتم إرجاعها مباشرة إلى الوديان أو تتسرب إلى طبقات المياه الجوفية مما يشكل مخاطر مباشرة على صحة الإنسان والبيئة. علاوة على ذلك، سُجلت مستويات عالية من الملوحة في عدد من طبقات المياه الجوفية الواقعة في المناطق المروية، ويتسبب الإفراط في سحب المياه الجوفية في تسرب مياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية.

5.4 الحكامة باعتبارها المسار المتقاطع الشامل

يمكن اعتبار المسارات المذكورة أعلاه لبلوغ حدود الكفاءة، والاستفادة منها، وتوسيعها ودفعها وتخضيرها بمثابة "أهم الإكراهات المباشرة" لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الولوج إلى الفرص. للتغلب على هذه الإكراهات والانخراط في هذه المسارات، من الأهمية بمكان التركيز الصريح على فهم "المحددات الأساسية" الأكثر جوهرية لأسباب استمرار هذه الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية: لماذا لا يحقق المغرب، على الرغم من النمو الاقتصادي، نمواً شاملاً ومدمجا، يسمح له بناء الطبقة الوسطى وللجميع بالولوج إلى خدمات عالية الجودة؟ ما هي الأسباب الجذرية المؤسساتية والسياسية لغياب الإدماج والعدالة في النمو وتقديم الخدمات؟ وكيف يمكن تطوير نظام حكامة يدعم التنمية الشاملة والعادلة؟

تماشيا مع التفكير الوارد في تقرير التنمية في العالم لعام 2017 بشأن الحكامة والقانون، يناقش هذا القسم الأخير كيف ترتبط "المحددات الأساسية" بالحكامة، أو العملية التي من خلالها يتفاعل الفاعلون (الحكوميون وغير الحكوميين) في تصميم وتنفيذ السياسات (البنك الدولي، 2017). ويؤكد هذا القسم أن تعميم قواعد الحكامة على الجميع، وضمان توزيع السلطة والموارد والقدرات بشفافية وفعالية وإنصاف، أمر بالغ الأهمية لرفع القيود عن التنمية الشاملة في المغرب.

ولئن كان المغرب بالفعل بلد الإصلاحات، خاصة وفقًا لمعايير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبذل جهودًا ضخمة لتوسيع الفرص السياسية والاجتماعية الاقتصادية، ظلت العديد من الإصلاحات دون المستوى الأمثل أو لم يتم تنفيذها بالكامل، وظل تأثيرها على النمو الشامل محدودًا.[136] غالبًا ما أخفقت القواعد على الورق في خلق الفرص وتحقيق التقدم على أرض الواقع. وكما تمت مناقشة ذلك سابقًا، فإن "فجوة التنفيذ" تمثل تحديًا مشتركًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعتبر أداء المغرب متوسطا (الدحداح (Al Dahdah) وآخرون، 2016).[137]

مع انتقال البلدان من نموذج النمو القائم على الاستثمار الملموس إلى نموذج النمو القائم على الابتكار والاستثمار غير المادي، تحتاج كل من سياسات البلدان وترتيباتها المؤسساتية إلى التكيف لدعم هذا التحول. ثمة حاجة إلى تفاوض جديد بين النخب لدعم النمو. غالبًا ما يتجلى فشل هذا التكيف فيما كان يشار إليه سابقًا باسم "فخ الدخل المتوسط". هذا لا يعني أنه من المرجح أن تواجه البلدان متوسطة الدخل تحديات إنمائية أكثر من بلدان ذات مستويات دخل أخرى (بولمان (Bulman)، إدن (Eden)، ونجوين (Nguyen)، 2014). ما يعنيه ذلك هو أنه على مستويات الدخل المتوسط، من المرجح أن الفاعلين الذين استفادوا من المكاسب الأولية للتحولات الاقتصادية سيستخدمون قوتهم الاقتصادية المكتشفة حديثًا لمنع المزيد من الإصلاحات الضرورية. علاوة على ذلك، مع تزايد تعقيد الاقتصادات، فإن التفاعلات التقليدية القائمة على الصفقات بين الدولة ونخبة قطاع الأعمال، والتي ربما كانت ضرورية للتغلب على تحديات التنسيق الأولية، قد تعيق المزيد من النمو حيث يقوض الفساد والمحسوبية فرص المنافسة (البنك الدولي، 2018). وكما جرت مناقشة ذلك سابقًا، تشير المقاولات إلى الفساد باعتباره أكبر عائق أمام ممارسة الأعمال التجارية في المغرب.

تعد شرعية الدولة والفاعلين غير الحكوميين أحد "المحددات الأساسية" لاحتمال تحقيق المسارات المقترحة .للشروع في بناء هذه الشرعية، تتمثل مجالات الأولوية في تهيئة الظروف لإعلام المواطنين (وبالتالي تكون الحكومة مساءلة) (الإكراه 12)، حتى يستخدموا تلك المعلومات للتعبير عن آرائهم والمشاركة (الإكراه 13)، ولكي تكون لديهم الثقة أن سيادة القانون والنظام القضائي سيحميهم (الإكراه 14).

---

[136] استثمر المغرب بكثافة في حفظ / تخزين المياه، عبر تشييد 136 سدًا كبيرًا على مدار الخمسين عامًا الماضية، بالإضافة إلى العديد من السدود الصغيرة، و13 جهاز لنقل المياه عبر الأحواض المائية. ومع ذلك، تقلص جزء كبير من هذه البنية التحتية بسبب تسارع معدل الترسب. وبالتالي، يجب تحديثها لضمان سلامتها.

[137] وفقًا للنزاهة العالمية، يحتل المغرب المرتبة السادسة بين 13 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التي تتوفر بيانات عنها) من حيث جودة إطاره القانوني. يتم تنقيط جودة الإطار القانوني للبلد ما من خلال منظمة النزاهة العلامية بناءً على سجل الأداء الخاص بمؤشرات النزاهة، والذي يقيّم وجود آليات رئيسية للحكامة ومكافحة الفساد في بلد معين من خلال مؤشرات عملية. للمزيد من التفاصيل حول المنهجية والبيانات، راجع: https://www.globalintegrity.org/research/reports/global- integrity-report.

1.5.4 من خلال الولوج إلى المعلومات والمساءلة

يلعب الولوج إلى المعلومات دورًا مهمًا في تعزيز شرعية الدولة من خلال تشجيع المشاركة والمساءلة. تزداد أهمية المعلومات والأفكار (ويكون لها تأثير أكبر) لأن الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين يواجهون أوضاعا متزايدة التعقيد. وفي معظم قطاعات التدخل العمومي، يعتمد نجاح أي استراتيجية على عدد كبير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المترابطة. وتزيد العولمة من تفاقم هذا التعقيد وتهيئ الظروف لجدوى التدخل عند التطورات الخارجية، التي، بحكم تعريفها، لا يمكن التحكم فيها. علاوة على ذلك، أظهرت الأبحاث في الاقتصاد السلوكي أنه يصعب التنبؤ بردة فعل الفاعلين على التغييرات في السياسة العمومية (البنك الدولي، 2014). كل هذه العوامل تضعف قدرة الفاعلين الاقتصاديين على توقع نتائج عملياتهم والتمييز بين "ما الذي ينجح" و "ما الذي يفشل".

يجب على الفاعلين في مجال التعليم، على سبيل المثال (من قبيل المدرسين، والآباء وأولياء الأمور، والنقابات)، التعامل مع القضايا التي لا توجد لها حلول بسيطة: هل يجب تقديم تحفيزات مالية قائمة على الأداء للمدرسين؟ هل ينبغي إدخال التكنولوجيا الرقمية في المدارس أم ينبغي تثبيت الكاميرات في الأقسام الدراسية؟ هل ينبغي أن يبدأ الأطفال في تعلم لغة أجنبية في السنة الأولى من المدرسة الابتدائية؟ ما هي طرق القراءة التي ينبغي اعتمادها؟ في هذا السياق الذي يتميز بخيارات معقدة، يتوفر الفاعلون على عدة خيارات للحد من عدم اليقين الذي يواجهها، ويمكنها أيضا أن تساعدهم على إعادة النظر في مواقفهم: الرفع من مستوى المعرفة، وتعزيز الشفافية، وتشجيع التقييم.

- **الرفع من مستوى المعرفة من خلال الولوج إلى المعلومات.** تستند جميع السياسات العمومية إلى افتراضات تتعلق بالأداء الوظيفي للاقتصاد والمجتمع (إذا تم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بعامل "ألف" فالعامل "باء" سيحدث). ويتلخص دور المعلومات والبحوث الأكاديمية في توفير أساس موضوعي للافتراضات المنتقاة. وفي غياب المعلومات أو فوائد البحوث، يضطر صناع القرار إلى الاعتماد على الحدس أو على الآراء الشخصية التي غالباً ما تكون متحيزة. أما السياسات العمومية الحديثة فتكون قائمة على الأدلة؛ وبعبارة أخرى، فهي تستند إلى العلاقات السببية المثبتة تجريبيا. وكخطوة فورية، وتماشيا مع روح الدستور، ينبغي اعتماد مشروع قانون الولوج إلى المعلومات ودعمه من خلال آليات التنفيذ الفعالة لضمان توفر الوظيفة العمومية على القدرة على الامتثال لمتطلبات التشريعات، ووضع أنظمة معلوماتية لإدارة المعلومات لتسهيل تبادل المعلومات؛ وإجراء حملات تواصلية وتوعوية مخصصة لتحسيس المواطنين.

- **تعزيز الشفافية.** المحللون وصانعو القرار، مثلهم مثل أي فرد، معرضون للتفكير المعيب والتحيزات المعرفية التي تؤثر على حكمهم. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك نذكر الميل إلى التفاؤل المفرط، أو النفور القوي من الخسائر، أو دور العاطفة الذي يكون أحيانًا فعّالًا ولكن غالبا ما يؤدي أيضا إلى نتائج عكسية في صنع القرار، أو الذاكرة الانتقائية أو حتى التلاعب بالمعتقدات الشخصية (تيرولي (Tirole)، 2016). غالبًا ما يجدون أنفسهم في وضعية غير مواتية بسبب المعلومات غير المتماثلة ولأنهم لا يمكنهم الإلمام بجميع جوانب السياسة العمومية. وفي هذه الظروف، يمكن أن تساهم الشفافية في السياسة العمومية بشكل كبير في تحسين جودة القرارات العمومية. وتتيح استشارة الفاعلين المعنيين إمكانية جمع المعلومات من أجل استشراف أفضل لنتائج التدخلات المخطط لها. وبالمثل، يساعد نشر البيانات

والوثائق المتعلقة بالسياسة ذات الصلة على الجمهور في تنوير النقاش العام وتشجيع صناع القرار على إظهار أهمية وجدوى الخيارات المنتقاة.

- **تشجيع المساءلة من خلال التقييم**. يدعو نموذج اقتصاديات التنمية الجديد إلى التقييم المنهجي للسياسات العمومية عند الإمكان، من أجل إبراز فعاليتها بشكل موضوعي (بانرجي (Banerjee) و(دوفلو (Duflo)، 2011). ويمكن إجراء هذا التقييم بشكل قبلي باستخدام الاختبارات، أو بعدي باستخدام آليات لتسجيل ردود أفعال المستفيدين (القنوات التفاعلية). وتساعد المعلومات التي يتم جمعها بهذه الطريقة باستمرار في تحسين تصميم وتنفيذ السياسة العمومية. ويمكن للتجربة والتقييم، على وجه الخصوص، أن تختبر المقاربات الجديدة في تقديم الخدمات العامة – خاصة عند مواجهة عادات متأصلة وبعض مجموعات المصالح – وأن تساعد في فهم أفضل للدوافع النفسية للمرتفقين ومقدمي الخدمات (البنك الدولي، 2015 ب). ويمكن أن تشجع التجربة والتقييم المناقصات التنافسية لمقدمي الخدمات، وبروز دراسات تشخيصية وممارسات للتغيير الأكثر إدماجا، وإدخال تدابير تحفيزية للابتكار، وكلها طرق لتعزيز التحسينات المستمرة للسياسات العمومية من أجل المرتفقين.

2.5.4 من خلال إسماع الصوت، والمشاركة والانخراط

لعل الرفع من الفرص المتاحة للمواطنين – وخاصة الشباب والنساء – لإسماع صوتهم والعمل من خلال الانخراط إلى جانب السلطات العمومية والمشاركة في الشؤون العامة من شأنه أن يساعد في سد فجوة شرعية الدولة. ثمة أربع آليات أساسية تكميلية يمكن من خلالها للمواطنين التواصل مع واضعي السياسات وأن يصبحوا "عوامل التغيير": المشاركة السياسية، والتنظيم السياسي، والتنظيم الاجتماعي، والمداولات العامة (تقرير التنمية في العالم 2017). كما تمت مناقشة ذلك سابقًا، عززت العديد من الإصلاحات هذه الآليات خلال العقود الماضية وأدت إلى المزيد من الفرص المفتوحة لتعزيز التنافس، وخلق فضاءات وحوافز جديدة للنخب والمواطنين للالتحام من أجل النهوض بالتغيير.

تتطلب مواصلة تعزيز القدرة على التعبير والمشاركة التنفيذ الكامل للإصلاحات الجارية – بما في ذلك التشغيل الفعال لآليات إشراك المواطنين – والولوج العادل للجميع إلى الفرص الناتجة عن هذه الإصلاحات (تجاوز حدود عدم التماثل في الولوج إلى السلطة وإلى القدرة على التعبير وإسماع الصوت).

- **الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في دستور عام 2011**. بينما أكد دستور عام 2011 على دور رئيسي لإشراك المواطنين في حكامة الشؤون العامة،[138] فإن العديد من المؤسسات المطلوبة لضمان أدائهم الفعال لم يتم إنشاؤها في الواقع أو لم تُحدث بالضرورة وفقا لروح الدستور. وإذ يضمن الدستور حرية التجمع وتأسيس

[138] ينص الدستور على أن "المنظمات غير الحكومية تشارك في إعداد وتفعيل وتقييم مؤسسات الدولة (المادة 12)"، بأن" تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (المادة 13)"، وأن "للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع (المادة 14) وتقديم العرائض (المادة 15)."

الجمعيات، فإن القانون المغربي يحدد استثناءات واسعة: تُمنع المنظمات التي "تمارس أنشطة غير قانونية، وتتعارض مع الأخلاق الحميدة، [أو التي تهدف] إلى المساس بالدين الإسلامي أو وحدة التراب الوطني أو النظام الملكي أو تدعو إلى التمييز (المركز الدولي للقانون غير الربحي/ICNL ، 2017). وبالمثل، بينما يضمن الدستور حرية الصحافة، لا تزال هناك قيود كثيرة على وسائل الإعلام في الممارسة العملية. ويعتبر التشهير جريمة جنائية كما هو الحال بالنسبة لأي محتوى يُعتبر انتهاكًا "للشريعة الإسلامية أو النظام الملكي أو الوحدة الترابية أو النظام العام".[139] فضلا عن ذلك، تحتفظ السلطات بمراقبة كبيرة على وسائل الإعلام (حرية الصحافة، 2016).

- **إعطاء مرتفقي الخدمات العامة إمكانية أكبر لإسماع صوتهم**. ينبغي أن يحسن عدد من القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور الجديد إدارة الخدمات العامة من خلال تعزيز صوت الجمهور ومشاركته في تطوير وتنفيذ الخدمات والسياسات العمومية. ثمة العديد من الأدوات المتاحة للمغرب أو التي ستتاح قريبًا لتمكين المواطنين من التأثير بشكل مباشر على تقديم الخدمات ويجب الاستفادة منها بشكل كامل. وتشمل تلك الأدوات الحق في تقديم ملتمسات في المجال التشريعي وفي تقديم العرائض، ومشروع قانون بشأن الولوج إلى المعلومات والمشاورات العمومية كتلك التي أجراها المغرب في القطاع الصحي (انتظارات).

- **تعزيز الانخراط السياسي**. خلقت التطورات الدستورية والقانونية والسياسية الإيجابية فرصًا جديدة للتنافس السياسي، بما في ذلك في العملية الانتخابية، وخلقت حوافز للنخب من أجل الاستجابة لمطالب المواطنين. إلا أن هذه الفرص لم تترجم بالكامل بعدُ إلى حقائق. وفيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الانتخابات، انخفضت نسبة الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم من 85 في المائة في عام 1970 إلى 43 في المائة في عام 2016. وهذا يعني أنه في عام 2016، 29 في المائة فقط من السكان في سن التصويت صوتوا فعلا في الانتخابات. ويحتل المغرب مرتبة "ضعيفة" في مؤشرات النزاهة في أفريقيا بسبب أدائه في الانتخابات – رغم أنه تحسن قليلاً منذ عام 2013. ولا يتوفر المغرب على وكالة مستقلة لضمان نزاهة العملية الانتخابية. وعلى الرغم من أن الثقة في الحزب السياسي الحاكم ازدادت بشكل طفيف في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال ضعيفة – حيث ذكر أكثر من 50 في المائة من المستجوبين أنهم لا يثقون بتاتا في الأحزاب السياسية أو قليلا ما يثقون فيها. تصل هذه النسبة إلى حوالي 70% فيما يخص الثقة في أحزاب المعارضة. ويتسق ذلك مع الانتقادات التي ترى أن الأحزاب السياسية في المغرب ليست مدفوعة بأجندات برمجية، بل تميل إلى أن تكون مدفوعة أكثر بالعلاقات الشخصية أو إمكانية حصول بعض الأعضاء على مزايا مادية. وتتسم الأحزاب السياسية أيضًا بهيكل تنظيمي تنازلي، مع فرص محدودة بالنسبة للأعضاء العاديين للمساهمة (بيرغ (Bergh)، 2017). وحتى في الحالات التي يتم فيها تعديل القانون النظامي لتوزيع السلطة بشكل أكثر إنصافا، تبقى هناك تفاوتات هامة في الواقع. وتشير البيانات المستمدة من معهد أنواع الديمقراطية (V-Dem) إلى أنه على الرغم من أن السلطة أصبحت موزعة بشكل أكثر تكافؤا بين الجنسين، وبين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية، وبين الفئات الاجتماعية، إلا أنها لا تزال محتجزة بشكل أساسي من قبل مجموعة محدودة من الفاعلين: الرجال "لديهم سيطرة مهيمنة على السلطة السياسية" ولدى الأثرياء "هيمنة قوية للغاية على السلطة السياسية". وتقوض هذه التباينات وغيرها التصميم والتنفيذ الفعالين لأهم السياسات اللازمة لتحقيق تطلعات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية.

[139] http://www.med-media.eu/wp-content/uploads/2015/09/ma052fr-1.pdf.

3.5.4 من خلال سيادة القانون والعدالة

إن التنفيذ الفعال للحقوق الجديدة التي ينص عليها الدستور وميثاق إصلاح منظومة العدالة سيكون خطوة مهمة نحو تعزيز سيادة القانون. ستكون هناك حاجة إلى مقتضيات إضافية لضمان توافق القوانين الجديدة مع روح الدستور وأنها مصحوبة بأحكام تنفيذية مناسبة. علاوة على ذلك، ينبغي للمغرب اعتماد استراتيجية تهدف إلى ضمان دخول جميع التشريعات الثانوية حيز التنفيذ خلال فترة زمنية معقولة. وفي غياب هذا الإطار التشريعي، سيكون من الصعب تطبيق القوانين، نظرا للسلطة التقديرية الواسعة التي يتمتع بها القضاة وغيرهم من الموظفين العموميين، لا سيما فيما يتعلق بتقديم خدمات ذات الصلة بحماية الأشخاص والممتلكات والعقود. ومن شأن التسلسل وتحديد الأولويات أن يجعل الالتزام بتنفيذ الأحكام والمقتضيات الجديدة المنصوص عليها في الميثاق أكثر مصداقية. وتحديدا، لعل ميثاق إصلاح منظومة العدالة يستفيد من إطار شامل للرصد والتقييم من أجل تقييم التنفيذ وتوجيه الإصلاحات الجديدة.

- **تحسين أمن الأشخاص**. يمكن للمغرب أن يحسن منظومة العدالة إلى حد كبير، لا سيما من أجل ضمان إجراءات عادلة (الحق في الحياة وسلامة الأشخاص) ومساطر جنائية عادلة (الحياد ومراقبة الفساد) لضمان الحماية القانونية الفعالة والأمن والسلامة للجميع. ويمكن للمغرب أن يرسل إشارة عن رغبته في تحسين أمن وسلامة الأشخاص من خلال التبني السريع لتدابير وقائية وسبل الانتصاف وآليات لرصد السلوكيات التعسفية. ومن ناحية أخرى، يمكن ضمان المساواة في الولوج إلى الخدمات القضائية من خلال رفع مستوى نظام المساعدة القانونية وتحسين مراقبة استخدام آليات الاحتجاز السابق للمحاكمة. تحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي على سبيل المثال اعتماد أهم مؤشرات ومعايير الأداء، بالإضافة إلى معايير جمع البيانات (بما في ذلك رضا المرتفقين) بغية تعزيز الفعالية والمساءلة وضمان المساواة في المعاملة من قبل المحاكم.

- **تحسين حماية الممتلكات**. من أجل إزالة العوائق أمام فرص الاستثمار والتنمية، يجب تحسين حماية الملكية لضمان الامتثال لمبادئ الإنصاف والمساواة. وهذا ينطوي على جعل نظام حكامة العقار، وخاصة نظام حيازة الأراضي (مقسماً إلى نظام حيازة الأراضي الرسمي القائم على التسجيل الرسمي والنظام التقليدي العرفي)، أكثر قابلية للتنبؤ به. ويمكن توضيح الإطار التشريعي من خلال اعتماد قانون شامل وموحد للملكية. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير تبسيطية وضريبية لضمان تسجيل المعاملات العقارية بشكل متزايد في المحافظة العقارية، ويمكن للحكومة أن تضمن إمكانية نفاذ جميع المواطنين إلى نظام يجمع بين آليات نظامية وغير نظامية لفض النزاعات بغية ضمان أمن حقوق الملكية بشكل أفضل. ومن جهة أخرى، تستدعي ضبابية نظام نزع الملكية الحالي اتخاذ تدابير لتوضيح معايير وعمليات التعويض، وكذلك نشر البيانات الموثوقة ذات الصلة التي تسمح بمراقبة أفضل للاستخدام الإداري للأراضي العمومية. ولدعم التغييرات التي تطرأ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في الولوج إلى

الأراضي، ينبغي للحكومة أن تحاول اتباع أساليب جديدة لجعل حقوق الملكية للمرأة أكثر أمانًا، لا سيما فيما يتعلق بالأراضي الجماعية.

- **تحسين إنفاذ العقود**. وفي الأخير، ينبغي أن تساعد المراجعة المعمقة لإجراءات وعمليات الإنفاذ في تحسين وتوحيد أداء المحاكم من حيث إنفاذ العقود، وهو عامل آخر حاسم للنهوض بالنشاط الاقتصادي. ويجب أن تحدد المراجعة المتعمقة المعيقات على طول عملية الإنفاذ (الجدول الزمني، والتكاليف، والخطوات الإجرائية)، وأن تشمل دراسة استقصائية مفصلة حول المرتفقين/المستخدِمين، وبالتالي أن تساعد في التغلب على العقبات العملية والإجرائية التي تحول دون تقديم الخدمات وإنفاذها بشكل فعال في جميع أنحاء التراب الوطني.

الخلاصة

يبرز المغرب كاستثناء في العالم العربي المضطرب. يتوفر المغرب على أصول هامة كفيلة بتعزيز تميزه وجعله أول بلد غير منتج للنفط في شمال أفريقيا ينضم إلى صفوف البلدان الناشئة بحلول الجيل القادم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للمغرب أن يستند إلى رافعات حقيقية للتغيير على المستوى السياسي (استقرار قيادته)، والمستوى المؤسساتي (القيم والمبادئ التي أقرها دستور عام 2011)، والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الالتقائية المعيارية مع الاتحاد الأوروبي)، من أجل إنجاز عشرات الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تشكل العديد من السبل لمواصلة الحد من وطأة الفقر الرفع من الرفاهية المشتركة.

تتقاسم العديد من المسارات المقترحة لتنمية المستدامة والشاملة في المغرب بشكل أسرع سمة مشتركة: أنها تنتمي إلى الأصول غير الملموسة. سواء تعلق الأمر بتعزيز القواعد والمؤسسات في مجالات المنافسة في السوق، أو تنسيق السياسات العمومية وتقديم الخدمات العامة، أو تحسين جودة تكوين الرأسمال البشري بدءا بتنمية الطفولة المبكرة، أو تعزيز شرعية الدولة والثقة بين الأشخاص والأبعاد الأخرى للرأسمال الاجتماعي، فإن أهم إكراه متقاطع يلزم على المغرب رفعه يتمثل في تنمية الرأسمال غير المادي. وبالفعل، إذا كان هناك درس واحد يمكن استخلاصه من المحاسبة على أساس الاستحقاق أو المحاسبة القائمة على الرأسمال، فهو أن التنمية المستدامة الشاملة تعتمد أساسًا على تراكم الأصول غير الملموسة في شكل الرأسمال المؤسساتي والبشري والاجتماعي (البنك الدولي، 2018).[140] وفي عصر اقتصاد المعرفة والثورة الرقمية، لا تقاس ثروة الأمم بنتيجة الحجم التراكمي للعمالة أو الرأسمال المادي، بل بجودة المؤسسات والخبرات والمعرفة ومعايير العمل الجماعي. وفي نهاية المطاف، تشكل هذه الرافعات أيضًا أفضل المحركات لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي للمغرب وضمان انتقال منظم نحو الانبثاق الاقتصادي.

[140] أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضا تقريرا عن الرأسمال غير الملموس في المغرب في عام 2017، "الثروة الشاملة للمغرب بين عامي 1999 و2013: الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة الوطنية ولتوزيعها العادل"

البحث المعمق

[1] تحليل مصادر الدخل وكيفية ارتباط تغييراتها بالتغيرات في الفقر والرفاهية المشتركة. حاليا نتوفر على معلومات محدودة حول مصادر دخل الأسر المعيشية. وهذا يحد من قدرتنا على فهم كيف يترجَم النمو إلى دخل أعلى ومن ثم إلى أنماط استهلاك أعلى.

[2] تحليل سوق العمل والفقراء. ليس لدينا حاليًا أي تحليل للأداء الضعيف في سوق العمل. ويعتبر فهم أنواع عمالة الفقراء وفئة 40 في المائة من الساكنة الأقل حظوة وكيف تطورت هذه الوظائف مع مرور الوقت، أمر في غاية الأهمية من أجل فهم نمط النمو الملاحظ لفائدة الفقراء والتطلع إلى المستقبل.

[3] العلاقة بين الرفاهية الذاتية والموضوعية. يعتبر إدراج أسئلة في الدراسة الاستقصائية لدى الأسر المعيشية بشأن الرفاهية الشخصية يوفر فرصة لاكتساب نظرة ثاقبة عن محددات هذا الإدراك، بما يتجاوز بكثير ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل الدراسات الاستقصائية حول التصورات والمدركات والتي تجمع معلومات محدودة عن الأسر المعيشية.

[4] غياب البيانات المجمعة لا يسمح بتحليل الحركية. سيكون من المثير للاهتمام مع ذلك استغلال البيانات المتقاطعة بين الأقسام لإنشاء مجموعات تركيبية من أجل الشروع على الأقل في التحقيق بشأن هذه القضايا.

[5] يؤدي الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب العمر إلى الحد من القدرة على الكشف الكامل عن أوجه الخصاص أو عدم المساواة بين صفوف الشباب وفي الجوانب المتقاطعة بين مختلف الأقسام.

[6] فهم أفضل لبنية وديناميات الطبقة الوسطى في المغرب.

[7] تعميق فهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الجهات بغية استيعاب أفضل لطبيعة التباينات وتحديد أولويات التدخلات.

[8] يقيد ضعف البيانات عن الفاعلين في القطاع الخاص وخاصة الشركات الصغرى والمتوسطة، سياسات تطوير القطاع الخاص. ولعل بعض الدراسات التحليلية الإضافية من شأنها أن تساعد على فهم أفضل للإكراهات والفرص ذات الصلة بالقطاع الخاص. ولعل ذلك سيكون مفيدًا بشكل خاص للاستفادة من تأثير تنمية القطاع الخاص. تخطط مؤسسة التمويل الدولية لإجراء دراسة تشخيصية للقطاع الخاص في المغرب بهدف (1) تقييم مساهمة (مساهمات) القطاع الخاص في التنمية؛ (2) تحديد العوامل لإطلاق العنان لنمو/استثمار القطاع الخاص؛ (3) رسم صورة مكتملة ("ربط النقاط") عن العلاقة بين التمويل الخاص والسياسات العمومية.

الملحق 1. عمليات التشخيص انطلاقا من البيانات

القسم 1: معلومات عامة عن نظام الإحصاء	
الوضع القانوني للمكتب الوطني للإحصاء (NSO)	وكالة حكومية تابعة للمندوبية السامية للتخطيط
القانون الخاص بالإحصاء (الأحدث)	المرسوم الملكي بشأن الإحصاء، 1968
الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء (NSDS)/المخطط التوجيهي للإحصاء	خطة العمل على المدى الطويل التابعة لإدارة الإحصاء

القسم 2: البيانات الدقيقة:						
نوع التعداد/الدراسة الاستقصائية	الأحدث (السنة)	ثاني أحدث (السنة)	التمثيلية (وطنيا، جهويا، حضريا/قرويا)	إمكانية الولوج إلى البيانات (نفاذ مفتوح/من خلال ترخيص/ولوج غير متاح)	توزيع اختياري (نعم/لا)	
					النوع الاجتماعي	جهويا
التعداد						
التعداد السكاني	2014	2004	وطني / جهوي	ولوج غير متاح	-	-
التعداد الفلاحي	-	-	-	-	-	-
تعداد المقاولات/المؤسسات	2002-2001	-	-	-	-	-
الدراسات الاستقصائية						
الدراسات الاستقصائية لدى الأسر المعيشية حول الدخل/الاستهلاك	2014	2007	جهوي (حضري/قروي)	ولوج غير متاح	-	-
الدراسات الاستقصائية لدى الأسر المعيشية حول التربية والتعليم (مثلا، الدراسات الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة /MICS)	-	-	-	-	-	-
الدراسة الاستقصائية لدى الأسر المعيشية حول الصحة (مثلا، المسوحات الديمغرافية والصحية/DHS والدراسات الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة /MICS)	2009-2010	الدراسة الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة حول الشباب والصحة 2006-2007	وطني	ولوج غير متاح	-	-

الدراسة الاستقصائية حول اليد العاملة (LFS، دراسة استقصائية لدى الأسر المعيشية حول العمالة فقط)	2015	2014	وطني / جهوي	ولوج غير متاح	-	-
الدراسة الاستقصائية بشأن المقاولات/المؤسسات	2007-2006	2006-2005	وطني/جهوي	متاح	-	-
غيرها (يرجى التحديد):						

القسم 3: البيانات الكلية:

هل البلد منخرط في المعيار الخاص بنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي (IMF SDDS) أم أنه يشارك في النظام المعزز العام لنشر البيانات (eGDDS)؟	SDDS

في حال استخدام (SDDS)؟	الوتيرة		التوقيت المناسب	
	معيار **SDDS**	البلد	معيار **SDDS**	البلد
الحسابات الوطنية: إجمالي الناتج المحلي بحسب الإنتاج والإنفاق بالأسعار الحالية والثابتة.	ربعي	ربعي	1 ربع	3 أشهر
مؤشر أسعار المستهلك	شهري	شهري	1 شهر	3 أسابيع
عمليات الحكومة المركزية	شهري	شهري	1 شهر	1 شهر
ميزان المدفوعات	ربعي	ربعي	1 ربع	1 ربع
الديون الخارجية	ربعي	ربعي	1 ربع	1 ربع
تجارة السلع	شهري	شهري	8 أسابيع	1 شهر
مؤشر الإنتاج	شهري	ربعي	6 أسابيع	10 أسابيع
العمالة	ربعي	ربعي	1 ربع	6 أسابيع
البطالة	ربعي	ربعي	1 ربع	6 أسابيع
مؤشر أسعار المنتجين	شهري	شهري	1 شهر	1 شهر

القسم 4: الامتثال لمعايير البيانات الرئيسية التابعة لمجموعة البنك الدولي

	معيار مجموعة البنك الدولي	**الامتثال (نعم/لا)**	**مهلة سنوية فعلية أو%**
الدراسات الاستقصائية لدى الأسر المعيشية حول الدخل أو الاستهلاك	مرة كل ثلاث سنوات	لا	7 سنوات
الدراسة الاستقصائية حول الأسعار وفقا لتعادلات القدرة الشرائية	مرة كل ثلاث سنوات	لا	5 سنوات
نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS)	• 80% من الولادات مسجلة • 60% من الوفيات مسجلة مع إشارة إلى سبب الوفاة		

القسم 5: مؤشرات القدرات الإحصائية	
المنهجية	90.0
بيانات المصدر	80.0
الوتيرة	83.3
المجموع (مذكرة: المتوسط العام لجميع بلدان المجموعة الدولية للتنمية/IDA)	84.4

القسم 6: مؤشرات انفتاح البيانات	
علامة مقياس البيانات المفتوحة	16,17
علامة مؤشر البيانات المفتوحة	%26

القسم 7: بيانات من أجل تحديد الأولويات القطرية			
اسم المؤشر	متاح (نعم/لا)	أحدث سنة	المشاكل
نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم	%14,6	2011	
ولادات بحضور طاقم طبي مؤهل	%73,6	2011	
مؤشرات صحية أخرى من قبيل معدل وفيات الأمهات ونظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) الذي ليس محينا بالكامل.	يبلغ معدل وفيات الأمهات عن كل 100.000 ولادة حية 72,6		
مؤشرات أخرى لأهداف التنمية المستدامة (SDG)	O	2014	العديد من المتغيرات بشأن جودة التربية وعدم المساواة بين الجنسين غير متاحة

القسم 8: الثغرات المحددة في البيانات والعمليات الموصى بها	
أهم الثغرات المحددة في البيانات	العمليات الموصى بها
دراسات استقصائية متباعدة لدى الأسر المعيشية	تجريب دراسات استقصائية لدى الأسر المعيشية تكون موجزة ولكن أكثر تواترا وتلخص الجوانب الأساسية من حيث الرفاهية
التعداد الفلاحي أو الدراسة الاستقصائية حول الفلاحة	إجراء تعداد أو دراسة كما هو موصى بذلك دوليا
دراسة استقصائية حول اليد العاملة	إجراء تعداد أو دراسة كما هو موصى بذلك دوليا
تعداد/ دراسة استقصائية بشأن قطاع الأعمال	إجراء تعداد أو دراسة كما هو موصى بذلك دوليا
جودة الخدمات	إدماج بيانات إدارية من مختلف الوزارات وإدارة البرامج (مثلا، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية/ INDH)
المؤهلات	إجراء اختبار للمهارات والكفاءات

المراجع

Abderrahim Bouabid Foundation. 2010. Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique? Cercle d'Analyse Économique de la Fondation Abderrahim Bouabid. Morocco.

Adams, Stuart and Andrew Wilson. 2012. Improving health care system-wide: Approaches in Morocco and Yemen. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)

AfDB (African Development Bank). 2015. Diagnostic de croissance du Maroc: Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Diagnostic_de_croissance_du_Maroc_%E2%80%93_Analyse_des_contraintes_%C3%A 0_une_croissance_large_et_inclusive_-_version_FR.pdf.

Al-Dahdah, Edouard, Cristina Corduneanu-Huci, Gael Raballand, and Ernest Sergenti. Rules on Paper, Rules in Practice: Enforcing Laws and Policies in the Middle East and North Africa. Directions in Development. Washington, DC: World Bank.

Angel-Urdinola, Diego, Fatima El Kadiri and Montserrat Pallares-Miralles. 2015. World Bank Other Operational studies, 23817. World Bank, Washington, DC.

Angel-Urdinola, Diego, Abdoul Gadiry Barry, and Jamal Guennouni. 2016. "Are Minimum Wages and Payroll Taxes a Constraint to the Creation of Formal Jobs in Morocco?" World Bank Economic Policy Research Paper 78080, World Bank, Washington, DC.

Assaad, R., Krafft, C., Hassine, N. B., & Salehi-Isfahani, D. (2012). Inequality of opportunity in child health in the Arab World and Turkey. Middle East Development Journal, 4(2), 12500061.

Audit Office (Cour des comptes). 2016. Rapport sur le secteur des établissements et entreprises publics au Maroc: Ancrage stratégique et gouvernance. Rabat: Morocco.

Ballout, Jean-Marie. 2016. "Un bilan intermédiaire du programme de villes nouvelles au Maroc," Les Cahiers d'EMAM [Online], Online since 13 December 2016. URL: http://emam.revues.org/1316 ; DOI: 10.4000*emam.1316.

Banerjee, Abhijit V., and Esther Duflo. 2011. Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty. New York: Public Affairs.

Bank Al-Maghrib (BAM). 2016. Rapport sur l'exercice 2015. Rabat, Morocco. Bank Al-Maghrib

Baron, D., and R. Myerson. 1982. Regulating a monopolist with unknown costs. Econometrica 50: 911-930.

Bartelsman, Eric, John Haltiwanger, and Stefano Scarpetta. 2013. Cross-Country Differences in Productivity: The Role of Allocation and Selection. The American Economic Review, Vol. 103 No 1, 305-334.

Bems, Rudolfs, and Robert C. Johnson. 2012. Value-added exchange rates. No. w18498. National Bureau of Economic Research

Bluhm, Richard and Adam Szirmai. 2011. Institutions, inequality and growth: a review of theory and evidence on the institutional determinants of growth and inequality‟ Innocenti Working Paper No. 2011-02. Florence, UNICEF Innocenti Research Centre.

Brixi, Hana, Ellen Lust, and Michael Woolcock. 2015. Trust, Voice, and Incentives: Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Bulman, David, Maya Eden and Ha Nguyen. 2014. Transitioning from Low-Income Growth to High-Income Growth Is There a Middle-Income Trap? Development Research Group, Macroeconomics and Growth Team. Policy Research Working Paper 7104. Washington, DC: World Bank.

Cadot, Olivier; Malouche, Mariem; Sáez, Sebastián. 2012. Streamlining Non-Tariff Measures: A Toolkit for Policy Makers. Directions in Development; trade. Washington, DC: World Bank.

Chauffour, Jean-Pierre, and José L. Diaz-Sanchez. 2017. Product and Factor Market Distortions: The Case of the Manufacturing Sector in Morocco. Policy Research Working Paper No 8218. Washington, DC: World Bank.

Chauffour, Jean-Pierre. 2013. From Political to Economic Awakening in the Arab World: The Path of Economic Integration. Washington, DC: World Bank. https://openknowledgeworldbank.org/handle/10986/12221.

Clair, St.; R., Kintrea, K., & Houston, M. (2013). Silver bullet or red herring? New evidence on the place of aspirations in education. Oxford Review of Education, 39(6), 719-738.

Clark, A. E., & Senik, C. (2010). Who compares to whom? The anatomy of income comparisons in Europe. The Economic Journal, 120(544), 573-594.

Commission on Growth and Development. 2008. The Growth Report Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. Washington, DC: World Bank.

Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS). 2014. Résumé du rapport analytique. La mise en œuvre de la charte nationale d'éducation et de formation 20002013. Acquis, déficits et défis. Morocco.

———. 2016. Programme national d'évaluation des acquis des élèves du tronc commun PNEA. Assessment report Morocco.

Corduneanu-Huci, Cristina. 2016. Taming corruption: Rent potential, collective action, and taxability in Morocco. Business and Politics, 18(3), 297-335. Doi: 10.1515/bap-2015-0008.

Crawford, J., & McKee, K. (2016). Hysteresis: understanding the housing aspirations gap. Sociology, 0038038516661263.

Croitoru et Sarraf. 2017. Le Cout de la Dégradation de l'Environnement au Maroc. Environmental and Natural Resources Global Practice Discussion Paper 5. World Bank Group.

Dabla-Norris, Era and Narapong Srivisal, among others. 2013. Revisiting the Link Between Finance and Macroeconomic Volatility. IMF Working Paper Strategy, Policy, and Review Department.

Dalton, P. S., Ghosal, S., & Mani, A. (2016). Poverty and aspirations failure. The Economic Journal, 126(590), 165-188.

Economic, Social, and Environmental Council (CESE) and Bank Al-Maghrib. 2015. Évolution de la valeur globale du Maroc (1999–2013). Unpublished report. Morocco.

Economic, Social, and Environmental Council (CESE). 2013. "Rapport annuel sur la gouvernance des services publics." Morocco.

Exchanges, Barry, Donghyun Park, and Kwando Shin. 2013. "Growth Slowdowns Redux: New Evidence on the Middle-Income Trap." NBER Working Paper 18673, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

El Mokri, Karim. 2016. "Le défi de la transformation économique structurelle: Une analyse par la complexité économique." Research Paper Series. OCP Policy Center, Rabat, Morocco.

El-Kogali, S. E. T., Krafft, C., Abdelkhalek, T., Benkassmi, M., Chavez, M., Bassett, L., & Ejjanoui, F. (2016). Inequality of opportunity in early childhood development in Morocco over time. Policy Research Working Paper No 7670.

El-Kogali, Safaa, and Caroline Krafft. 2015. Expanding Opportunities for the Next Generation: Early Childhood Development in the Middle East and North Africa. Directions in Development. Washington, DC: World Bank.

Fukuyama, Francis. 1995. Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York: Free Press.

Gable, Susana, Osorio-Rodarte, Israel, and Verbeek, Jos. 2016. Sustainable Development Goals Diagnostics: Morocco at a Glance. Washington, DC: World Bank.

General Federation of Moroccan Businesses (CGEM). 2014. Étude sur les leviers de la compétitivité des entreprises marocaines. Casablanca, Morocco.

Ghosh, T., Powell, R. L., Elvidge, C. D., Baugh, K. E., Sutton, P. C., & Anderson, S. (2010). Shedding Light on the Global Distribution of Economic Activity. The Open Geography Journal, 3, 148–161.

Grover, Arti and Lall, Somik V. 2015. Jobs and land use within cities: a survey of theory, evidence, and policy. Policy Research working paper; no. WPS 7453. Washington, D.C.: World Bank Group.

Hausman, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik. 2005. "Growth Accelerations." Journal of Economic Growth 10 (4): 303–29.

Heinrich, J.; Boyd, R.; Bowles, S.; Camerer, C.; Fehr, E.; Gintis, H. and McElreath, R. 2001. In search of Homo Oeconomicus. Behavioral Experiments in 15 Small-Scale Economies. American Economic Review Papers and Proceedings, vol. 91, No. 2.

HEM. 2016. La jeunesse au Maroc: Marginalités, informalités et adaptations. Casablanca, Morocco. Kyrgyz Republic Egypt, Arab Rep.

High Commission for Planning (HCP). 2009. 2009. Enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes. Morocco.

———. 2015. "Maroc entre les objectifs du millénaire pour le développement et les objectifs du développement durable: Les acquis et les défis." Morocco.

———. 2015. Recensement général de la population (RGPH) 2014. Morocco.

———. 2016. "Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des ménages 2013/2014." Morocco.

———. 2016b. La situation du marché du travail en 2016. Morocco.

———. 2016c. Connecting to Compete 2016: Trade Logistics in the Global Economy. The Logistics Performance Index and Its Indicators. Washington, DC: World Bank.

Hirschman, A. O., & Rothschild, M. (1973). The Changing Tolerance for Income Inequality in the Course of Economic Development* With A Mathematical Appendix. The Quarterly Journal of Economics, 87(4), 544-566.

Hsieh, Chang-Tai and Pete Klenow. 2009. Misallocation and Manufacturing TFP in China and India. The Quarterly Journal of Economics, vol. 124, issue 4, 1403-1448.

International Monetary Fund (IMF). 2016. 2015 Article IV Consultation. IMF Country Report 16/35. Washington, DC: IMF.

———. 2017. Morocco: 2016 Article IV Consultation-Staff Report. Washington, DC: IMF.

———. 2017b. Morocco: Selected Issues. IMF Country Report No. 17/65. Washington, DC: IMF.

Lohmann, S. (2015). Information technologies and subjective well-being: does the Internet raise material aspirations? Oxford Economic Papers, 67(3), 740-759.

McMillan, Margaret S., and Dani Rodrik. 2011. "Globalization, Structural Change and Productivity Growth." NBER Working Papers 17143, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

McMillan, Margaret, Dani Rodrik and Inigo Verduzco-Gallo. 2014. Globalization, Structural Change, and Productivity Growth, with an Update on Africa. World Development Vol. 63, pp. 11–32, 2014.

Ministry of Economy and Finance 2015. "Situation et perspectives de l'économie nationale : Au-delà de l'écran comptable, la transformation structurelle continue." Direction des Études et des Prévisions Financières. Morocco.

———. 2015b. "Relations Maroc-Afrique: l'ambition d'une nouvelle frontière." Direction des Études et des Prévisions Financières. Morocco.

———. 2015c. "Des inégalités régionales sous le prisme de l'accès aux droits humains : de la multiplicité à l'indivisibilité." Direction des Études et des Prévisions Financières. Morocco.

2017. "Opportunités du développement de la distribution marocaine en Afrique subsaharienne"

Direction des Études et des Prévisions Financières. Morocco.

———. 2017. Profil de la croissance économique entre les régions. Direction des Études et des Prévisions Financières. Morocco.

Ministry of National Education and HEM Business School. 2015. Enquête nationale socioéducative réalisée par le groupe "L'Étudiant marocain." Rabat, Morocco.

Ministry of National Education 2016. 2015-2016: L'éducation nationale en chiffres. Morocco.

Moretti, Enrico. 2004. Estimating the social return to higher education: evidence from longitudinal and repeated cross-sectional data. Journal of Econometrics 121, 175-212.

OCP Policy Center. 2015. "Stratégie de croissance à l'horizon 2025 dans un environnement international en mutation." OCP Policy Center, Rabat, Morocco.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). 2011. Public Servants as Partners of Growth. Paris: OECD Publishing.

———. 2015. “Open Government in Morocco.” OECD Public Governance Reviews. Paris.

———. 2017. Examen multidimensionnel du Maroc: Volume 1. Evaluation initiale, Les voies de développement. Editions OCDE. Paris.

Pew Research Center. 2015. “A Global Middle Class Is More Promise than Reality.” Pew Research Center, Washington, DC.

Putnam, Robert D., Robert Leonardi, and Raffaella Nanetti. 1993. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Restuccia, D., Rogerson, R. 2017. “The Causes and Costs of Misallocation”, Journal of Economic Perspectives, 31(3): 151-174.

Rosenthal, Stuart and William Strange. 2003. Geography, Industrial Organization, and Agglomeration. The Review of Economics and Statistics, vol. 85, issue 2, 377-393.

Salehi-Isfahani, D., Hassine, N. B., & Assaad, R. (2014). Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa. Journal of Economic Inequality, 12(4), 489.

Serajuddin, Umar, and Paolo Verme. 2012. “Who Is Deprived? Who Feels Deprived? Labor Deprivation, Youth and Gender in Morocco.” Policy Research Working Paper 6090, World Bank, Washington, DC.

Silva, F. and Carreira, C. 2010. No Deep Pockets: Some Stylized Empirical Results On Enterprises Financial Constraint., Journal of Economic Survey, Vol. 24, No. 4, pp. 731-753.

Skevington, S. M., & McCrate, F. M. (2012). Expecting a good quality of life in health: assessing people with diverse diseases and conditions using the WHOQOL-BREF. Health Expectations, 15(1), 49-62.

Tanguy, B., Dercon, S., Orkin, K., & Taffesse, A. S. (2014). The future in mind: Aspirations and forward-looking behaviour in rural Ethiopia

Tirole, Jean. 2016. Économie du bien commun. Paris: Presses universitaires de France.

TNC. 2016. Morocco Third National Communication to UNFCC (2016) 3eme Communication Nationale du Maroc à la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques http://unfccc.int/resource/docs/natc/marnc3.pdf

Verme, Paolo, and Khalid El-Massnaoui. 2015. “An Evaluation of the 2014 Subsidy Reforms in Morocco and Simulation of Further Reforms.” World Bank Policy Research Working Paper 7224, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2006. Country Economic Memorandum Morocco 2006. Washington, DC: World Bank.

———. 2006b. Where Is the Wealth of Nations? Washington, DC: World Bank.

———. 2008. The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development.

Commission on Growth and Development. Washington, DC: World Bank

———. 2011. The Changing Wealth of Nations. Washington, DC: World Bank.

———. 2012. Gender World Development Report. Washington, DC: World Bank.

———. 2012b. Health Public Expenditure Review. Washington, DC: World Bank

———. 2013. Enterprise Surveys, Morocco Country Profile 2013. Washington, DC: World Bank.

———. 2013b. "Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa." Working Paper 72469. World Bank, Washington, DC.

———. 2014. Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency—Morocco. Washington, DC: World Bank.

———. 2014b. Morocco: Revue du secteur de la justice. Washington, DC: World Bank.

———. 2014c. Education Public Expenditure Review. Washington, DC: World Bank.

———. 2015. Emplois ou privilèges, libérer le potentiel de création d'emplois au Moyen-Orient et en Afrique du Nord. MENA Development Report. Washington, DC: World Bank.

———. 2015b. Morocco: Morocco – Mind the Gap: Empowering women for a more open, inclusive and prosperous society. Report No. 97778-MA

———. 2015c. World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior. Washington, DC: World Bank.

———. 2017. World Development Report: Governance and the Law. Washington, DC: World Bank.

———. 2017b. Making Urbanization Work for Shared Prosperity in Morocco. Washington, DC: World Bank.

———. 2018. Morocco 2040: Emerging by Investing in Intangible Capital. Directions in Development. Washington, DC: World Bank.

World Development Report: Governance and the Law. Washington, DC: World Bank.

World Health Organization (WHO). 2015. Global Status Report on Road Safety 2015. Geneva, Switzerland: WHO.

World Justice Project. 2016. Rule of Law Index. Washington, DC: World Justice Project. World Trade Organization (WTO). 2015. Morocco Trade Policy Review. Geneva.

Zellman, G. L., R. Karam, and M. Perlman. 2014a. 2014a. "How Moroccan Mothers and Fathers View Child Development and Their Role in Their Children's Education." International Journal of Early Years Education 22 (2): 197–209.

———. 2014b. "Predicting Child Development Knowledge and Engagement of Moroccan Parents." Near and Middle Eastern Journal of Research in Education 1 (5).